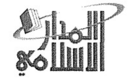
العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي

من الناحية السياسية والإدارية

الأستاذ الدكتور

عبد الواحد ذنون طه



العراق في عهد
الحجاج بن يوسف الثقفي

العراق

في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي
من الناحية السياسية والإدارية

تأليف
أ. د. عبد الواحد ذنون طه

دار المدار الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

الطبعة الأولى

حزيران/يونيو/الصيف 2004 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 5920/ 2004
ردمك (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-204-5
دار الكتب الوطنية/ بنغازي ــ ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،
خليوي: 933989 ـ 03 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 ـ بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb
ص.ب. 14/6703 ـ بيروت ـ لبنان
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،
هاتف: 4448750 ـ 4449903 ـ 3338571. 21 . 00218 ـ فاكس: 4442758 . 21 . 00218،
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@yahoo.com

الإهـــداء

إلى زوجتي وأولادي

تصدير

كان من المتوقع لهذه الدراسة أن ترى النور قبل هذا التاريخ. ولكن ظروف دراستي وسفري إلى المملكة المتحدة للحصول على درجة الدكتوراه أجّلت نشرها إلى الآن، ولعل في هذا خيراً كثيراً، حيث إن العالم الإسلامي يحتفل هذه الأيام بالقرن الخامس عشر الهجري. وإنه لمن دواعي السرور أن تنشر الرسالة في هذا الوقت. ونظراً لاعتزازي بهذا العمل الذي تطلّب مني جهداً كبيراً رأيت ألا أغير فيه شيئاً، وأن أنشره كما هو لأنه حصيلة حقبة عزيزة على النفس.

وأرى لزاماً عليّ في هذا المجال أن أتوجه بالتقدير والاحترام لذكرى أستاذي المرحوم الدكتور ناجي معروف الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، كما أشكر الأساتذة الكرام الذين ساعدوا في إعدادي للبحث في أثناء المرحلة التحضيرية، وعلى رأسهم الدكتور جواد علي، والدكتور فيصل السامر، والدكتور عبد الوهاب القيسي، والأستاذ محمد توفيق حسين.

كما أتوجه بشكري الخالص إلى الدكتور عبد الأمير دكسن على مساعداته الكثيرة التي تضمنت إعارتي بعض المخطوطات والدوريات، وقراءته لفصول الرسالة، وملاحظاته في أثناء المناقشة. ولا يفوتني أن أقدم الشكر الجزيل إلى الدكتور صالح أحمد العلي على ملاحظاته القيمة التي

أبداها في أثناء مناقشته للرسالة وأشكر أيضاً الدكتور فاروق عمر فوزي على تفضله بقراءة بعض الفصول وعلى ملاحظاته المفيدة.

وأشكر أيضاً كل الذين ساعدوني، وبخاصة الدكتور عبد العزيز حميد، والدكتور عواد الأعظمي والأستاذ فؤاد سفر، ومسؤولي قسم المسكوكات والتصوير في مديرية الآثار العامة، كما أشكر السيد إدريس سليمان على مساعدتي في تفهم بعض النصوص الأجنبية.

د. عبد الواحد ذنون طه

المقدمة

أ ـ مضامين البحث:

تعتبر فترة الحكم الأموي في العراق، من العهود البارزة في تاريخه المليء بالأحداث، فقد شهد هذا العهد صراعاً عنيفاً من أجل تثبيت وترسيخ السيطرة الأموية فيه. إذ إن السيطرة على العراق كانت تعني تمهيد السبيل لنشر راية الأمويين على المناطق الشرقية التي تتاخم الدولة الإسلامية، وتوسيع رقعتها في تلك النواحي. ولقد شهدت الفترة التي تولى فيها الحجّاج بن يوسف الثقفي حكم العراق، قمة هذا الصراع، كما شهدت في الوقت نفسه أقصى ما كان يرغب فيه الأمويون من السيطرة المحكمة على هذا الجزء المهم من الدولة، ومن ثم اتخاذه قاعدة للانطلاق نحو الشرق في فتوحات وصلت بالمسلمين إلى السند والهند والصين.

ولهذا فقد تميز هذا العهد بأهمية بالغة حملت الكثير من المؤرخين القدامى والكتاب المحدثين، على الاستطراد في ذكر تفاصيل الأحداث التي جرت فيه، كما حملتهم في نفس الوقت على إصدار أحكام قاطعة محددة على هذا العصر ورجاله خاصة، ولقد نال الحجّاج بن يوسف النصيب الأوفى من هذه الأحكام، فاتهم بشتى الاتهامات، التي شملت

كل ناحية من نواحي حياته الشخصية، إضافة إلى سياسته وأسلوبه في الحكم، كما صوِّر العراق في عهده أبشع تصوير، ونسب إليه الإفراط في القتل وسفك الدماء، ومع ذلك فقد أنصفه عدد من المؤرخين ونسبوا إليه أفعالاً تنم عن شخصيته الفذة.

إن الدراسة الموضوعية لطبيعة الظروف التي كانت سائدة في ذلك العهد، تجعل الباحث يعيد النظر في الطريقة التي كتب بها تاريخ تلك الفترة، وينظر بعين الشك إلى الكثير من الروايات والأخبار التي حاولت تصوير العراق في ذلك العهد، على غير حقيقته، وهذا ما شجعني على اختيار هذا الموضوع.

فمن المعروف أن تاريخ الأمويين، كتب في عصر العباسيين، وبطبيعة الحال، فقد حاول هؤلاء طمس كل ما هو أموي، وتبديد الكتب القديمة التي تتحدث عنهم. وكان معظم المؤرخين الذين كتبوا تاريخ الأمويين يعيشون في العصر العباسي، فبالغوا في إظهار مثالب الأمويين، وذكر مظالم ولاتهم وقد اتخذوا من الحجّاج نموذجاً لهؤلاء الولاة فضخموا أعماله، وسهَّلت عليهم شدة الحجّاج مهمتهم، فما كان عليهم إلا أن يبالغوا ويزيدوا في المبالغة، وأن يدسوا عليه الروايات الكاذبة ليشوهوا تاريخه، وتاريخ بني أمية بوجه عام. يضاف إلى ذلك، أن الظروف الحرجة والأحداث التي مرت في ذلك العهد، أعطت لهؤلاء المؤرخين والرواة، الفرصة المناسبة للنيل من الحجّاج ومن الأمويين، فقد كان عدد الثورات التي قضى عليها الحجّاج كبيراً، وهذا يعني أن عدد الموتورين من سياسته، الحاقدين عليه، أصبح كبيراً بنفس تلك الدرجة، فلقد وقف الزبيريون في وجهه لأنه قضى على حركتهم في الحجاز والعراق، وعاداه أنصار العلويين، لأنه ثبَّت دعائم الحكم الأموي في العراق، وحال دون تحقيق رغباتهم وتطلعاتهم، كما ناوأه المهالبة، لأنه

ضرب مصالحهم، وعزل عميدهم (يزيد بن المهلب) عن خراسان، يضاف إلى هذا أنه اكتسب عداء الخوارج، وكان حرباً عليهم وعلى حركاتهم. وكان من كل هؤلاء شعراء، وأدباء، وقصاص، ورواة، قام كل منهم حسب اختصاصه موهبته، بتلفيق ما يشاء عن الحجّاج وعن سياسته في العراق، وعلى سبيل المثال، كانت كتب الأدب بصورة خاصة ملأى بالروايات المبالغة التي تتناول الحجّاج وحكمه، وتصوره بصور بعيدة عن الواقع، يغلب على معظمها الخيال. ونتيجة لهذا ظهر عندنا ذلك الخليط العجيب من الروايات التي يختلط فيها الحق بالباطل، وغالباً ما ترجح كفة الباطل، فلا نكاد نرى فيها إلا الكذب الواضح الذي لا يصدقه العقل، ولا تؤيده الوقائع التاريخية، ولا توثِّقه الكشوف العلمية الحديثة، كحادثة قتله لما يزيد على سبعين ألف رجل من المصلين في جامع واحد وهو جامع البصرة[1].

إن هذا البحث منصبٌ بالدرجة الأولى على الدراسة الموضوعية لأحوال العراق في حكم الحجّاج، من الناحية السياسية والإدارية، وقد أخذنا بنظر الاعتبار، أن المبالغة والافتراء قد خالطا الكثير من الأخبار المروية عن هذه الفترة، ابتداءً من حياة الحجّاج نفسه، إلى طريقة حكمه العراق. وقد قسمت البحث إلى مقدمة وستة فصول.

يشمل الفصل الأول، دراسة حياة الحجّاج الأولى، وعهد نشأته، ويظهر فيه أن أسرة الحجّاج كنت معروفة بين أشراف ثقيف وسراتهم، وكان لأبي الحجّاج، دور بارز في الحياة العامة، وسرعان ما انضم إليه الحجّاج. فانغمرا في حياة السياسة وخدمة الأمويين، وكانت النتيجة، أن تألق نجم الحجّاج عند عبد الملك بن مروان (65 ـ 86هـ / 684 ـ 705م)

---

(1) انظر: ص78 ـ 80 من هذا الكتاب.

لما ظهر منه من كفاءة ومقدرة في تسيير الأمور، مما مهد السبيل إلى توليته حرب عبد الله بن الزبير (ت 73هـ / 692م)، ومن ثم ولاية العراق.

وفي القسم الثاني من هذا الفصل، تناولت أموراً مهمة من حياة الحجّاج الشخصية، وحاولت تقويم شخصيته على أساس الروايات التي تطرقت إلى هذا الأمر، فتبين لي من خلال هذه الروايات ـ التي ركزت بالدرجة الأولى على عيوبه وحاولت إظهارها بمظهر بارز ـ أن هناك الكثير من الجوانب الإيجابية في شخصية الحجّاج، ولم تحاول هذه الروايات أن تفصل فيها، أو تمنحها ما تستحق من أهمية. فلقد أكدت المعلومات التي بين أيدينا، أن الحجّاج كان رجلاً متديناً إلى درجة لا يرقى إليها الشك، كما كان مستقيماً، لا تأخذه في قول الحق لومة لائم، عفيفاً عن أموال الغير وأعراضهم، معتدلاً في أكله وشربه وعلاقاته مع نسائه، مات ولم يخلّف وراءه سوى دراهم معدودات.

وقسمت الفصل الثاني إلى أقسام ثلاثة، سيشمل القسم الأول، التحديد الجغرافي للعراق في عهد الحجّاج، أما القسم الثاني، فقد تناولت فيه عوامل اختيار الحجّاج لولاية العراق. وكانت مشكلة العصاة الفارين من حرب الخوارج على رأس المشاكل التي دفعت الخليفة الأموي إلى التفكير برجل حازم يستطيع أن يتولى أمر العراق، وبرد خطر الخوارج عنه.

وفي القسم الثالث، درست مدى نجاح الحجّاج فيما أسند إليه من مهام جسام، فتبين لي أهمية الإجراءات التي قام بها، والتي هدفت بالدرجة الأولى إلى تجنيد الجنود وإرسالهم لمواجهة الخوارج، كما هدفت أيضاً، إلى إقرار الأمن والنظام، واحترام سلطة الدولة في الولاية.

وفي الفصل الثالث، تطرقت إلى الثورات المحلية، أسبابها ونتائجها وذلك عن طريق الدراسة المركزة لأسباب هذه الثورات. وقد تبين لي في

هذا الفصل بالذات، أن سياسة الحجّاج لم تكن منزهة عن الخطأ والزلل، فلقد كانت له بعض المواقف الخاصة التي أدت إلى إلحاق الضرر بأهل العراق، ناهيك عما عاناه هو من متاعب وأهوال أثناء مواجهته لبعض الثورات، التي كانت سياسته السبب المباشر لها. ولكن على الرغم من هذا كله، فنحن لا نستطيع أن نحمِّله نتائج كل ما حدث، فقد قامت بعض الثورات التي واجهته في ذلك العهد، قبل أن يتولى ولاية العراق، كما حدث البعض الآخر منها في مناطق لا تخضع لولايته ثم انتقلت إليها، لأن أسباب أكثر هذه الثورات يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف التي أحاطت بقيام الحكم الأموي عامة. ومحاولة هذا الحكم تثبيت السيطرة على العراق بصورة خاصة.

ويحتوي الفصل الرابع، وهو فصل التنظيم الإداري، على جملة الأمور والقضايا الإدارية التي تخص ذلك العهد، وتشمل الوظائف الإدارية واستخدام الموظفين في الولاية، والنظر في كفاءة الرجال ومقدار ما يقدِّمونه من خدمات إلى الدولة، كما يشتمل هذا الفصل أيضاً على قيام الحجّاج بحملة واسعة لتنظيم الجند في العراق ودراسة أحوالهم ومقدار أعطياتهم، وفي مجال الأمر وتوطيد النظام والاستماع إلى شكاوى المواطنين. إلى غير ذلك من التنظيمات العديدة التي بحثتها خلال هذا الفصل أيضاً.

كما بحثت مسألة تعريب الدواوين بتفصيل دقيق، مع الدراسة الجادة لأسبابها الرئيسة، بعيداً عن الروايات التي قدمت أسباباً ثانوية لا تشير إلى الدوافع الحقيقية التي دفعت الدولة للقيام بهذه المهمة الخطيرة.

وهناك تنظيمات ثقافية، وصحية، واجتماعية، وإصلاحات إدارية أخرى حظيت باهتمام الحجّاج، خاصة ما تعلق منها بتنقيط وإعجام القرآن وإصلاح المكاييل، وغيرها من التنظيمات الأخرى التي ذكرت في هذا

الفصل أيضاً. وأخيراً فقد احتوى هذا الفصل على الأسباب الرئيسة التي دفعت الحجّاج إلى بناء مدينة واسط، واختيار موقعها بالذات، واتخاذها قاعدة لإدارة العراق، مع ذكر الكثير من التنظيمات التي أمر الحجّاج بتنفيذها في هذه المدينة.

أما الفصل الخامس، فيضم قسمين كبيرين، الأول يتناول الإصلاح النقدي، ويبدأ بشرح مركَّز لتطور النقود إلى عهد الإصلاح النقدي الذي قام به عبد الملك بن مروان، ونفذه الحجّاج بن يوسف في العراق والولايات الشقيقة، ولعب دوراً بارزاً في تطوير العملة الفضية خاصة. ونتيجة لهذا الإصلاح، فقد ظهرت النقود الإسلامية الخالصة، المجردة من كل التأثيرات الأجنبية، وعممت على كل أنحاء الدولة العربية الإسلامية، وقد زودت هذا الفصل بصور للدراهم قبل الإصلاح النقدي وبعده.

وفي القسم الثاني تناولت موضوع الجزية والخراج، ومحاولة الحجّاج رفع مستوى الجباية في العراق، فاستعرضت استعراضاً سريعاً وضع هذه الضرائب منذ عهد الرسول(ص) والراشدين حتى عهد الحجّاج الذي حاول أن ينظم واردات الدولة من هذين المصدرين، فقام بإجراءات عديدة كانت مثار جدل ونقاش بين المؤرخين القدامى والمحدثين. وقد تبين لي أثناء البحث، أن إجراءات الحجّاج هذه كانت إدارية بالدرجة الأولى، هدف من ورائها إلى رفع مستوى الجباية وإعمار البلاد. وفي هذا المجال بصورة خاصة، قام بإصلاحات زراعية، وتنظيمات إروائية عظيمة في العراق، شملت حفر الأنهار، والترع، واستصلاح الأراضي، والاهتمام بحالة الفلاحين.

وحاولت في الفصل السادس أن أقوّم سياسة الحجّاج في العراق بصورة عامة، فذكرت معظم المآخذ التي تؤخذ على حكمه، وقد ظهر لي أنه لا يمكن تحميل الحجّاج وزر الكثير من هذه المآخذ، لأن بعضها

كانت تنفّذ من قبل سياسة الدولة المركزية، من ذلك مثلاً، جلب أهل الشام إلى العراق وزيادة أعطياتهم بالنسبة لما يأخذه أهل العراق. كما تبين لي أيضاً، أن الكثير من هذه المآخذ يعوزها الدليل القوي على الإثبات، خاصة اتهامه بالتعصب للقيسية، أو بمعاداة العلويين وأنصارهم. أما القسوة وتهمة القتل لأجل القتل، وسجن مئات الألوف من الناس، فلا يمكن تصديقها لأن مواقف الحجّاج الإيجابية الأخرى تكذّب ذلك، وتظهره بمظهر الحريص على أرواح المسلمين ودمائهم. وقد ظهر لي بوضوح تام، أن الحجّاج قتل فعلاً، وسجن عدداً كبيراً من الناس، ولكن لا كما قدّرته بعض الروايات بمئات الألوف، ولم يكن ذلك بدون سبب، فقد كان يقتل العصاة، والمتمردين على الدولة، والذين يقومون بمحاولات للثورة، أو لقلب نظام الحكم، فهو إن قتل أو سجن فبسبب التمرد لا للانتقام الشخصي، أو المذهب، أو حباً في القتل. وقد بينت في نهاية الفصل علاقة الحجّاج بالسلطة المركزية للدولة فظهر في كثير من الأمور، أنه كان منفذاً للسياسة العامة التي يرسمها الخليفة الأموي، فهو إذاً بمثابة موظف كبير له صلاحيات واسعة في تمشية الأمور السياسية والإدارية.

ب ـ تحليل المصادر:

أما المصادر التي اعتمدتها في إعداد هذه الرسالة فتأتي الكتب التاريخية في مقدمتها، وسأتطرق فيما يأتي إلى نماذج من هذه المصادر المهمة حسب ترتيبها الزمني، علماً بأني سوف لن أفصل في المشهور منها «كتاريخ الرسل والملوك» للطبري مثلاً.

«كتاب الأخبار الموفقيات» للزبير بن بكار (ت 256هـ / 869م) الذي يعتبر من أبرز علماء المدينة في النصف الأول من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) وتتميز معظم أخباره بقصرها وبكونه يذكر سند هذه

الروايات. ولكن معلوماته تخلو من التعليقات الشخصية والاستنتاجات العقلية[2]، وأغلب أخباره تدور حول الخلفاء ورجال البلاط، وتزيد رواياته عن العراق على ما سواه من البلاد، لهذا فهو يعتمد على كثير من الرواة العراقيين، كما يظهر ميلاً واضحاً إلى العلويين، مع اتجاهه المعروف إلى آل الزبير[3]. ولقد اعتمد الزبير على عوانة بن الحكم (ت 147هـ/ 764م) في نقل رواية اختيار الحجّاج لولاية العراق، وكذلك خطبته في الكوفة[4]، كما اعتمد أيضاً على المدائني (ت 225هـ/ 839م) في نقل روايات أخرى عن عهد الحجّاج[5].

وفي كتاب «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة (ت 276هـ/ 889م) تفصيل كبير عن موضوع الحجّاج ودخوله العراق لأول مرة، وكذلك عن ثورة ابن الأشعث، وما دار بينه وبين الحجّاج من حروب، وفيما عدا ذلك لا يتطرق إلى أمور أخرى مهمة تخص فترتنا في البحث، على أن معظم رواياته عن تلك الفترة هي روايات متطرفة كرواية قتل الحجّاج لما يزيد عن سبعين ألفاً في مسجد البصرة، ولكنه من جهة أخرى يبدو وكأنه مع الحجّاج على ابن الأشعث. أما حوادث ثورة ابن الأشعث نفسها فمرتبكة عنده ومشوشة وخاصة مواقعها الحربية.

وهناك شك في نسبة هذا الكتاب إلى ابن قتيبة، وقد بدأ هذا الشك المستشرق (غانيغوس المجريطي) وتبعه (دوزي)[6]، ويرجح جبرائيل

---

(2) العلي، في تقديمه للكتاب، ص10.

(3) من مقدمة المحقق، سامي مكي العاني.

(4) الأخبار الموفقيات، ص91.

(5) نفس المصدر، ص103، 475.

(6) انظر: مقدمة الجزء الرابع من كتاب «عيون الأخبار» لابن قتيبة، لأحمد زكي العدوي ص36 ـ 37، وعن موضوع نسبة الكتاب إليه ونفيها، انظر أيضاً: مقدمة «المعارف» تحقيق: ثروت عكاشة، ص56.

جبور[7]، أن مؤلف هذا الكتاب هو علي بن حزم الظاهري الأندلسي المتوفى سنة (456هـ/ 1063م) وقد اعتمد في ذلك على نص وجده في كتاب «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» لابن بسام، يذكر فيه أخباراً عن ابن حزم، ونتفاً من أقواله ويسرد فيه جدولاً بأسماء بعض كتبه، وكان بينها كتاب «الإمامة والسياسة» وهناك من ينفي نسبة هذا الكتاب إلى ابن حزم، وفي نفس الوقت ينفي نسبته إلى ابن قتيبة أيضاً[8]، وهكذا أصبحت قضية هذا الكتاب معلقة إلى أن يكشف لنا المستقبل عن اسم مؤلفه الحقيقي.

ويعتبر كتاب «أنساب الأشراف» للبلاذري (ت 279هـ/ 892م) في مقدمة المصادر التاريخية التي اعتمدناها في هذا البحث. ويشتمل هذا الكتاب على تاريخ العرب في جاهليتهم وإسلامهم إلى العصر العباسي الأول ولكنه لم يرتب على سني الهجرة، بل رتب على أنساب قبائل العرب، فإذا عرض ذكر رجل نابه في قومه أتى بخبره، وإذا جاء ذكر خليفة من الخلفاء، لم يقتصر على وصف سيرته بل أحيط بحوادث وقته. ولقد استأثرت أخبار بني أمية بأكثر من ثلث الكتاب[9]. وبالنسبة للحجاج، فهناك فصل كامل عنه في الجزء الحادي عشر من مخطوطة المغرب، (وفي نسخة اسطمبول، الورقة 604 ب ـ 625 أ)، إضافة إلى أخباره عند الحديث عن عبد الملك بن مروان، حيث يتناول أهم الأحداث والثورات التي حدثت في العراق. ويضم الجزء الحادي عشر الذي طبعه أهلورت (W.Ahlwardt)[10] كثيراً من هذه الأخبار. ويعتمد

---

(7) «كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة ـ من هو مؤلفه!» مجلة الأبحاث، جـ3، السنة 13، أيلول 1960، ص390.

(8) محمد يوسف نجم «كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة ـ من هو مؤلفه» مجلة الأبحاث، جـ1، السنة 14، آذار 1961، ص122 ـ 132.

(9) مقدمة كتاب أنساب الأشراف، جـ5، ص أ ـ ب.

(10) طبع بمطبعة يولس آبل في غريفزولد، 1883م.

البلاذري في أخباره على ما ينقله الرواة ولكنه في أحيان كثيرة يوازن بين الروايات، وقد يبدي رأيه في الحادثة أيضاً[11]. وعلى الرغم من اتصال البلاذري بالعباسيين فإنه محايد في أخباره ومتزن، فهو يفسح المجال لكافة الروايات ويحاول بصورة جدية أن يكون موضوعياً في أخباره[12]. وأهم الرواة الذين اعتمدهم في الكلام عن الفترة موضوع البحث هم: المدائني، وعوانة، وأبو مخنف (ت 157هـ/ 774م)، والهيثم بن عدي (ت 206هـ/ 821م)، وهشام الكلبي (ت204هـ/ 819م). وفي بعض الأحيان لا يسند الرواية إلى أحد، بل يكتفي بذكر كلمة «قالوا». ويعتبر كتابه الآخر «فتوح البلدان» من المصادر المهمة التي استفدت منها في كثير من الأمور الإدارية التي تتعلق بموضوع البحث.

أما كتاب «الأخبار الطوال» للدينوري (ت282هـ/ 895م). فالاستفادة منه قليلة فيما يخص عهد الحجّاج خاصة، فهو يتحدث عن ثورة ابن الأشعث باقتضاب، وروايته تختلف عما جاء عند البلاذري والطبري، من حيث أسباب خروج ابن الأشعث، ومع هذا فهو غير دقيق في التواريخ، فيجعل وفاة الحجّاج في السنة الخامسة من تولي الوليد الأول للخلافة (86 ـ 96هـ/ 705 ـ 714م). ويثبتها قبل وفاة الوليد بنحو من أربع سنوات ونصف[13] يضاف إلى ذلك أن الدينوري ليس لديه أي اتجاه نقدي لمصادره ولا يسميها[14] كما يبدي شيئاً من الميل للعباسيين[15].

---

(11) أنساب الأشراف، ص348 (ط. أهلورت).

(12) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص50.

(13) الأخبار الطوال، ص331.

A.Dixon, «The Umayyad Caliphate 65-86/684-705» (Apolitical Study), P5.

(14) انظر: الترجمة العربية للكتاب: عبد الأمير عبد دكسن، الخلافة الأموية 65 ـ 86هـ/ 684 ـ 705م، دراسة سياسية، بيروت، 1973، ص13.

(15) الدوري، المصدر السابق، ص55.

وقد تحدث اليعقوبي (ت284هـ/ 897م) في كتابه «التاريخ» عن هذه الفترة أيضاً، بصورة مختصرة ومقتضبة. ويظهر طابع الحياد على معظم رواياته ولكنه يظهر بعض التأييد للعلويين، كما ينتقد بشدة سياسة الحجّاج في الحجاز والعراق، وفي قائمة الرواة الذين اعتمدهم اليعقوبي، نستطيع أن نتبين، أن بعض مصادره كانت علوية وعباسية[16]، وفي هذا ما يلقي الضوء على بعض رواياته التي تتسم بالتزلف أو التقرب للعباسيين[17].

ويعتبر كتاب (تاريخ الرسل والملوك) للطبري (ت310هـ/ 922م) من أهم المصادر التاريخية التي اعتمدتها في هذا البحث، فهو يحوي الكثير من التفصيلات والروايات التي تتحدث عن هذه الفترة، إضافة إلى بعض المعلومات التي تتعلق بموضوع الإدارة.

ومن مصادر البحث المهمة مخطوطة «الفتوح»[18] لابن أعثم الكوفي (ت314هـ/ 926م)، وتتألف من مجلدين، عدد أوراق المجلد الأول (267) ورقة، والمجلد الثاني (278) ورقة، ويبتدئ المجلد الأول من عهد عثمان ابن عفان (23 ـ 35هـ/ 643 ـ 655م) إلى قيام المختار بن عبيد اللّه الثقفي سنة (66هـ/ 685 ـ 686م)، وينتهي المجلد الثاني إلى نهاية حركة بابك الخرمي سنة (222هـ/ 836م) ووفاة المعتصم العباسي (218 ـ 227هـ/ 833 ـ 841م). لقد اعتمد ابن أعثم على رواة متعددين، من أمثال، المدائني،

---

(16) نفس المصدر، ص52.

(17) تاريخ اليعقوبي: 2/ 313 ـ 14، وانظر: Dixon.Op-Cit.P6. الترجمة العربية، ص13.

(18) نشر لهذه المخطوطة ترجمة فارسية، طبعت على الحجر في بومباي، الهند سنة (1300هـ/ 1882م) وذكر المترجم (محمد بن أحمد المستوفي الهروي) أن ابن أعثم ألف كتابه هذا سنة (204هـ/ 819م) انظر: ملخص «تاريخ ابن أعثم الكوفي» مجلة المجمع العلمي العربي، جـ3، م6، 1926، ص142 ـ 143، وقد طبع من هذه المخطوطة ثلاثة أجزاء من المجلد الأول في حيدر آباد الدكن بالهند 1968 ـ 1970 باعتناء الدكتور محمد عبد المعيد خان.

والواقدي (ت 207هـ/ 823م)، والزهري (ت 124هـ/ 741م) وأبي مخنف، وهشام الكلبي وغيرهم وذكر أنه جمع ما سمع من الرواة وألف من رواياتهم على نسق واحد، لهذا فهو لا يذكر أسماء رواته أثناء سرده للأحداث. ويقدم لنا ابن أعثم معلومات كثيرة عن الأحداث التي يتكلم عليها، كما يظهر شعوراً موالياً للعلويين، لذلك يجب قراءته بحذر عند البحث في الحجّاج وسياسته، وهو يزودنا بوسيلة للموازنة بين الروايات الأخرى. وبالنسبة للحجاج يظهر ابن أعثم عداءً ملحوظاً له، ولكنه عند الكلام على حوادث ثورة ابن الأشعث يبين أن ابن الأشعث غدر بالحجّاج، وهناك عنده بعض الأخطاء التاريخية فمنها مثلاً: أن عبد الملك كتب إلى الحجّاج بعد قتله سعيد بن جبير[19] كتاباً يلومه فيه على كثرة القتل والتبذير[20]. ومن المعروف أن عبد الملك توفي قبل مقتل سعيد بن جبير.

أما كتاب «مروج الذهب ومعادن الجوهر» للمسعودي (ت 346هـ/ 860م) ففيه تفصيلات كثيرة عن أخبار الحجّاج، لكن المسعودي يظهر تحاملاً واضحاً على الحجّاج، ويصوره بصورة غير مستحبة جداً، كما يبدي شعوراً قوياً وموالياً للعلويين يضاف إلى ذلك أن معلوماته عنهم يرويها عن بعض الرواة ذوي الميول الشيعية[21]. ويشير المسعودي إلى أنه قد فصّل في سيرة الحجّاج في كتبه الأخرى مثل «أخبار الزمان» و«الكتاب الأوسط» وإن ما ذكره في مروج الذهب، إن هو إلا لمح من تلك الأخبار فقط[22]. وهناك معلومات إضافية أخرى عن هذه الفترة في كتابه الآخر

---

(19) انظر ترجمته في ص51 من هذا الكتاب.

(20) ابن أعثم، جـ 2، الورقة 114 ب.

(21) الترجمة العربية، صDixon.Op.Cit.P.9-1017 ..

(22) انظر: مروج الذهب: 3/ 58، 95، 105.

«التنبيه والإشراف» الذي هو بعض كتاب «مروج الذهب» مع زيادات، كما يذكر الدكتور جواد علي[23].

وتأتي المصادر الأدبية، بعد المصادر التاريخية من حيث المادة التي تقدمها عن هذا العهد، ويستطرد الكثير من هذه المصادر في ذكر أخبار الحجّاج وحكمه للعراق، ومن أهم هذه الكتب، كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (ت 356هـ/ 966م)، ومعظم كتب الجاحظ (ت 255هـ/ 868م)، وكتاب «العقد الفريد» لابن عبد ربه (ت 328هـ/ 939م)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة، ودواوين بعض الشعراء الذين عاصروا الأحداث وسجلوها في أشعارهم وقصائدهم. ولكننا يجب أن نتحفظ من هذه المصادر لأن مؤلفيها أدباء، وشعراء، عاطفيون، يغلب عليهم الخيال، ولكن الباحث يضطر في بعض الأحيان إلى ذكر رواياتهم وأخبارهم، على الرغم من انفرادهم في نقل بعض هذه الأخبار، ويتضح هذا الأمر بصورة جلية عند بحثنا عن الأمور والتنظيمات الإدارية في هذا العهد.

وكان لبعض كتب الجغرافية والبلدان أهمية خاصة في هذا البحث، ويأتي في مقدمة هذه الكتب كتاب «معجم البلدان» لياقوت الحموي (ت 626هـ/ 1229م)، وكتاب «البلدان» لليعقوبي و«المسالك والممالك» لابن خرداذبه (ت نحو 300هـ/ 912م)، و«أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» للمقدسي (ت 387هـ/ 997م)، وغيرها من الكتب الجغرافية الأخرى التي قدمت لنا معلومات على غاية من الأهمية، ساهمت في تأليف هذه الرسالة.

وفي كتب الفقه والأحكام معلومات كثيرة ساعدت على بحث بعض الأمور الإدارية، خاصة ما تعلق منها بشؤون الجزية والخراج، وبعض الإصلاحات الزراعية، ومن أهم هذه الكتب، كتاب «الخراج» لأبي يوسف

(23) موارد تاريخ المسعودي، «مجلة سومر، م20، 1964، ص19».

الأنصاري (ت 182هـ/ 798م)، وكتاب «الخراج» ليحيى بن آدم (ت203هـ/ 818م)، وكتاب «الأموال» لأبي عبيد (ت224هـ/ 838م) وكتاب «اختلاف الفقهاء» للطبري، وكتاب «الخراج» لقدامة بن جعفر (ت 337هـ/ 948م)، وكتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي (ت 450هـ/ 1058م).

وعند بحث النقود استفدت من الكتب التي تبحث هذا الموضوع، وبصورة خاصة، الفصل الخاص بالنقود من كتاب «فتوح البلدان» للبلاذري و«كتاب النقود الإسلامية» للمقريزي (ت 845هـ/ 1441م)، ولكن المعلومات الرئيسة التي حصلت عليها إنما جاءت من العملات والنقود، التي تعود إلى ذلك العهد، والمتوفرة في بعض المتاحف العالمية، وخاصة المتحف العراقي ببغداد، والنماذج التي منها، تعتبر من أهم المصادر لدراسة تطور النقود العربية بصورة عامة، والإصلاح النقدي الذي تم في ذلك العهد بصورة خاصة، كما تعتبر مصادر تاريخية، مادية، لا يتطرق الشك إلى صحة المعلومات التي تقدمها، خاصة إذا كانت هذه المعلومات موثقة بمصادر مكتوبة تؤيدها.

وبالنسبة للدراسات الحديثة التي تناولت هذه الفترة بالبحث، نستطيع أن نعد المستشرق الفرنسي بيير في طليعة الذين كتبوا عن الحجّاج، فقد نشر كتابه في باريس سنة 1904 بعنوان (Vle d'Al Hadjdjadj Ibn-Yousef) ولكنه اقتصر فقط في الاعتماد على نصوص المصادر العربية، ونادراً ما حاول أن يحلل الروايات، أو يبدي رأيه في الأحداث.

ومن الدراسات العلمية عن الحجّاج، مقالتي لامانس وديترج في دائرة المعارف الإسلامية، حيث نشرت الأولى في الطبعة القديمة، ونشرت الثانية في الطبعة الجديدة. وقد استطاع ديترج أن يقوِّم شخصية وسياسة الحجّاج. ويعطيه مكانته كأمير من أعظم أمراء الدولة الإسلامية.

وهناك دراستان جامعيتان باللغة العربية، تناولتا تاريخ العراق في

العهد الأموي، الأولى رسالة دكتوراه، للدكتور علي حسني الخربوطي (تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي)، والثانية رسالة ماجستير للسيد ثابت الرواي (العراق في العصر الأموي). ولكن الملاحظ على هاتين الرسالتين، هو اتساع الفترة الزمنية التي هي موضوع البحث، لهذا فإن ما جاء فيهما عن العراق في عهد الحجّاج، لا يمكن أن يكون دراسة متكاملة، لما في هذه الفترة من أحداث وملابسات كثيرة تتطلب جهداً خصاً وبحثاً منفرداً.

ولا يخفى على القارئ، أن الحجّاج بن يوسف الثقفي نال شهرة واسعة في التاريخ، ومكانة عظيمة بين ولاة الدولة الإسلامية، لهذا نرى كثرة المؤلفات الحديثة التي تحدثت عنه، ومعظم هذه المؤلفات ركزت على الناحية الأدبية والقصصية في الموضوع، من ذلك مثلاً، ما كتبه علي صافي حسين، عن: (الحجّاج حياته وخطابته)، ومحمود رزق سليم من: (الحجّاج بن يوسف الثقفي)، وجرجي زيدان عن: (الحجّاج بن يوسف)، وعمر أبو النصر عن: (الحجّاج بن يوسف حاكم العراقين). وفي هذه المؤلفات نرى الكاتب بين منصف ومقدر للحجاج، وبين مادح وذام له، يحاول ما شاء أن ينتقص منه ويظهر عيوبه. وأود في هذا المجال ألا أغفل دراسة الدكتور رياض محمود رويحة الذي كتب عن (جبار ثقيف الحجّاج بن يوسف)، وهو بصورة عامة يلتزم جانب الدفاع عن الحجّاج، ورد الروايات التي تصفه بالطغيان وسفك الدماء، ولكن في نفس الوقت يفسر الكثير من الأحداث التي مرت بحياة الحجّاج على ضوء روايات من المفروض أنه لا يعتقد بصحتها. وتطغى على الكتاب الصفة الأدبية والأسلوب الجميل، ولكن تنقصه الهوامش، حيث إنه لا يذكر المصادر التي أخذ منها إلا فيما ندر، فيذكر اسم المؤلف أو اسم الكتاب فقط.

وأخيراً هناك كتاب عبد اللطيف شرارة (الحجّاج طاغية العرب)،

حاول فيه المؤلف أن يبين مثالب ونواقص الحجّاج بن يوسف، ولكنه غالى في هذا المجال، بحيث أصبح كتابه كله تحاملاً واضحاً على الحجّاج وحكمه في العراق. بعيداً كل البعد عن الإنصاف، والحفاظ على الحقائق التاريخية، علماً أنه ذكر في مقدمته، أنه «سيحاول الإنصاف»[24].

هذه بعض المراجع الحديثة التي كتبت عن جوانب مختلفة من هذا الموضوع ولقد حاولت أن أستفيد من هذه المراجع وذلك بتلافي النواقص التي جاءت في بعضها، والابتعاد عن المغالاة في مدح أو ذم الحجّاج وسياسته في العراق من دون الاستناد إلى الحقائق التاريخية، وسيرى القارئ الكريم، أنني قد التزمت جانب الحجّاج في بعض الأحيان، وبخاصة عندما أستند إلى ما يؤيد ذلك بما يتوفر عندي من نصوص وروايات تاريخية موثوقة.

وأود أن أذكر في ختام هذه المقدمة، أن هذه الرسالة لا تمثل إلا دراسة أولية لتاريخ العراق في عهد الحجّاج بن يوسف، حاولت جهدي أن أتوصل بها إلى الحقيقة، بغض النظر عن أي اعتبار آخر، فإن أصبت فلي أجران، وإن أخطأت فلي أجر العامل المجتهد، والله ولي التوفيق.

عبد الواحد ذنون طه

(24) شرارة، الحجاج طاغية العرب، ص13 ـ 14، انظر ص52، 53 من هذا الكتاب.

الفصل الأول

حياة الحجّاج بن يوسف الثقفي

1 ـ عهد النشأة

2 ـ صفات الحجّاج وتقويم شخصيته

عهد النشأة

يرجع أصل الحجّاج إلى ثقيف، فهو الحجّاج[1] بن يوسف بن الحكم ابن أبي عقيل ابن مسعود بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعيد ابن عوف بن ثقيف[2]. ولد بالطائف سنة (41هـ/ 661م)[3]، أو سنة (42هـ/ 266م)[4]. وبموجب الروايات التي بين أيدينا، فإن أصل الحجّاج ونسبه، ونسب ثقيف بصورة عامة، قد تعرض إلى حملة قوية، غرضها الحط من هذا النسب ورجع أصله إلى ثمود[5]. وقد

---

(1) لكلمة الحجاج اشتقاقان: «قولهم حجاج كثير الحج، أي فعّال من ذلك وقولهم حججت العظم أحجه حجا..» ابن دريد، الاشتقاق، ص123.

(2) أنساب الأشراف جـ11، الورقة 36ب، الكامل في التاريخ: 4/ 584. واسم ثقيف هو قسي بن منبه بن بكر بن هوازن: المبرد، كتاب الأنساب، الورقة 10، التنبيه والإشراف ص271، وعن أصل ثقيف انظر: ابن الكلبي، جمهرة النسب الورقة 244أ، ابن قتيبة، المعارف، ص91، ابن حبيب، المنمق في أخبار قريش، ص103.

(3) تاريخ خليفة: 1/ 189.

(4) الطبري: 2/ 16، وفي تهذيب ابن عساكر: 4/ 49: أنه ولد سنة (39)، وقيل (40) أو (41). وأعتقد أن رواية أبي المحاسن، التي تقول: إنه ولد في مصر وتربى بها، ثم خرج به أبوه مع مروان بن الحكم إلى الشام، لا تستند إلى أي أساس تاريخي، ولا تؤكدها الروايات المتقدمة عن حياة الحجاج الأولى: أبو المحاسن، النجوم الزاهرة: 1/ 230 ـ 31.

(5) على اعتبار أن قسياً كان بالأصل عبداً من الذين نجوا من قوم ثمود، ولذلك يقال إن ثقيفاً ـ وهو لقب قسي ـ بقية ثمود. أنساب الأشراف: 1/ 25.

تصدى الحجّاج في مناسبات كثيرة للرد على هذه التهمة، محاولاً نفيها والتقليل من أهميتها[6]، وفي أحيان أخرى كان يفترض صحة هذه التهمة، مبيناً أنها مفخرة لا مثلبة من المثالب[7].

وبالنسبة لوالدي الحجّاج، فإننا نجد أخباراً قليلة ـ نسبياً ـ عن والده (يوسف بن الحكم)، على العكس، من أمه (الفارعة بنت همام)، التي نالت نصيباً كبيراً من روايات المؤرخين. ولعل السبب في هذا يرجع إلى الظروف التي أحاطت بها، وكونها تزوجت أكثر من مرة، مما فسح المجال واسعاً للروايات المناوئة للحجاج، أن تتخذها مادة لها، للحط من شخصيته وتشويه صورة أسرته.

ومن المعلومات القليلة المتوفرة عن والد الحجّاج، نعلم أنه كان رجلاً فاضلاً[8]، فيذكر ابن خلدون[9] (ت 808هـ/ 1405م)، أنه كان من سادات ثقيف وأشرافهم. ولم أجد ما ينقض هذا القول عند بقية المؤرخين اللهم إلا في عيبهم عليه وعلى ابنه، الحجّاج، يوم انهزما[10] في معركة الربذة[11]،

(6) البيان والتبيين: 1/ 197، المبرد، الكامل، وسوف نرمز له (المبرد) دائماً، الثعالبي ثمار القلوب ص62، القلقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ص198.

(7) ابن بكار الأخبار الموفقيات، ص102، ابن الكلبي، المثالب، الورقة 90، أنساب الأشراف: 1/ 25، الأغاني: 4/ 74، تهذيب ابن عساكر: 4/ 71.

(8) الذهبي، تاريخ الإسلام: 3/ 350.

(9) مقدمة ابن خلدون، ص30.

(10) أنساب الأشراف: 5/ 151 فما بعدها، المعارف، ص395 ـ 96، وانظر الطبري: 3/ 579، حيث يقول: إنهما ـ أي يوسف وابنه ـ نجوا يومئذ على جمل واحد، البياسي جـ2، الورقة 91أ.

(11) معركة وقعت قرب المدينة سنة (65هـ/ 684م) بين جيش مروان بن الحكم بقيادة حبيش ابن دلجة القيني، وبين جيش عبد الله بن الزبير بقيادة الحتف بن السجف الذي خرج من البصرة في سبعمئة مقاتل، فالتقى في الربذة بحبيش بن دلجة الذي قتل وانهزم جيشه: المعارف ص416 ـ 17، أنساب الأشراف: 5/ 151، تاريخ اليعقوبي: 2/ 305، الطبري 2/ 579.

وأنهما كانا معلمين بالطائف[12]. وفيما عدا ذلك لا يوجد ما يشين سيرة يوسف بن الحكم، بل على العكس إننا نجد تقديراً له وثناءً عليه. يقول ابن كثير[13] (ت 774هـ/ 1372م)، إن أبا الحجّاج كان ذا وجاهة عند الخليفة، وإنه كان ذا فراسة صحيحة. ووصف أيضاً، بأنه كان رجلاً نبيلاً جليل القدر[14].

ويذكر ابن عبد الحكم[15] (ت 259هـ/ 870م): أن يوسف بن الحكم جاء إلى مصر هو وابنه، مع مروان بن الحكم (ت 65هـ/ 684م). ويقال: إنه تولى بعض الولايات لعبد الملك بن مروان أيضاً[16]. وهذا يدل على أن الرجل لم يكن من الناس المغمورين، وإنما كان له نصيب في الحياة العامة ومشاركة فعلية فيها. ويمكننا أن نقدر أهمية الرجل وقيمته، من الجائزة الكبيرة التي وضعها مصعب بن الزبير (ت 72هـ/ 691م)، لمن جاءه بيوسف بن الحكم وابنه أو أحدهما، بعد دخوله المدينة إثر معركة الربذة[17]. وعلى الرغم من أهمية يوسف بن الحكم ومكانته وشرفه في ثقيف، فإنه كان لا يملك ثروة، فقد مات ولم يخلف شيئاً. وقد نعاه الحجّاج، عندما كان والياً على المدينة بقوله: «الحمد لله الذي مضى ولم يدع مالاً»[18].

وتختلف الروايات عن أم الحجّاج، فيسميها البلاذري[19] الفارعة

(12) البيان والتبيين: 2/ 252، التوحيدي، البصائر والذخائر، م2 قسم1، ص45.
(13) البداية والنهاية: 9/ 119.
(14) العصامي، سمط النجوم العوالي: 3/ 177.
(15) فتوح مصر وأخبارها، ص109، تاريخ الإسلام: 3/ 94، 349.
(16) المعارف، ص395، العيون والحدائق، ص10 (مجهول المؤلف)، تاريخ الخلفاء، ص314 (مجهول المؤلف).
(17) أنساب الأشراف: 5/ 154، البياسي جـ2 الورقة 92ب.
(18) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 36ب، الاشتقاق، ص307، العيون والحدائق، ص10.
(19) أنساب الأشراف، جـ11 الورقة 36ب.

بنت همام بن عروة بن مسعود بن معتب، بينما يطلق عليها ابن حزم[20] فريعة ولا يقتصر الاختلاف في الاسم فقط، بل يتعدى ذلك إلى الأشخاص الذين تزوجتهم قبل يوسف بن الحكم. فيذكر الجاحظ[21]، والبلاذري[22]، وأبو الفرج الأصبهاني[23]، أن زوجها الأول كان المغيرة ابن شعبة[24]، وقد طلقها لسبب تافه[25]، فخلف عليها بعده يوسف أبو الحجّاج، فأولدها الحجّاج[26]. وتبين للمغيرة فيما بعد، أنه كان مخطئاً في حقها، لأنه لم يتروَّ في أمر طلاقها، فندم على ذلك فقال لأبي الحجّاج: «إني نزلت الساعة عن سيدة نساء ثقيف، فتزوجها فإنها تنجب لك، فتزوجها فولدت له الحجّاج»[27] أما الروايات المتأخرة نسبياً فتعكس واقع الأمر، وتجعل نصيحة المغيرة ليوسف بن الحكم على الشكل التالي: «تزوجها فإنها لخليقة أن تأتي برجل سوء فتزوجها. . .»[28] ومن الملاحظ أن آثار الوضع بادية على الرواية الأخيرة فمن غير المعقول أن

---

(20) جمهرة أنساب العرب، ص263، ويسميها ابن عبد ربه في (العقد الفريد): 5/ 14. «الفارعة بنت هبار»، ولعل كلمة هبار تصحيف لكلمة همام التي أوردها البلاذري.

(21) المحاسن والأضداد ص158.

(22) أنساب الأشراف، جـ11 الورقة 36ب.

(23) الأغاني: 6/ 23.

(24) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر، من ثقيف، أسلم في عهد الرسول ﷺ، واشترك بالفتوحات وتولى البصرة لعمر بن الخطاب، وكذلك الكوفة. ولاه معاوية الكوفة، ومات بها سنة خمسين للهجرة: طبقات ابن سعد: 6/ 12، طبقات خليفة: ص53، 131، 183، أنساب الأشراف جـ11 الورقة 35ب ـ 36أ.

(25) عن سبب طلاقها انظر: المثالب، الورقة 125، المحاسن والأضداد، ص158، مروج الذهب: 3/ 67، العقد الفريد: 5/ 13، الأغاني: 6/ 23، تهذيب ابن عساكر: 4/ 94.

(26) المثالب، الورقة 125، المحاسن والأضداد، ص158.

(27) العقد الفريد: 5/ 13.

(28) تهذيب ابن عساكر: 4/ 49، وانظر: البداية والنهاية: 9/ 18، حيث يذكر ابن كثير هذه الرواية، لكنه يضع عبارة: «بأن تأتي برجل يسود» بدلاً من «برجل سوء».

ينصح رجل بأن يتزوج امرأة لتأتي له «برجل سوء» فيتزوجها.

وإذا ما رجعنا إلى رواية المسعودي(29)، رأينا أنها تختلف كثيراً عما سبق ذكره، فالزوج الأول هو الحارث بن كلدة(30)، ثم خلفه عليها يوسف بن الحكم، ويصور لنا المسعودي ولادة الحجّاج بصورة بشعة فيجعله والغاً بالدماء منذ اليوم الأول لولادته، وأنه لم يرض أن يرضع من ثدي أمه إلا بعدما لطخ بالدماء(31). إن هذه الرواية خير مثال للروايات المعارضة للحجاج، فقد وضعت لتظهره بمظهر المجرم الذي رضع الدماء منذ الصغر. ويبدو أن رواية المسعودي، هي الوحيدة التي جعلت الحارث ابن كلدة هو الزوج الأول، الأمر الذي لم تؤيده بقية الروايات، مما يدعو إلى رفض هذه الرواية وعدم أخذها بنظر الاعتبار.

وباستثناء الأمور التي ذكرت أعلاه، فإننا لا نجد ما يفيدنا عن حياة الفارعة ولا التاريخ الذي توفيت فيه. وتنقل الروايات(32)، أن جد الفارعة لأبيها كان عروة بن مسعود الثقفي(33). ولهذا فكثيراً ما كان الحجّاج يمدح بأنه ابن عظيم القريتين(34).

---

(29) مروج الذهب: 3/ 67.

(30) الحارث بن كلدة، أصله من ثقيف، وهو طبيب العرب في زمانه، تعلم الطب بناحية فارس واليمن، وبقي إلى عهد الرسول ﷺ ثم توفي في أيام معاوية: ابن جلجل، ص54، ابن أبي أصيبعة، ص161 ـ 67، القفطي، ص161 ـ 62، وفي الاشتقاق، ص305، أنه توفي في خلافة عمر، ويضيف الآمدي، ص172: بأنه كان شاعراً ذا حكمة.

(31) مروج الذهب: 3/ 67، وانظر، وفيات الأعيان: 2/ 29 ـ 30، الدميري، حياة الحيوان الكبرى: 1/ 189.

(32) المبرد: 2/ 105، العقد الفريد: 1/ 254، الأغاني: 11/ 57 ـ 58.

(33) عروة بن مسعود بن متعب الثقفي، أسلم في عهد الرسول ﷺ، وقتله أهل الطائف عندما دعاهم إلى الدخول في الإسلام، طبقات ابن سعد: 5/ 369 ـ 70، ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة: 3/ 405 ـ 406.

(34) يعتبر عروة بن مسعود، والوليد بن المغيرة المخزومي، هما المقصودين بالآية الكريمة:

لا توجد لدينا معلومات أكيدة عن حياة الحجّاج الأولى، وأيام طفولته وصباه، ولكن الروايات، تشير إلى بعض المهن التي كان يمتهنها آباء الحجّاج وأجداده. وقد استند بعض المؤرخين إلى ما جاء على لسان الشعراء في ذم الحجّاج، واستنتجوا من شعرهم معلومات تفيدنا بعض الشيء عن حياته وعن المهن التي مارسها هو وآباؤه. فقد ذكر، بأنه كان دباغاً وأنه، كان فقيراً مقتراً، استناداً إلى أبيات هجاه بها كعب الأشقري[35]. ويجوز أن الشاعر استغل اشتهار مدينة الطائف بأنها «بلد الدباغ»[36]. فوصم الحجّاج بأنه كان دباغاً على اعتباره من أهل تلك المدينة، ولا يدل هذا بالضرورة على أنه كان يمارس مهنة الدباغة فعلاً. وهناك من يقول، إن آباء الحجّاج كانوا ينقلون الحجارة بالطائف، ويحفرون الآبار والمناهل بأيديهم، استناداً إلى رسالة بعث بها عبد الملك إلى الحجّاج[37]، على أثر المعاملة التي عامل بها الأخير أنس بن مالك[38]. وورد ما يشابه ذلك أيضاً في الكتاب الذي نسبه ابن عبد ربه[39] إلى عبد الملك، عندما همَّ (بعزل الحجّاج).

على أن أهم ما يذكره المؤرخون عن حياة الحجّاج أنه كان يشتغل معلماً بالطائف[40]. ويرد ذكر عدد من الشعراء الذين عيروه بهذه المهنة،

﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (الزخرف، 31)، والقريتان: الطائف ومكة: المبرد: 2/ 105، أسد الغابة في معرفة الصحابة: 3/ 406.

(35) الأغاني: 13/ 58، ويشير المبرد: 1/ 352 إلى الحادثة ولكنه لا يذكر الأبيات، ابن أبي الحديد: 2/ 62 ـ 63، ابن نباته، سرح العيون، ص170 ـ 71.

(36) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص120.

(37) العقد الفريد: 5/ 38، النهرواني، الجليس الصالح، الورقة 167أ.

(38) أنس بن مالك بن النضر، خدم رسول الله ﷺ وسكن في البصرة وتوفي بها سنة (92 أو 93هـ/ 710 أو 711م) طبقات ابن سعد: 6/ 10 ـ 16.

(39) العقد الفريد: 5/ 22.

(40) البيان والتبيين: 1/ 252، أنساب الأشراف (نسخة اسطمبول) الورقة 625أ، المبرد 1/

منهم مالك بن الريب[41] الذي يقول:

فلولا بنو مروان كان ابن يوسف كما كان عبداً من عبيد أياد

زمانَ هو العبد المقرّ بذلةٍ يراوح صبيان القرى ويغادي[42]

ويضيف المبرد[43] (ت 285هـ/ 898م) عند شرحه لهذه الأبيات، أنها قيلت لأن الحجّاج كان هو وأخوه معلمين بالطائف، وكان لقبه كليباً[44] وفي ذلك يقول القائل:

أينسى كليب زمان الهزال وتعليمه سورة الكوثر[45]

رغيف له فلكة ما تُرى وآخر كالقمر الأزهر[46]

ومن الجدير بالذكر أنه لا يجوز لنا التسليم بصحة ما جاء في هذه

104، البصائر والذخائر م2 قسم1، ص45.

(41) مالك بن الريب بن حوط، وكان شاعراً فاتكاً لصاً، ثم تاب وشارك في غزو خراسان في جيش سعيد بن عثمان بن عفان. منشؤه في بادية بني تميم بالبصرة، من شعراء الإسلام في أول أيام بني امية، مات بخراسان: ابن أعثم جـ1، الورقة 169أ، الأغاني: 19/ 167 البغدادي، خزانة الأدب: 1/ 321.

(42) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ، ص271، المعارف، ص548، وقد وردت هذه الأبيات مع اختلافات يسيرة في: ديوان الحماسة: 1/ 120 (ولكن أبا تمام ينسب الشعر للفرزدق) عيون الأخبار: 1/ 236، المبرد: 1/ 104.

(43) الكامل: 1/ 104.

(44) ذكر أنه عند موت الحجاج سئل أحد المنجمين هل يموت ملك اليوم، قال: نعم، ولكن اسمه كليب، فذكر الحجاج أن أمه سمته كليباً وهو صبي، الحيوان: 1/ 158، المعارف ص397، الاشتقاق ص307، ولا يخفى أن هذه الرواية تبدو أشبه بالأسطورة منها بالحقيقة التاريخية.

(45) وفي معجم البلدان: 4/ 316 ـ 17، أن الحجاج كان معلماً بقرية الكوثر القريبة من الطائف، وروى (ياقوت) البيت بالشكل الآتي:

أينسى كليب زمان الهزال وتعليمه صبية الكوثر

(46) يشير هنا إلى أن سبب اختلاف الأرغفة، لكون خبز المعلمين يأتي من بيوت صبيان مختلفي الأحوال، المعارف ص548، المبرد: 2/ 105، تاريخ الخلفاء، ص 322.

الأشعار دون الأخذ بنظر الاعتبار، كثرة أعداء الحجّاج. ومقدار ما وضع من الروايات، التي غرضها الحط من شأنه. وقد أدرك بعض المؤرخين هذا الأمر، كابن نباتة[47] (ت 768هـ/ 1366م)، فإنه تكلم على موضوع هذه الأشعار، كما تكلم على إنكار بعض الرواة لممارسة الحجّاج لمهنة التعليم وقال: «. . . وبعض الرواة ينكر هذا القول ويقول: هذه من أكاذيب الشعراء، .ويزعم أن الحجّاج لم يزل في كنف أبيه، وكان أبوه رجلاً نبيلاً جليل القدر. . .» ومن المؤرخين من يعد الحجّاج بن يوسف من أشراف المعلمين وفقهائهم[48]. ومنهم من يعتبره، هو وأباه، من سادات ثقيف وأشرافهم، وأن تعليمهما القرآن لم يكن لهما حرفة للمعاش وكسب الرزق بل هو شرف لهما لأنهما من أهل الأنساب والعصبية، يعلمان كتاب اللّٰه وسنّة الرسول ﷺ على معنى «التبليغ الخبري لا على وجه التعليم الصناعي»[49].

وهناك من يستند إلى خلو كتب التاريخ والأدب من أخبار تلاميذ للحجاج وأنها لا تروي لنا شيئاً عن اتصالهم به بعد أن صار أميراً فيخلص إلى نتيجة مذهلة وهي: «أن الحجّاج لم يكن معلم صبيان له كتّابه الخاص به، وإنما كان مساعداً في كتّاب لمعلم آخر، وكانت شخصية ذلك المعلم قوية إلى حد أخفت معه شخصية الحجّاج مما اضطره إلى اعتزالها والبحث عن عمل آخر يليق به»[50].

وأظن أنه كان من الأوفق للكاتب أن يخلص إلى الشك في ممارسة الحجّاج لهذه المهنة أصلاً، أو أن يقول إنه مارسها على الشكل الذي

---

(47) سرح العيون: ص 170 ـ 71.

(48) ابن حبيب، المحبر، ص 475، المثالب، الورقة 71.

(49) مقدمة ابن خلدون، ص30.

(50) ضرار، الحجاج بن يوسف الثقفي، ص27.

ذكره ابن خلدون[51]، فاستغلها بعض الشعراء للدعاية ضده.

وقبل أن نستعرض الوظائف التي تقلدها الحجّاج، قبل إمرة العراق، نرى من المناسب، إلقاء بعض الضوء على حياة الحجّاج الخاصة، فقد تزوج الحجّاج عدداً من النساء. وكالعادة كثرت الروايات واختلفت عن هذا الموضوع. خاصة وأنه تزوج امرأة من الطالبيين، هي أم كلثوم بنت عبد اللّٰه بن جعفر بن أبي طالب[52]. إن هذه الحقيقة بحد ذاتها تكون دليلاً قوياً على أن العلاقة بينه وبين آل أبي طالب لم تكن سيئة إلى الحد الذي صورته لنا بعض الروايات المناوئة للحجاج[53]. وتختلف الروايات في الوقت الذي حصل فيه هذا الزواج، وفي المدة التي استغرقها. فبينما تسكت معظم المصادر عن مكان الزواج، يشير مصعب الزبيري[54] (ت236هـ/ 850م)، والأصبهاني[55] إلى أن الحجّاج تزوجها عندما كان والياً على المدينة. وتتفق معظم المصادر تقريباً على أنها لم تبق عنده إلا فترة قصيرة، لأن عبد الملك أمره بطلاقها، باستثناء التوحيدي[56] (ت414هـ/ 1023م)، الذي ذكر: أن الحجّاج قد أولدها بنتاً، بينما يؤكد ابن الكلبي[57]: أن أم كلثوم لم تنجب من الحجّاج. وعلى أي حال، فإن علاقة الحجّاج مع عبد اللّٰه بن جعفر لم تتغير بعد طلاق ابنته، فقد كانت صلات الحجّاج وهداياه تصل بانتظام في كل شهر إلى عبد الله وابنته،

(51) المقدمة، ص30.

(52) الزبيري، نسب قريش، ص82 ـ 83، المعارف، ص207، المبرد: 1/ 349، العقد الفريد: 2/ 71 ـ 72، الأغاني: 13/ 102.

(53) انظر، ص235، 236 من هذا الكتاب.

(54) نسب قريش، ص82 ـ 83.

(55) الأغاني: 13/ 102.

(56) البصائر والذخائر م2، قسم 2، ص456.

(57) جمهرة النسب الورقة 119أ.

حتى لحقا بربهما[58]. ومن النساء الأخريات اللائي تزوجهن الحجّاج هند بنت أسماء بن خارجة[59]، وهند بنت المهلب بن أبي صفرة[60]، وأم الجلاس بنت عبد الرحمن بن أسيد[61]، وأمة الله بنت عبد الرحمن بن جرير بن عبد الله البجلي[62]، وأم إبان بنت النعمان[63]. ويقال: إنه قد طلَّق هند بنت أسماء، وهند بنت المهلب، ولكن الروايات تختلف في أسباب هذا الطلاق وتاريخه[64]. وتظهر المعلومات المتوفرة لدينا بوضوح أن علاقة الحجّاج مع نسائه، كانت علاقة طبيعية جداً، وأنها علاقة ودّ، وتقدير[65]، ويبدو أنه كان يختار نساءه حسب مواصفات معينة، يغلب عليها طابع الثقافة والتفقه ورواية الأشعار[66]. ولكن أنساب بعض نسائه مثل أم كلثوم بنت عبد اللّه بن جعفر بن أبي طالب، وهند بنت أسماء بن خارجة الفزاري وهند بنت المهلب بن أبي صفرة تجعلنا نرجح أنه قصد فيما قصد من اختياره لهؤلاء النسوة، الإصهار إلى أسر شريفة وقوية لتقوية نفوذه ومركزه بين القبائل، وتركيز سلطته في البلاد[67].

---

(58) العقد الفريد: 2/ 72.

(59) المحاسن والأضداد، ص161، عيون الأخبار: 3/ 69، العقد الفريد: 6/ 104، غرر السير، الورقة 26أ. (مجهول المؤلف).

(60) العقد الفريد: 6/ 104، غرر السير، الورقة: 26أ.

(61) العقد الفريد: 6/ 104.

(62) نفس المصدر والمكان، واسمها في أنساب الأشراف جـ11 الورقة 42 ب(أم سلمة بنت عبد الرحمن).

(63) أنساب الأشراف جـ11، الورقة 42 ب.

(64) المحاسن والأضداد، ص161، المبرد: 2/ 106، الأغاني: 18/ 130، غرر السير، الورقة 26أ، وفيات الأعيان 2/ 44.

(65) رسائل الجاحظ، ص 269 (تحقيق السندوبي)، عيون الأخبار: 4/ 80، الأغاني: 18/ 128.

(66) العقد الفريد: 6/ 104 ـ 105.

(67) عن أصهار الحجاج، وبعض أبنائه إلى أسر قرشية عريقة، انظر: نسب قريش، ص309 ـ 10، 363.

ومن أبناء الحجّاج، محمد، وأبان، وعبد الملك، وسليمان، والوليد ويوسف[68]، وقد توفي في حياته يوسف ومحمد[69].

إن اسم الحجّاج يبرز لأول مرة في نصرته للأمويين، عند اشتراكه بمعركة الحرّة[70]. وقد اعترف باشتراكه في هذه المعركة وفراره منها هو وأبوه[71]. ثم شارك مع أنصار الأمويين في معركة الربذة (65هـ/ 684م). ويبدو أن الحجّاج ووالده كانا في ذلك الوقت موجودين بالشام، أو في فلسطين، لأن الجيش الذي أعدّ لهذه المعركة انطلق من فلسطين[72]. وبعد هذه المعركة التي انتهت بفشل الأمويين في السيطرة على المدينة[73]، نجد اسم الحجّاج، ووالده أيضاً، يظهران بصفتهما مشاركين في الحملة التي قادها مروان بن الحكم إلى مصر[74] لكننا لا نعلم ما إذا كانا قد رجعا مع مروان مباشرة أم أنهما بقيا هناك فترة من الزمن. وكل ما نعلمه أن اسم الحجّاج بدأ بالظهور تدريجياً على مسرح الأحداث، منذ تولي عبد الملك بن مروان الخلافة سنة (65هـ/ 684م). فقد ذكر أنه تولى شرطة أبان بن مروان[75] في بعض أيامه، عندما كان أبان والياً على

(68) أنساب الأشراف جـ11، الورقة 42ب، جمهرة أنساب العرب، ص267.

(69) الشعر والشعراء، ص344، المبرد: 2/ 106. وعن أولاد الحجاج وأعقابهم انظر: جمهرة أنساب العرب، ص267 ـ 68، البصائر والذخائر م3 قسم 2، ص659.

(70) وقعت سنة (63هـ/ 682م) بين الجيش الذي أرسله يزيد الأول بن معاوية الأول إلى المدينة، بقيادة مسلم بن عقبة المري، وبين أهل المدينة وقد انتصر جيش مسلم بن عقبة في موضع يدعى (حرة واقم) وقد قتل من أهل المدينة مقتلة عظيمة، ونهبت ثلاثة أيام، نسب قريش، ص127، الطبري: 2/ 412 فما بعدها.

(71) الأغاني: 16/ 41، تهذيب ابن عساكر: 5/ 83.

(72) أنساب الأشراف: 5/ 150.

(73) أنساب الأشراف: 5/ 151، تاريخ اليعقوبي: 2/ 305.

(74) فتوح مصر وأخبارها، ص109.

(75) أمه عائشة بنت عثمان بن عفان، ولي فلسطين لأخيه عبد الملك، أنساب الأشراف: 5/ 166، الطبري: 2/ 409، جمهرة أنساب العرب، ص 87.

فلسطين لأخيه عبد الملك[76]، ثم اتصل بروح بن زنباع[77] الذي كان على شرطة الخليفة، فصار الحجّاج من جملة أتباعه وشرطه[78]. ونتيجة لإشارة روح بن زنباع، فقد ولى عبد الملك الحجّاج أمر العسكر، ليقوم بمهام الإشراف على رحيل ونزول الجيش في أثناء قيام الخليفة بحملاته الحزبية. وقد بدأ الحجّاج بأعوان روح بن زنباع الذين كانوا يتأخرون، فجلدهم بالسياط، وطوّفهم بالعسكر، وأحرق خيامهم. وعندما شكا روح إلى الخليفة ما فعله الحجّاج برجاله، أجاب الحجّاج، أنه لم يفعل شيئاً، إنما الخليفة هو الذي فعل ذلك، لأن يده وسوطه، إنما هما يد الخليفة وسوطه. وطلب من الخليفة، ألا يمحو الأثر العظيم الذي تركه عمله في الجند، وما عليه إلا أن يعوض روحاً عما أصابه من خسارة في غلمانه وخيامه[79]. ومن تاريخ هذه الحادثة اكتسب الحجّاج ثقة عبد الملك بن مروان وكذلك كانت الدليل الأول المعروف على قدرته العسكرية[80]. إن الكفاءة الفائقة التي أظهرها الحجّاج في أثناء قيامه بهذه المهمة جعلت الخليفة لا يتردد في استخدامه في مهمة أخرى تحمل طابعاً دبلوماسياً[81].

---

(76) المعارف، ص354، 396، أنساب الأشراف (نسخة اسطمبول)، الورقة 604 ب، العيون، والحدائق، ص11.

(77) روح بن زنباع بن سلامة الجذامي، ويقال أبو زنباع الدمشقي، وهو تابعي جليل، وكانت منزلته عند عبد الملك، كالوزير لا يكاد يفارقه، توفي بالأردن سنة (84هـ/ 703م)، وقيل، أنه بقي إلى أيام هشام بن عبد الملك: أسد الغابة: 2/ 189، البداية والنهاية: 9/ 54 ـ 55.

(78) العقد الفريد: 5/ 14.

(79) العقد الفريد: 5/ 14، وفيات الأعيان: 2/ 30 ـ 31، سرح العيون، ص172 ـ 73، حياة الحيوان الكبرى: 1/ 189 ـ 90.

(80) J. Perier, Vie D'Al Hadjdjadj Ibn Yousof, PP.31- 32.

(81) Dixon, The Umayyed Caliphate, P.64.

فقد أرسله[82] هو ورجاء بن حيوة الكندي[83] بكتاب إلى زفر بن الحارث الكلابي[84]، يدعوه فيه إلى الطاعة. وقد رفض الحجّاج أن يصلي وراء زفر، عندما حان وقت الصلاة[85]، على اعتبار أن الأخير كان من الخارجين على الخليفة ويقال إن الخليفة قد كافأه على إخلاصه هذا، وعلى ما ظهر من كفاءته بأن ولاه ولاية تبالة[86]. وتردد معظم المصادر تعيين الحجّاج لولاية هذه البلدة، وكيف أنه أبى أن يليها لكونها صغيرة، فقيل في المثل «أهون من تبالة على الحجّاج»[87] إن هذه المصادر لا تحدد تاريخاً معيناً لهذا الحدث، لكنها تجعله ضمنياً خلال الفترة التي كان فيها عبد الملك مشغولاً بقتال زفر بن الحارث، وتوطيد سلطته في بلاد الشام والجزيرة. وهذا يعني حتماً قبل استيلائه على العراق، وقتل مصعب بن الزبير، وقبل أن يرسل حملة الحجّاج إلى الحجاز عام (72هـ/ 691م). وبما أن تبالة تقع في موقع قريب جداً من مركز حكم وسلطة ابن الزبير

(82) أنساب الأشراف: 5/ 305، سمط النجوم العوالي: 3/ 178.

(83) رجاء بن حيوة الكندي، من أهل الأردن، كان عالماً فاضلاً، مشتهراً بالتقوى والتعبد والوقار. اتخذه بعض خلفاء بني أمية بمثابة وزير أو مستشار، ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص139، طبقات ابن سعد جـ7 قسم2، ص161، وفي وفيات الأعيان: 2/ 303 أنه توفي سنة (112هـ/ 730م).

(84) زفر بن الحارث الكلابي، كان من أنصار ابن الزبير، وقد تحصن في مدينة قرقيسياء (على الفرات والخابور) فحاول مروان بن الحكم ومن بعده عبد الملك أن يفتحها، فحاصره عبد الملك، ثم تمكن من مصالحته، وذلك قبل أن يتوجه لحرب مصعب بن الزبير في العراق، أنساب الأشراف: 5/ 298 ـ 99.

(85) أنساب الأشراف: 5/ 305، سمط النجوم العوالي: 3/ 178.

(86) بلدة مشهورة من أرض تهامة في طريق اليمن، تقع على مسيرة سبع ليال من مكة، وتنصب إليها من الطائف أودية ومياه جارية. وتعتبر تبالة إحدى قراها، وتبعد عنها مسيرة ليلتين، ابن الكلبي، الأصنام، ص34 ـ 35، ابن الأصبغ، أسماء جبال تهامة وسكانها، ص 420 ـ 21، معجم البلدان: 1/ 816.

(87) الحيوان: 1/ 157، عيون الأخبار: 1/ 233، المعارف، ص396، أنساب الأشراف (اسطمبول) الورقة 604 ب، معجم البلدان: 1/ 816 ـ 17.

في الحجاز فليس من المعقول أن تكون هذه البلدة خاضعة لحكم عبد الملك، وهو في بلاد الشام، حتى يولّي الحجّاج عليها، خاصة وأنه كان مشغولاً بقضايا أهم، وولايات ومدن أكبر من تبالة لم تكن قد خضعت لسلطته بعد، كبعض مناطق الجزيرة، وولاية العراق، إضافة إلى الحجاز نفسه، حيث تعتبر تبالة إحدى المدن التابعة له، وكذلك معظم الجزيرة العربية. لهذا كله فإن موضوع تعيين الحجّاج لولاية تبالة، يجب أن ينظر إليه بكثير من الشك والحذر لكونه لا يتفق مع الوقائع التاريخية.

لقد كان الحجّاج على ساقة جيش عبد الملك في حملته على مصعب بن الزبير في العراق سنة (72هـ/ 691م)، وكان دوره كبيراً في المحافظة على الطاعة والضبط في أثناء حل الجيش وترحاله، يضاف إلى ذلك جهوده في حمل أهل الشام على التأهب والإسراع للالتحاق بجيش الخليفة، فقد كان الحجّاج لا يمر على باب رجل من أهل الشام قد تخلف عن الخروج إلا أحرق عليه داره، فلما رأى أهل الشام ذلك سارعوا بالخروج[88]. وبعد مقتل مصعب ابن الزبير، بعث عبد الملك الحجّاج، على رأس جيش يتكون معظمه من أهل الشام، لمحاربة عبد اللّه بن الزبير في الحجاز، وكان ذلك في سنة (72هـ/ 691م)[89] وتختلف الروايات في عدد جنود هذه الحملة، فتتراوح الأرقام التي تذكرها بين سبعمئة[90] إلى عشرين ألفاً[91]. ولكن الروايات المعتدلة تقدر عددها بنحو

---

(88) الإمامة والسياسة: 2/ 22، العقد الفريد: 4/ 410، مروج الذهب: 3/ 49، البدء والتاريخ: 6/ 25.

(89) طبقات ابن سعد: 5/ 169، تاريخ خليفة: 1/ 266، الإمامة والسياسة 2/ 23 ـ 24، أنساب الأشراف، ص 38 (ط. أهلورت): تاريخ اليعقوبي: 2/ 318، الطبري: 2/ 829.

(90) نسب قريش، ص 393.

(91) تاريخ اليعقوبي: 2/ 318.

ألفين إلى ستة آلاف رجل[92]. ثم أنجده عبد الملك بقوة أخرى، فحاصروا ابن الزبير في مكة، ونصبوا عليها المجانيق، وانتهت الحملة بتغلب الحجّاج، ومقتل ابن الزبير سنة (73هـ/ 692م)[93]. ثم تولى الحجّاج ولاية مكة والمدينة والطائف[94]، ولكن الطبري[95] يقول إنّ ولايته على المدينة أضيفت سنة (74هـ/ 693م)، وأنه كان والياً على مكة واليمن واليمامة، سنة (73هـ/ 692م). أما المسعودي[96]، فيذكر أنه أصبح والياً على مكة، والمدينة، والحجاز واليمن، واليمامة، ثلاث سنين.

وفي موضوع ولاية الحجّاج على الحجاز، أمران جديران بالدراسة، الأول، قضية ضربه الكعبة بالمنجنيق، ثم إعادة بنائها، والثاني معاملة الحجّاج لأهل المدينة. فبالنسبة للموضوع الأول يظهر لنا أن الحجّاج أمر في أثناء حصار مكة، أن تضرب الزيادة التي كان قد بناها ابن الزبير في الكعبة[97].

ولم يكن هذا الجزء من البناء قائماً في حياة الرسول ﷺ، بل استحدثه ابن الزبير[98]، فهو ليس مقدساً من الناحية التقليدية لأنه بني من قبل منافسه ابن الزبير. ولكن «الروايات التاريخية[99] المناوئة للأمويين بصورة عامة،

(92) الواقدي في «أنساب الأشراف» ص 38 (أهلورت)، طبقات ابن سعد: 5/ 169؛ الطبري 2/ 830، ابن أعثم، جـ2 الورقة 51ب.

(93) طبقات ابن سعد: 5/ 169، تاريخ خليفة: 1/ 266، أنساب الأشراف، ص57 (أهلورت)، ابن أعثم جـ2 الورقة 52أ فما بعدها.

(94) تاريخ خليفة: 1/ 294، الإمامة والسياسة: 2/ 25، ويذكر البلاذري، ص67، 189، (أهلورت) توليه لمكة والمدينة فقط، وأنه كان على مكة سنتين وفي «العبر في خبر من غبر» للذهبي: 1/ 112، أنه تولى الحجاز سنتين.

(95) تاريخ الرسل والملوك: 2/ 854.

(96) مروج الذهب: 3/ 58.

(97) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص74 ـ 75، معجم البلدان: 4/ 284، العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ص97.

(98) نقائض جرير والفرزدق: 1/ 486، ابن رسته، ص30، الأحكام السلطانية ص 161.

(99) (عوانة) و(المدائني) و(الواقدي) في «أنساب الأشراف»: 5/ 362، وص47 ـ 49 =

وللحجاج بصورة خاصة، أهملت الحقيقة التي تقول إن هذا الجزء المبني حديثاً من الكعبة هو الذي تعرض للضرب، وأكدت فقط، أن الحجّاج وسيده عبد الملك انتهكا حرمة الحرم المقدس»[100]. ولهذا فقد سمي من قبل أعدائه بالمُحل[101]. لأنه في رأيهم أحل الكعبة. وقد أعاد الحجّاج بناء الكعبة على ما كانت عليه قبل ابن الزبير[102]، محاولاً أن يثبت بأعماله الرسمية احترامه الدائم لتقاليد المسلمين[103]. ثم كساها بالديباج[104]، فكان أول من فعل ذلك[105] يضاف إلى هذا أن الحجّاج كان أول من أطاف الناس حول الكعبة للصلاة وكانوا يصلون صفاً[106]. ولم يكن تعمير الكعبة هو العمل العمراني الوحيد الذي قام به الحجّاج في أثناء ولايته على الحجاز، كما ذكر عمر أبو النصر[107]، بل قام بعمل سداد عديدة في بعض شعاب مكة، وأكبر هذه السداد يدعى (أثال) الذي جعله حبساً على وادي مكة[108]. كما أعاد حفر بئر الياقوتة، التي كان أبو بكر الصديق قد حفرها

= (ط. أهلورت)، تاريخ اليعقوبي: 2/ 318، (الواقدي) في (الطبري): 2/ 844 ـ 45. تهذيب ابن عساكر: 4/ 50، الكامل في التاريخ 4/ 113، الفخري، ص98 ـ 99.

(100) الترجمة العربية، ص138213 Dixon, OP. Cit.P. ..

(101) الأغاني: 6/ 30، كما لقب أيضاً بـ(الجحاد) جاء ذلك في كتاب «الألقاب» للفرضي، انظر: فهرست المخطوطات المصورة جـ2 «التاريخ» قسم 1 ص 31.

(102) تاريخ خليفة: 1/ 268، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار: 1/ 136 فما بعدها، وص195، مختصر كتاب البلدان، ص20، ابن رسته، ص30، العقد الفريد: 6/ 256، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار (مجهول المؤلف) ص11، رحلة ابن جبير، ص 137.

(103) سيديو، ص171.

(104) مختصر كتاب البلدان، ص20، أخبار مكة 1/ 168، فتوح البلدان: 1/ 55، الأحكام السلطانية، ص162. والديباج: من الدبج، وهو النقش والتزيين، وهو نوع من القماش الأخضر اللون: ابن سيده: 4/ 76.

(105) سيرة ابن هشام: 1/ 126.

(106) العسكري، الأوائل، ص254.

(107) الحجاج بن يوسف حاكم العراقين، ص93.

(108) أخبار مكة: 2/ 277 ـ 28.

بمنى، وقد زاد في عمقها وأحكمها بعد مقتل ابن الزبير[109]. كما أنه بنى مسجداً في المدينة، في بني سلمة عرف بمسجد الحجّاج[110].

تذكر الروايات[111]، أن معاملة الحجّاج لأهل المدينة كانت، معاملة قاسية، شديدة لأنه أساء إلى أهلها، واستخف بهم، كما أنه ختم على أيدي وأعناق بعض الصحابة بالرصاص، غير أن ذلك مما لا تؤيده الأختام التي وصل إلينا منها ما يشير إلى ختم أهل الذمة عند دفعهم الجزية[112]. ويجوز أن الحجّاج عامل أهل المدينة بشدة، وقسى على أهلها، ولكن من الصعب جداً تصديق رواية الواقدي[113] التي تذكر بأنه قد أظهر الاحتقار والاستخفاف بقبر رسول الله ﷺ ومنبره.

كانت مدة بقاء الحجّاج في الحجاز نحو ثلاث سنوات[114]، نقل بعدها إلى العراق حيث حكمه زهاء عشرين سنة[115]. وتوفي بمدينة واسط في شهر رمضان سنة (95هـ/ حزيران 714م) وعمره ثلاث وخمسون سنة[116].

---

(109) نفس المصدر: 2/ 181.

(110) الطبري: 2/ 854، النجوم الزاهرة: 1/ 191.

(111) أنساب الأشراف، ص67 (أهلورت). تاريخ اليعقوبي: 2/ 325. الطبري: 2/ 854 ـ 55. الكامل في التاريخ: 4/ 359. النجوم الزاهرة: 1/ 191.

(112) علق الدكتور عبد الرحمن فهمي، على النص الذي ذكره مؤلف «النجوم الزاهرة» عن هذا الموضوع: «بأنه قد وصلتنا نماذج من الأختام التي استعملت لغرض جمع الجزية من أهل الذمة فقط ولكن لم يصلنا للآن نموذج واحد من أختام الحجاج التي يشير إليها أبو المحاسن وإن القطع بصحة هذه الإجراءات التي اتبعها الحجاج مع بعض الصحابة سيظل موضع نظر إلى أن تثبت يقينا على يدي الباحثين في الآثار الإسلامية عامة وفي علم النميات بصفة خاصة»: «فجر السكة العربية، ص76، «دارسة لبعض التحف الإسلامية» مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، م22، جـ1، 1960، ص178 ـ 79.

(113) في «أنساب الأشراف»، ص 69 (أهلورت)، الكامل في التاريخ: 4/ 356.

(114) المعارف، ص396 ـ 97، الإمامة والسياسة: 2/ 25، مروج الذهب 3/ 58.

(115) الواقدي (في الطبري): 2/ 1268، تاريخ اليعقوبي: 2/ 348، التنبيه والإشراف، ص274.

(116) المعارف، ص359، أنساب الأشراف جـ11، الورقة 36ب، تاريخ اليعقوبي: =

لقد اختلفت الروايات في أسباب وفاة الحجّاج، فذكرت أسباباً وعللاً يصعب تصديق أكثرها، لما يظهر عليها من التكلف وأثار الوضع. فقد قيل إنه توفي بمرض «الآكلة»[117]. وأن الطبيب استخرج الدود من بطنه، وأنه أصيب بالبرد الشديد الذي لا ينفع معه الاصطلاء بالنار[118]. وذكر أنه توفي، لأن خنفساء لسعت يده «فقتله الله بأضعف مخلوقاته وأهونها»[119] وقيل أيضاً إنه توفي بمرض السل[120] وهناك العديد من الروايات الأخرى[121] التي تصور موت الحجّاج وكأنه رواية مسرحية يتبارى فيها الشامتون بالحجّاج عند ذمه وتذكيره بأن ما يعانيه من سكرات الموت، إنما هو جزاء من الله «على سوء سيرته». إن هذه الروايات المتعددة المتباينة تدل على كثرة أعدائه، الذين حاولوا الانتقاص منه حتى في الطريقة التي توفي بها، وكان سرورهم بيوم وفاته عظيماً، بحيث أطلقوا عليه اسم «عرس العراق»[122].

= 2/ 348 ويذكر أن سنه كان أربعة وخمسين عاماً، الطبري: 2/ 1268، وذكر أنه مات في شوال وعمره أربع وخمسون سنة، ويرجح ابن خلكان: 2/ 53: أن عمره كان أربعة وخمسين عاماً.

(117) ويبدو أن لامانس قد اعتمد على هذه الرواية، فذكر أن الحجاج توفي «بسرطان في المعدة»: دائرة المعارف الإسلامية، مادة (الحجاج).

(118) وفيات الأعيان: 2/ 53، وانظر: ابن صصرى: 2/ 73.

(119) محمد عبده، شرح نهج البلاغة: 1/ 329.

(120) البدء والتاريخ: 6/ 39، ابن العبري، ص 113.

(121) القالي، ذيل الأمالي والنوادر، ص172 ـ 73، غرر السير، الورقة 55ب، وفيات الأعيان: 2/ 53، وانظر أيضاً: التنوخي، الفرج بعد الشدة، 1/ 114، البلوي: 1/ 482 ـ 83.

(122) سرح العيون، ص185.

صفات الحجّاج وتقويم شخصيته

ويبدو أن صفات الحجّاج الجسمية لم تنج من الروايات المناوئة له، فقد حاولت أن تنتقص من شخصيته، وتشوه من منظره وشكله، كما حاولت أن تشوه سيرته وسياسته بصورة عامة، فقد وصف الحجّاج أنه كان صغير الجثة، دقيق الصوت[123]، قصير القامة، صغير العينين تدمعان كثيراً[124]. لهذا فقد أبرزت الروايات أن عينيه[125] وساقيه[126]، غير طبيعية، وأنه «أخفش»[127] العينين. وحسب ما وصف نفسه لعبد الملك ابن مروان: فإنه «حقود حسود وذو قسوة»[128]. ويظهر لنا أن الافتعال يلوح على بعض الصفات التي تذكرها هذه الروايات، لأننا نرى في نفس

(123) المعارف، ص396: غرر السير، الورقة 12أ، البدء والتاريخ: 6/ 28.

(124) أنساب الأشراف، الورقة 613أ (اسطمبول).

(125) البيان والتبيين: 1/ 331، 362، المعارف، ص396، أنساب الأشراف: 5/ 166، وفي العقد الفريد: 5/ 46: إن ضعف نظر الحجاج هو نتيجة «لكثرة نظره في الدفاتر»، أمالي المرتضى: 1/ 155.

(126) غرر السير، الورقة 12أ، العقد الفريد: 5/ 38، البدء والتاريخ 6/ 28.

(127) الخفش دون العمش: البيان والتبيين: 1/ 362.

(128) البيان والتبيين: 3/ 221، الحيوان: 3/ 146، 5/ 171، عيون الأخبار: 2/ 8، أنساب الأشراف، ص250 (أهلورت)، أمالي القالي: 2/ 107.

الوقت صفات أخلاقية أخرى رائعة[129]، تذكرها هذه الروايات في مضامين كلامها عن الحجّاج، مما يجعلنا ننظر بعين الشك إلى بعض الصفات الأولى، فقد كان شجاعاً مهيباً[130]، يقوِّم الشجاعة ويعفو عن الشجاع ويحسن إليه، ولو كان عدوه ومن الخارجين عليه[131]. وفي بعض الأحيان، كان يظهر حلماً نادراً، فيعفو عمن شتمه وذمه[132]. وقد أبدى العاملي[133] (ت 1003هـ/ 1594م) إعجابه بحلم الحجّاج ـ في عفوه وصلته لرجل شتمه ـ وذلك حين يقول: «وهذا هو الغاية من حلمه عامله الله بالعدل في حكمه». وكان الحجّاج يقول: إنه يعطي على البلاء والظرف، ويحرم على العجز والضعف[134]. كما أنه كان صادقاً يكره الكذب ويحب الصدوق ويعفو عنه[135]. وكان كريماً يعطي بسخاء لمن

(129) هناك مقارنة بين ما فعله يزيد بن المهلب بآل الحجاج، وقتله لهم، وما فعله بنسائهم خاصة عندما تولى حكم العراق سنة (96هـ/ 714م) وبين ما فعله الحجاج لامرأة من آل المهلب عند محاسبته لهم على ما اختانوه من أموال. فقد أمر صاحب شرطته أن يقول لها: «أدي مال الله الذي تحت ذيلك» فقال لها صاحب الشرطة «أدي مال الله الذي تحت أستك» فقال له الحجاج: «سوأة لك لا تجمع عليها الفحش والإغرام خل سبيلها» تاريخ الخلفاء، ص 339 ـ 40، وفي العقد الفريد: 5/ 16، 31، أن المرأة هي زوجة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث.

(130) الديار بكري، تاريخ الخميس: 2/ 313.

(131) المحاسن والأضداد، ص67 ـ 68، 71، 74، الشابشتي، الديارات ص245، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ص325.

(132) أنساب الأشراف جـ11، الورقة 39ب، الوشاء، ص92، المستجاد من فعلات الأجواد ص345 ـ 46، النيسابوري، عقلاء المجانين، ص41 ـ 42، القيرواني، جمع الجواهر في الملح والنوادر، ص18.

(133) الكشكول: 2/ 134.

(134) أنساب الأشراف: جـ11، الورقة 42أ.

(135) عيون الأخبار: 1/ 104، أنساب الأشراف جـ11، الورقة 36ب، الوزراء والكتاب، ص42، غرر السير، الورقة 25أ.

يقصده[136]، ويقيم موائد الطعام، فيدعو إليها الناس، ويجعل دعوته عامة لهم: «قد جعلت رسولي إليهم في كل يوم الشمس إذا طلعت فليحضروا»[137].

وتذكر بعض الروايات أن الحجّاج كان نهماً أكولاً، ولا يمكن تصديق ما تذهب إليه هذه الروايات[138]، عن كميات الطعام غير المعقولة التي كان يتناولها، خاصة وهناك نص ذكره ابن نباتة[139]، يعتبر رداً على ما يقال، عن نهم الحجّاج بالطعام والنساء، فقد دعاه عبد الملك إلى شرب النبيذ فأبى، فقال له عبد الملك: «إنه نبيذ الرمان يشهي الطعام، ويزيد الباه فقال الحجّاج: أما كونه يشهي الطعام، فوالله لوددت أن هذه الأكلة تكفيني إلى أن أموت، وأما كونه يزيد الباه، فحسب الرجل أن يصرع في الشهر مرة». فهذا يدل على عزوف الحجّاج عن الطعام الكثير، وعن التهالك على النساء، لا كما تصوره لنا الروايات المناوئة له.

ومن الصفات الأخرى التي تميز بها الحجّاج، رجاحة العقل[140]

---

(136) نقائض جرير والفرزدق: 2/ 819 ـ 20، فتوح البلدان: ص382، المبرد: 1/ 306، مروج الذهب: 3/ 108، الأغاني: 10/ 76، 77، 78، الجليس الصالح، الورقة 25ب ـ 26أ، عقلاء المجانين، ص133، الراغب الأصبهاني، محاضرات الأدباء: 1/ 266.

(137) المبرد، الفاضل، ص36 ـ 37، الأوائل، ص256، سرح العيون ص178/ 79. ويذكر بعض المؤرخين، أن الحجاج كان يطعم أهل الشام خاصة: أنساب الأشراف، جـ11 الورقة 38ب، العقد الفريد: 5/ 15. وحول إقامة الحجاج للموائد العامة، وإطعام الناس انظر أيضاً: المبرد: 1/ 305، الجليس الصالح، الورقة 104ب، الإمتاع والمؤانسة 2/ 64، تاريخ الخلفاء ص316، تهذيب ابن عساكر: 4/ 61.

(138) تقول إحدى هذه الروايات: إن الحجاج شوهد وهو يأكل نحو ثمانين لقمة، في كل لقمة سمكة، ثم اتبعها لحماً، وثريداً، وحلوى، وذلك في أكلة واحدة، أنساب الأشراف، الورقة 610ب (اسطمبول) ، غرر السير الورقة 25 أ ـ ب.

(139) سرح العيون، ص179 ـ 80.

(140) البيان والتبيين: 1/ 113، أخبار القضاة: 1/ 346.

والفصاحة والبلاغة[141]، وكان يعتز بفصاحته وتجنبه للّحن، وكان يتذاكر مع النحاة في ذلك[142]. كما تميز بالجرأة[143]، والدهاء[144]، والاهتمام بمظاهر السلطان[145]. ويرى «ولهاوزن، J.Wellhauson»[146]: أنه لم يكن صبوراً على من يكلفه تنفيذ أوامره، وأنه كان غليظاً شديداً أحياناً «ولكنه لم يكن قاسياً، ولا كان صغير القلب ولا محدود الأفق...». وكان الحجّاج يرى، أن طاعته واجبة على الناس بحكم الشرع[147]، وأن سياسة الشدة أنفع معهم من اللين، لأنهم «عبيد العصا»[148]. وكان يكره أن يقوم بأمر نهى عنه أصحاب عمله، فقد دعاه الوليد بن عبد الملك[149] مرة إلى تناول الشراب، فرفض قائلاً: إنه يمنع أهل عمله منه، واستشهد بالآية: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾[150].

وإلى جانب هذه الصفات الفاضلة، تطالعنا مواقف أخرى للحجاج تلقي بعض الضوء على شخصيته، فقد كان فخوراً بنفسه لا يحب أن يرى

(141) أمالي الزجاجي، ص 20، الباقلاني، ص15، 29، القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب: 4/ 49، البلوي: 1/ 45.

(142) الطبري: 2/ 1132، الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص22، السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص23، غرر السير، الورقة 37أ.

(143) العقد الفريد: 2/ 176، 5/ 31.

(144) نقائض جرير والأخطل، ص62، الإمتاع والمؤانسة: 1/ 47.

(145) الجاحظ، التاج في أخلاق الملوك، ص47.

(146) تاريخ الدولة العربية، ص 247، انظر: E.1.2- «AL- HADJDJADJ - B.Yusuf.

(147) الحيوان 3/ 5، العقد الفريد: 4/ 117 ـ 18.

(148) العقد الفريد: 5/ 45.

(149) المبرد 2/ 159، محاضرات الأدباء: 1/ 323، تهذيب ابن عساكر: 4/ 67، النويري: 4/ 85، البداية والنهاية: 9/ 127. وفي غرر السير، الورقة 25أ، وسرح العيون، ص179: أن الذي دعاه، هو عبد الملك بن مروان، وأن الشراب، كان نبيذ الرمان.

(150) سورة هود، الآية: 88.

أحداً يتعالى أو يفخر بنفسه أمامه[151]. إضافة إلى أنه كان يبني أحكامه على الظن في بعض الأحيان، خاصة فيما يتعلق بطاعة العراقيين وموقفهم منه. ولكنه كان يعترف بخطأه فوراً، عندما يتبين له بأن ظنه لم يكن صائباً[152]. ويبدو أن الحجّاج كان محقاً في موقفه هذا، فقد مر بتجارب أثبتت له أن حسن ظنه لم يكن في محله مع بعض الشخصيات التي أحسن إليها[153].

ومن صفات الحجّاج الحسنة، أنه لم يكن يحرص على اقتناء الأموال[154]. فقد مات ولم يترك وراءه غير ثلاثمائة درهم[155] وبعض الأمتعة الشخصية، من ضمنها مصحف وسيف، كما أنه ترك خادماً وخادمة، مع عدد من الدروع[156] التي أوقفها في وصيته لمعونة من يجاهد العدو، ومن يتصدى لقمع ما قد يحدث من ثورات في العراق[157]. ولم يتطرق أحد من المؤرخين إلى أية ثروة كوّنها الحجّاج

(151) أنساب الأشراف، ص 279 (أهلورت)، أمالي الزجاجي، ص 219 ـ 20، الأغاني: 11/ 96، خزانة الأدب: 1/ 54 ـ 55.

(152) البيان والتبيين: 1/ 316، 2/ 280، أنساب الأشراف، ص200 (أهلورت)، المبرد: 3/ 155، العقد الفريد: 2/ 137.

(153) من ذلك مثلاً: أن الحجاج أكرم عروة بن المغيرة بن شعبة، عندما قدم العراق، فولاه الكوفة، نيابة عنه، فكتب الأخير إلى عبد الملك كتاباً ذم فيه الحجاج، ونسب إليه العجلة والتسرع في القتل. وكذلك فقد قدَّر الحجاج سعيد بن جبير، وجعله إماماً في الكوفة، كما جعله من جملة سمَّاره، ثم وضعه على عطاء الجند المتوجه إلى سجستان مع ابن الأشعث، وأعطاه مبلغاً كبيراً من المال لينفقه حسب ما يرى، ولم يسأله عن شيء منه، ومع ذلك، فقد ثار عليه مع ابن الأشعث: انظر: أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 31أ، 33ب، المبرد: 2/ 96، الكامل في التاريخ: 4/ 579.

(154) غرر السير، الورقة 12أ.

(155) تهذيب ابن عساكر: 4/ 81، البداية والنهاية: 9/ 139، وفي غرر السير الورقة 55ب: أنه ترك ألفي درهم.

(156) غرر السير، الورقة 55ب، تهذيب ابن عساكر: 4/ 81.

(157) تهذيب ابن عساكر: 4/ 68، البداية والنهاية: 9/ 139، تاريخ الخلفاء، ص320.

لنفسه خلال حكمه الطويل للعراق، بينما نجدهم يستطردون في ذكر الثروات والأملاك الخاصة للولاة الذين سبقوه، والذين أعقبوه[158]، ويذكرون بأن الحجّاج مات وترك الأموال «لبيت المال». وقد قدر مقدار ما تركه في بيت المال عند موته بـ17 مليون درهم، وقدره آخرين بـ200 مليون درهم حملت إلى الوليد بن عبد الملك[159]. وهذا يدل على أن انتباه الحجّاج كان موجهاً إلى بيت المال ومصلحة الدولة، لا إلى مصلحته الشخصية، على العكس من الحكام الآخرين[160].

وفي موضوع دراسة شخصية الحجّاج لا بد لنا أن نبحث مسألة مهمة تطرق إليها المؤرخون الأولون، وتناولها المحدثون منهم بكثير من البحث والتفصيل، وهي مدى إيمان الحجّاج أو كفره! فقد نقل لنا المؤرخون الأولون، العديد من الروايات والآراء التي تكفِّر الحجّاج، مستندة إلى بعض الأقوال التي نسبت إليه[161]. على أن أهم ما أخذوه على الحجّاج، هو القول الذي نسب إليه، عندما رأى الناس يطوفون بقبر رسول الله ﷺ ومنبره، فقال: إنما يطوفون بأعواد ورمة بالية[162]. ولهذا فقد أبرزت الروايات[163] آراء عديدة لبعض العلماء الذين أكدوا كفر

---

(158) الأخبار الموفقيات، ص289، أنساب الأشراف، الورقة 149أ (اسطمبول)، اليعقوبي «مشاكلة الناس لزمانهم» ص17، غرر السير، الورقة 19أ ابن الزبير، كتاب الذخائر والتحف ص207 فما بعدها، دائرة المعارف الإسلامية، مادة: (خالد القسري).

(159) الذخائر والتحف، ص208 ـ 209، التذكرة الحمدونية جـ12، الورقة 52أ.

(160) انظر: A. AL- Adhami, The Role of the Arab Provincial Governors in Early Islam, P. 267.

(161) مروج الذهب: 3/ 105، حياة الحيوان: 1/ 193.

(162) الواقدي «في أنساب الأشراف» ص69 (أهلورت)، العقد الفريد: 5/ 51، ابن أبي الحديد، 4/ 642، وراجع، ص 43 من هذا الكتاب.

(163) العقد الفريد: 5/ 50، تهذيب ابن عساكر: 4/ 81.

الحجّاج وعدم إيمانه، ومنهم سعيد بن جبير[164]، الذي قال: «والله ما خرجت عليه حتى كفر»[165]، ومنهم الشعبي[166]، القائل بأن الحجّاج «مؤمن بالطاغوت كافر بالله العظيم»[167]. وأرى أن الشعبي ذكر هذا القول بعد وفاة الحجّاج، لأن الشعبي يعترف أنه: «كان ينال هو وجماعته من علي مقاربة للحجاج»[168]. وهناك من ذهب أبعد من هؤلاء، فقرر سلفاً أن الحجّاج من أهل النار[169]. وقد اتهم الحجّاج أيضاً أنه كان يتعمد تأخير صلاة الجمعة، ويمنع من يحاول أن يؤديها قبله، ويعاقب من يذكّره بفوات وقتها[170]. ولكن ابن عساكر (ت 571هـ/ 1175م)، يذكر رواية تنص على قول الحجّاج أن صلاة الجمعة لا يمكن تأخيرها[171].

(164) يكنى أبا عبد الله، مولى بني والبة، خرج مع القراء، على الحجاج، في ثورة ابن الأشعث ثم هرب إلى مكة، وقد أرسله واليها إلى الحجاج الذي قتله سنة (94هـ - 712م): طبقات ابن سعد: 6/ 178 - 85، طبقات خليفة، ص 280، ويذكر أنه مات سنة (95هـ/ 713م). المعارف ص445 - 46.

(165) تهذيب ابن عساكر: 4/ 79، البداية والنهاية: 9/ 136.

(166) عامر بن شراحيل الشعبي، تولى قضاء الكوفة، لفترة من عهد الحجاج، كذلك في زمن عمر بن عبد العزيز توفي سنة (104 أو 105هـ/ 722 أو 723م)، طبقات ابن سعد: 6/ 171 - 78، طبقات خليفة، ص 157، المعارف ص449 - 51، أخبار القضاة: 2/ 413.

(167) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 41ب، العقد الفريد: 5/ 50، البصائر والذخائر، 2 قسم 1، ص73، تهذيب ابن عساكر: 4/ 75.

(168) ابن أبي الحديد: 4/ 227.

(169) الحيوان: 4/ 140.

(170) الأخبار الموفقيات، ص 104، طبقات ابن سعد، جـ4 قسم 1، ص 117، رسالة للجاحظ في بني أمية، ص97، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 39أ، 41ب، 42ب (608 أ اسطمبول)، ابن أبي الحديد: 4/ 641.

(171) «تاريخ مدينة دمشق»: 1/ 352، وملخص الرواية: أن رجلاً استغفل قاضي الحجاج الذي كان متوجهاً لأداء صلاة الجمعة، قائلاً له: «أما بلغك أن الأمير قد أخر صلاة الجمعة اليوم. فرجع القاضي إلى بيته، وفي اليوم التالي، سأل الحجاج قاضيه، عن عدم حضوره صلاة الجمعة فأخبره بما حصل، فأجابه الحجاج: «أبا حمير، أما علمت أن الجمعة لا تؤخر».

وفي الحقيقة، إن المتتبع لدراسة حياة الحجّاج بن يوسف، يجد الكثير من الروايات التي تحاول أن تقنع القارئ بضعف إيمان الحجّاج، بل كفره، لذلك أصبح من المألوف أن نجد اسم الحجّاج في بعض المصادر مقروناً باللعنات والصفات القبيحة[172]. ويبدو أن الحجّاج لم يسلم حتى من أهل الشام ـ الذين أحسن إليهم وقربهم إليه ـ فكان بعضهم يطعن به ويشتمه، وينتقص منه[173]. ولم تقتصر حملة التشهير والطعن به على المؤرخين الأولين، بل انتقلت إلى بعض المحدثين الذين كتبوا عن الحجّاج، آخذين بنظر الاعتبار صحة كل ما نقلته الروايات المناوئة له عن كفره، وضعف إيمانه. فنرى أحدهم يكتب عنه العبارات التالية: «كان يكره الإسلام كدين (كذا) ويكره صاحب الرسالة الإسلامية، ويكره أنصار النبي محمد من العرب، ويكره الهاشميين، ويكره كل ذي نعمة، جمالاً كانت أو ثروة أو جاهاً. وهو لم يؤيد الأمويين عامة والمروانيين خاصة، حباً بهم أو إعجاباً بمزاياهم وفضائلهم، لا وإنما هي كراهيته للروح الدينية الجديدة التي حملته على السير اتجاههم ودفعته دفعاً في تيارهم السياسي والفكري...»[174] ومن الملاحظ، أن هذا المؤلف، لم يذكر أي دليل يؤيد ما يذهب إليه من اتهام الحجّاج بهذه الصفات. ولا يخفى أن هذه الأساليب، هي أبعد ما تكون عن الروح العلمية والنقد البناء، والإنصاف في دراسة الشخصيات. ويبدو أن المؤلف قد نسي، ما كتبه في مقدمة كتابه، من أنه سيحاول الإنصاف، لأنه يرى أن «على مؤرخي السيرة وكتّابها خاصة أن يلتزموا جانب الإنصاف كلما عرضوا لشخصية

---

(172) النجوم الزاهرة: 1/230 ـ 31، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص220، المدور، حضارة الإسلام في دار السلام، ص16 ـ 17.

(173) تاريخ مدينة دمشق: 1/350 ـ 51.

(174) شرارة، الحجاج طاغية العرب، ص131.

تاريخية...»[175] فهل في نص المؤلف المذكور أعلاه، أي أثر من آثار الانصاف؟.

وعلى الرغم من هذه الاتهامات الكثيرة التي ذكرتها بعض الروايات، عن ضعف إيمان الحجّاج، ورددها الكثير من الذين كتبوا عنه، يظهر للباحث أن الوضع والزيادة والتشويه لبعض أفعال الحجّاج وأقواله قد أخذ طريقه إلى ما كتب وقيل عنه وقد فطن إلى هذا الأمر أحد مؤرخي القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، وهو ابن كثير، فقال معلقاً على هذا الموضوع: «... وقد روي عنه ألفاظ بشعة شنيعة ظاهرها الكفر فإن كان قد تاب منها وأقلع عنها، وإلا فهو باق في عهدتها، ولكن قد يخشى أنها رويت عنه بنوع من زيادة عليه، فإن الشيعة كانوا يبغضونه جداً لوجوه، وربما حرفوا بعض الكلام زادوا فيما يحكونه عنه بشاعات وشناعات»[176]. على أن الشيعة لم يكونوا وحدهم هم مصدر الروايات الموضوعة، والمفتعلة عن الحجّاج، فقد ساهم في هذا الأمر الخوارج، لأنه قاومهم، والزبيريون لأنه قوض ملكهم، وكذلك أتباع ابن الأشعث، لأنه قضى على حركتهم. ويعلق ولهاوزن[177] على السبب الذي من أجله كثرت الروايات المفتعلة على الحجّاج، التي حاولت أن تنال من إيمانه خاصة، فيقول: إن الحجّاج لم يكن كافراً بالله ولكن جرأته وقلة تحرجه في القضاء على ابن الزبير في مكة، وعدم رضاه باتخاذ أهل الكوفة والبصرة سنداً من الدين، لتبرير ما يقومون به من فتنة، كان من الأسباب التي أدت إلى إثبات قلة إيمانه عند الرأي العام في الحجاز والعراق. ولقد اتهم الحجّاج بفظائع أخرى كثيرة، وهي في الواقع موضوعة ولّدها بعض أعدائه ورموه بها.

---

(175) نفس المرجع، ص13 ـ 14.

(176) البداية والنهاية: 9/ 132 ـ 33.

(177) تأريخ الدولة العربية، ص248.

وكان العامل المهم الذي يزيد من انتشار هذه الروايات المفتعلة، هو تقبل المجتمع لها بدون تحفظ، وتصديقها على اعتبار أنها حقائق واقعية، طالما ذكرها العلماء، أو بعض الرواة الذين هم ثقات في نظر الناس. من ذلك ما ذكره البيهقي[178] (ت 470هـ/ 1077م) من أن رجلاً من الخوارج صعد على منبر أحد المساجد، فلعن الحجّاج، وذكر الكثير من المساوئ التي قام بها، فتابعه الناس في لعنه. ولكنه لم يلبث أن ذكّرهم بما قام به الحجّاج من محاسن وأنه كان غيوراً على المسلمين عفيفاً عن أموالهم، وطلب منهم أن يترحموا عليه، ويدعوا له بالمغفرة، ففعلوا وتعالت أصواتهم بالدعاء والاستغفار له. ويمكن أن نلاحظ ما يشابه هذه الظاهرة حتى في وقتنا الحاضر، فنرى السيد محمد أمين الخانجي[179] مثلاً، يعلق على بعض أعمال الظلم التي ذكر الجاحظ[180]، أن يوسف بن عمر[181]، قد قام بها، فيقول: بأنه وجدها «في الأصل مسندة إلى يوسف بن عمر... ولعلها من أخبار الحجّاج كما في غير هذا الكتاب»[182] ولا يدل البحث إلا على أنها خاصة بيوسف بن عمر، ولا علاقة للحجاج بها[183]، ولكن كثرة ما نسب من الأعمال السيئة للحجاج، هي التي حولت انتباه السيد الخانجي إليه بدلاً من يوسف بن عمر.

ومما يجدر ملاحظته أنه ليس من أهداف هذا البحث الدفاع عن

(178) المحاسن والمساوىء: 1/ 109 ـ 110.

(179) محقق كتاب المحاسن والأضداد (الطبعة الأولى).

(180) المصدر السابق، ص44.

(181) يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل، كان قد تولى اليمن لهشام بن عبد الملك، ثم ولاه العراق سنة (120هـ/ 737م) وقد قتل سنة (127هـ/ 744م). تاريخ خليفة: 2/ 386. أنساب الأشراف جـ11، الورقة 42ب.

(182) المحاسن والأضداد، ص 44 (حاشية المحقق).

(183) حول بعض تصرفات يوسف بن عمر انظر: أنساب الأشراف، الورقة 154ب، (اسطمبول)، غرر السير، الورقة 92 ب ـ 93أ.

إيمان الحجّاج[184]، ولكن الغاية الأساسية التي نريدها، هي بيان كل الجوانب المختلفة المتعلقة بشخصية الحجّاج، ومدى تأثيرها على حكمه للعراق، واستخلاص صورة صحيحة أو أقرب إلى الصحة، عن سيرة الحجّاج فيما له وعليه. ولهذا فإن الروايات التي تظهر بعض الجوانب الإيجابية من شخصيته، ستحظى باهتمام، كما حظيت الروايات المعارضة له. وإلى جانب ما يذكر عن الحجّاج من ضعف الإيمان والكفر، فإن هناك الكثير من الروايات التي تظهر الحجّاج بمظهر التدين والورع، فقد كان «يتدين بترك المسكر، وكان يكثر من تلاوة القرآن، ويتجنب المحارم، ولم يشتهر عنه شيء من التلطخ بالفروج، وإن كان متسرعاً في سفك الدماء... وكان حريصاً على الجهاد وفتح البلاد، وكان فيه سماحة بإعطاء المال لأهل القرآن، فكان يعطي على القرآن كثيراً...»[185] وكان قد سمع الحديث ورواه عن عدد من الصحابة، منهم عبد الله بن عباس (ت 68هـ/ 687م) وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب[186]، وعبد الله بن عمر (ت 64هـ أو 73هـ/ 683 أو 692م) وأسماء بنت أبي بكر (ت73هـ/ 692م)، وغيرهم، وكان الحجّاج قد درس القرآن. وروى غير واحد من ثقات الفقهاء والمؤرخين أنه كان يقرأه كل ليلة[187]. كما كان يدني

---

(184) انظر: رويحة، جبّار ثقيف الحجاج بن يوسف، ص55 ـ 61، حيث عقد المؤلف فصلاً بعنوان «العقيدة والإيمان عند الحجاج بن يوسف» دافع فيه عن عقيدة وإيمان الحجاج مستشهداً بنصوص من أقواله وأفعاله، وفي رأيه أن إسراف الحجاج في سفك دم العاصين والثائرين، وقسوته وشدته حملت الناس على اتهامه بدينه، ص61.

(185) البداية والنهاية: 9/ 133.

(186) سمرة بن جندب بن هلال، من الصحابة المشهورين، روى عن الرسول أحاديث كثيرة وكان يتولى البصرة نيابة عن زياد بن أبي سفيان، توفي بين سنة (55 ـ 60هـ/ 674 ـ 679م) طبقات ابن سعد، جـ7، قسم1، ص 33 ـ 34، طبقات خليفة، ص48.

(187) السجستاني، كتاب المصاحف، ص120، تهذيب ابن عساكر: 4/ 49، البداية والنهاية: 9/ 119، 133، الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 1/ 250، وفيه أن الحجاج كان يقرأ في كل ليلة ربع القرآن.

ويقرب من يحفظ القرآن[188]. ويقول ابن عون[189]: إذا سمعت قراءة الحجّاج علمت أنه طالما قرأ كتاب الله[190]. وكان يجمع الحفاظ والقراء، ويتذاكر معهم في القرآن وأجزائه[191]، ولهذا فقد أبدى عمر بن عبد العزيز (99 ـ 101هـ/ 717 ـ 719م) حسده للحجاج على حبه للقرآن وإعطائه أهله[192]. وقد كان الحرص على أداء الصلاة في وقتها، ومعرفة شرائع الإسلام، في مقدمة الأمور التي يجب أن يؤكدها مؤدب أولاد الحجّاج لهذا فهو قد رفض مؤدباً نصرانياً، على الرغم من علمه الغزير، ودعا بمؤدب مسلم، وقال له: ألا ترى يا هذا أنا قد دللنا على نصراني وقد ذكروا أنه أعلم منك غير أني كرهت أن أضم إلى ولدي من لا ينبههم للصلاة عند وقتها ولا يدلهم على شرائع الإسلام ومعالمه[193]... ويبدو أن الحجّاج كان حريصاً على بقاء هذه التربية الدينية عند أولاده، فعندما زوج ابنته اختار لها زوجاً متديناً ناسكاً هو مسرور ابن الخليفة الوليد الأول[194].

ولم يقتصر اهتمام الحجّاج، بالتربية الدينية، على أهل بيته حسب، إنما كان يستغل الفرص والمناسبات، ليعبر للناس، عن أهمية التقوى، والدين في الحياة العامة. فقد كان ينتهز فرصة انتهاء شهر رمضان، ليذكر

---

(188) الحيوان: 5/ 195 (تحقيق، عبد السلام هارون).

(189) أبو عون، محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي، راوية للحديث، توفي سنة (116هـ/ 734م): تهذيب التهذيب: 9/ 322.

(190) أنساب الأشراف، الورقة 623أ (اسطمبول).

(191) كتاب المصاحف، ص119. وعن إكرام الحجاج للذين يقرأون القرآن ويروون الشعر ويعلمون السنة، والفقهاء في ذلك العهد بصورة عامة: انظر أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 31أ، جـ11، الورقة 39ب، وعن مراسلاته ومناظرته مع الحسن البصري وإكرامه له: انظر، ابن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص19، 21، 22.

(192) تهذيب ابن عساكر: 4/ 82، ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز ص89.

(193) الأغاني: 18/ 78.

(194) العقد الفريد: 4/ 422.

الناس بوجوب استمرار الطاعة لله في الأشهر التالية، وعدم الاكتفاء بها في هذا الشهر فقط[195]. وعندما كانت تنقطع مراسلاته، أو تتأخر، مع الجيوش الفاتحة في الشرق، ويشعر أن المسلمين أصبحوا هناك في خطر، كان يأمر الناس بإقامة الصلوات في المساجد، وأن يكثروا من الدعاء لسلامة المسلمين[196]. وكان يوصي قواده، أن يأمروا جنودهم بتلاوة القرآن لأنه أمنع الحصون[197]. ولم يكن يكتفي بالقول والخطب والوصايا، إنما كان معلماً عملياً للأمة، ويستفاد مما ذكره مؤلف (غرر السير)[198]، أن الحجّاج كان حريصاً على تطبيق شعائر الصلاة بصورة مضبوطة. فقد خطب على المنبر مبيناً ذلك، ثم رأى أن الطريقة العملية هي أحسن الوسائل فطلب إناء وإبريقاً، ونزل من على المنبر، وتوضأ أمام المصلين شارحاً لهم، ومذكراً إياهم بالطريقة الصحيحة السليمة التي يتطلبها الشرع عند القيام بعملية الوضوء.

إن هذه الأخلاق الفاضلة، وهذه الروح الدينية العظيمة، لا تسمح للباحث، بأي حال، أن يتهم الحجّاج بالكفر والإلحاد، فلقد كانت الروح الإسلامية قوية لدى الحجّاج، كما أدرك ذلك بيير J.perier[199] وقد وصفه (لامانس)[200]، بأنه مسلم غيور، كما وصفه مستشرق آخر بالورع والتقوى[201]. يضاف إلى هذا أن هناك الكثير من خطب الحجّاج، التي

---

(195) أخبار القضاة: 2/ 66.

(196) الطبري: 2/ 1186، النرشخي، تاريخ بخارى، ص72، الكامل في التاريخ 4/ 528، تاريخ الخلفاء، ص306.

(197) العقد الفريد، 4/ 218.

(198) الورقة 23ب.

(199) VIE D, AL- Hadjadj IBN Yousof. p.326.

(200) دائرة المعارف الإسلامية، مادة: (الحجاج).

(201) E.I, 2., «AL- Hadjadj B. Yusuf».

تطغى عليها صفة الوعظ والإرشاد[202]، وقد أظهر فيها احتقار شديداً للحياة الدنيا وأملاً عظيماً فيما يطمع فيه بعد الممات[203]. وأخيراً فإن ما ذكره الحجّاج في وصيته التي ذكرها بعض المؤرخين، تدحض كل ادعاء بكفر أو إلحاد عند الحجّاج، فقد ذكر في مقدمة ما أوصى به أنه: «يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأنه يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله. . .»[204].

(202) عن خطب الحجاج «الوعظية» انظر: صفوت، جمهرة خطب العرب: 2/ 278 ـ 89.

(203) المحاسن والأضداد، ص108، البيان والتبيين: 2/ 142، عيون الأخبار: 2/ 244، أنساب الأشراف، جـ11 الورقة 36ب، 39أ، الوشاء، ص65 ـ 66، مروج الذهب: 3/ 83.

(204) السجستاني، المعمرون والوصايا، 161 وانظر أيضاً: تاريخ الخلفاء ص320، حيث ذكرها (المؤلف المجهول) مع اختلاف يسير في الألفاظ، كذلك، تهذيب ابن عساكر 4/ 68، البداية والنهاية: 9/ 139.

الفصل الثاني

اختيار الحجّاج لولاية العراق

1 ـ حدود ولاية العراق.

2 ـ الأسباب الموجبة لاختيار الحجّاج لولاية العراق.

3 ـ مدى نجاح الحجّاج في انجاز ما انتدب له في العراق.

حدود العراق في عهد الحجّاج

في حدود العراق[1] رأيان، الأول جغرافي، وبموجبه فهو يمتد من الجزيرة شمالاً إلى عبادان جنوباً، ومن القادسية غرباً إلى حلوان شرقاً. ولا يتفق الجغرافيون على النقطة التي تبدأ منها حدوده الشمالية. ففي رأي الاصطخري[2] (ت 346هـ/ 957م)، وابن حوقل[3] (ت367هـ/ 979م) أنها تبدأ من تكريت. أما أبو الفداء[4] (ت 732هـ/ 1331م) فيعتبر مدينة حديثة[5] على دجلة هي نقطة البداية في شمال العراق. وتعتبر الموصل

(1) سمي العراق بهذا الاسم «لاستواء أرضه حين خلت من جبال تعلو وأودية تنخفض، والعراق في كلام العرب هو الاستواء: الأحكام السلطانية ص173، وهناك من يرى أنه سمي بذلك لتواشج عروق النخل والشجر فيه، أو لأنه سفل عن نجد ودنا من البحر، فسموه عراقاً لقربه من البحر، وأهل الحجاز يسمون ما كان قريباً من البحر عراقاً. وقيل في تسميته أيضاً: العراق شاطئ البحر، وبه سمي العراق، لأنه على شاطىء دجلة والفرات حتى يتصل بالبحر. وقيل: العراق: معرّب وأصله (إيراق) فعربته العرب، فقالوا: (عراق)، أو هو معرب من (إيران شهر) ومعناه كثير النخيل والشجر. والعراقان هما (الكوفة والبصرة)، مختصر كتاب البلدان، ص161. البلوي: 1/ 280 لسان العرب/ مادة: (عرق) تقويم البلدان، ص291، تاج العروس/ مادة: (عرق).

(2) مسالك الممالك، ص78.

(3) صورة الأرض، ص208.

(4) تقويم البلدان، ص291.

(5) المقصود بها حديثة الموصل، وهي بليدة كانت على دجلة بالجانب الشرقي قرب الزاب الأعلى: معجم البلدان: 2/ 222.

النهاية الشمالية لحدود العراق عند الزبيدي[6] (ت 1205هـ/ 1791م). ويبدو أنه كانت هناك حدود واضحة للعراق في العصر الأموي، خاصة بينه وبين أرض الموصل التي تتبع الجزيرة[7].

ولا يوجد اختلاف كبير بين المنطقة التي يطلق عليها (السواد)[8]، وبين العراق بحدوده التي ذكرناها آنفاً. فقد اتسع مدلول كلمة السواد حتى صارت هي والعراق لفظين مترادفين في الغالب[9]. ويدل على هذا أننا نجد في كثير من الأحيان حدود السواد مشابهة تقريباً للحدود السابقة التي يذكرها الجغرافيون للعراق[10].

أما الرأي الثاني في حدود العراق، فيتعلق بـ(عمل العراق)، أو بعبارة أخرى، في المناطق التي تتبعه من الناحية الإدارية، فيذكر ابن الفقيه

---

(6) تارج العروس، مادة: عرق.

(7) الطبري: 2/ 707.

(8) السواد: تعبير أدبي لأقليم العراق المزروع، أي قراه وضياعه التي افتتحها العرب المسلمون في عهد عمر بن الخطاب، سمي بذلك لسواده بالزروع والنخيل لأن الخضرة تقارب السواد وسواد كل شيء كورة ما حوله من القرى والرساتيق، وكان الفرس يسمونه (دل إيرانشهر) ويشبهونه بالقلب، لأن سائر الدنيا البدن، وإيرانشهر، هو الأقليم المتوسط لجميع الأقاليم. وفي دائرة المعارف الإسلامية، أن السواد اسم العراق، والسواد أقدم اسم عربي للأرض الغرينية على دجلة والفرات إذا قورنت بالبادية العربية، ولقد مر اسم السواد بثلاثة أطوار تاريخية، الأول: أنه ينسجم مع التقسيمات السياسية للعراق، ومن ثم فهو يناظر إقليم أو منطقة (سورستان) الساسانية (إيران شهر). والثاني، أنه استخدم للدلالة على الأرض الزراعية في المنطقة المشار إليها، وهي سواد العراق. والثالث: إذا وضعت كلمة سواد بجانب اسم مدينة، فهي تعني الحقول المزورعة زرعاً كثيفاً حول تلك المدينة: المسالك والممالك، ص5 ـ 6، الأحكام السلطانية، ص172 ـ 73. معجم البلدان: 3/ 174د 176، لسان العرب / مادة (سود) تاج العروس / مادة: (سود) ;E.I.I SAWAD.

(9) لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص41.

(10) انظر: أبو عبيد، الأموال، ص72، الصولي، ص 219، الأحكام السلطانية، ص173، معجم البلدان: 3/ 174.

الهمداني[11] (ت نحو 289هـ/ 902م)، أن: «من ولي العراق فقد ولي البصرة والكوفة والأهواز وفارس وكرمان والهند والسند وسجستان وطبرستان وجرجان. . .» وهو في هذا يستند إلى رواية المدائني الذي يقول: إن عمل العراق، من هيت إلى الصين والسند والهند، يضاف إلى ذلك الري وخراسان والديلم والجبال وأصبهان، التي هي سرة العراق[12].

وبطبيعة الحال، فإن هذا الوصف لا ينطبق على كل الولاة الذين حكموا العراق في العهد الأموي. وحتى بالنسبة إلى الحجّاج، فإنه لم يعين على جميع هذه المناطق في بداية ولايته للعراق. لأن تعيينه كان يشمل العراقين فقط أي (الكوفة والبصرة)، «دون خراسان وسجستان»[13]. وفي سنة (78هـ/ 697م) ضم عبد الملك، خراسان وسجستان إلى العراقين، فأصبحت هذه المناطق جميعاً خاضعة لإدارة الحجّاج بن يوسف[14] يضاف إلى ذلك بقية المناطق الشرقية الأخرى التي ألحقت بالدولة الأموية بنتيجة الفتوحات التي تمت في عهده. فقد ولى المهلب بن أبي صفرة (ت 83هـ/ 702م) على خراسان فغزا مغازي كثيرة[15]. وعندما تولاها قتيبة بن مسلم[16]، وسع من حدود الدولة الشرقية كثيراً، فغزا سمرقند، وفتح بخارى[17]، ووصل إلى حدود الصين[18]، كما ولى

(11) مختصر كتاب البلدان، ص162.

(12) نفس المصدر، ص 161 ـ 62، العقد الفريد: 6/ 248.

(13) الطبري: 2/ 863، الكامل في التاريخ: 4/ 374.

(14) فتوح البلدان ص491، 514، الطبري: 2/ 1032.

(15) فتوح البلدان: ص514.

(16) قتيبة بن مسلم الباهلي، كان عاملاً للحجاج على خراسان، اشتهر بفتوحاته الواسعة فيما وراء النهر، قتل بفرغانة سنة (97هـ/ 715م). المعارف ص406.

(17) فتوح البلدان: ص516، 518، الطبري: 2/ 1201.

(18) البداية والنهاية: 9/ 87 ـ 88.

الحجّاج، محمد بن القاسم[19] على ثغر السند، ففتح السند والهند[20]. وكانت النتيجة الطبيعية، أن ألحقت إدارة هذه المناطق جميعاً، بولاية العراق التي كان يديرها الحجّاج بن يوسف الثقفي.

يتضح مما تقدم، أن المقصود بـ(عمل العراق)، هو ولاية العراق والأقاليم التي تتبعها من الناحية الإدارية. ولهذا فنحن أثناء كلامنا عن العراق ـ في هذا البحث ـ نقصد بالدرجة الأولى ولاية العراق بحدودها الجغرافية الأولى، التي ذكرناها في أول الفصل، كما أوردها الجغرافيون العرب.

(19) محمد بن القاسم بن محمد بن الحكم الثقفي، وهو ابن أخي الحجاج، فتح بلاد السند والهند سجن بعد موت الحجاج، ثم قتل في عهد سليمان بن عبد الملك، الطبري: 2/ 1200، 1271، المرزباني، معجم الشعراء ص412.

(20) فتوح البلدان: ص534 فما بعدها، الطبري: 2/ 1271.

الأسباب الموجبة
لاختيار الحجّاج لولاية العراق

لقد واجه العراق ظروفاً في السنوات القلائل التي سبقت ولاية الحجّاج، فقد استطاع عبد الملك بن مروان، أن يقتل مصعب بن الزبير سنة (72هـ/ 691م) ويتمكن من استعادة العراق من أيدي الزبيريين، وبذلك ضمن سيطرة الأمويين على هذا الجزء الحساس من الدولة العربية، غير أنه كان للعراق ظروفه الخاصة ومشاكله الكثيرة التي كان يعاني منها، فقد تتابعت فيه الفتن والحركات المتلاحقة، التي ازدادت بعد استشهاد الحسين بن علي في سنة (61هـ/ 680م)، فقامت حركة التوابين[21] نتيجة لما شعر به أهل الكوفة من خذلانهم للحسين، ومن بعدها استطاع المختار الثقفي[22]، أن يسيطر

---

(21) قامت في الكوفة آخر سنة (61هـ/ 681م)، وقد ترأسها خمسة أشخاص بزعامة سليمان بن صرد الخزاعي، رأوا أنهم أخطأوا بتركهم نصرة الحسين فحاولوا مطاردة قتلته والأخذ بثأره. ولكن عبيد الله بن زياد، استطاع أن يرسل إليهم، الحصين بن نمير، الذي انتصر عليهم في عين الوردة، وقتل منهم الكثير، بما فيهم سلمان بن صرد ورجع الباقون إلى الكوفة، وكان ذلك في سنة (65هـ/ 684م). تاريخ خليفة: 1/ 258، أنساب الأشراف: 5/ 204 ـ 205، 210، الطبري: 2/ 497، 538، 560 فما بعدها، البياسي جـ2 الورقة 96أ، 100أ فما بعدها، وأحدث من كتب عن التوابين، الدكتور دكسن، انظر مقالته: «زمن حركات المعارضة الدينية السياسية في العصر الأموي» المجلة التاريخية، العدد 2، 1972 ص141 ـ 51.

(22) المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو الثقفي غلب على الكوفة، في زمن مصعب، =

على العراق وأن يلاحق قتلة الحسين، ولكن مصعب بن الزبير استطاع أن يقضي على حركته، ويخضع العراق لسلطان الزبيريين[23].

لقد راح بسبب هذه الحركات الكثير من الضحايا، إضافة إلى ما سببته من هياج في المشاعر وغليان سياسي، استمر حتى مجيء عبد الملك إلى العراق وإذا ما أضفنا مشكلة الخوارج التي كان يعاني منها العراق، تبين لنا عظم الصعوبات التي كان على الأمويين أن يواجهوها فيه.

لقد انشغل الولاة الأمويون الذين عيَّنهم عبد الملك على العراق، بمحاولة تثبيت السلطة الأموية فيه. ولكن القسم الأعظم من جهودهم كان موجهاً إلى مكافحة الخوارج والتقليل من خطرهم. وفي هذه الفترة، كان الأزارقة[24] من الخوارج، قد تجمعوا بالأهواز، بقيادة قطري بن الفجاءة[25] فعندما قدم خالد بن عبد اللّه[26] والياً على البصرة سنة (72هـ/691م) خرج إليهم في نحو من تسعين ألفاً من أهل البصرة والكوفة، ممن

= وتتبع قتلة الحسين بن علي، قاتله مصعب بالكوفة وانتصر عليه في سنة (67هـ/686م). تاريخ خليفة: 1/260، المعارف، ص400 ـ 401، أنساب الأشراف: 5/214 فما بعدها، الأخبار الطوال ص314، الطبري: 2/598 فما بعدها، البياسي جـ2، الورقة 120ب، 138 أ ـ ب، وقد كتب الدكتور دكسن فصلاً وافياً عن المختار بعنوان «المعارضة العلوية» انظر: الترجمة العربية، ص55 ـ The Umayyad Caliphate P. 25-83116 ..

(23) تاريخ خليفة: 1/260، أنساب الأشراف، 5/262، الأخبار الطوال، ص314 الطبري: 2/749، البياسي، جـ2 الورقة 148ب.

(24) وهم أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق، سموا باسمه، وكانوا من أكثر الفرق عدداً وأشدهم شوكة. ومن مبادئهم: إباحة دم أطفال ونساء أعدائهم، وأن كل كبيرة كفر ودار مخالفيهم دار كفر، وقد برئوا ممن قعد عن الخروج لضعف أو غيره: الأشعري: 1/159، الفرق بين الفرق ص82 ـ 84، ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل: 4/189، الملل والنحل: 1/89.

(25) أحد زعماء الأزارقة، وكان خطيباً شاعراً فارساً، هزمه سفيان بن الأبرد الكلبي، قتل سنة (77هـ/696م): البيان والتبيين، 3/226 ـ 27. المعارف، ص411، حياة الحيوان، 2/312.

(26) خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد، ولاه عبد الملك البصرة لفترة قصيرة ثم عزله توفي سنة (126هـ/743م)، تاريخ خليفة: 1/295.

أمده بهم بشر بن مروان[27]. ولكن الخوارج، هزموه كما هزموا أخاه أمية ابن عبد الله[28] شر هزيمة وفضحوه[29]، فعزله عبد الملك وولى البصرة والكوفة أخاه بشر بن مروان سنة (74هـ/ 693م)[30].

نشط بشر بن مروان بعد تعيينه على البصرة، لمحاربة الخوارج بأمر من أخيه عبد الملك، فأرسل إليهم المهلب بن أبي صفرة على رأس جيش من أهل البصرة، كما أنجده بجيش آخر من أهل الكوفة[31]. ولكن بشراً توفي قبل أن يشرع المهلب في حرب الخوارج.

إن المشكلة الكبيرة التي كانت تواجه الولاة الأمويين في حربهم مع الخوارج، هي تقاعس بعض أهل العراق عن الحرب، ومما كان يزيد من هذا التقاعس موقف بعض الفقهاء من هذه الحرب، فقد «أتى رجل إلى الحسن [البصري 110هـ/ 728م] فقال: يا أبا سعيد إن هؤلاء استنفروني لأقاتل الخوارج فما ترى؟ فقال: إن هؤلاء أخرجتهم ذنوب هؤلاء، وإن هؤلاء يرسلونك تقاتل ذنوبهم فلا تكن القتيل منهم فإن القوم أهل خصومة يوم القيامة[32]. لهذا فقد كثر عدد الرجال الذين كانوا يفرون من قتال الخوارج، ومن الجائز أيضاً أن يكون لعامل التعب من كثرة الحروب وكراهية العراقيين لحياة المعسكرات[33]، أثر في هذا الموقف، وكانت

---

(27) بشر بن مروان بن الحكم، ولي العراق سنة (74هـ/ 693م) توفي سنة (75هـ/ 694م)، تاريخ خليفة: 1/ 371.

(28) أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد، استعمله عبد الملك على خراسان، توفي سنة (87/ 705م) الطبري: 2/ 859، تهذيب التهذيب 1/ 371 ـ 72.

(29) أنساب الأشراف: 4/ 159، تاريخ اليعقوبي: 2/ 325، الطبري: 2/ 829 ـ 61.

(30) تاريخ خليفة: 1/ 295، أنساب الأشراف: 4/ 159، الطبري: 2/ 855.

(31) المبرد: 3/ 364، الطبري: 2/ 855 فما بعدها.

(32) الملطي، ص181.

(33) Perier, Op. Cit., P.68.

مسألة كثرة العصاة المهزومين قد الجأت بشر بن مروان لأن يتخذ إجراءات شديدة وقاسية بحقهم، فكان إذا ظفر بالعاصي سمَّر كفيه في الحائط بمسمار وتركه إلى أن يموت[34].

برزت هذه المشكلة على نطاق واسع جداً بعد موت بشر بن مروان، فقد ترك قسم كبير من العراقيين جيش المهلب ورجعوا إلى أمصارهم عصاة مخالفين[35]. وكان أكثر هؤلاء من أهل الكوفة خاصة، وعندما أراد أهل البصرة أن يفعلوا مثلهم، توسل بهم المهلب مخاطباً إياهم: بأنهم لا يقاتلون لبشر ولا لخالد، إنما يقاتلون عن بلادهم وحرمهم، ونهاهم أن يفعلوا مثل أهل الكوفة، فأقام بعضهم ورجع آخرون[36]. ولم يبق مع عبد الرحمن بن مخنف[37]، قائد جيش الكوفة سوى جماعة من أهل بيته. وفي هذا يقول الشاعر:

حتى إذا خلفوا الأهواز واجتمعوا ... برام هرمز[38] وافاهم بها الخبر

نعيُّ بشر فجال القوم وانصدعوا ... إلا بقايا إذا ما ذكِّروا ذكروا[39]

لقد حاول خالد بن عبد الله، خليفة بشر، أن يتدارك الأمر، فوجه كتاباً إلى الجند يهددهم فيه بقوله: «. . . أقسم بالله لا أثقف عاصياً بعد

(34) أمالي القالي: 2/ 29، تاريخ مدينة دمشق، م10، ص114 ـ 15، الكامل في التاريخ: 4/ 380، ابن أبي الحديد: 3/ 781، سمط النجوم العوالي: 3/ 150.

(35) أنساب الأشراف، ص271، 274 (أهلورت)، الطبري: 2/ 857.

(36) أنساب الأشراف، جـ6 الورقة 35ب، المبرد: 3/ 365، ابن أعثم، جـ2 ورقة 66ب.

(37) عبد الرحمن بن مخنف بن سليم الأزدي، أحد القادة المشهورين، الذين حاربوا الأزارقة، قتل وهو يحاربهم سنة (75هـ/ 694م): الطبري: 2/ 875، 877.

(38) رام هرمز: ناحية من نواحي الأهواز، تتاخم فارس، المسالك والممالك، ص42، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص407، 413.

(39) الطبري: 2/ 1011.

كتابي هذا إلا قتلته إن شاء الله. . .»[40] ولكنهم لم يكترثوا له ودخلوا الكوفة مخالفين[41]، تاركين المهلب في (رامهرمز) يواجه خطر الخوارج وحده مع عبد الرحمن بن مخنف. أما في العراق فلم يبق هناك ظل بسيط للسلطة ولا للنظام[42] مما حدا بالمهلب إلى أن يكتب لعبد الملك يعلمه بجموع الخوارج، وشدة خطرهم على العراق[43]، ويحذره بقوله: «إنه ليس عندي رجال أقاتل بهم، فإما بعثت إليّ بالرجال، وإما خليت بينهم وبين البصرة»[44]، وظلت هذه المشكلة معلقة إلى حين مجيء الحجّاج بن يوسف إلى العراق.

لقد أصبح العراق بعد موت بشر بن مروان، مصدراً لأخطار جسيمة تشكل تهديداً واضحاً للسلطة الأموية فيه. فكان على الخليفة أن يختار رجلاً كفوءاً يستطيع أن يعيد الأمن والنظام إلى العراق خاصة، وأن يثبت الحكم الأموي في كافة أنحاء المشرق بصورة عامة[45]. فقد تفاقم خطر الأزارقة على العراق خاصة بعد أن ترك معظم الجيش العراقي مواقعه في القتال، ورجع الجنود إلى بيوتهم غير آبهين بالخطر المحدق بالبلاد[46]. ومما زاد في قلق الخليفة الأموي واشفاقه على الوضع، خلو منصب الولاية، الذي قد يؤدي إلى وثوب الخوارج على العراق مستغلين الاضطراب، وانعدام النظام، وافتقار البلاد إلى من يدير أمورها، ويسيِّر رجالها، وكان على عبد الملك بن مروان، أن ينظر بعين الاعتبار، وهو

(40) نفس المصدر: 2/ 858.

(41) المبرد: 3/ 366، الطبري: 2/ 859.

(42) Perier, Op. Cit. p.69.

(43) ابن أعثم، جـ2، الورقة 67أ.

(44) مروج الذهب: 3/ 68.

(45) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، ص 108.

(46) أنساب الأشراف، ص271 (أهلورت)، الطبري: 2/ 857، W. Muir, The Caliphate its Rise, Decline, and Fall, P.333.

يفكر في اختيار رجل لولاية العراق، إلى ازدياد الشعور المعادي للأمويين في تلك الولاية، وإلى طبيعة القبائل العربية العاملة على إثارة الاضطراب هناك وعدم الخضوع للدولة[47]، إضافة إلى وجود الخوارج الذين كانوا لا يرون شرعية الحكم القائم. لهذا فإن ولاية العراق «كانت أكثر مسؤولية وأهمية من أي منصب آخر في جميع الإمبراطورية»[48]. لذلك فإن عبد الملك كان محقاً في تفكيره وانشغاله في اختيار الشخصية المطلوبة[49]، التي استقر عليها رأيه أخيراً. ويجب ألا ننسى بأن سطوة الحجّاج وما أبداه من كفاءة في مناصبه السابقة[50]، إضافة إلى شدته وطريقته الفعالة في استعادة الأمن والنظام في الحجاز[51]، كل ذلك كان كافياً لترشيحه للمنصب الذي شغر بوفاة بشر أخي الخليفة في العراق.

هذه هي أهم الأسباب التي دفعت عبد الملك بن مروان إلى تولية الحجّاج على العراق. وليس ثمة ما يدفعنا إلى الأخذ بالرواية التي تعزو عزل الحجّاج عن الحجاز وتوليته العراق، إلى نصيحة بعض الشخصيات الحجازية[52].

أما الرواية التي تصور تعيين الحجّاج، وكأنه جاء عرضاً، وبطريقة مسرحية وأنه عرض فيها نفسه على عبد الملك أمام جمع من الناس الذين

---

(47) الترجمة العربية، ص174 Dixon, Op, Cit, P.115.

(48) الترجمة العربية، ص175 Ibid., P.115.

وكذلك مقالته: «ملاحظات حول سياسة عبد الملك بن مروان في اختيار عماله» مجلة كلية الآداب، العدد 15، 1972، ص250 ـ 56.

(49) غرر السير، الورقة 11ب.

(50) راجع ص 34 فما بعدها من هذا البحث.

(51) البداية والنهاية: 9/ 7.

Dixon, Op. Cit., P.115 الترجمة العربية، ص175.

(52) المحاسن والأضداد، ص41 ـ 42، المعارف، ص232 ـ 239، العقد الفريد: 2/ 79 ـ 81، المستجاد من فعلات الأجواد، ص44 ـ 46، الجليس الصالح الكافي الورقة 9أ، وفيات الأعيان: 2/ 41 ـ 42.

لم يتقدم أحد منهم لإجابة طلب الخليفة في تولي العراق[53]، فهي أشبه بالأسطورة التي لا يمكن تصديقها، ومثلها أيضاً الرواية التي تذكر بأن الحجّاج كتب إلى عبد الملك يقول «إني قد حزت الحجاز بشمالي، وبقيت يميني فارغة... فبعث إليه عهده على العراق»[54].

ويذكر البلاذري روايتين عن كيفية تولي الحجّاج للعراق، الأولى: أنه كان بالحجاز فأتته ولاية العراق بعد وفاة بشر بن مروان. والثانية: أنه كان في دمشق عندما أتى نعي بشر إلى عبد الملك، فولاه العراق[55]. ويميل كل من اليعقوبي[56]، والطبري[57]، وابن عساكر[58]، وابن الأثير[59]، (ت 630هـ/ 1232م)، إلى ترجيح الرواية الأولى، التي تبدو مقبولة أكثر من الثانية، لأنها تتفق مع الأحداث التاريخية.

ويرد في بعض المصادر المدونة[60]، إن بشر بن مروان توفي سنة (74هـ/ 693م) فخلفه خالد بن عبد الله على البصرة. ولكن وجود عملة نقدية ضربت في البصرة سنة (75هـ/ 694م) تحمل اسم بشر بن مروان[61]

---

(53) الأخبار الموفقيات، ص 91 ـ 93، ابن أعثم، جـ2 الورقة 67أ ـ 68أ، الوشاء ص 55 ـ 57، مروج الذهب: 3/ 68، غرر السير، الورقة 12ب، البصائر والذخائر، م1، ص519 ـ 20، الأوائل، ص258 ـ 59، الأبشيهي: 1/ 63 ـ 64.

(54) سرح العيون: ص173 ـ 74.

(55) أنساب الأشراف، ص68 ـ 69، (أهلورت) وفي جـ11 الورقة42ب يذكر البلاذري أن الحجاج كان في الحجاز عندما سمع بوفاة بشر وأنه كان يتوقع ولاية العراق ويقول «لا يرى للعراق غيري».

(56) التاريخ: 2/ 5326.

(57) تاريخ الرسل والملوك: 2/ 863.

(58) التهذيب: 4/ 52.

(59) الكامل في التاريخ: 4/ 374.

(60) أنساب الأشراف، ص 266 (أهلورت)، الطبري: 2/ 852، 857، وانظر نفس المصدر ص 852، حيث يذكر الواقدي بأن بشراً قد توفي سنة(73هـ/ 692م).

لا يشجع على أي افتراض يقول إنّ بشراً توفي سنة (74هـ/ 693م). إن هذا الدليل المادي حسبما ذكر (مايلز Miles)[62]، يحدد أيضاً بأن الحجّاج قد خلف مباشرة بشر بن مروان حاكماً على العراق سنة (75هـ/ 694م)، ومعنى ذلك أن اسم خالد بن عبد الله يحذف من قائمة ولاية البصرة والكوفة، ولكن المعقول الذي نرجِّحه بموجب هذا الدليل المادي، أن وفاة بشر كانت سنة (75هـ/ 694م) وأن الحجّاج خلفه على حكم العراق في نفس السنة، وأن هذا لا ينفي أن خالداً تولى منصب الولاية بين الاثنين فترة قصيرة، ريثما يحضر الحجّاج من الحجاز يضاف إلى ذلك أن خليفة (ت 240هـ/ 854م)، والبلاذري، والطبري ـ على الرغم من اختلافهم في تعيين الوقت ـ قد نصوا على إشغال خالد منصب الولاية فترة ما.

(61) J.Walker, A catalogue of the Arab - Sassanian Coins, P, Lix (See footnote); G, Miles, A byzantine Bronze Weight in the Name of Bisher ibn Marwan, PP. 177-18, Arabia, IX, 1962.

(62) الترجمة العربية، ص 115175 Ibid., P. 118; Dixon, Op. Cit., P. ..

وانظر: تاريخ خليفة 1/ 295، حيث يفهم أن بشراً توفي في أول سنة (75هـ/ 694م) وكذلك: التذكرة الحمدونية، جـ12 الورقة 47ب.

مدى نجاح الحجّاج
في انجاز ما انتدب له في العراق

وصل الحجّاج إلى العراق في شهر رجب سنة (75هـ/ 694م)[63] واضعاً نصب عينيه تحقيق الأمور التي عيِّن من أجلها في هذا المنصب، وكان مزوداً بنصائح عبد الملك بن مروان، في الكيفية التي يجب أن يعامل بها العراقيين فقد كتب إليه أن يطأ أهل الكوفة وطأة يتضاءل منها أهل البصرة، وبين له أن العراقيين يختلفون عن أهل الحجاز، الذين يقولون كثيراً ولكنهم لا يفعلون شيئاً[64]. وبطبيعة الحال فإن الخليفة كان يقصد أن يلفت نظر الحجّاج إلى أن العراق بحاجة إلى سياسة حازمة وقوية، تتناسب مع ما فيه من مشاكل وعقبات تواجهها الدولة. لهذا فإن مؤلف كتاب «الإمامة والسياسة» لا يعطي الصورة الصحيحة لموقف عبد الملك عندما يذكر أنه كتب للحجاج: «أن سر إلى العراقيين واحتل لقتلهم. . . »[65].

---

(63) تاريخ خليفة: 1/ 295، أنساب الأشراف، ص270 (أهلورت)، ويذكر الطبري بأن قدومه إلى الكوفة كان في شهر رمضان: 2/ 872، 876، وأما (ولهاوزن) ص220، فيرجح بأنه تولى في أوائل سنة (75هـ/ 694م).

(64) تاريخ اليعقوبي: 2/ 326.

(65) الإمامة والسياسة: 2/ 25.

بدأ الحجّاج بالكوفة، فخطب فيها خطبة، انتشرت شهرتها في الآفاق وحتى في وقتنا الحاضر، فإن الكثيرين يحفظون مقاطع منها، يقولونها عندما يذكر اسم الحجّاج[66]. لقد ذكرت هذه الخطبة في العديد من المصادر[67]، مع بعض الاختلافات من زيادة ونقصان. ويحتمل أن بعض ألفاظ هذه الخطبة قد تعرض للتغيير والتلاعب، ولكنها مع ذلك يمكن أن تلقي ضوءاً على السياسة التي نفذها الحجّاج في العراق.

لقد أكد الحجّاج في خطبته، المشاكل الآنية التي يجب حلها بسرعة. فهدد بالقتل كل من وجد متخلفاً عن جيش المهلب بن أبي صفرة بعد ثلاثة أيام وذلك بقوله: «. . . وقد بلغني رفضكم المهلب وإقبالكم إلى مصركم عصاة مخالفين وأقسم بالله لا أجد أحداً بعد ثالثة ممن أخل بمركزه إلا ضربت عنقه»[68]. كما أنه استعرض فيها سياسته العامة، وكيف أن الخليفة قد اختاره لما يتمتع به من صفات القوة والصلابة، ثم خاطبهم بقوله: «. . . فأنتم أهل بغي وخلاف وشقاق ونفاق طالما أوضعتم في الضلال وسننتم سنن الغي[69]»[70]. وقد أوضح بأنه سينفذ كل ما يقوله، وسيتبع سياسة الشدة، ولن يعفو عن المسيء. وحذرهم من التجمع ومن القيل والقال، وطلب إلى كل امرئ منهم أن يهتم بنفسه، وأن يستقيموا ويبايعوا. وهددهم بأنه قد استل سيفه ولن يغمده «. . . حتى يقيم الله

---

(66) إن هذا يدل على عمق الأثر الذي تركته سياسة الحجاج في العراق، والذي لم يمحه مضي ثلاثة عشر قرناً من الزمن.

(67) البيان والتبيين 2/ 319 ـ 21، الأخبار الموفقيات، ص94 ـ 97، أنساب الأشراف، ص267 فما بعدها (أهلورت)، المبرد: 1/ 280 ـ 82. الطبري: 2/ 864 فما بعدها، ابن أعثم جـ2 الورقة 68ب ـ 69 ب الوشاء ص58 ـ 61، العقد الفريد: 4/ 120 ـ 22، 5/ 17 ـ 18، مروج الذهب: 3/ 68 ـ 70، الأغاني: 13/ 39 ـ 40، الأوائل، ص260 ـ 62.

(68) أنساب الأشراف: ص 271 (أهلورت).

(69) في الأصل (العي).

(70) أنساب الأشراف: ص269 (أهلورت).

لأمير المؤمنين أودكم، ويذل به صعبكم»[71]. ثم أخبرهم بأن الخليفة، قد أمره بإعطائهم أعطياتهم، وتجنيدهم لمحاربة الخوارج مع المهلب، وقرأ عليهم كتاب الخليفة في ذلك.

وتنفيذاً لما قاله، فقد طلب من رئيس شرطته، أن يقتل من وجده عاصياً بعد ثلاثة أيام، وأمره أن يحشر الناس إلى المهلب حتى يسترجع كل رجل تفرق عنه سابقاً[72]. لقد كان عمير بن ضابيء البرجمي[73] أول من نفذ فيه أمر الحجّاج. فقد جاء معتذراً عن الالتحاق بجيش المهلب لكبر سنه، طالباً إرسال ابنه بدله. وقد همَّ الحجّاج بالقبول، لولا أن ذكر له أنه كان له دور في قتل الخليفة عثمان بن عفان[74]، فأمر بقتله[75].

ونتيجة لذلك، فقد خاف العصاة، والتحقوا بجيش المهلب وتزاحموا على عبور الجسر حتى لقد غرق بعضهم، مما جعل الحجّاج يأمر بإقامة جسر آخر على الفرات لاستيعاب الفارين الذين رجعوا والتحقوا على وجه السرعة، طالبين إلى أهاليهم أن يزودوهم بمتاعهم وزادهم فيما بعد[76]. وقد عبّر الشاعر عن لسان حال كل واحد منهم بقوله:

---

(71) مروج الذهب: 3/ 69.

(72) أنساب الأشراف، ص 270 (أهلورت)، المبرد: 3/ 366، ابن أعثم، جـ2 الورقة 71أ.

(73) نسبة إلى البراجم، هم أحياء من بني تميم، والبراجم في اللغة، مفاصل الأصابع، وقد سموا بهذا الاسم، لأن أباهم قبض أصابعه وقال كونوا كبراجم يدي هذه، أي لا تفرقوا لسان العرب، مادة: (برجم).

(74) عن دور عمير بن ضابيء في قتل الخليفة عثمان، انظر: طبقات الشعراء، ص66، الأخبار الموفقيات، ص99، الشعر والشعراء، ص269، أنساب الأشراف 5/ 84، الأغاني 13/ 40، الأوائل، ص258.

(75) الأخبار الموفقيات، ص99، الشعر والشعراء ص269: أنساب الأشراف، ص 275 (أهلورت)، المبرد: 1/ 383، الطبري: 2/ 869 ـ 70، ابن أعثم جـ2 الورقة 70ب، مروج الذهب: 3/ 71، الأغاني: 13/ 40، الأوائل ص263.

(76) أنساب الأشراف، ص 275 (اهلورت)، المبرد: 1/ 383، 3/ 373، مروج الذهب: 3/ 71 ـ 72، الأغاني: 14/ 40.

تخيَّر فإمّا أن تزور ابن ضابئ عميراً وأما أن تزور المهلبا[77]

لقد حاول الكوفيون أن يستعملوا مع الحجّاج حال وصوله وسائل المعارضة التي كانوا يستعملونها مع الولاة السابقين، وفعلاً حاول بعضهم أن يحصبه وأن يعارضه قبل أن يبدأ بالكلام[78]. بل إن أحدهم دعا الناس إلى اعتراض الحجّاج في الطريق وقتله قبل وصوله إلى الكوفة[79] ولكنهم آثروا التريث والنظر في سيرته. فإذا به يسكت كل معارضة، وإذا به يستعمل أساليب جديدة حملت العصاة الفارين على الالتحاق بجيش المهلّب رغم أنوفهم.

لقد كان للحجاج بن يوسف طريقته الخاصة في التعامل مع العصاة، وكان يرى أن «العاصي يجمع خلتين أنه أخل بمركزه ووغر للمسلمين[80] من نفسه وهو أجير لهم ليس له أن يأخذ إلا بقدر ما عمل»[81]، وبعد هذا فإن الوالي مخير فيه إن شاء قتل وإن شاء عفا[82]. ولم ير الحجّاج أي مبرر لعدم التحاق الجنود بجيشهم، فكان يقول: «إن المعصية لو ساغت لأهلها ما قوتل عدو، ولا جبي فيء، ولا عز دين. ولو لم يغز المسلمون المشركين لغزاهم المشركون»[83]. والواقع أن الحجّاج كان محقاً في قوله

---

(77) أنساب الأشراف، ص 272، 275 (أهلورت)، الطبري: 2/ 872، وفي جمهرة النسب، الورقة 76 ب، والأخبار الموفقيات، ص100، المبرد: 1/ 383، 3/ 367 والأوائل ص264، فالبيت يبدأ: تجهز فإما...

(78) البيان والتبيين: 2/ 318، أنساب الأشراف، ص267 (أهلورت)، تاريخ اليعقوبي: 2/ 326، المبرد: 1/ 380، ابن أعثم، جـ2 الورقة 68ب، الوشاء ص 58، العقد الفريد: 5/ 17، مروج الذهب 3/ 68.

(79) مروج الذهب: 3/ 88 ـ 89.

(80) وغر: امتلأ غيظاً وحقداً، والوغر: الحقد، لسان العرب مادة (وغر).

(81) أنساب الأشراف جـ6 الورقة 35ب.

(82) المبرد: 3/ 368.

(83) أنساب الأشراف، ص 270 (أهلورت)، المبرد: 3/ 366.

هذا وفي معاملته للجنود الفارين (العصاة). لأن منح الدولة العطاء للمقاتلة يخوّلها قانوناً حق فرض البعث[84] عليهم وإلزامهم الاشتراك في القتال[85].

لقد استفسر الحجّاج من بعض العراقيين، عما كان يفعله الولاة السابقون بالعصاة، فذكروا له الضرب والحبس[86]. ويحدثنا الشعبي عن تطور معاملة الدولة للفارين، فكان الرجل إذا تخلف عن جيشه في عهد الراشدين نزعت عمامته وشهر أمره أمام الناس، وعندما تولى مصعب بن الزبير العراق لأخيه عبد الله، رأى أن هذه العقوبة غير كافية، فأضاف إليها حلق الرؤوس واللحى[87]. وفي ولاية بشر بن مروان، ازداد عدد العصاة الذين لم تعد تردعهم العقوبات السابقة، فزاد في عقوبتهم، وسمر كفي العاصي بمسمار وعلقه إلى حائط وتركه إلى أن يموت[88]. لقد اختلفت الأمور اختلافاً كبيراً عند مجيء الحجّاج للعراق. فهو قد عيّن للقضاء على مشكلة العصاة بالدرجة الأولى، لهذا فقد رأى أن ما فعله الولاة السابقون بالعصاة لم يكن رادعاً لهم وهو لا يرى إلا السيف حلاً لهذه المشكلة[89]. ولكن الحجّاج مع هذا لم يشتط في استعمال هذه العقوبة،

---

(84) البعث هو أن تطلب الدولة من السكان تقديم المقاتلة للمشاركة في الحروب، فتضرب البعث عليهم، وعليهم تلبية دعوة الدولة، العلي، «العطاء في الحجاز، تطور تنظيمه في العهود الإسلامية الأولى» مجلة المجمع العلمي العراقي، م20، 1970، ص75.

(85) المرجع السابق، ص76.

(86) أنساب الأشراف، ص270 (أهلورت).

(87) الكامل في التاريخ: 4/ 379 ـ 80، ابن أبي الحديد: 3/ 781، سمط النجوم العوالي 3/ 150.

(88) أمالي المقالي: 2/ 29، تاريخ مدينة دمشق م10، ص114 ـ 15، الكامل في التاريخ: 4/ 280، ابن أبي الحديد: 3/ 781، سمط النجوم العوالي: 3/ 150.

(89) أنساب الأشراف ص170، 275 (أهلورت)، ابن أبي الحديد: 3/ 781، الكامل في التاريخ: 4/ 379 ـ 80.

صحيح أنه هدد بها، وقتل بموجبها فعلاً، عمير بن ضابيء البرجمي في الكوفة، وشريك بن عمرو اليشكري في البصرة[90]، إلا أنه أخذ فيما بعد «يتفقد العصاة ويوجه الرجال، فكان يحبسهم نهاراً ويفتح الحبس ليلاً. فينسلُّ الناس إلى ناحية المهلب وكأن الحجّاج لا يعلم»[91].

إن هذه الحقيقة تدل دلالة واضحة، على أن هدف الحجّاج الأساسي لم يكن القتل، إنما كان قصده دعم المهلب وإسناده بأية وسيلة كانت، وما كان قتله لعمير بن ضابيء، وشريك، أول الأمر إلا سياسة منه في تخويف العصاة وحملهم على الالتحاق لقتال الخوارج، مع ما كان في قتل عمير بن ضابيء من أخذ بثأر عثمان بن عفان. إن رواية المبرد المذكورة أعلاه تعطينا الدليل على نجاح هذه السياسة وتنفي في نفس الوقت تهمة القتل لأجل القتل التي تنسب للحجاج.

لقد كانت مهمة الحجّاج في البصرة أسهل منها في الكوفة، لأن الأخبار نقلت سياسته وما فعله بعصاة أهل الكوفة، ومع هذا فقد نفذ عقوبة الإعدام أيضاً بأحد العاصين هناك[92]. مما أدى إلى سرعة التحاق الجنود الفارين بجيش المهلب. ولكن الروايات المناوئة للحجاج، المعارضة لسياسته، لم تترك هذه المناسبة تمر دون أن تنسب إليه أعمالاً وحشية في القتل، جعلت اسمه مقروناً بالدماء إلى يومنا هذا. فيذكر مؤلف كتاب «الإمامة والسياسة» رواية طويلة عن كيفية دخول الحجّاج البصرة وما فعله بأهلها. ونظراً لأهمية هذه الرواية واستناد الكثيرين إليها للتدليل على وحشية الحجّاج، فقد رأينا أن نذكرها، لنرى مدى صحتها وإمكان الأخذ بها أو الاعتماد عليها: فقد كان أول دخول الحجّاج البصرة

(90) أنساب الأشراف، ص 276 (أهلورت)، الطبري: 2/ 873 ـ 74.
(91) المبرد: 3/ 369، ابن أبي الحديد: 2/ 42.
(92) أنساب الأشراف، ص 276 (أهلورت)، الطبري: 2/ 873 ـ 74.

في يوم الجمعة وقت الصلاة، وكان معه ألفا رجل من أهل الشام. فوضع مئة جندي على كل باب من أبواب المسجد الثمانية عشر وأمرهم أن يقتلوا كل من يخرج من الأبواب، بعد سماعهم الجلبة في الداخل وأخذ معه إلى داخل المسجد مئتين من الرجال، وأمرهم أن ينتظروا إشارته بقتل المصلين بعد أن يبدأ بخطبته، لأنهم ـ أي المصلين ـ سيحصبونه. وفعلاً بدأ بالخطبة فحصبه بعض الناس، فأشار إلى جنوده، فابتدأوا بقتل المصلين في الجامع وعندما حاول هؤلاء الخروج تلقاهم الجنود الواقفون على الأبواب. وهكذا قتل منهم أكثر من سبعين ألفاً، حتى سالت الدماء إلى باب المسجد وإلى الطرق[93].

إننا نجد أن من الصعوبة الأخذ بمثل هذه الرواية، إذ لا يعقل قتل هذا العدد الكبير من الناس في وقت واحد، بالإضافة إلى أن المسجد لا يمكن أن يتسع لهذا العدد من الناس، ثم كيف يستطيع ألفان أن يقتلوا سبعين ألفاً؟ إن الوضع ظاهر عليها لا يمكن أن تخطئه بصيرة أي مؤرخ ناقد[94]. ونحن إذا استثنينا المناقشة الجدلية، فإن جامع البصرة فعلا لا يمكن أن يتسع لهذا العدد الكبير من المصلين، ولم يكن له ثمانية عشر بابا. ذكر الدكتور عبد العزيز حميد[95]، أن البعثة الأثرية العراقية في البصرة، توصلت إلى أن مساحة جامع زياد في البصرة هي: 122م× 88م. كما أثبتته الحفائر التي جرت في سنة 1965 ـ 1966.

---

(93) الإمامة والسياسة، 2/ 25 ـ 26.

(94) ومع هذا فإننا نستغرب من أحد المؤرخين المحدثين أن يذكر هذه الرواية وعدد القتلى الذي ذكرته، يذكرها على أنها حقيقة واقعة، دون أي تعليق انظر: الخربوطلي، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، ص168.

(95) رئيس بعثة تنقيبات مديرية الآثار العراقية في البصرة سنة 1965، والأستاذ بقسم الآثار في كلية الآداب بجامعة بغداد. وقد أجرى معه كاتب هذا البحث مقابلة خاصة في 1/ 11/ 1972.

وحسبنا أن نعلم أن جامع زياد ظل على حاله إلى عهد الحجّاج، باستثناء بعض التعديل في عهد عبيد اللّه بن زياد(96)، فالمساحة الكلية للجامع هي 10,736م^2.

إن مثل هذه المساحة لا يمكن أن تستوعب أكثر من عشرين ألفاً من المصلين باعتبار أن المتر المربع الواحد لا يتسع لأكثر من اثنين من المصلين. وهكذا نرى أن الأرقام التي تذكرها بعض الروايات المناوئة للحجاج تتهافت أمام النقد ولا يؤيدها المنطق ولا توثقها البحوث العلمية الحديثة. لذلك يجب أن تستبعد من ذهن الباحث في تاريخ العراق في عهد الحجّاج خاصة والعصر الأموي عامة.

لقد أثمرت سياسة الحجّاج وجهوده في حمل أهل العراق على قتال الخوارج وبفضل شدته من جهة، وأساليبه الفعالة من جهة أخرى استطاع أن يستعيد طاعة الجيش العربي في المشرق(97). يضاف إلى ذلك أنه كتب للمهلّب يبين له عظم حاجته إليه ويطلب إليه مناهضة الخوارج، مقسماً له بأنه سيحشر إليه الرجال حشراً، حتى يكون قليل من يأتيه، ككثير من فارقه(98).

وهكذا استطاع الحجّاج في منصبه الجديد أن يخدم قضية الإسلام كثيراً، بحفاظه على وحدة ولايات الدولة(99)، وضرب أعدائها، مما حدا بالملهب بن أبي صفرة أن يقول: قدم العراق اليوم رجل ذكر، اليوم قوتل العدو، فويل للعدو إن شاء اللّه تعالى(100).

---

(96) فتوح البلدان: ص 427 ـ 28.

(97) Perier,Op.Cit, P.80.

(98) أنساب الأشراف جـ6 الورقة 35ب، المبرد: 3/ 368، وانظر الطبري: 2/ 876، ابن أعثم جـ2 الورقة 71أ.

(99) سيديو، 171 ـ 72.

(100) المبرد: 3/ 369، الطبري: 2/ 870، العقد الفريد: 4/ 122، مروج الذهب: 3/ 72.

الفصل الثالث

الثورات المحلية في عهد الحجّاج
أسبابها ونتائجها

1 ـ ثورة ابن الجارود وثورة مُطرِّف بن المغيرة وثورة ابن الأشعث.

2 ـ أسباب ثورات الخوارج.

3 ـ أسباب ثورة الزنج.

4 ـ نتائج الثورات وأسباب فشلها.

لقد حدثت في فترة حكم الحجّاج للعراق عدة ثورات تختلف في طبيعتها وفي أسبابها. فمنها ما حدث بسبب سياسة الحجّاج بصورة خاصة ومنها ثورات لم يكن للحجاج يد في إثارتها، فهي ثورات مستديمة مستعصية كثورات الخوارج، وثورة الزنج، التي لم يكن للحجاج شأن بها، ولكن الظروف ساعدت على أن تحدث في عهده. وفي هذا الفصل تحليل للثورات الآتية مع ذكر أسبابها ونتائجها:

ثورة ابن الجارود وثورة مُطرّف بن المغيرة
وثورة ابن الأشعث

إن هذه المجموعة من الثورات، هي التي سأركز اهتمامي في معرفة أسبابها ونتائجها بالدرجة الأولى، لعلاقتها الوثيقة بالسياسة التي نفذها الحجّاج في العراق. وعلى الرغم من أن الحجّاج كان العامل المباشر في إثارتها، لكنها مع ذلك، قامت نتيجة لأسباب أخرى كثيرة، وقد انضمت إليها جماعات من أهل العراق ، وغيرهم، وكان لكل منهم سببه الخاص الذي دفعه للقيام على الدولة في ذلك العهد.

أ ـ أثر سياسة الحجّاج على قيام هذه الثورات

إن المتتبع لسياسة الحجّاج في العراق، يرى أن الحجّاج كان قليل الصبر في بعض الأحيان، ولعل ذلك يرجع إلى شدة تلهفه للحصول على نتائج سريعة ومرضية من سياسته في العراق، أو لعلها طبيعة خاصة به. ومهما يكن فإن هذه الصفات قد أوقعته في بعض المآزق السياسية، التي لم يخلص منها إلا ببذل الكثير من التضحيات، فهو بهذا قد ساعد في خلق السبب المباشر لبعض الثورات التي حدثت في عهده. من ذلك موقفه من أهل البصرة، عندما أعلن لهم، أنه لا يرضى الزيادة التي كان

مصعب بن الزبير قد منحها إياهم في العطاء[1]. فقد كانت الظروف التي أعلن فيها هذا الأمر غير مناسبة تماماً، لأنه لم يمض على مجيئه للعراق سوى فترة قصيرة، لم يركز فيها وجوده بعد. يضاف إلى ذلك، أنه كان في موقف يتطلب منه التودد إلى الناس بسبب حاجته إليهم في قتال الأزارقة، بل كان فعلاً في حاجة إليهم عندما كان في معسكر من المعسكرات التي هيأها للحرب في (رُستقاباذ)[2]. ولعل الحاجة إلى الاقتصاد لمواجهة نفقات الحرب هي التي دفعته إلى عدم إقرار الزيادة التي زادها مصعب[3]، ولكن مع ذلك كان يجب عليه أن يضحي بالمال ويصبر إلى أن تتهيأ الفرصة المناسبة لمثل هذا الإعلان. ويبدو أنه شعر أن موقفه هذا غير سليم، خاصة بعد أن عارضه عبد اللّه بن الجارود[4]، فأغفل الموضوع لكنه رجع بعد عدة أشهر إلى ما كان صرح به سابقاً[5]. فواجه مقاومة فعلية من قبل أهل البصرة، يتزعمهم عبد اللّه بن الجارود، وذلك

---

(1) أنساب الأشراف، ص280 (أهلورت)، الطبري: 2/ 874، الكامل في التاريخ: 4/ 381. وكان مصعب قد زاد الناس مئة مئة في العطاء، ويقال إنه كان يعطيهم عطائين في السنة واحداً في الشتاء، والآخر في الصيف، أنساب الأشراف، ص280 (أهلورت)، نفس المصدر: 5/ 280.

(2) من طساسيج (نواحي) السواد، تقع في الجانب الشرقي من دجلة قرب الأهواز: المسالك والممالك، ص6، معجم البلدان: 2/ 834.

(3) الترجمة العربية، ص234 .. Dixon, Op, Cit. P.144.

(4) زعيم قبيلة عبد القيس، والجارود لقب، أما اسم أبيه الحقيقي فهو: بشر بن عمرو بن حنش بن المعلى العبدي، سمي بذلك، لأنه فر إلى أخواله، بني شيبان، بإبل له، كانت مصابة بداء ففشا ذلك الداء في إبلهم وأهلكها فقال الشاعر:

جردناهم بالسيف من كل جانب كما جرد الجارود بكر بن وائل

جمهرة النسب، الورقة 236أ، طبقات ابن سعد: 5/ 407 ـ 409، المعارف، ص338 ـ 39، الاشتقاق ص 326 ـ 27.

(5) أنساب الأشراف، ص280 (أهلورت)، الكامل في التاريخ: 4/ 381.

في ربيع الآخر سنة (76هـ/ 695م)[6].

إن نفاد صبر الحجّاج واستعجاله، يتجلى بصورة واضحة في بعض مواقفه من قواده الذين كان يرسلهم للحروب، أو لقمع الثورات، فقد كتب عدة كتب وأرسل وفوداً عديدة إلى المهلب بن أبي صُفرة، الذي كان يقاتل الأزارقة، يستعجله في الحرب، ويتهمه بالتسويف والتأخير لمصلحته الخاصة[7]. كما أرسل إلى الجزل بن سعيد[8]، عندما كان يحارب شبيباً الخارجي، رسالة بنفس المعنى، يستحثه فيها على السرعة في لقاء الأعداء[9]. لقد أدت سياسته هذه ـ التي كررها مع عبد الرحمن ابن محمد بن الأشعث، عندما أرسله للحرب في سجستان ـ إلى قيام ثورة عظيمة، سببت خسائر جسيمة جداً، وأضرت بأهل العراق وكل الذين شاركوا فيها، كما أضرت بالحجّاج نفسه.

لقد أراد الحجّاج أن يعيد سيطرة الدولة الإسلامية على الأجزاء الشرقية من البلاد خاصة سجستان، حيث استطاع (زُنبيل)[10] أن يقهر

---

(6) تاريخ خليفة: 1/ 269 (وهو يعطي سنة 75هـ/ 694م)، أنساب الأشراف، ص281 ـ 82 (أهلورت)، الكامل في التاريخ: 4/ 382.

(7) البيان والتبيين: 1/ 252، عيون الأخبار: 1/ 31، أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 36أ، الأخبار الطوال، ص287، المبرد: 3/ 370، 373، 377، 379، 385، 395، الطبري: 2/ 1004، ابن أعثم، جـ2، الورقة 71ب فما بعدها، الأغاني: 13/ 57، غرر السير، الورقة 16ب، وانظر: صفوت، جمهرة رسائل العرب: 2/ 163 ـ 73، 185 فما بعدها.

(8) الجزل بن سعيد، وهو عثمان بن سعيد بن شراحبيل بن عمرو الكندي، أحد القادة الذين استعان بهم الحجاج على حرب شبيب الخارجي: الطبري: 2/ 902 فما بعدها.

(9) الطبري: 2/ 907.

(10) لقب ملك سجستان والرخج وبلاد الداور (وهما من مدن سجستان): المسالك والممالك ص40، معجم البلدان 3/ 43، ويقال أيضاً (رتبيل) ولكن (زنبيل) أصح، وقد ذكر في الطبري باللفظتين: انظر: 2/ 1042، 1132، 1652، 3/ 194، ويذكره ابن أعثم (زنبيل) جـ2، الورقة 100 ب، 111ب، 122أ، وقد ضبطه (ولهاوزن) على أنه (زنبيل)، تاريخ الدولة العربية، ص323.

جيشاً كان قد وجهه إليه الحجّاج[11]. لهذا فقد اختار عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث لقيادة حملة جديدة قوية (على زُنبيل)، وجهزه بجيش قوي سمي جيش (الطواويس)[12]. توجه ابن الأشعث إلى مقر عمله، وفي طريقه قاتل هميان بن عدي السدوسي[13] الذي كان عاصياً على الحجّاج في فارس، وهزمه هو وأصحابه، وأرسل برؤوس بعضهم إلى الحجّاج[14]. ثم دخل سجستان، وأخذ يحارب (زُنبيل) ويتوغل في بلاده، ورفض أن يتفاوض أو يتهاون معه، لكنه اكتفى بما ناله من الأعداء، من أراضي وغنائم، وأجَّل التوغل في الفتح إلى العام المقبل[15]، ثم كتب إلى الحجّاج بذلك[16]. ولكن الحجّاج ساءته هذه الخطة، وعدَّها من ابن الأشعث تسويفاً وموادعة، وكتب إليه يلومه ويعنفه، ويقلل من قدره، ويصفه أنه يحب الهدنة، ويستريح إلى الموادعة، وأن ما قرره بشأن التوقف عن التوغل في أرض الأعداء، كان سببه الجبن، لا المكيدة والحرب[17]. ويبدو أن الحجّاج لم يكن على

---

(11) تاريخ خليفة: 1/ 275، المعارف، ص 389، أنساب الأشراف، ص311 فما بعدها (أهلورت)، الطبري: 2/ 1036 فما بعدها، ابن أعثم، جـ2، الورقة 99أ.

(12) سمي بذلك لتكامل عدته، وشجاعة أفراده: أنساب الأشراف، ص 320 (أهلورت). وهناك من يقول إنه سمي بذلك بسبب جمال الفتيان الذين شاركوا فيه، الحيوان: 2/ 89، عيون الأخبار: 4/ 23، ثمار القلوب ص380.

(13) هميان بن عدي السدوسي، كان على شرطة البصرة سنة (65هـ/ 684م) في زمن عبد الله ابن الحارث بن نوفل، أرسله الحجاج إلى كرمان على رأس قوة لمساعدة عاملي سجستان والسند، لكنه أعلن العصيان في فارس: الطبري: 2/ 445، 447، 464، 1046.

(14) ابن أعثم، جـ2، الورقة 100أ، وانظر رواية (أبي عبيدة) عن هذا الموضوع في أنساب الأشراف، ص321 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1046.

(15) أنساب الأشراف، ص321 ـ 23 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1045 ـ 46.

(16) الطبري: 2/ 1046.

(17) أنساب الأشراف، ص323 ـ 24 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1052 ـ 53، ابن أعثم، جـ2، الورقة 100أ، البداية والنهاية: 9/ 35.

صواب فيما فعله مع ابن الأشعث لأن موقف الأخير يدل على أنه لم يكن ينوي العصيان، فهو قد حارب هميان بن عدي السدوسي بأمر من الحجّاج، ثم إن موقفه المتصلب من (زُنبيل) ورفضه المساومة معه، لا يدل على أنه «رجل يحب الهدنة» كما وصفه الحجّاج في كتابه إليه. لهذا فإن الحجّاج أيقظ بكتابه هذا روح التمرد عند ابن الأشعث، بل دفعه إليه دفعاً، خاصة وأن هناك عوامل عديدة كانت تزين له القيام والمطالبة بالسلطة[18]. أما جنوده، فكان من السهل عليه أن يحرضهم، فقد كان لقسم كبير منهم أسبابهم الخاصة التي تدفعهم إلى تأييد أية حركة على الدولة، ولكن ابن الأشعث لم يعلن العصيان بتحريضهم كما يقول (سلكسون M. Seligsohn)[19] بل هو الذي حرضهم على إعلان العصيان، ويقال إنه كتب رسائل مزيفة فيها أوامر من الحجّاج، إليه بقتل بعض أشراف العراقيين، مما أدى إلى نقمة هؤلاء على الحجّاج، واستجابتهم لتمرد ابن الأشعث[20]. وهكذا بدأت أقوى حركة واجهها الحجّاج نتيجة معاملته لابن الأشعث، الذي خلع الطاعة، ورجع هو وجنوده إلى العراق[21]، يبغون الإطاحة بالحجّاج، بقوة ساهم هو في تكوينها وإعدادها، وكان ذلك في سنة (81هـ/ 700م)[22].

---

(18) انظر ص 89 ـ 90 من هذا الفصل.

(19) .E.I.I. «Abd- Al- Rahman B. Muhammed B. Al- Ashath»

(20) أنساب الأشراف، ص325 (أهلورت)، ابن أعثم، جـ2 الورقة 100 ب ـ 101أ.

(21) تاريخ خليفة: 1/ 279، الإمامة والسياسة: 2/ 26، أنساب الأشراف، ص324 (أهلورت)، تاريخ اليعقوبي: 2/ 332، الطبري: 2/ 1055، ابن أعثم جـ2، الورقة 101أ، التنبيه والأشراف، ص271 ـ 72.

(22) تاريخ خليفة: 1/ 284، الطبري: 2/ 1062، وهناك اختلاف في السنة التي ابتدأ فيها تمرد ابن الأشعث، وقد بحث (ولهاوزن)، ص 233 ـ 34 في هذه الناحية، ورجح أن البداية هي سنة (81هـ/ 700م). ويوجد في المتحف العراقي قطعة نقود برقم (3424 أمس) عليها اسم ابن الأشعث، ضربت في سجستان سنة (80هـ/ 699م)، وهذا ما يؤيد =

وفي سياسة الحجّاج ناحية أخرى شجعت على إثارة المشاكل عليه، وهي اعتداده بنفسه، وصراحته، وعدم التفاته لما قد تسببه هذه الصراحة من مضاعفات ففي زيارته الأولى للبصرة، رأى الهذيل بن عمران[23]، وهو يجر ثوبه فقال له «يا هذيل ارفع ثوبك فقال: إن مثلي أيها الأمير لا يقال له هذا القول، فقال الحجّاج: بلى واللّه وتضرب عنقه...»[24] إن هذه الصراحة القاسية، هي التي جعلت بعض الشخصيات تكره الحجّاج، وبالنسبة للهذيل، فقد أصبح أحد قادة ابن الجارود المشهورين. إن هذا الأمر يقودنا إلى الاستنتاج الآتي، وهو، أن مسارعة الهذيل للاشتراك في التمرد، كان بمثابة رد فعل لما واجهه به الحجّاج من إهانة.

وأما ثقة الحجّاج بنفسه، واعتماده على رأيه، فيظهر في موقفه من تعيين ابن الأشعث على سجستان، وجعله قائداً لجيش الطواويس، فقد نصحه أهل عبد الرحمن وإخوته، ألاّ يولّيه، لأنهم يخافون خلافه، فأبى الحجّاج ذلك معتقداً أن هيبته ستمنع ابن الأشعث من الخروج عليه[25]، واعتبر قول إخوته خاصة، أنه حسد[26].

= رواية البلاذري، من أنه قدم سجستان في آخر سنة (79هـ/ 698م)، ص 320 (أهلورت). كما عثر على قطعة أخرى، ضربت في فارس سنة (82هـ/ 701م) أيضاً باسم ابن الأشعث ما يدل على قوة سيطرته هناك حتى ذلك الوقت:
.Walker, Op. Cit. PP. Lxiii- Lxiy, 117

(23) الهذيل بن عمران بن الفضل البرجمي، كان من أشراف أهل البصرة، ونديماً لبشر بن مروان، قتل سنة (76هـ/ 695م) لاشتراكه في ثورة ابن الجارود، أنساب الأشراف، ص291 (أهلورت).

(24) نفس المصدر، ص279.

(25) نفس المصدر، ص320، الطبري: 2/ 1044، الكامل في التاريخ: 4/ 455.

(26) ابن أعثم، جـ2، الورقة 100أ، غرر السير، الورقة 31أ.

ب ــ أثر العوامل المساعدة الأخرى:

1 ـ عامل الطموح الشخصي:

لقد كان عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث يرجع في نسبه إلى قبيلة كندة العربية[27]. ولهذا كان يعتز بنفسه، ويأنف من طاعة أي عربي آخر[28]. كما كان يعتز برأيه في الحرب ولا يسمع نصيحة، حتى من مجرب، كالمهلب بن أبي صفرة[29]، فكيف إذا كانت من الحجّاج، الذي لا يصلح في رأيه أن يكون من بعض جنده وخدمه، كما كان يقول[30]. ولذلك رفض عرضاً لرئاسة الشرطة عند أول مجيء الحجّاج إلى العراق، لأنه كان يرى، أنه أرفع من أن يتقلد سيفاً ويمشي بين يدي الحجّاج[31]. وكان عبد الرحمن يقول: «ما رأيت قط أميراً فوقي إلا ظننت أني أحق بأمرته منه[32]» ولقد أكثر المؤرخون في وصف موقف عبد الرحمن، وطبيعة العداوة، التي كانت بينه وبين الحجّاج[33].

وهذا ما دفع بعضهم إلى الاستنتاج، أن الحجّاج أرسله إلى الحرب ليقتل هناك ولا يعود[34]. لكنني لا أظن، أن الحجّاج كان يريد أن يضحي

---

(27) جمهرة أنساب العرب، ص 425، وكندة قبيلة قحطانية في عرف النسابين وقد عرفت عند الإخباريين بـ(كندة الملوك) لأن الملك كان لهم على بادية الحجاز من بني عدنان، ولأنهم ملّكوا أولادهم على القبائل، وساسوا العباد وتمكنوا من البلاد: الطبري: 1/ 1739، مروج الذهب: 2/ 216، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: 3/ 315.

(28) الحيوان: 5/ 63.

(29) ديوان سراقة البارقي، ص 41 ـ 42، المبرد، ص 245، العقد الفريد: 1/ 142.

(30) البداية والنهاية: 9/ 35.

(31) ابن أعثم، جـ2، الورقة 98أ.

(32) أنساب الأشراف، ص 318 (أهلورت): ابن أعثم، جـ2، الورقة 98أ.

(33) الإمامة والسياسة: 2/ 30، أنساب الأشراف، ص 318 ـ 19 (أهلورت) الأخبار الطوال، ص322، الطبري: 2/ 1043، البداية والنهاية 9/ 35.

(34) البدء والتاريخ: 6/ 35، النصولي، ص155، شرارة، ص 165.

بمصير جيش كامل في سبيل التخلص من رجل واحد، كان بإمكانه ـ لو أراد ـ أن يقتله وهو في العراق، كما أن صراحة الحجّاج، وإدارته الشديدة، لا تشجعان على مثل هذا الافتراض الذي يقول إنه ولى عبد الرحمن، وهو يكرهه، ويعلم أنه سيثور عليه، لهذا فإن تضخيم العداء بين الاثنين ينبغي أن ينظر إليه بكثير من الحذر[35].

ومما يبين بوضوح تلهف ابن الأشعث على السلطة، الحوادث التي أعقبت إعلان الثورة، ففي أول الأمر خلع الحجّاج فقط[36]، ولكن عندما وصل إلى فارس ورأى كثرة جموعه، وازدياد تأييد الناس له، لم يكتف بخلع الحجّاج، بل وافق على خلع عبد الملك أيضاً[37]. ثم سمى نفسه (القحطاني) و(ناصر المؤمنين)[38]. كما لقب من قبل الشاعرة «بنت سهم ابن غالب» بالمنصور عبد الرحمن[39]. وقد ضرب أعشى همدان[40] على

(35) انظر: «Ibn-al- Ashath» E.1.2 حيث تقول السيدة (M. me Vaccia Vaglieri) أن العلاقة بين الاثنين كانت ودية دائماً، وانظر أيضاً: Dixon, Op. Cit. P. 156 الترجمة العربية، ص244، 257.

(36) تاريخ خليفة: 1/ 279، أنساب الأشراف، ص 326. (أهلورت).

(37) أنساب الأشراف، ص334 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1057، التنبيه والأشراف، ص272.

(38) التنبيه والأشراف، ص 272. البدء والتاريخ: 2/ 184. والقحطاني، كما روي عن ابن سيرين: «رجل صالح وهو الذي يصلي خلفه عيسى وهو المهدي» البدء والتاريخ: 2/ 184، وفي التنبيه والإشراف، ص 272، أنه الرجل الذي ينتظره اليمانية ليعيد الملك فيها. وعندما قيل لعبد الرحمن: «إن القحطاني على ثلاثة أحرف. فقال: اسمي عبد وأما الرحمن فليس من اسمي» ويرى Dixon, Op. Cit., P. 198 الترجمة العربية، ص259 إن استعمال ابن الأشعث لهذا اللقب يعكس قوة النفوذ اليمني في ثورته، ولكن ينبغي أن يلاحظ أن قبيلة كندة التي ينتسب إليها ابن الأشعث، قحطانية، ولهذا نسب نفسه إليها.

(39) أنساب الأشراف، ص333 ـ 34 (أهلورت).

(40) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام، شاعر كوفي فصيح من شعراء الدولة الأموية، شارك في ثورة عبد الرحمن بن الأشعث، وأسر فقتله الحجاج، ابن حبيب «أسماء المغتالين من الأشراف» ص 265 ـ 267، الأغاني: 5/ 138 ـ 39، 152، الآمدي: ص11.

وتر حساس حينما ذكّر ابن الأشعث بأمجاد أسرته، وما كان لهم من الملك السابق:

كم من أب لك كان يعقد تاجه بجبينِ أبلج مِقْوَلٍ صنديد[41]

لذلك فقد صرح ابن الأشعث بعد انتصاره على جيش الحجّاج في تستر[42] بقوله: «أمّا الحجّاج فليس بشيء، لكننا نريد غزو عبد الملك[43]» وأعلن في دير الجماجم[44]، أنه أعز مكانة وشرفاً من آل مروان[45]. فليس غريباً بعد ذلك أن يطمح بنظره لنيل منصب الخلافة، وقد أدرك عبد الملك ذلك فكتب إلى الحجّاج يقول: «... أسمى عدو الرحمن لدعائم دين الله بهدمها أم رام الخلافة أن ينالها...»[46]

2 ـ العوامل الدينية:

لقد كان للعوامل الدينية أثر كبير في تطور ثورة ابن الأشعث، فقد

---

(41) ديوان الأعشى، ص312.

(42) تستر: كورة في الأهواز ومن أهم مدنه: المسالك والممالك، ص42. وقد حدثت فيها أول موقعة حربية، انتصر فيها ابن الأشعث على جيش الحجاج في ذي الحجة سنة (81هـ/700م): تاريخ خليفة: 1/284، الطبري: 2/1062.

(43) الطبري: 2/1063، ابن أعثم، جـ2، الورقة 104ب.

(44) دير الجماجم: مكان يقع على سبعة فراسخ (نحو 21 ميلاً) من الكوفة على طرف البر المسالك إلى البصرة، معجم ما استعجم: 2/573 ـ 74، معجم البلدان: 2/652، مراصد الاطلاع: 1/427. وأما سبب التسمية فمختلف فيها: فقد ذكر ابن الكلبي في «جمهرة النسب» الورقة 245أ: أن بلال الرماح بن محرز الأيادي، قتل قوماً من الفرس ونصب رؤوسهم عند الدير، فسمي بدير الجماجم. وفي النقائض: 1/412 يذكر أبو عبيدة، أنه سمي بذلك، لأنه كانت تعمل فيه الأقداح، والجمجمة: هي القدح. وقد حدثت في هذا المكان أعظم مجابهة حربية بين الحجاج وابن الأشعث في سنة (82هـ/701م) استمرت مئة يوماً تقريباً، وانتهت بهزيمة ابن الأشعث وأنصاره: تاريخ خليفة: 1/284 أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 29أ، الطبري: 2/1070، 1094.

(45) الطبري: 2/1075، ابن أعثم، جـ2، الورقة 107أ.

(46) الأغاني: 19/140.

انضم إليها الكثير من القراء، والزهاد، والفقهاء، مستحلين قتال الحجّاج بسبب ما نسب إليه من أعمال[47] أو أفعال، كانت بنظرهم تؤدي بصاحبها إلى الكفر[48]. فقد شاركت المرجئة[49] في هذه الثورة لهذا السبب أيضاً[50]. وهناك اختلاف كبير في العدد الذي يذكره المؤرخين لهؤلاء القراء الذين اشتركوا مع ابن الأشعث في دير الجماجم، فيذكر خليفة[51]، أنهم كانوا خمسمئة، ويذكر ابن أعثم[52]، أنهم كانوا ثمانية آلاف، بينما يقول ابن الكلبي[53]، أنهم كانوا اثني عشر ألفاً. وكان شعارهم يومئذ: «يا لثارات الصلاة»[54].

ويمكننا أن نفهم وجهة نظرهم بصورة دقيقة من استعراض بعض الخطب التي ألقاها زعماؤهم في معركة دير الجماجم، وكان من رأي سعيد بن جبير، أنهم يقاتلون الحجّاج وجيشه بسبب: الجور في الحكم، والخروج من الدين، والتجبر على عباد الله، والاستئثار بالفيء، وإماتة الصلاة، واستذلال المسلمين[55]. وفي رأي عبد الرحمن بن أبي

---

(47) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37 ب، 39أ، 41 ب، الاشتقاق، ص188، تهذيب ابن عساكر: 4/ 69، النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم، ص 43.

(48) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب، ص 50 ـ 53.

(49) المرجئة: إحدى الفرق التي نشأت في العصر الأموي، سموا بذلك لأنهم أخروا العمل عن الإيمان، والإرجاء بمعنى التأخير، ولأنهم يرجئون أمر أهل الكبائر من المسلمين إلى الله تعالى: الفرق بين الفرق، ص 202، الحميري، الحور العين، ص203.

(50) طبقات ابن سعد: 6/ 205، الحور العين، ص204.

(51) التاريخ: 1/ 288.

(52) الفتوح، جـ2 الورقة 107أ.

(53) جمهرة النسب، الورقة 429 (أسكوريال)، وانظر: نقائض جرير والفرزدق: 1/ 412 (الحاشية).

(54) أنساب الأشراف، الورقة 615 ب (اسطمبول)، تاريخ الإسلام: 3/ 229، شذرات الذهب: 1/ 92.

(55) طبقات ابن سعد: 6/ 185، أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 28 ب، جـ11، الورقة 38أ، الطبري: 2/ 1087.

ليلى[56]، أنهم يجب أن يقاتلوا المحلِّين المحدثين المبتدعين الذين يعملون بالعدوان. وأن من تصدى للعدوان بالسيف، فذاك الذي أصاب سبيل الهدى. وقال الشعبي: أنه لا يعرف أمة أظلم ولا أجور في الحكم منهم، لهذا يجب ألاّ يأخذهم الحرج في قتالهم[57]. أما أبو البختري الطائي[58]، فيرى أن قتالهم يجب أن يكون على الدين والدنيا، لأن عدم الانتصار في رأيه معناه فساد دينهم وخسارة دنياهم[59]. وهناك سبب آخر دفع قراء البصرة خاصة للخروج مع ابن الأشعث، وهو قرار الحجّاج بإخراج الفلاحين من المدن وإرجاعهم إلى قراهم الأصلية، لهذا فقد نال هؤلاء عطف القراء الذين خرجوا يبكون معهم، وصادف مجيء ابن الأشعث في ذلك الوقت، فانضموا إليه[60].

ويمكننا أن نلاحظ أثر العوامل الدينية حتى في الساعات الأولى لقيام الثورة فقد كانت بيعة ابن الأشعث، على كتاب اللّه، وسنة نبيه، وخلع أئمة الضلال وجهاد المُحلين[61]. بل إن رواية الدينوري[62] تصور الثورة وكأنها ثورة دينية، حركها عبد الرحمن بن الأشعث في عبّاد أهل الكوفة وقرائهم. ولا يخفى أن هذه الرواية ناقصة، ولا تقدم تفسيراً

---

(56) عبد الرحمن بن أبي ليلى من قراء الكوفة، تولى فيها القضاء فترة من عهد الحجاج، اشترك في ثورة ابن الأشعث، وفقد أو قتل بدير الجماجم أو بدجيل: طبقات ابن سعد: 6/ 74 ـ 77، تاريخ خليفة: 1/ 287، أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 28 ب، جـ11، الورقة 38أ، أخبار القضاة: 2/ 406 ـ 407.

(57) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 28ب، جـ11، الورقة 38أ، الطبري: 2/ 1086.

(58) هو سعيد بن فيروز، شارك في ثورة ابن الأشعث، وقتل بدير الجماجم: تاريخ خليفة: 1/ 287، وفي طبقات ابن سعد: 6/ 204، أنه قتل بدجيل سنة (83هـ/ 702م).

(59) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 28 ب، جـ11، الورقة 38أ، الطبري: 2/ 1086.

(60) أنساب الأشراف، ص 336 ـ 37 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1122 ـ 23.

(61) أنساب الأشراف، ص 326 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1058، الكامل في التاريخ: 4/ 464.

(62) الأخبار الطوال، ص322.

واضحاً للأحداث.

ومن جهة أخرى فإننا نجد ما يناقض هذا الاتجاه الديني، فقد ذكر ابن أعثم[63] مثلاً، أن ابن الأشعث نفسه يعترف بعد هزيمة دير الجماجم أنه لم يكن سوى طالب دنيا لا طالب دين، فهو يقول:

فما كنا أناساً أهل دين — فنصبر للبلاء إذا ابتلينا

ولكنّا أناس أهل دنيا — فتنصرنا وإن لم نرج دينا

يضاف إلى ذلك، أننا نجد حتى بين القراء من رفض الإشتراك في الثورة واعتزل لعدم تأكده من أنه لا يكون آثماً بخروجه مع القراء[64]. فعندما طلب هؤلاء من الحسن البصري، أن يبدي رأيه في الاشتراك بها قال: أرى أنها فتنة صماء ذلك أنكم لم تختلفوا في ربّ ولا نبي ولا كتاب ولا قبلة فرحم اللّه عبداً اتّقى ربه ونظر ليوم معاده[65]. وقال لهم أيضاً: إنما ابتليتم بالحجّاج عقوبة، فلن تستطيعوا أن تردوا عقوبة الله بأسيافكم[66]. ومع ذلك فقد أكرهه ابن الأشعث على الانضمام إليه[67].

وبعد فشل الثورة، أظهر الكثير من القراء ندمهم على الاشتراك فيها. وعندما سئل مالك بن دينار[68] «أعلى الكفر قوتل الحجّاج؟ قال:

(63) الفتوح، جـ2، الورقة 108أ.

(64) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40 ب.

(65) ابن أعثم، جـ2، الورقة، 109أ.

(66) طبقات ابن سعد، جـ7، قسم 1، ص119، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37أ.

(67) طبقات ابن سعد، جـ7، قسم 1، ص118 ـ 19، تاريخ خليفة: 1/287، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37 ب.

(68) هو مولى بني سامة بن لؤي بن غالب، يكنى أبا يحيى، اشتهر برواية الحديث، وثقه النسائي وابن حبان، وابن سعد، توفي سنة (130 أو 131هـ/ 747 أو 748م): طبقات خليفة، ص216، المعارف ص470، تهذيب التهذيب: 10/ 14 ـ 15.

ليتنا لم نشهد وليت من قتل منا نجوا»[69]. وقال طلحة بن مصرف[70]: وددت أن يدي قطعت ولم أشهد دير الجماجم[71]، وذكر أنه يتمنى لو مات قبل دير الجماجم بعشرين سنة[72]. أما الشعبي، فوصف الثورة إنها «... فتنة لم نكن فيها بررة أتقياء ولا فجرة أقوياء»[73]. وقد عفا عنه الحجّاج بسبب هذا الاعتراف وقال: « صدق واللّه ما بروا حيث خرجوا ولا قووا حيث فجروا أطلقوا عنه»[74].

ويعتبر البلاذري[75] أن الدوافع التي دفعت مطرف بن المغيرة بن شعبة للثورة على الحجّاج تشابه الدوافع الدينية التي ثار من أجلها القراء، وهو في الوقت نفسه ينفي أن مطرفاً كان يرى رأي الخوارج. لقد كان مطرف عاملاً للحجاج على المدائن، واتصل بشبيب الخارجي[76] عندما

---

(69) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37 ب.

(70) طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب من قبيلة همدان اليمانية، راوية للحديث، وهو من قراء أهل الكوفة وخيارهم، وكان يسمى سيد القراء توفي سنة (112 أو 113هـ/ 730 أو 731م) طبقات ابن سعد: 6/ 215 ـ 16، طبقات خليفة، ص 162، المعارف ص 529، تهذيب التهذيب: 5/ 25 ـ 26، شذرات الذهب: 1/ 145.

(71) تاريخ خليفة: 1/ 287، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37 ب.

(72) نفس المصدر والمكان. وعن ندم بعض القراء الذين خرجوا على الحجاج بصورة عامة انظر: طبقات ابن سعد، جـ7، قسم1، ص119، 164 أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37ب.

(73) تاريخ خليفة: 1/ 288، وانظر أيضاً: المحاسن والأضداد، ص 23، أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 30ب، الطبري: 2/ 1112 ـ 13.

(74) الجليس الصالح، الورقة 17أ.

(75) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 33 ب ـ 34أ. وانظر أيضاً: الورقة 611 ب (اسطمبول).

(76) هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ـ ويكنى أبا الصحارى، ولد سنة (25هـ/ 645). ثار هو وصالح بن مسرح في الجزيرة سنة (76هـ/ 695م)، وبعد مقتل صالح في السنة ذاتها، تولى شبيب القيادة، ووسع نطاق حركته إلى ولاية العراق، حيث كانت له مع جيوش الحجاج مواقع كثيرة، انتهت بموته غرقاً في دجيل الأهواز سنة (77 أو 78هـ/ 696 أو 697م): تاريخ خليفة: 1/ 272 فما بعدها؛ أنساب الأشراف. جـ6، الورقة 39 ب؛ تاريخ اليعقوبي: 2/ 328؛ الطبري: 2/ 974 ـ 977؛ مروج الذهب؛ 3/ 80؛ الملل والنحل: 1/ 95.

مر به ليتفقا على الخروج على الحجّاج، لكنهما اختلفا فيمن يؤمَّر على المسلمين، فجمع مطرف أهله وأصحابه، وخرج بهم ثائراً نحو الجبال سنة (77هـ/ 696م) وانضم إليه سويد بن سرحان الثقفي، وبكير بن هارون البجلي، والحجّاج بن جارية الخثعمي. وقد كتب الحجّاج إلى عامله على أصبهان، البراء بن قبيصة، وإلى عدي بن وتاد الأيادي، عامله على الري، بالاستعداد لقتال مطرف، كما أرسل لهما بين خمسمئة إلى ألف رجل. وكانت النتيجة أن قتل مطرف بن المغيرة وبعض أصحابه، وأسر الباقون[77]. ويعتبر (ويل Weil)[78] أيضاً مطرفاً أحد أتباع شبيب الخارجي. ولكن (ولهاوزن)[79] يقول: إن مطرفاً كانت له ميول خارجية قوية، غير أنه رفض أن يكون تابعاً لشبيب أو أن يحاربه، وفي رأي (ديترج، Dietrich)[80]، أن مطرفاً استغل بحماقة أول فرصة ليثور تضامناً مع الخوارج. أما (Van Vloten، فان فلوتن)[81]، فيعتبر ثورة مطرف مشابهة لثورات الأشراف على الأمويين. وقد ناقش الدكتور دكسن في رسالته[82]، معظم هذه الآراء، واتفق أخيراً مع رأي البلاذري، في أن دوافع مطرف كانت بلا شك مماثلة لدوافع القراء، وهو يتفق مع شبيب فقط في كونهما يعارضان النظام القائم. ويمكن أن نضيف في هذا الصدد - مع اقتناعنا بتشابه دوافع الاثنين - أن هناك اختلافاً بين آراء القراء وآراء مطرف، وهو أن القراء لم يكن لهم في ثورة ابن الأشعث برنامج محدد

---

(77) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 34أ؛ الطبري: 2/ 983 فما بعدها.

(78) History of the Islamic Peoples. translated by: Khuda Buksh p. 122.

(79) الخوارج والشيعة، ص119.

(80) E.12, «Al-Hadjdjadj B. Yusuf».

(81) السيادة العربية، ص57.
The Umayyad Caliphate, p194 - 195.

(82) الترجمة العربية، ص299 ـ 302.

شامل، أو فكرة سياسية يبتغون تنفيذها والسير بموجبها بعد الانتصار، على العكس من مطرف، الذي كانت له آراء سياسية كاملة فيما يريده أن يكون بعد انتصاره على الدولة ونستطيع أن نتبين ذلك من مناقشاته مع الوفد الذي أرسله إليه شبيب، فهو قد اتفق معهم على الخروج وقتال «الظلمة العاصبين بكل ما أحدثوا...»[83] لكنه كان يؤكد، أن الأمر يجب أن يكون شورى بين المسلمين، يولّون من ارتضوه على الحال التي تركهم عليها عمر بن الخطاب، فهو يرى الشورى التي يراد منها «الرضا من قريش»[84]. وقد أكد هذا الرأي مرة أخرى عندما خاطب أهله وأصحابه، وأعلن إليهم خلع الحجّاج وعبد الملك، فبايعوه على ذلك[85].

3 ـ العصبية القبلية:

لم يكن للعصبية أثر كبير على هذه الثورات، باستثناء ثورة ابن الجارود، فقد اجتمعت مضر وربيعة واليمن مع ابن الجارود على الحجّاج[86] وفي رأي الزهيري[87]، أن إنقاص الحجّاج للعطاء لم يكن هو الذي سبب هذه الثورة بل التعصب القبلي. والواقع أننا نلمس أثر العصبية في حوادث الثورة بعد قيامها، لا في أسبابها. ثم استمر هذا الأثر حتى حدد النتيجة النهائية للثورة، وجعلها في صالح الحجّاج. ودليلنا على هذا، موقف قتيبة بن مسلم الباهلي، الذي ترك ابن الجارود، وتقدم لنصرة الحجّاج بسبب تعصبه للقيسية[88].

أما في ثورة ابن الأشعث، فلا نرى في أسباب قيامها أثراً للعصبية.

(83) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 34أ، الطبري: 2/ 984.
(84) نفس المصدرين والمكان.
(85) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 34أ، الطبري: 2/ 989.
(86) المحبر، ص255.
(87) نقائض جرير والفرزدق، ص178.
(88) أنساب الأشراف، ص287 (أهلورت).

أما قول السيدة (فاشية فاكليري)، Mme Vaccia Vaglieri[89]، أن ابن الأشعث قد ترأس القحطانيين، والهمدانيين صد المضريين، والثقفيين، فلا يسند إلى الواقع، وقد أساءت فهم بعض الأبيات من شعر الأعشى[90]، لأن شعر أعشى همدان يدل على تحالف المضريين، واليمانيين (همدان ومذحج وقحطان)، حيث يقول الأعشى:

إنّا سمونا للكفور الفتان ... حين طغى في الكفر بعد الإيمان

بالسيد الغطريف عبد الرحمن ... سار بجمعٍ كالدبى من قحطان

ومن معدٍّ قد أتى ابن عدنان ... بجحفل جمٍّ شديد الإرنان

فقل لحجاج ولي الشيطان ... يثبت لجمع مذحج وهمدان[91]

كما يدل على هذا أيضاً شعر ابنة سهم بن غالب في «أنساب الأشراف»[92] فهي تقول:

يا أيها السائل عما قد كان ... أبشر أتاك الغوث من سجستان

ابنا نزار وسراة قحطان ... وفيهم المنصور عبد الرحمن

ويؤكد ذلك أيضاً ما جاء في «ديوان الفرزدق»[93]، حيث يقول:

عجبت لنوكى من نزار وحينهم ... ربيعة والأحزاب ممن تمضّرا

ومن حين قحطاني سجستان أصبحوا ... على شيء من دينهم قد تغيَّرا

وأخيراً فإن ما قام به يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، والي

(89) E.1.2, «Ibn al-Ashath»،

(90) كما لاحظ ذلك: Dixon, Op. Cit P156 الترجمة العربية، ص248.

(91) انظر ديوان الأعشى، ص342.

(92) البلاذري، ص334 (أهلورت).

(93) انظر الديوان: 1/ 239.

خراسان، من إرسال الأسرى المضريين إلى الحجّاج، وإطلاقه سراح الأسرى اليمانيين[94] ليدل دلالة واضحة على اشتراك الجميع بالثورة.

4 ـ دور الموالي والعوامل الإقليمية وآراء المُحْدَثين:

لقد تناول المستشرقون، وبعض المؤرخين المحدثين، ثورة ابن الأشعث خاصة، بالدراسة والبحث، وكانت النتيجة، أن اعتبرها بعضهم ثورة خاصة بالموالي، أو أن الموالي كانوا يكوِّنون الأغلبية الساحقة فيها، وذلك بسبب طموحهم للحصول على المساواة السياسية مع العرب[95]. وقد غالى أحد الكتاب المعاصرين في هذا الشأن. بحيث جعلها ثورة الموالي وحدهم قاموا بها على أهل الشام[96]. والحقيقة أن المؤلف المذكور يتكلم على سياسة الحجّاج في العراق، وكأنه لا يوجد فيه غير الموالي، فكل أعماله وخطبه موجهة إليهم[97]، وهذا ما يدعو إلى التساؤل، أين إذاً كان عرب العراق؟

أما (ولهاوزن)[98] فيصور الثورة، على أنها صراع أهل العراق، لطرح نير أهل الشام من على كاهلهم، كما يرجعها أيضاً إلى أنفة الارستقراطية العربية من معاملة الحجّاج، الذي لم يكن من أشراف

---

(94) تاريخ خليفة: 1/ 284؛ الطبري: 2/ 1119 ـ 1121.

(95) انظر رأي (فون كريمر) الذي نقله (ولهاوزن) ص234 ـ 235، وكذلك السيادة العربية، ص43.

(96) الخربوطلي، ص174، 175، 177.

(97) انظر على سبيل المثال، المرجع السابق، ص170 فما بعدها، حيث يقول: «ولما دعا الحجاج الموالي إلى الخروج لقتال الخوارج تثاقلوا فخطب فيهم غاضباً: ألا أن أمير المؤمنين أمرني بإعطائكم وإشخاصكم إلى محاربة عدوكم...» ولا يخفى أن هذه الخطبة، هي خطبة الحجاج الأولى، التي وجهها إلى أهل الكوفة كافة، راجع صفحة 74 ـ 75 من الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(98) تاريخ الدولة العربية، ص240.

العرب[99]، ويقول: إن جند الشام كانوا يمثلون السيادة الأجنبية مجسمة، لأنهم كانوا يأخذون عطاء أكثر من جند أهل العراق، الذين كان عليهم أن يتحملوا مؤونة جند الشام، إضافة إلى إرسالهم في حملات بعيدة على حين يبقى جند الشام عند أهلهم[100].

وإذا كانت عوامل الثورة متعددة غير متجانسة، فإنها كانت تهدف إلى أمر واحد، هو الثورة على الحجّاج نظراً لبغضهم إياه وكرههم له[101]، ويظهر أن رجحان كفتهم أول الأمر على الحجّاج هو الذي أطمعهم بعدم الاكتفاء بخلع الحجّاج، والتنازلات التي قدمها إليهم عبد الملك[102]. وبعد انتصار الحجّاج عليهم وقتله رؤوس الفتنة، أذعن الباقون له بالطاعة، بين معتذر وبين نادم، وظل أميراً عليهم خلافة عبد الملك، الوليد بن عبد الملك، ولذلك يمكن وصفها بأنها فتنة وقع فيها كثير من الناس من غير تَرَوٍّ ولا خطة مدروسة، كما سيتبين لنا ذلك في الصفحات الآتية.

لقد كان لكل مجموعة من المشاركين بالثورة أسبابهم الخاصة بهم، فقد شارك فيها الموالي، لأنهم كانوا يرافقون أسيادهم العرب في الحروب[103]، من ذلك مشاركة الأساورة مثلاً[104]. ومن الأدلة التي تثبت

(99) إن (ولهاوزن) غير محق في هذا التعبير، فالحجاج وأبوه كانا من سادات ثقيف وأشرافهم، انظر مقدمة ابن خلدون، ص30، وكذلك، ص34 من الفصل الأول من هذا الكتاب.

(100) تاريخ الدولة العربية، ص239 ـ 240.

(101) الطبري، 2/ 1072، (الواقدي) في البداية والنهاية: 9/ 41.

(102) انظر، ص119 ـ 120 من هذا الفصل.

(103) تاريخ الدولة العربية، ص237.

(104) فتوح البلدان: 2/ 460. والأساورة: قوة عسكرية كانوا في جيش الفرس أثناء الفتح، ثم دخلوا الإسلام على شروط أقرها عمر بن الخطاب، منها: مقاتلة أعداء المسلمين وعدم التدخل في الحروب الأهلية التي قد تحصل بين العرب، وأن ينزلوا في أي مكان =

أن هذه الثورة لم تكن خاصة بالموالي، رفض أبي البختري الطائي، زعامة القراء يوم دير الجماجم، عندما عرضوا عليه ذلك، وقوله لهم: «لا تفعلوا فإني رجل من الموالي فأمِّروا عليكم رجلاً من العرب»[105]. ودليل آخر، هو استغراب الحجّاج، وعجبه من مشاركة أحد كبار الموالي في الثورة وهو، فيروز بن حصين[106]، فقد قال له بالحرف الواحد، عندما جيء به أسيراً: «أبا عثمان ما أخرجك مع هؤلاء فوالله ما لحمك من لحومهم ولا دمك من دمائهم...»[107]. أما بالنسبة لوجود جند الشام في العراق، فيجوز أنه أثار استياء البعض من أهل العراق، وقد أدرك عبد الملك ذلك، فحينما أرسل ابنه عبد اللّه، وأخاه محمد بن مروان لمفاوضة الثوار بدير الجماجم، طلب إليهما أن يعرضا على أهل العراق إخراج أهل الشام من ديارهم[108]، يضاف إلى هذا أن ابن الأشعث نفسه، كان يدرك مدى أهمية هذا الأمر، لذلك أمر كميل بن زياد النخعي، أن يخطب ويحرض الناس في دير الجماجم، فكان من جملة ما قاله: أن ذكَّر أهل الكوفة، أنهم قد غلبوا على فيئهم، لأنهم فتحوا الفتوحات العظيمة، بينما يتمتع أهل الشام بخراجها[109]. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن نفسر الثورة:

= شاءوا من البلدان، ويحالفوا من شاءوا من العرب، وأن يلحقوا بشرف العطاء. فحالفوا بني سعد من تميم. ولهذا فقد عاقبهم الحجاج عندما أعانوا ابن الأشعث، وقال لهم: «كان في شرطكم أن لا تعينوا بعضنا على بعض». نفس المصدر، ص459 ـ 460، الطبري: 1/ 2562 ـ 2563.

(105) طبقات ابن سعد: 6/ 204، تاريخ خليفة: 1/ 282.

(106) وهو مولى حصين بن الحر العنبري من آل الخشخاش، وهو صاحب نهر فيروز بالبصرة كان من أعظم موالي العراق شجاعة، وكرماً، وغنى، شارك في ثورة ابن الأشعث، وأسر. قتله الحجاج سنة (83هـ/ 702م): المحبر، ص345، المعارف، ص337، المبرد، 3/ 352 ـ 353، الطبري: 2/ 1119 فما بعدها.

(107) الطبري: 2/ 1120، الكامل في التاريخ: 4/ 487.

(108) ابن أعثم، جـ2، الورقة 106ب.

(109) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 28ب.

أنها كانت استمراراً للعداوة بين ملوك غسان وملوك الحيرة، كما فسرها (ميور)[110]، لأننا في نفس الوقت نجد اشتراك بعض الشاميين في الثورة بجانب ابن الأشعث، فقد انضم إليه رجل من أهل الشام يقال له نويرة الحميري[111]، كما شارك في الخروج معه، أحد الأمويين، وهو عبد اللّه ابن أمية بن عبد اللّه بن خالد بن أسيد[112]. يضاف إلى هذا، العديد من أشراف الناس، من قريش، ومن سائر العرب[113]، بينما نرى من جهة ثانية، أن إخوة عبد الرحمن، إسحاق، والصباح، والمنذر، لم يشتركوا مع أخيهم في ثورته، بل انضموا إلى الحجّاج[114]. وهذا يدل على أهمية المصالح الشخصية في أسباب الثورة.

لقد ارتبطت مسألة العطاء بوجود أهل الشام أيضاً، ويبدو أن أهل العراق كانوا محقين في المطالبة بمساواتهم بالعطاء مع أهل الشام. ولقد أدرك الخليفة ذلك، فعندما حاول وفده أن يقنع الثوار بالتخلي عن الثورة، عرض عليهم مساواتهم بالعطاء مع أهل الشام، لكنهم رفضوا ذلك[115]. ومن هذا يتبين لنا أن موضوع وجود جند الشام في العراق، وزيادة أعطياتهم، كان ينفذ من قبل الخليفة، أي السلطة المركزية للدولة، ولا يمكن أن نحمل الحجّاج وزر هذه الأمور[116].

ومما ساعد على قيام الثورة، وانضمام الكثير من الجند إليها، ما كان يعانيه هؤلاء من البعد عن أوطانهم. وقد زاد في تفاقم هذه الحالة،

(110) The Caliphte, p338.

(111) أنساب الأشراف، ص344 (أهلورت).

(112) نفس المصدر: 5/ 153.

(113) الطبري: 2/ 1072، 1076، ابن أعثم، جـ2، الورقة 105أ، تاريخ الخلفاء، ص286.

(114) أنساب الأشراف، ص327 ـ 328 (أهلورت).

(115) نفس المصدر، جـ6، الورقة 28ب، الطبري: 2/ 1073.

(116) انظر، ص224 من هذا الكتاب.

ورود كتاب من الحجّاج، يأمر فيه المسلمين أن يحرثوا ويقيموا في الأرض، فإنها دارهم حتى يفتحها اللّه عليهم[117]. ويدل على تأثير هذا العامل أيضاً ما قاله عبد المؤمن بن شبث بن ربعي[118]، حينما أيَّد ابن الأشعث، وخطب في الجند قائلاً لهم: إن الحجّاج ينوي أن يبقيهم في تلك البلاد، ويجعلها بلادهم، ويمنعهم من رؤية الأحبة[119]. وقد أدرك المهلب بن أبي صفرة أثر هذا العامل على أهل العراق، فكتب إلى الحجّاج ينصحه ألاّ يتعرض لهم، أو يحاربهم إلا بعد ما يلاقون أهلهم، فترق قلوبهم، ويتفرقون عن ابن الأشعث[120].

5 ـ المصالح الشخصية:

ومما لا شك فيه أنه كان للمصالح الشخصية أثر كبير في انضمام بعض العناصر إلى الثورة. فقد نقمت طبقة الموظفين الأعاجم على الحجّاج بسبب ضربه لمصالحها وتعريب الدواوين[121]، كما أيد الدهاقين[122] ابن الأشعث، وصاروا عيوناً له على الحجّاج، وذلك بسبب إصلاحاته النقدية[123]. وثارت بعض العشائر بسبب معاقبة بعض زعمائها. يضاف إلى ذلك، سياسة الحجّاج في إخراج الفلاحين وأهل القرى

---

(117) الطبري: 2/ 1053.

(118) عبد المؤمن بن شبث بن ربعي التميمي، كان هو وأبوه من مؤيدي المختار الثقفي بالكوفة، وقد عينه ابن الأشعث على شرطة حينما أقبل من سجستان الطبري: 2/ 654، 1054.

(119) أنساب الأشراف، ص325 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1054.

(120) أنساب الأشراف، ص336 (أهلورت)، الطبري 2/ 1059.

(121) انظر الفصل الرابع من هذا البحث، الجزء الخاص بتعريب الدواوين.

(122) جمع دهقان، ويعني التاجر، أو زعيم فلاحي العجم، أو رئيس الأقليم، أو مقدم القرية وهو تعريب (دهكان)، وقيل إن أصل (دهكان) هو (ده خان) أي رئيس القرية، وقد يكون الدهقان من العرب أيضاً: أبو يوسف، ص146، لسان العرب، مادة: (دهقن)، تاج العروس، مادة (دهقن)، أدى شير، ص68.

(123) انظر الفصل الخامس من هذا البحث، الجزء الخاص بالنقود.

والأرياف من الأمصار والمدن، مما أثار معارضة الأوساط الدينية، وبعض ذوي المصالح، فدفعهم إلى الانضمام للثورة، وتأييد ابن الأشعث[124] وقد اعترف الهلقام بن نعيم[125]، أحد المشتركين في الثورة، إنه كان يرجو أن يصبح ابن الأشعث خليفة، فيوليه العراق[126]. ويبدو من بعض مواقف أعشى همدان، أنه كان يطمع في الأموال التي كانت بيد ابن الأشعث، فيطلب منه أن يعطيهم بسخاء، بسبب تأييدهم له[127]. كما نجد بين المشاركين في الثورة أيضاً، أحد الذين أنقص الحجّاج عطاءهم عندما قدم العراق[128]، ولهذا فيحتمل أن عامل الإضرار بالمصلحة المادية، هو الذي دفع هذا الرجل للنقمة على الحجّاج، والانخراط في الثورة عليه. وقد استغل بعض المشتركين في الثورة الفرصة لتحقيق أطماع شخصية، وتسلط على أملاك الغير، فأحرقوا الديوان الذي يضم سجلات الأراضي، فاستولى كل قوم على ما يجاورهم وأضافوه إلى أراضيهم[129]. وفي محاضرات الأدباء[130]، وهو مصدر أدبي، أن أحد أتباع ابن الأشعث يعترف، أنه خرج معه لا لدين ولا لدنيا، إنما خرج بسب حماقته فقط.

---

(124) أنساب الأشراف، ص337 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1122 ـ 1123، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص109 ـ 110، وانظر الفصل الخامس من هذا البحث، الجزء الخاص بالجزية والخراج.

(125) الهلقام بن نعيم بن القعقاع بن معبد بن زرارة، شارك في ثورة ابن الأشعث وكان من جملة الأسرى الذين أرسلهم يزيد بن أبي صفرة، من خراسان إلى العراق، قتل سنة (83هـ/ 702م)، الطبري: 2/ 1109، 1111، 1121.

(126) نفس المصدر، 2/ 1111، 1121.

(127) ديوان الأعشى، ص 324 ـ 325، ابن أعثم، جـ2، الورقة 101ب.

(128) الهمداني، الإكليل: 10/ 152.

(129) الأموال، ص283، فتوح البلدان: ص35، قدامة، ص124 (منشور مع كتاب): Taxation in Islam, Vol. II.

(130) الراغب الأصبهاني: 1/ 114.

إن هذه الأسباب الكثيرة، وهذا الخليط غير المتجانس من الأفراد الذين شاركوا في الثورة، لا يساعد الباحث على إصدار أحكام محددة قاطعة في أسبابها ولقد أجاد أحد الأسرى، حينما وصف الثورة والثوار بقوله: «كانت فتنة شملت البرّ والفاجر فدخلنا فيها. . .[131]» وأغلب الظن أن كثرة من شارك في الثورة على اختلاف دوافعهم لم يكن لها قوة، كما يجب أن نتوقع، بل كان أحد أسباب فشلها، تضارب المصالح، وتشتت الأهداف[132].

(131) الطبري: 2/ 1111.

(132) انظر ص119 من هذا الفصل.

أسباب ثورات الخوارج

تعتبر ثورات الخوارج من الثورات المستديمة السابقة لعهد الحجّاج، ولهذا فهي لا تشكل في عهده، إلا امتداداً لما سبقها من ثورات، قام بها الخوارج على الدولة. فقد كانوا يثورون باستمرار منذ أيام الإمام علي وأوائل ظهور دولة الأمويين، واستطاعوا أن يشغلوا ولاتها في العراق فترة طويلة بحركاتهم التي كانت تظهر الواحدة تلو الأخرى في أماكن مختلفة. وقد عرف الخوارج كيف يستغلون الظروف، فكثيراً ما كانت ثوراتهم تلي فترات التقلقل في الدولة[133]. ولم يكن الخوارج جماعة معينة ثابتة، ولم يجتمعوا على خلافة توحدهم وتجمع شملهم، وقد انضم إليهم كثير من الطبقات المعدمة التي راقتها ميولهم، واحتجاجاتهم على مظالم الحكام الولاة[134].

إن التفصيل في الأسباب العقائدية الخاصة، التي كانت تدفع الخوارج إلى القيام على الدولة، لا تدخل في نطاق هذا البحث، غير أنه بصورة عامة كان الخوارج يعتقدون بوجوب الخروج على الإمام الجائر[135]، وهم بطبيعة الحال لا يعترفون بشرعية الحكم الأموي، لهذا

(133) القلماوي، أدب الخوارج في العصر الأموي، ص37.

(134) جولد تسهير، ص172.

(135) الملل والنحل: 1/ 86، الفرق بين الفرق، ص73.

فقد كثرت ثوراتهم عليه. وعندما جاء الحجّاج إلى العراق، كانت ثورة الأزارقة في الأهواز على قدم وساق، وقد انتشر خطرها بحيث أخذ يعم جنوب العراق كله فبدأ الحجّاج عمله بمكافحتها، وتهيئة الناس للتصدي لها، كما ذكرنا ذلك في الفصل الثاني.

أما ثورة شبيب الخارجي، فإنها حدثت أول الأمر في الجزيرة، ثم امتدت إلى حدود ولاية العراق. ولم تكن في بدايتها بقيادة شبيب، بل كان يقودها صالح بن مسرح[136]. ويروي أبو مخنف، أن صالحاً قال لأصحابه يحثهم على الخروج: «ما أدري ماذا تنتظرون وحتى متى أنتم مقيمون، هذا الجور قد فشا، وهذا العدل قد عفا، ولا تزداد هذه الولاة على الناس إلا غلواً وعتواً وتباعداً عن الحق وجرأة على الرب، فاستعدوا وابعثوا إلى إخوانكم الذين يريدون إنكار الباطل والدعاء إلى الحق[137]...» وعندما التقى شبيب بصالح بن مسرح، أخذ الأول يحثه على الخروج ويقول له «فوالله ما تزداد السنَّة إلا دروساً ولا يزداد

(136) صالح بن مسرح من بني امرئ القيس بن زيد بن مناة بن تميم، خرج بناحية الجزيرة على محمد بن مروان بن الحكم، وانضم إليه شبيب بن يزيد، وقد قتل بجوخاً سنة (76هـ/695م): تاريخ خليفة: 1/272. وهناك خلاف في الفرقة الخارجية التي ينتمي إليها كل من صالح وشبيب، فيذكر الأشعري: 1/182، وابن الأثير: 4/391، أن صالحاً كان يرى رأي الصفرية. أما الشهرستاني: 1/95، فيقول: أن شبيباً كان يتبع المذهب البيهسي. ويجعل الملطي، ص51 شبيباً وأصحابه من أتباع فرقة خارجية قائمة بذاتها. والصفرية: هم أتباع ابن الأصفر، وهم يختلفون عن الأزارقة في أمور منها، أنهم لا يرون قتل أطفال ونساء مخالفيهم، ولم يكفِّروا القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد، الملل والنحل 1/102، الفرق بين الفرق، ص90 - 91، الأسفراييني، ص41، ويرى المبرد: 3/275: أنهم سموا بالصفرية لتأثير العبادة فيهم فأصفرت وجوههم. أما البيهسية: فهم أتباع أبي بيهس الهيصم بن جابر، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة، ومن آرائه: أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى، ومعرفة رسوله ﷺ، وقد تفرقت هذه الفرقة إلى فرق عديدة. الملل والنحل 1/93/ 94.

(137) الطبري: 2/884.

المجرمون إلا طغياناً»[138]. وقد أكد رئيس الوفد الذي أرسله شبيب لمفاوضة مطرف بن المغيرة، هذه الأسباب، فذكر أنهم يبتغون من ثورتهم الدعوة إلى كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وأنهم نقموا على قومهم، الاستئثار بالفيء، وتعطيل الحدود والتسلط بالجبرية[139].

وفي رواية أخرى: أن شبيباً قرر الخروج على الدولة الأموية، وعلى عبد الملك بصورة خاصة، بسبب منع الأخير لصرف العطاء والأرزاق إلى شبيب، وذلك عندما قصده في الشام. وقد علل عبد الملك رفضه هذا، أن شبيباً ينتمي إلى أحياء كثيرة الشر[140]. وتذكر رواية أخرى أنه قال: «إني لا أفرض لمن لا أعرفه» فأثرت في نفس شبيب وقال: «سيعرفني عما قليل»[141]. وكانت نتيجة ذلك أن خرج هو وصالح بن مسرح في الجزيرة وكان ذلك قبل أن يتوفى بشر بن مروان[142]. أما عند خليفة[143]، والطبري[144]، فإن خروجهما كان بعد موت بشر، أي في سنة (76هـ/ 695م). وعندما غادرا حدود الجزيرة، ودخلا حدود ولاية العراق عند (الدسكرة)[145]، ابتدأ الحجّاج فعلاً بمقاومتهما، وقد قتل صالح في نفس السنة[146]، ولكن شبيباً استطاع أن يهزم جيش

---

(138) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 39ب، الطبري: 2/ 885.

(139) الطبري: 2/ 984. ويقصد بالجبرية: أن الأفعال جبر، على أساس أن الثواب والعقاب جبر أيضاً، انظر: أحمد أمين، فجر الإسلام، ص351.

(140) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 40أ.

(141) ابن أعثم، جـ2، الورقة 91أ ـ ب، غرر السير 28ب، الفرق بين الفرق، ص111. الأسفراييني، ص51.

(142) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 39ب، 40أ ـ ب.

(143) التاريخ: 2/ 272.

(144) تاريخ الرسل والملوك: 2/ 885.

(145) الدسكرة في اللغة: الأرض المستوية، وهي من طساسيج (نواحي) السواد، تقع في الجانب الشرقي من دجلة: المسالك والممالك، ص6، معجم البلدان: 2/ 575.

(146) الطبري: 2/ 891.

الحجّاج[147]، وقد استمر الأخير في تجهيز الجيوش، وإرسالها لمحاربته إلى أن تمكن من القضاء على حركته نهائياً[148].

لقد التحق بشبيب، إضافة إلى مؤيديه من الخوارج، كثير ممن يطلب الدنيا، أو ممن كان الحجّاج يطالبهم بمال، أو يلاحقهم لسبب من الأسباب[149]. ومع هذا فإننا لا نستطيع أن نحمِّل سياسة الحجّاج مسؤولية قيام ثورة شبيب، أو غيرها من ثورات الخوارج، دون أن نأخذ بنظر الاعتبار، فترة الاضطراب السياسي من (64 ـ 73هـ/ 683 ـ 692م). وهناك من يقول إن هذه الفترة سوية مع سياسات الحجّاج القاسية في العراق كانت بالتأكيد من بين الأسباب المشجعة للخوارج على تحدي الحكومة المركزية[150]، أي إن قوة سلطة الحجّاج، أدت إلى عنف الثورات الخارجية، وازدياد تحديها للدولة. وقد يكون هذا صحيحاً، ولكننا عند بحث الأسباب الرئيسة لقيام هذه الثورات، لا نجد للحجاج يداً في إثارتها، خاصة الكبيرة منها، كثورة الأزارقة مثلاً، التي حدثت قبل تعيينه على العراق، وثورة شبيب التي حدثت خارج حدود ولاية العراق ثم انتقلت إليه.

إن ثورات الخوارج في هذا العهد، وتحديهم للسلطة، كان استمراراً لتحديهم للحكومة المركزية قبل الحجّاج، وفي مناطق لا تخضع لحكمه أيضاً وذلك ناتج عن سياسة الخوارج المعادية للدولة بصورة عامة. أما الثورات الصغيرة التي حدثت في مناطق متفرقة من العراق، أو في مناطق

---

(147) نفس المصدر: 2/ 892.

(148) للاطلاع على تفاصيل المعارك، وتهيئة الحجاج للجيوش، انظر: نفس المصدر: 2/ 896، 899، 902، 907، 911.

(149) نفس المصدر: 2/ 941.

(150) Dixon, Op. Cit, p169 الترجمة العربية، ص277.

كانت تتبعه إدارياً، مثل البحرين، وعمان، والتي استطاع الحجّاج أن يقضي عليها بسهولة[151]، فهي أيضاً استمرار، لما يشابهها من الثورات التي حدثت قبل مجيئه للعراق على الولاة السابقين[152].

(151) مثل ثورة أبي زياد المرادي بجوخا، وثورة أبي معبد داود بن النعمان من عبد القيس، بنواحي البصرة والبحرين، وثورات الخوارج الأخرى في البحرين وعمان، انظر: تاريخ خليفة: 1/ 269 ـ 270، 276 ـ 277، أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 41 ب ـ 42أ، تاريخ اليعقوبي: 2/ 328 ـ 329.

(152) ومن هذه الثورات مثلاً، ثورة أبي فديك، عبد الله بن ثور، في البحرين، زمن خالد بن عبد الله: أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 37ب ـ 38أ، الطبري: 2/ 829، وكذلك خروج يزيد بن بعشر، وهدبة بن عمرو الطائي، بجوخا في عهد بشر بن مروان: أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 39ب.

أسباب ثورة الزنج

ومن الثورات التي حدثت في عهد الحجّاج، ثورة الزنج[153]، وباستثناء، «أنساب الأشراف» لا نجد مصدراً أولياً آخر يذكر هذه الثورة بتفصيل كبير. وقد تحدث عنها بعض المؤرخين المتأخرين نسبياً، خاصة ابن الأثير[154]، مستنداً إلى ما ذكره عنها البلاذري، كما ذكر أيضاً أن الزنج كانوا قد ثاروا في فرات البصرة، أواخر أيام مصعب بن الزبير، فأفسدوا، واحتلوا المزارع، وسيطروا على الثمار بالقوة رغم عددهم الضئيل آنذاك[155]. وعندما أعاد عبد الملك سيطرة الأمويين على العراق، ازداد تحرك الزنج، وانزعج الناس منهم، فجمع لهم خالد بن عبد اللّه (والي البصرة)، جيشاً كثيفاً للقضاء على حركتهم، لكنهم تفرقوا، فعاقب بعضهم بالقتل والصلب[156].

وفي عهد الحجّاج استغل الزنج ظروف الاضطراب التي سادت أثناء

(153) الزَّنج أو الزِّنج، هم العبيد الأفريقيون، الذين جلبوا من أفريقية الشرقية، خاصة من أجزائها الساحلية، نتيجة لتجارة الرقيق: فيصل السامر، ثورة الزنج، ص21 ـ 22.

(154) الكامل في التاريخ: 4/ 388.

(155) نفس المصدر والمكان.

(156) أنساب الأشراف، ص304 (أهلورت)، ويبدو أن اسم خالد بن عبد الله سقط من الرواية، انظر: الكامل في التاريخ: 4/ 388.

انشغاله بالقضاء على ثورة ابن الجارود سنة (76هـ/ 695م)، فنظموا أنفسهم، وتزعمهم رجل يقال له رياح شيرزنجي (أسد الزنج)، فاستطاعوا أن يقهروا جيشاً وجهه إليهم زياد بن عمرو العتكي، رئيس شرطة البصرة وخليفة الحجّاج بها، وبعد رجوع الحجّاج من (رستقاباد) نظم عليهم جيشاً آخر، استطاع أن يقتل زعيمهم، ولم يفلت منهم إلا القليل[157].

إن رواية البلاذري لا تقدم سبباً للثورة، ولكننا نستطيع أن نعثر على رأي الحجّاج فيها، وتفسيره لسببها، فقد خاطب أهل البصرة قائلاً: «يا أهل البصرة إن عبيدكم وكساحيكم رأوا معصيتكم فتأسَّوا بكم[158]. . .» وبطبيعة الحال لا يمكن قبول مثل هذا التفسير من الحجّاج، وإلا بماذا نعلل ثورتهم قبل الحجّاج، وبعده أيضاً في (القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي) لكننا في نفس الوقت، نؤكد أنه لا دخل للحجاج في إثارة هذه الثورة، ومن المحتمل أن العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، هي التي دفعت الزنج للثورة. كما يجب ألاّ ننسى عامل الرغبة في تحسين أوضاعهم والتحرر من العبودية[159].

ويذكر البلاذري[160] أن لفيفاً من أهل الكلاّء، وغيرهم من البيضان قد شاركوا في هذه الثورة أيضاً. والكلاّء رصيف ترسو فيه السفن بالبصرة وهو مركز للتجار والباعة وغيرهم. وهذا مما يؤكد العامل الاقتصادي. ومن جهة أخرى، يبدو أن منزلة الزنج الاجتماعية لم تكن حسنة، ويدل على ذلك قول جرير للأخطل عندما هجا بني تغلب:

لا تطلبنَّ خُؤولةً في تغلبٍ فالزِّنجُ أكرمُ منهمُ أخوالا

---

(157) أنساب الأشراف: ص304 ـ 306 (أهلورت).
(158) نفس المصدر، ص305.
(159) الترجمة العربية، ص239 Dixon, Op. Cit p148.
(160) أنساب الأشراف، ص305 (أهلورت).

وعلى الرغم من أن معنى هذا البيت يدل على أن الزنج أفضل من تغلب، ولكن يبدو أن هذا التفضيل جاء على سبيل الاستهزاء، فقد اعتبره الزنج قدحاً بهم، فانبرى أحد شعرائهم للرد على جرير، مظهراً مفاخر الزنج، وأنهم لا يقلون عن غيرهم منزلة وشرفاً[161]، وهكذا يعكس بطبيعة الحال، آثار الاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعي، الذي ربما كان أحد دوافعهم للثورة.

---

(161) نقائض جرير والأخطل، ص88، الجاحظ، فخر السودان على البيضان، ص64 ـ 65، أنساب الأشراف، ص304 ـ 305 (أهلورت)، المبرد: 2/ 295.

نتائج الثورات وأسباب فشلها

أ ـ طبيعة الثورات وموقف أهل العراق:

لقد استطاع الحجّاج أن يقضي على كل الثورات والحركات المناوئة التي قامت في العراق. وقد ساعده على هذا أمران، الأول: طبيعة الثورات العراقية، ومواقف العراقيين أنفسهم منها، والثاني: سياسة الحجّاج وطريقته في التعامل مع هذه الثورات، إضافة إلى دعم الخليفة له.

فبالنسبة للأمر الأول، نرى أن هناك أموراً عامة شملت معظم هذه الثورات ـ باستثناء ثورات الخوارج ـ منها شدة اندفاع أهل العراق إلى الثورة في بداية الدعوة إليها، وفي أول قيامها، ولكنهم بعد ذلك يتخلون عن حماستهم الشديدة. ويبدو أن هذه الطبيعة، كانت معروفة عن أهل العراق، فقد سبق أن ذكرنا، أن المهلب بن أبي صفرة، كان يدرك هذا الأمر، فكتب للحجاج، عندما سمع بثورة ابن الأشعث ومن معه من أهل العراق، ألاّ يقاومهم، وأن يتركهم حتى يدخلوا البصرة، فإذا رأوا أولادهم ونساءهم، رقّت قلوبهم، وتخلوا عن الثورة[162]. ولقد تحقق فعلاً صواب

---

(162) أنساب الأشراف، ص336 (أهلورت)، الطبري: 2/1059، ويذكر خليفة في «التاريخ»: =

هذه النصيحة، فبعد دخول الثوار إلى البصرة، تفرَّق قسم كبير منهم عن ابن الأشعث، فأرسل من ينادي في المدينة: «أين الذين بايعوا بالرخج»، وأخذ يخطب ويتوعد الذين تخلفوا عنه توعداً شديداً[163]. ومن ذلك أيضاً ما قاله ابن الأشعث لأصحابه، في موقف آخر «... إن المؤمن لا يلسع من حجر مرتين، وقد والله لسعت بكم من جحر ثلاث مرات...»[164] وقد عبر أعشى همدان، عن موقف العراقيين هذا، وعن نقضهم لما كانوا يؤكدونه من العهود والمواثيق بقصيدة طويلة ألقاها أمام الحجّاج بعد أسره، مما يدل على عدم إيمانهم بما قاموا من أجله[165].

ولم يكن الأمر يقف عند حد التخلي عن الحماسة، ونقض العهود لكن بعضهم كان ينسحب من صف الثوار نهائياً، وينحاز إلى جانب الحجّاج، من ذلك ما قام به أهل العراق من الانضمام إلى الحجّاج أثناء ثورة ابن الجارود[166]، مما أدى إلى فشل الثورة. وقد اعترف الحجّاج بهذا قائلاً، عن كيفية قضائه على الثورة: «... فضربت بمقبلهم مدبرهم

= 1/ 380، والبلاذري في «المصدر السابق»، ص343: أن زاذان فروخ كاتب الحجاج، قد نصحه بهذا أيضاً، وانظر: M.Sprengling, «From Persian to Arabic»: in The American Journal of Semitic Languages and Literature, Vol. 56. 1939, p190.

(163) تاريخ خليفة: 1/ 280.

(164) البيان والتبيين: 2/ 16.

(165) ديوان الأعشى، ص320 ـ 321، الطبري: 2/ 1113 فما بعدها. وهناك أمثلة عديدة وسوابق كثيرة على مثل هذه المواقف لأهل العراق، منها مثلاً: موقف أهل الكوفة من الحسين بن علي، ودعوتهم إياه، ثم خذلانهم له ولابن عمه مسلم بن عقيل، انظر: تاريخ خليفة: 1/ 221، 224، مروج الذهب: 3/ 4 فما بعدها، مقاتل الطالبيين، ص68، 73 فما بعدها، الفخري، ص94. وكذلك فعل أهل العراق بمصعب بن الزبير، حيث خذلوه في حربه مع عبد الملك، نتيجة لمراسلاتهم مع الأخير، الذي منَّاهم، وأطمعهم، مما أدى إلى مقتل مصعب لوقوفه وحيداً في المعركة، انظر: أنساب الأشراف، ص6 ـ 7، 14 (أهلورت)، الأغاني: 17/ 161 فما بعدها، تاريخ الخلفاء، ص260.

(166) أنساب الأشراف، ص284 (أهلورت).

وبمطيعهم عاصيهم[167]. . .» ونلمس الأمر نفسه في ثورة ابن الأشعث، فقد حاربه الحجّاج بأهل الشام، ومن بقي معه يومئذ على الطاعة من أهل العراق[168].

ويمكن أن نعزي سبب هذه الطبيعة الخاصة بالعراقيين، إلى تكوين المجتمع العراقي في ذلك الوقت، وخاصة في الكوفة، التي كانت مركزاً مناسباً للثورة، لما فيها من أجناس وعناصر مختلفة، كالعرب، ومعظمهم من نزار واليمن، والفرس، والسريان، والأنباط، والمسيحيين، واليهود[169]. وكان العرب أنفسهم يختلفون عن بعضهم البعض، فمنهم من كانوا بدوا شديدي البداوة، كبني (دارم من تميم)، أو اليمانيين القدماء الذين كانوا مجاورين لهم من قبل (طي)، ومنهم من كانوا متأثرين بالفرس، أما العناصر العربية الجنوبية الذين نزحوا من اليمن وحضرموت فكانوا أكثر حضارة من غيرهم، خاصة (مذحج وحمير وهمدان)[170]. ويضاف إلى هذه الاختلافات الحضارية، الاختلاف في العقائد، فالكل مضطرب ، مستاء، يكره الحكومة ومؤيديها[171]، فلا عجب أن تكون هذه المنطقة مرتعاً خصباً لحركات العناصر المختلفة، المتطلعة دائماً إلى الثورة[172]، ولكنها سرعان ما تتخلى عنها، وهذا طبيعي، لأن أية ثورة لا يمكنها أن تلبي جميع مطالب وأهداف هذا المجتمع غير المتجانس من الناس.

---

(167) نفس المصدر، ص294.

(168) الإمامة والسياسة: 2/ 33، 35.

(169) فتوح البلدان: 339 ـ 340 ـ 343 ـ 344، الملطي، ص156 ـ 157، لسان العرب مادة، (نبط)، تاج العروس، مادة: (نبط).

(170) ماسنيون، خطط الكوفة، ص12 ـ 13.

(171) لويس، أصول الإسماعيلية، ص87 ـ 88.

(172) الترجمة العربية، ص78 Dixon, Op. Cit, P46.

ومما لا شك فيه أنه كان للروح العصبية عند القبائل العربية الساكنة في العراق، أثر كبير في هذا الأمر، وهذا أدى إلى انعدام الثقة فيما بينهم، والنص الآتي يوضح هذه الفكرة تماماً: «ومر عباد بن الحصين الحبطي[173] بابن الجارود والهذيل بن عمران وعبد الله بن حكيم[174] وهم يتناجون فقال: أشركونا في نجواكم، فقالوا: هيهات أن يدخل في نجوانا أحد من بني الحبط فغضب وصار إلى الحجّاج في مئة فقال له الحجّاج: أعلي أم لي فقال: لك أيها الأمير فقال الحجّاج: ما أبالي من تخلف بعدك[175].» كما أيد القيسيون الحجّاج على ابن الجارود تمشياً مع هذه العصبية القبلية[176].

ب ـ عامل التفكك وعدم وحدة القوى المناهضة للحجاج:

ومن أهم عوامل فشل ثورة شبيب، وثورة مطرف بن المغيرة،عدم اتفاقهما[177] وتوحيد ثورتيهما وجهودها على الحجّاج، رغم اتفاق الاثنين، أنهما أمام عدو مشترك. فكان أن تفرغ الحجّاج للقضاء على كل واحد منهما على انفراد. ويظهر أيضاً أن مطرفاً لم يكن على استعداد تام للثورة، بل انساق إليها رغم أنفه، بعد فشل مفاوضاته مع وفد شبيب، هكذا أصبحت ثورته ارتجالية، لم يكتب لها النجاح. إن عامل التفكك وعدم وحدة القوى المناهضة للحجاج، كان السبب الأساس في فشل ثورات الخوارج بصورة عامة، ويرجع هذا إلى عدم رغبتهم الأخذ

(173) عباد بن الحصين الحبطي، من بني تميم، والي شرطة البصرة أيام ابن الزبير، وبعد ثورة ابن الأشعث فر إلى كابل، حيث قتل هناك: المعارف، ص414، الطبري: 2/ 681.

(174) عبد الله بن حكيم بن زياد المجاشعي، أحد الأشراف الذين بايعوا ابن الجارود للثورة على الحجاج، وقد قتل في هذه الثورة: أنساب الأشراف، ص281، 291 (أهلورت).

(175) نفس المصدر، ص287.

(176) نفس المصدر والمكان.

(177) نفس المصدر، جـ6، الورقة 34أ، الطبري: 2/ 986، الكامل في التاريخ: 4/ 434.

بالحلول التوفيقية، حتى مع بعضهم البعض، بسبب تصلبهم في رأيهم، فلم يكونوا كتلة واحدة، لأن الطبيعة البدوية قد أثرت فيهم، فسرعان ما كانوا يختلفون، وينضمون تحت ألوية مختلفة يضرب بعضهم بعضاً، ولو اتحدوا لكانوا قوة في منتهى الخطورة[178]، ولربما كان لهم شأن آخر مع الحجّاج، والدولة الأموية.

جـ ـ عدم التنظيم، والتهاون والتردد:

إن عدم التنظيم، والتهاون والتردد، عامل آخر سبب إخفاق بعض الثورات العراقية في تحقيق أهدافها. ففي ثورة ابن الجارود مثلاً، نرى أن الأمور كانت تسير سيراً مضطرباً، فقد كان من رأي الثوار أولاً، أن يخرجوا الحجّاج ولا يقاتلوه[179]، لكننا نراهم، لا يلتزمون بهذا الرأي. فعندما وصلوا إليه، قام بعضهم بنهب ما في فسطاطه، وأخذ متاعه ودوابه، بل إن بعضهم قام بنهب نسائه أيضاً. ثم انصرفوا بعد ذلك عنه، وبذلك تركوا له الوقت الكافي لأن يعيد تنظيم قوته. وقد نصح ابن الجارود، أن يعاجل الحجّاج قبل أن يكثر مناصروه: «تعشَّ بالجدي قبل أن يتغدى بك، فأجاب قد قرب المساء ولكننا نعاجله بالغداة»[180]، ولكن الغد كان يحمل نهاية الثورة لصالح الحجّاج.

ويظهر أثر عدم التنظيم في ثورة ابن الأشعث بصورة خاصة، فبعد رجوعه من سجستان ووصوله للعراق، انضمت إليه عناصر عديدة مفككة، لا يجمعها إلا كره الحجّاج. وكان لكل عنصر من هذه العناصر هدفه الخاص ولهذا نرى أن ابن الأشعث نفسه يفقد السيطرة على الثورة،

(178) فجر الإسلام، ص318، أدب الخوارج، ص36.

(179) أنساب الأشراف، ص283 (أهلورت).

(180) نفس المصدر، ص383 ـ 384 (أهلورت)، الكامل في التاريخ: 4/ 382 ـ 383.

ويصبح مسيَّراً بإرادة هذا الخليط غير المتجانس من الثوار، ويظهر ذلك بوضوح في رفضهم طاعة ابن الأشعث، والموافقة على ما عرضه الخليفة للصلح في دير الجماجم.

لقد كانت شروط الخليفة التي حملها إلى أهل العراق، ابنه عبد الله وأخوه محمد بن مروان تتضمن ما يلي:

أ ـ عزل الحجّاج عن العراق.

ب ـ المساواة في العطاء بينهم وبين أهل الشام.

جـ ـ يكون عبد الرحمن بن الأشعث والياً على أي بلد يختاره من العراق، مدى الحياة، طالما كان عبد الملك خليفة[(181)].

ويضيف ابن أعثم[(182)] إلى هذه الشروط، شرطين آخرين:

أ ـ رجوع جند الشام من العراق إلى ديارهم.

ب ـ لا يولَّى عليهم إلا من يحبون.

لقد كان من رأي ابن الأشعث، أن عرض الخليفة فرصة يجب انتهازها والموافقة عليها، خاصة وأنهم ما زالوا أقوياء أعزة، يقفون أمام قوات الخليفة موقف الند للند، لكنهم أجبروا ابن الأشعث على عدم الموافقة[(183)]. وهذا على العكس مما ذكره (بروكلمان)[(184)] (C. Brockelman) و(سيلكسون)[(185)] من أن ابن الأشعث، هو الذي أصر على العصيان، ولم يقبل عروض الخليفة.

---

(181) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 28ب، الطبري: 2/ 1073، (الواقدي) في «البداية والنهاية»: 9/ 41.

(182) الفتوح، جـ2، الورقة 106ب.

(183) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 28ب، الطبري: 2/ 1074 ـ 1075، (الواقدي) في «البداية والنهاية»: 9/ 42، تاريخ الخلفاء، ص286.

(184) تاريخ الشعوب الإسلامية، ص145.

(185) E.I.l. «Abd-Al-Rahman B. Muhammed B. Al-Ashath».

د ـ الأخطاء العسكرية:

ويجب ألا نغفل أثر الأخطاء العسكرية التي حصلت في ثورة ابن الأشعث فلقد كان عباد بن الحصين، محقاً في لومه لابن الأشعث على بعض الأخطاء التي ارتكبها الأخير في بداية الثورة، فقد كان المفروض أن يبدأ بخراسان، فيستولي عليها، فيكون بذلك قد سيطر على شرق الإمبراطورية[186]، وكان أصحابه قد سبق وطلبوا منه ذلك فرفض[187]. وكان من المفروض أيضاً أن يستقر بالأهواز، ثم يبعث إلى البلاد، فيستولي عليها، لا أن يحارب الحجّاج في تستر[188]، ولا يتعجل في دخول البصرة. ولو عمل بهذا لكان احتفظ بالكثير من أتباعه الذين تخلوا عنه عندما دخل البصرة.

ومن أخطائه الأخرى، أنه ترك القتال يوم الزاوية[189]، وتوجه إلى الكوفة[190] وربما اختار ابن الأشعث الكوفة مركزاً ثانياً بعد البصرة، لأنها مدينته وفيها قبيلته وأصدقاؤه الذين يعتمد عليهم في التأييد[191]، ولكن مع

(186) ابن أعثم، جـ2، الورقة 105أ.

(187) نفس المصدر، الورقة 102أ.

(188) نفس المصدر، الورقة 105أ، ويسميها «دستر».

(189) الزاوية: المنطقة الشمالية الشرقية من البصرة التي فيها قصر أنس ونهر ابن عمر، وموضعها معروف اليوم، انظر: معجم البلدان: 2/ 911، «خطط البصرة»، ص290.
وقد حدثت في هذا المكان، المعركة الثانية بين ابن الأشعث والحجاج، وكان ذلك في أوائل سنة (82هـ/ 701م). وعندما تخلى ابن الأشعث عن القتال، وتوجه إلى الكوفة، استمر أنصاره على المقاومة، بقيادة عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، ولكنهم لم يثبتوا، إلا بضعة أيام، توجهوا بعدها إلى الكوفة: تاريخ خليفة 1/ 281، 284، أنساب الأشراف، ص344 فما بعدها (أهلورت)، تاريخ اليعقوبي: 2/ 332، الطبري: 2/ 1063 فما بعدها.

(190) تاريخ خليفة: 1/ 281، أنساب الأشراف، ص348 (أهلورت)، تاريخ اليعقوبي، 2/ 332، الطبري: 2/ 1064، ابن أعثم، جـ2، الورقة 105ب، التنبيه والأشراف ص271.

(191) الترجمة العربية، ص250 Dixon Op Cit. p159.

ذلك فقد كان ما قام به ابن الأشعث، هزيمة في رأي البلاذري[192]. لأن ترك ميدان القتال بصورة فجائية، دفع الحجّاج إلى استغلال هذه الفرصة، فنادى أصحابه في الناس «. . .علام تقاتلون وقد ترك صاحبكم القتال ومضى فدخلوا في الأمان وتفرقوا. . .»[193] لقد أصبح موقف الحجّاج بعد هذا قوياً، فقد أرسل إليه الخليفة إمدادات كثيرة، بقيادة ابنه عبد الله، وأخيه محمد بن مروان[194]، كان لها الأثر الواضح في رجحان كفة الحجّاج في المعارك التالية بدير الجماجم.

هـ ـ موقف الحجّاج الحازم وثباته وسرعته في العمل:

إن عوامل الضعف هذه التي توفرت في الثورات العراقية، قابلها من الجهة الأخرى، حزم وتنظيم، وسرعة في العمل، من قبل الحجّاج، يضاف إلى ذلك تصميمه على الثبات. فعندما كان أهل العراق مشغولين بالتكتل مع ابن الجارود، قام الحجّاج بإجراءات سريعة، منها، الفصل بين أهل البصرة وأهل الكوفة، وحراسة الطرق، وإحراز بيت المال[195]. ويظهر أيضاً موقفه الدقيق، وسرعته في العمل، من معالجته لثورة مطرف ابن المغيرة، وكيف أنه استطاع أن يقضي عليها بسهولة، وذلك بواسطة التنسيق المنظم بين قواته وقوات عامليه في الري وأصبهان[196].

استعمل الحجّاج في حربه مع أعدائه طرقاً كفيلة بالنصر وكسب الحرب منها: أنه استخدم العيون والجواسيس[197]، كما استخدم الطرق

(192) أنساب الأشراف، ص348 (أهلورت).
(193) نفس المصدر، ص349.
(194) نفس المصدر، جـ6، الورقة 28ب، الطبري: 2/ 1073، ابن أعثم، جـ2، الورقة 106ب.
(195) أنساب الأشراف، ص281 (أهلورت).
(196) نفس المصدر، جـ6، الورقة 34أ، الطبري: 2/ 994 فما بعدها.
(197) الجليس الصالح، الورقة 104أ ـ ب.

النفسية، في حربه مع جيش ابن الأشعث بدير الجماجم[198]. واستخدم الشرطة، إضافة إلى الجنود في حربه مع شبيب بن يزيد[199]. وعندما كان يعتقد أن المناداة بالأمان تنفع في تشتيت الأعداء، لم يكن يتردد في المناداة بها[200]. ومع هذا فإن هناك من المحدثين من يلوم الحجّاج في عدم نجاحه في القضاء على ثورة شبيب بسرعة[201]. ولكننا يجب أن لا ننسى، أن شبيباً كان يحارب الحجّاج حرب العصابات، بقوات صغيرة كان من الصعب التغلب عليها، لتنقلها السريع من مكان إلى آخر[202]. يضاف إلى ذلك أن شبيباً كان على علاقة طيبة بسكان الأقاليم التي كان يتنقل فيها[203]. ولا يمكننا أن نهمل في هذا المجال عدم تعاون العراقيين، بصورة مخلصة مع الحجّاج، في سبيل القضاء على ثورة شبيب خاصة، والخوارج بصورة عامة[204]، علماً أنهم كانوا يعترفون أن الخوارج ليسوا بشيء إذا اجتمع عليهم أهل المصرين[205].

لقد تميزت هذه الثورات بالعنف والقوة، وبخاصة ثورة ابن الأشعث، فقد شغلت عبد الملك عن النوم[206]، وامتنع في أثنائها عن النساء[207]، بل شغلته حتى عن تولية رجل على

---

(198) الأمامة والسياسة: 2/ 36 ـ 37.

(199) تاريخ ابن خلدون، م3، قسم 2، ص336.

(200) الطبري: 2/ 969.

(201) الريس، «عبد الملك بن مروان»، ص240.

(202) الترجمة العربية، ص293 Dixon, Op.Cit. p185.

(203) الطبري: 2/ 934، الخوارج والشيعة، ص126 ـ 127، دائرة المعارف الإسلامية، مادة: (شبيب بن يزيد).

(204) الطبري: 2/ 945، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص109.

(205) أنساب الأشراف، ص229 (أهلورت).

(206) ابن أعثم، جـ2، الورقة 103ب.

(207) التاج في أخلاق الملوك، ص175، المبرد، 1/ 274، العيون والحدائق، ص247 ـ 248.

الـحـج[208]. وكـانـت حـروبـهـا شـديـدة، وقـاسـيـة، وبـخـاصـة حـرب الجماجم[209]، ومع هذا فقد كان الحجّاج مصمماً على الثبات في هذه المعارك، ولم يفكر بالفرار أبداً، واضعاً نصب عينيه موقف مصعب بن الزبير الذي فضل الموت على الفرار[210]، وكان هذا موقفه أيضاً عندما جوبه بثورة ابن الجارود في (رستقاباذ)[211]، ولقد كان لثباته هذا، مع ما تلقاه من دعم الخليفة، واستخدام جند الشام، الأثر الواضح في انتصاراته التي سجلها على معظم هذه الثورات.

انتهت ثورة ابن الأشعث سنة (83هـ/ 702م) وكانت هذه آخر الثورات التي قامت على الحجّاج في العراق، وبعدها تفرغ لاستكمال ما كان قد بدأ به من الإصلاحات الإدارية، والتوجه لسياسة الفتوحات في الشرق.

وتختلف الروايات بخصوص معاملة الحجّاج للعراقيين بعد هذه الثورات فيذكر المدائني[212] مثلاً، رواية تقول: إن الحجّاج حرم أهل العراق أعطياتهم بسبب تأييدهم لابن الأشعث، وقد كتب إليه عبد الملك، يعارضه في ذلك، ولكننا نجد في نفس الوقت رواية أخرى للبلاذري[213]، ينعكس فيها هذا الأمر، فالخليفة هو الذي أمر بمنع العطاء عن أهل العراق لمدة سنتين والحجّاج يكتب إليه، أن يسمح له بإعطائهم حقوقهم فيقول: «وإن لهم في هذا الفيء حقاً ونصيباً وإني أخاف إن حبسناه

(208) الأغاني: 3/ 104 ـ 107.

(209) طبقات ابن سعد: 6/ 194، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37ب، بحشل ص219.

(210) الطبري: 2/ 1064، الأغاني: 17/ 166.

(211) أنساب الأشراف، ص284 ـ 285 (أهلورت).

(212) في «أنساب الأشراف» جـ6، الورقة 32أ، وانظر: نفس المصدر، ص193 (أهلورت) ففيه ما يشابه هذه الرواية أيضاً.

(213) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 30ب.

عنهم[214] أن ينصروا علينا فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر لهم بحقوقهم فليفعل. . . » فوافقه عبد الملك على ذلك، فصرف لهم الحجّاج عطاءين للسنة الأولى والثانية. وفي الطبري[215]، ما يؤيد قيام الحجّاج بتوزيع العطاء على أهل العراق بعد معركة دير الجماجم مباشرة، وهذا يجعلنا لا نميل إلى رواية المدائني الأولى، ولا نأخذ بها.

(214) وردت خطأ (عليهم) ولا يستقيم بها المعنى.

(215) تاريخ الرسل والملوك: 3/ 2526.

الفصل الرابع

التنظيم الإداري

1 ـ المناصب الإدارية واستخدام الموظفين.

2 ـ تنظيم الجند.

3 ـ ضبط الأمن.

4 ـ تعريب الدواوين.

5 ـ التنظيمات الثقافية والاجتماعية والصحية والأعمال الإدارية الأخرى.

6 ـ بناء مدينة واسط.

المناصب الإدارية واستخدام الموظفين

إن هذا الفصل قد لا يعطي الشكل الكامل للأمور الإدارية التي يتناولها البحث ولكنه يمثل تصويراً للوضع الإداري في حدود الأخبار والمعلومات المقتضبة، التي وردت عنه في كتب التاريخ والأدب.

أ ــ العمال:

لقد اضطر الحجّاج، بحكم سعة المناطق التي تولاها، إلى تعيين ولاة ينوبون عنه في حكم الأقاليم المتعددة الملحقة بالولاية. وكانت الثقة والاعتقاد بكفاءة الرجال، هي الأساس في اختيارهم لشغل هذه المناصب[1]. أما القرابة، والعصبية، فلم يكن لهما أثر في هذا التعيين، وكان الحجّاج على مستوى رجل الدولة، لأنه كان يعين «على غير قرابة ولا دالَّة ولا وسيلة»[2] وكان ينصح عماله بعدم قبول الهدايا، لأن صاحب الهدية، لا يرضى بعشر أمثالها. كما كان يوصيهم بالحزم في معاملة الناس[3]. ومع ذلك، فقد كان يأخذ بنظر الاعتبار، موقف سكان المناطق من الولاة الذين يحكمونهم، ويستمع إلى شكواهم على الولاة ويحاسبهم

---

(1) الترجمة العربية، ص175 Dixon, Op. Cit, p116.

(2) رسائل الجاحظ، (تحقيق السندوبي)، ص156.

(3) محاضرات الأدباء: 1/ 82.

على ذلك إذا اتضح له صدق الشكوى المقدمة له[4]، ولم يكن يتهاون معهم إذا قصَّروا بحق المحكومين، أو أساؤوا إليهم، أو إذا أخرّوا الخراج عن موعده المحدد[5]. ويبدو أنه كان لبعض الولاة صلاحيات واسعة، تشمل تعيين وعزل العمال في المناطق التي تتبعهم[6]. ولكن الحجّاج كان يراقب هذه التعيينات وكثيراً ما كان يبدي رأيه فيها، فكان مثلاً، يؤنب الحكم بن أيوب الثقفي[7]، عامله على البصرة لعزله بعض العمال، لأسباب لا تستوجب العزل[8]، كما أنبه أيضاً لأنه ولى إعرابياً جلفا على إحدى المناطق[9]. ولم يقتصر تدخل الحجّاج في تعيين العمال وعزلهم حسب، إنما كان يراقب من يشغل بقية المناصب الحساسة الأخرى في الولايات. فعندما شعر بعدم كفاءة ولياقة رئيس شرطة قتيبة بن مسلم في خراسان، أمره أن يعزله، ويستبدل به غيره[10]. وفي أحيان أخرى، كان الحجّاج هو الذي يولي ويعزل صاحب الشرطة في المدن، لذلك لم يكن باستطاعة العامل عزل صاحب الشرطة الذي يوليه الحجّاج، بل كل ما يفعله، هو أن يشكوه إليه إن عمل ما يستوجب ذلك[11]، وعلى الرغم من هذه المراقبة الشديدة، من قبل الحجّاج، فإننا نجد بين عماله من كان

(4) الجليس الصالح، الورقة 88أ، ديوان الفرزدق: 1/ 168.

(5) البصائر والذخائر، م2، قسم 2، ص759 ـ 760، المافروخي، محاسن أصفهان، ص7.

(6) البخلاء، ص151 ـ 152.

(7) الحكم بن أيوب الثقفي، ابن عم الحجاج، وزوج أخته، ولاه البصرة أكثر من مرة، قتل على يد صالح بن عبد الرحمن، مع جماعة من آل الحجاج في العذاب بأمر سليمان بن عبد الملك: الطبري: 2/ 872، 972 ـ 973، تهذيب ابن عساكر: 4/ 389 ـ 392.

(8) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40أ، (الورقة 618ب اسطمبول)، وفي «الأغاني» 6/ 27، إن الحجاج احتج على عامله في البصرة لتوليته أعرابياً «جافياً» على شرطته.

(9) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40ب.

(10) النويري: 6/ 47.

(11) البخلاء، ص149.

يتعاطى الرشوة كالمغيرة بن عبيد الله الثقفي[12]، الذي كان يقضي بين الناس أيضاً، فارتشى مرة، بسراج وبغلة[13]. ولكن الحجّاج لم يكن يتسامح مع المرتشين، كما كان يعاقب الولاة الذين يستسيغون الخيانة، أو يجمعون الأموال بصورة غير مشروعة، من ذلك مثلاً، إنه ولى أحدهم ولاية، وكان علي بن أبي طالب قد قطع أصابعه لخيانة ظهرت منه، فقال له الحجّاج: «والله لئن بلغتني عنك خيانة لأقطعن ما أبقى عليٌّ من يدك[14]»، كما أنه عزل أحد عماله على البحرين، وحبسه، وأغرمه أربعين ألف درهم، كان قد اختانها أثناء ولايته[15]. ولم يكن الحجّاج يلتفت إلى أهمية العامل أو الوالي، ولا درجة قرابته منه، أو من الخليفة. فقد حاول عند أول قدومه البصرة، أن يحبس خالد بن عبد الله، ويحاسبه، لكن عبد الملك أمره ألا يتعرض له فتركه[16]. كما أنه طالب المهلب بن أبي صفرة بمليون درهم عن خراج الأهواز، التي كان قد ولاها إياه خالد بن عبد الله[17]، يضاف إلى ذلك أنه حبس مالك بن أسماء بن خارجة الفزاري مرتين وناله بكل مكروه، وذلك بسبب خيانة ظهرت منه عند ولايته لأصبهان. وقد سأل مالك أباه، في التوسط له عند الحجّاج، فرفض لعلمه بموقف الأمير المتصلب من قضايا الخيانة والشفاعات[18]. وقام الحجّاج بعزل يزيد بن المهلب بن أبي صفرة عن ولاية خراسان، كما

---

(12) اسمه في المصدر السابق، ص148، المغيرة بن عبد الله بن أبي عقيل الثقفي، وكان يشتهر بالبخل، ولاه الحجاج على الكوفة سنة (78هـ/697م)، انظر: الطبري: 2/ 1032.

(13) عيون الأخبار: 1/ 52.

(14) الاشتقاق، ص272.

(15) معجم الشعراء، ص394، وانظر: ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص156 ففيه أيضاً، أن الحجاج أغرم أحد عماله على الكوفة، لنفس السبب.

(16) أنساب الأشراف، 4/ 159.

(17) الطبري: 2/ 1034.

(18) الأغاني: 16/ 40 ـ 41.

طالبه بستة ملايين درهم، وحبسه هو وإخوته[19].

لقد حاول بعض المؤرخين القدامى، والمحدثين، أن يصوروا عزل يزيد بن المهلب، وتغريمه، بصور شتى، لا تمت إلى السبب الحقيقي بصلة[20].

ولكن واقع الأمر يختلف عن ذلك تماماً، لأن طبيعة إدارة الدولة، أخذت تتطلب بعض التعديلات في مناصب ولاة القسم الشرقي من الدولة الأموية، خاصة بعد تولي الوليد بن عبد الملك، وكان القصد منها، إضعاف الولاة، وعدم فسح المجال لهم لأن يستقلوا في إماراتهم، أي لتقوية سلطة الدولة[21]. ولقد رأى الحجّاج من يزيد ما أثبت له أن الأخير لم يكن ينظر إلى مصلحة الدولة، فعندما أرسل إليه الأسرى من جيش ابن الأشعث، أطلق كثيراً من أهل اليمن، وبعث بالمضرية إلى الحجّاج[22]، ولقد كان من الواضح بالنسبة إلى الحجّاج أن الشيء الأساسي عنده هو توحيد العرب ثانية، وهذا مستحيل طالما كان يزيد في الحكم[23]. يضاف إلى ذلك، أن سياسة الحجّاج كانت ترمي إلى جعل حكامه يعتمدون عليه، لهذا فقط اعتبر وجود يزيد في خراسان في غير صالح الدولة فعزله. ومما يدل على سلامة إجراءات الحجّاج مع يزيد، أن عمر بن عبد العزيز، طالب يزيد بن المهلب

---

(19) وكانت هذه الأموال، هي ما تبقى عليه من خراج خراسان، لهذا عندما هرب يزيد بن المهلب إلى سليمان بن عبد الملك، كتب الحجاج إلى الوليد الأول يقول: «يا أمير المؤمنين إن آل المهلب خانوا مال الله، ولحقوا بسليمان» انظر: المحبر، ص191، الأخبار الموفقيات ص497، تاريخ اليعقوبي: 2/ 344، الطبري: 2/ 1213، ابن أعثم، جـ2، الورقة 130أ ـ ب.

(20) انظر: رواية المدائني في «الطبري»: 2/ 1138 ـ 1139، «أسماء المغتالين من الأشراف» ص178، أبو النصر، ص184، الزهيري، ص179.

(21) S.Miles, The Countries and Tribes of the Persian Gulf, P55.

(22) تاريخ خليفة 1/ 284، الطبري: 2/ 1119، 1121.

(23) H. Gibb, The Arab Conquests in Central Asia, p 27.

بالإضافة إلى الأموال التي كتب بها إلى سليمان في خراسان، بما بقي عليه من المال الذي طالبه به الحجّاج[24].

يتضح لنا مما سبق، أهمية توفر عامل الكفاءة، والنزاهة، وخدمة المصلحة العامة، فيمن يتولى إدارة الأقاليم التابعة للعراق في عهد الحجّاج. ولهذا فإن حقيقة كون الحجّاج لا يتسامح مع الرشوة، ويعاقب على جمع الثروات بصورة غير مشروعة، كل ذلك جعله مكروهاً تماماً من قبل موظفي الخدمة المدنية، التي كان يشيع فيها هذان الأمران[25].

ب ـــ الشرطة:

وكان للشرطة أهمية واضحة في هذا العهد، وتظهر تلك الأهمية من الصفات التي يطلب الحجّاج توفرها في صاحب الشرطة، فقد كان يريده، دائم العبوس، طويل الجلوس، أميناً لا يفكر بالخيانة، ولا يهتم إلا بالحق، يهون عليه رد شفاعات الأشراف[26]، كما كان يريده، شديداً على أهل الريب والدعارة[27]. ومما يدل على اهتمام الأمير بهذا المنصب أيضاً، رغبته الجدية في توفير الجو الملائم لصاحب الشرطة في العمل. فقد أمر بناء على طلب عبد الرحمن بن عبيد[28]، صاحب شرطته، أن ينادي في الناس: إن طلب الشفاعة إلى صاحب الشرطة، غير مسموح به،

---

(24) تاريخ الخلفاء، ص371.

(25) E.I.2 «al-Hadjdjadj B Yusuf».

(26) عيون الأخبار: 1/16، ابن أعثم، جـ2، الورقة 98ب، العقد الفريد: 5/19، زهر الآداب وثمر الألباب: 4/142، تاريخ الخلفاء، ص319.

(27) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 41ب.

(28) عبد الرحمن بن عبيد بن طارق العبشمي، كان على شرطة الحجاج، ولاه شرطة الكوفة والبصرة جمهرة النسب، الورقة 82أ، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 41ب، واسمه في «عيون الأخبار» 1/16، (عبد الرحمن بن عبيد التميمي)، وفي «تاريخ خليفة»: 1/312، وعند (ابن أعثم)، جـ2، الورقة 98ب، (عبد الرحمن بن عبيد السعدي).

خاصّة من أولاد الأمير وأهله وحاشيته، ومن فعل ذلك منهم، فقد برئت منه الذمة[29].

وقبل بناء واسط، كان الحجّاج يعيِّن رجلاً على شرطة الكوفة، فإن رأى منه كفاءة، ضم إليه شرطة البصرة أيضاً، كما فعل بعبد الرحمن بن عبيد[30]. وفي هذه الحالة، كان صاحب الشرطة، يقضي فصل الصيف في الكوفة، وفصل الشتاء في البصرة[31]. وكان صاحب الشرطة، هو الذي يعيِّن نائبه عنه عندما يغادر أحد المصرين إلى المصر الآخر[32]. وبعد بناء واسط ابتدأ الحجّاج باستخدام أهل الشام لتولي منصب رئيس الشرطة فيها، فقد كان على شرطته بواسط، أربعة من أهل الشام: موسى ابن وجيه الحميري، ومهاجر بن سحيم الطائي وعكرمة بن الأوصافي حميري، وأبو علاقة السكسكي، ثم قفل أبو علاقة إلى الشام وولى سفيان ابن سليم الأزدي. وقد ورد ما يدل على أن أكثر من شخص واحد كان يشغل هذا المنصب في نفس الوقت، فيروي خليفة[33]: أن سفيان بن الأبرد[34]، ورجلاً رخر، كلاهما كانا على حربته في واسط، ولكني لم أجد ما يؤيد أو يشابه هذا الخبر في المصادر التاريخية الأخرى.

لم يكن لبعض العمال في الأمصار سلطة فعلية على رئيس الشرطة هناك، لأن الحجّاج، هو الذي كان يعيِّن ويعزل صاحب شرطتها، ولم

---

(29) عيون الأخبار: 1/16، ابن أعثم، جـ2، الورقة 98ب، العقد الفريد: 5/19، زهر الآداب: 4/142، تاريخ الخلفاء، ص319.

(30) جمهرة النسب، الورقة 84أ، تاريخ خليفة: 1/312، عيون الأخبار: 1/16.

(31) ابن أعثم، جـ2، الورقة 98ب.

(32) تاريخ خليفة: 1/312، ابن أعثم، جـ2، الورقة 98ب ـ 99أ.

(33) التاريخ: 1/312.

(34) سفيان بن الأبرد الكلبي أحد قواد الشام الذين ساهموا في حرب شبيب الخارجي، انظر الطبري: 2/943، 954، 956 ـ 957، 973 ـ 974.

يكن باستطاعة العامل عزل صاحب الشرطة الذي يوليه الأمير. أما العلاقات بين العامل وصاحب الشرطة، فلم تكن ودية دائماً، بل كثيراً ما تتدخل فيها العوامل الشخصية، فيعرِّض أحدهما بالآخر أمام جمهور الناس، الذين كانوا يدركون طبيعة تلك العلاقات[35]. ويبدو أن لرضا الناس وموافقتهم على تصرفات صاحب الشرطة، أثرا في بقائه في منصبه، فعندما شكا أهل ميسان[36] صاحب الشرطة، الذي كان عاملهم في نفس الوقت، أمر الحجّاج بحبسه[37].

لقد كان المفروض فيمن يتولى الشرطة، أن يسير في موكب الأمير مع الشرطة والوجوه، لهذا كان عليه أن يحافظ على لياقته العامة ومنظره، وهيبته بين الناس، لأن الحجّاج لم يكن يتهاون في هذه الأمور[38]. ولذلك يمكن القول بوجه عام، أن الشرطة في ذلك العهد، كانت أداة فعالة في ضبط الأمن والنظام وكان لصاحبها بما يتخذه من إجراءات قوية[39]، هيبة كبيرة في نفوس الناس، جعلتهم يبتعدون عن الجرائم وتعكير الأمن، وربما أقام صاحب الشرطة أربعين ليلة لا يؤتى له بأحد يعاقبه[40].

ولا نعلم بالضبط عدد أفراد الشرطة في ذلك العهد، ولكننا نرجح، أن عددهم ربما زاد على أربعة آلاف شرطي، وهو العدد الذي كانت عليه الشرطة في أيام زياد بن أبي سفيان[41]. ومما يدل على ذلك استخدامهم

(35) البخلاء، ص149.
(36) ميسان: ناحية بين البصرة وواسط: معجم البلدان: 4/ 714.
(37) ديوان الفرزدق: 1/ 168.
(38) رسائل الجاحظ، كتاب البغال: (تحقيق عبد السلام هارون): 2/ 295، 299.
(39) عيون الأخبار: 1/ 16، ابن أعثم، جـ2، الورقة 98ب، العقد، الفريد: 5/ 19.
(40) عيون الأخبار: 1/ 16، العقد الفريد: 5/ 19.
(41) الطبري: 2/ 77.

في الحروب إضافة إلى أعمال الأمن الداخلي، فقد أرسل الحجّاج ألفاً من الشرطة[42] إضافة إلى الجنود لمحاربة شبيب الخارجي كما ذكرنا ذلك سابقاً.

جـ ـ القضاة:

وبالنسبة للقضاة في هذا العهد، فقد كان يجري اختيارهم حسب الكفاءة والمقدرة بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى وكان القاضي المثالي في نظر الحجّاج هو الذي يتصف بالحلم، ولا يداخله الطمع بالأموال[43]. لذلك عندما استقر رأيه على اختيار سعيد بن جبير لقضاء الكوفة، لم يلتفت إلى آراء بعض من كان يدعي بعدم صلاحية غير العرب للقضاء، فعين أبا بردة بن أبي موسى الأشعري[44] بصورة رسمية، لكنه أوجب عليه ألا يقطع أمراً دون سعيد بن جبير[45]. ومما يدل على اهتمام الحجّاج بتولية الرجل المناسب للقضاء، هو عدم موافقته على إعفاء شريح ابن الحارث[46] من هذا المنصب، عندما طلب إليه بسبب كبر سنه فشرط عليه مقابل هذه الموافقة، أن يشير عليه برجل يصلح لهذا المنصب الحساس[47].

(42) تاريخ ابن خلدون، م3، قسم 2، ص336.

(43) محاضرات الأدباء: 1/ 95.

(44) اسمه عامر بن عبد الله بن قيس ولي قضاء الكوفة بعد شريح بن الحارث، توفي بالكوفة سنة (103 أو 104هـ/ 721 أو 722م): طبقات بن سعد: 6/ 187، طبقات خليفة ص158، أخبار القضاة: 2/ 408 فما بعدها.

(45) المبرد: 2/ 96، أخبار القضاة: 2/ 392، 408.

(46) شريح بن الحارث بن قيس الكندي، ولاه عمر بن الخطاب على قضاء الكوفة واستمر في عمله باستثناء فترة قصيرة ـ إلى عهد الحجاج، توفي في السنوات الأولى من حكم الحجاج، طبقات ابن سعد: 6/ 90 ـ 99، تاريخ خليفة: 1/ 129، المعارف، ص433، أخبار القضاة: 2/ 189 فما بعدها.

(47) عيون الأخبار: 1/ 62، محاضرات الأدباء: 1/ 95.

وفي الأمصار التي كان عليها ولاة من قبل الحجّاج، كان العامل، أو الوالي يعيِّن القضاة ويعزلهم دون الرجوع إلى الأمير، ويمكن ملاحظة هذا الأمر بصورة خاصة في البصرة، عندما كان عليها الحكم بن أيوب الثقفي[48]. ويحتمل أن يكون لقرابة الحكم من الأمير، أو لسلطته الواسعة أثر في ذلك، ولكننا نجد في نفس الوقت قيام الحجّاج بتعيين أحد القضاة على البصرة، بعد فتنة ابن الأشعث[49]، ولعل هذا قد حصل نتيجة للأوضاع غير الطبيعية التي أعقبت تلك الثورة.

وإضافة إلى القضاة من أهل العراق، كان للحجاج على واسط، وعلى الكوفة أيضاً قضاة من أهل الشام[50]، ولكنه كان يراقب قضاته دون استثناء ويلاحظ تصرفاتهم ويعلق عليها، من ذلك مثلاً أنه قال لأحدهم: «أنت أكثر كلاماً من الخصم» فأجابه القاضي: «لأني أكلم الخصم والشاهدين[51]» وكان الحجّاج لا يرى بأساً في استشارة من هو أعلم منه ومن القاضي، في حل بعض القضايا التي يصعب إبداء الرأي فيها، فكان مثلاً يكتب إلى عبد الملك بن مروان، يسأله عن التصرف في قضية ميراث فلما جاءه الرد، أمر القاضي أن ينظر فيها استناداً إلى فتوى الخليفة[52].

د ــ استخدام الموالي:

وفي مجال استخدام الموالي في الوظائف، ينسب إلى الحجّاج بصورة خاصة، والأمويين عامة، أنهم أقصوا الموالي عن المناصب

(48) أخبار القضاة: 2/ 303.
(49) نفس المصدر: 1/ 304.
(50) البصائر والذخائر، م4، ص89، تاريخ مدينة دمشق: 1/ 352.
(51) أخبار القضاة: 2/ 306.
(52) نفس المصدر: 1/ 305.

العامة، وذكر العديد من المستشرقين أمثال (كريمر)[53] (فان فلوتن)[54] و(سايكس)[55] (Sykes) أن الحجّاج اتخذ تجاه الموالي إجراءات شديدة قاسية. وعمل على عدم مساواتهم بالعرب، وأنه عمد إلى إقصاء غير المسلمين والمسلمين من غير العرب عن المناصب العامة[56]، وفضّل العرب عليهم، ويرى أحمد أمين[57] أن الحجّاج كان «ينفذ هذه السياسة في شدة ودقة». غير أنه يبدو لنا أن تشويه بعض الإجراءات التي كان يأمر بها، وتفسيرها بما يخالف المقصود منها، كان يحصل حتى في عهد الحجّاج نفسه، من ذلك مثلاً: إنه أمر بعدم إمامة الموالي الذين لا يحسنون القراءة في الصلاة، فاستغل هذا الأمر، وأسيء فهمه، وطبقه الناس معتمدين على كثير من الموالي الأكفاء. وعندما سمع الحجّاج بهذا، أمر مناديه، فنادى في الناس: «إننا لم نرد القراء إنما أردنا كل مولى لا يحسن القراءة»[58]، وكما يظهر، فإن الفرق شاسع بين الأمرين.

وسوف لن نتعرض إلى المناقشات الطويلة التي أثيرت بشأن الموالي في العصر الأموي عامة وفي عهد الحجّاج خاصة[59]، ولكننا سنذكر فقط بعض الأمثلة التي تدل على استخدام الحجّاج للموالي وغيرهم في مختلف وظائف الدولة. وهذا الأمر بحد ذاته يبين لنا أن ما قيل وكتب عن معاملة الحجّاج السيئة للموالي، أو عن تمييزه بينهم وبين العرب في المناصب ما

(53) الحضارة الإسلامية، ص88.

(54) السيادة العربية، ص41 ـ 42 A History of Persia, Vol l. P556.

(55) سيد أمير علي، ص182.

(56) ضحى الإسلام: 1/ 25.

(57) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 38ب، العقد الفريد: 2/ 233 ـ 234.

(58) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 38ب (الورقة 611ب. اسطمبول).

(59) انظر: «مقدمة في تاريخ صدر الإسلام» ص86 ـ 87 الخلافة والدولة في العصر الأموي ص282، «الخراج في الدولة الإسلامية» ص252 فما بعدها، «الأمويون والبيزنطيون» ص298 ـ 299.

هو إلا محض اتهام باطل:

الموظفون من الموالي والمجوس في عهد الحجّاج	الوظيفة
وهزاذ بن يزداد الأنباري[60]	ولاية أصبهان
عبد الله بن هرمز[61]	ديوان الجند
سعيد بن جبير[62]	القضاء وعلى عطاء الجند
زاذان فروخ[63]	ديوان الخراج
مردانشاه بن زاذان فروخ[64]	ديوان الخراج
صالح بن عبد الرحمن[65]	ديوان الخراج
داذويه (المقفع) بن المبارك[66]	على خراج فارس
مكرم (مولى الحجّاج)[67]	قيادة حملة عسكرية
أبو السكن[68]	على حربته في واسط
يزيد بن أبي مسلم[69]	ديوان الرسائل
حسان النبطي[70]	كاتب الحجّاج
عدد كبير من الموظفين والمستخدمين الأعاجم والموالي[71]	في ديوان الخراج

(60) الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان: 1/ 36 ـ 37، البصائر والذخائر، م2، قسم2، ص759، واسمه «وهرام بن يزداد»، محاسن أصفهان ص6 ـ 7.

(61) وهو من موالي آل أبي سفيان بن حرب، ثم ولي ولده من بعده، أنساب الأشراف: 4/ 123.

(62) المحبر، ص378، الطبري: 2/ 1261، الكامل في التاريخ: 4/ 579.

(63) تاريخ خليفة: 1/ 313، فتوح البلدان: 2/ 485، الوزراء والكتاب، ص38.

(64) أنساب الأشراف، ص352 (أهلورت).

(65) فتوح البلدان: ص485، الوزراء والكتاب، ص38.

(66) وهو والد عبد الله بن المقفع الكاتب المشهور بالبلاغة: الفهرست، ص118، وفيات الأعيان: 2/ 155، البداية والنهاية: 10/ 96، ويسميه (داروية).

(67) معجم البلدان: 3/ 676، وفيات الأعيان: 1/ 155.

(68) وهو مولى خشين حي من قضاعة من حمير: تاريخ خليفة 1/ 312 ـ 313.

(69) وهو مولى الحجاج وكاتبه: نفس المصدر: 1/ 313، الوزراء والكتاب، ص42.

(70) وهو مولى بني ضبة، وهو صاحب حوض حسان بالبصرة، وتنسب إليه منارة وقناة حسان بالبطائح، وقرية حسان بواسط، وهو من أهل الذمة الذين أسلموا: العقد الفريد: 4/ 170، فتوح البلدان: 2/ 359، الوزراء والكتاب، ص61 ـ 62.

(71) Sprengling, From Persian to Arabic, p196.

تنظيم الجند

في مقدمة المهام التي كان على الحجّاج تنفيذها في العراق، إعادة تنظيم ديوان الجند، فقد أمره الخليفة عبد الملك بن مروان، أن يعرض الناس ويعيد تنظيم عطائهم حسب الكفاءة والمقدرة[72]. فطلب أن يعرض عليه العرفاء[73] السابقون. فلما رآهم أبدى عدم اقتناعه في قدرة هؤلاء

---

(72) الأكليل: 10/ 152.

(73) جمع عريف، وهو: رئيس الفصيلة الحربية، ورئيس القسم في المدينة: «الخوارج والشيعة»، ص162، وقد عرفه «الباوي»: 1/ 276: أنه القيّم بأمر القوم، وهو النقيب، وهو دون الرئيس. والراجح أن وظيفة العرافة وجدت في الأمصار منذ عهد عمر، وهناك إشارة إلى وجودها في عهد علي. وقد أعيد تنظيم هذه الوظيفة في زمن زياد. وكان للعريف مهام كثيرة منها: أنه المسؤول عن تقسيم العطاء بين قومه، كما كان له علاقة قوية مع أفراد عرافته، وقد يتولى عنهم، أو يتوكل بأرزاقهم إذا خرجوا أو سافروا لأمر ما. وكان العرفاء مسؤولين عن جمع الجند عند النفير، كما كانوا مسؤولين عن جلب البراءات بموافاتهم إلى مراكز البعوث التي ينتمون إليها. وكان المفروض بالعريف في عهد الحجاج، أن يأتي بالمتهمين من قبيلته، لأنه كان مسؤولاً عن الأمن في عرافته، فكان عليه أن يعرف بما يجري فيها، ويستعد لإخبار الحجاج بذلك. وقد ورد ما يدل على مشاركة العرفاء في الحملات العسكرية، وفي قيام بعضهم بجمع أموال الصدقة. ويمكن القول بصورة عامة، أن العرفاء كانوا حلقة الوصل بين الناس والحكومة، وكان تعيين العرفاء من حق الأمير وحده: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص45، الأموال، ص44 ـ 45، طبقات ابن سعد: 6 ـ 62 ـ 63، 135، عيون الأخبار: 2/ 44، الطبري: 1/ 2496، 2/ 866، 870، 902، 1469، تاريخ الموصل، ص23، الأغاني: 2/ 179، 6/ 25، 10/ 79، الكامل في التاريخ: 4/ 377، 415 ـ 416، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص98، 100.

على القيام بمهامهم على الوجه الصحيح، لذلك أمر بإقالتهم جميعاً.

ثم جمع القبائل[74]، واختار منهم من رآه لائقاً للعمل عريفاً، أو منكباً[75] على القبائل. ويحدثنا الشعبي عن الطريقة التي اتبعها الحجّاج في اختياره هذا، فكان من جملة الأمور التي يجب أن تتوفر فيمن يختاره لهذه الوظيفة: قراءته للقرآن، ومعرفته باللغة العربية، والشعر، والحساب، والفرائض، ومغازي رسول الله ﷺ[76].

ويعتبر جرجي زيدان[77]، أن الحجّاج، كان أول من أدخل التجنيد الإلزامي في عهد عبد الملك، ولكنه يشرح ذلك على ضوء وظيفة الحجّاج عندما تقلد أمر عسكر الخليفة، قبل توجهه لحرب مصعب بن الزبير في العراق. ولكن جهود الحجّاج الحقيقية في تجنيد البعوث، تظهر بصورة أوضح عندما تولى العراق، وعمل على إرسال الجند إلى المهلب ابن أبي صفرة، ثم عندما قام بتنفيذ الفتوحات في الجبهة الشرقية.

إن فرض البعوث، وتجنيد الجنود، وما يتلعق بها من أنظمة والتزامات كل ذلك، كان موجوداً ومعروفاً قبل الحجّاج، ولكن الحجّاج طبق هذه الأنظمة بصورة حازمة الأمر الذي جعله يبرز في هذا الميدان.

---

(74) الجليس الصالح، الورقة 18أ، تهذيب ابن عساكر: 7/ 149.

(75) إن المعلومات المتوفرة عن هذا المنصب قليلة، وهناك من يرى أنه أقل أهمية من العريف، وفي «الأوائل» ص243، إن المناكب فوق العرفاء، وذلك استناداً إلى قول زياد ابن أبي سفيان: «العرفاء كالأيدي والمناكب فوقها». ومما يؤيد أن وظيفة المنكب أشمل من العريف، تعيين الشعبي من قبل الحجاج «عريفاً على الشعبيين، ومنكباً على جميع همدان»: الجليس الصالح، الورقة 18أ، تهذيب ابن عساكر: 7/ 149، وورد عند ابن عبد الحكم، «سيرة عمر بن عبد العزيز» ص45، ما يدل على أن المناكب كانوا مسؤولين مع العرفاء، عن توزيع ما يقسمه الخليفة على الأمصار، وانظر: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص101 ـ 102.

(76) الجليس الصالح، الورقة 18أ، تهذيب ابن عساكر: 7/ 149.

(77) تاريخ التمدن الإسلامي: 1/ 162 ـ 163.

فقد كان لا يسمح لأحد من الناس أن يتخلف عن البعث، إلا أن يكون مشغولاً بعمل من أعمال الخليفة[78]. يضاف إلى ذلك أنه كان يجند المحتلمين والبالغين من الصبيان، ويفرض عليهم البعث عند اللزوم[79]. كما كان يسمح لولاته في أخذ من شاءوا من أهل الأمصار، لتجهيزهم وإرسالهم للفتوحات في الشرق[80].

لقد كان الحجّاج حريصاً على التنظيم الكامل لجنوده في العراق، فكان لا يخلط خيل الشام مع خيل العراق[81]. كما كان يهتم بتفتيش الجند ومحاسبتهم على السلاح والقيافة الكاملة، لذلك كان يكثر من استعراض الجند بنفسه، خاصة قبل إرسالهم إلى القتال. فيسأل عن رجل رجل، ويتعرف إلى هوياتهم فمن رضي به أقرّه في بعثه[82]. وكان يرفض كسوة الجندي وفرسه، إذا رآهما لا يتفقان مع ما يأخذه من عطاء كثير[83]، وإذا ما رأى مخالفاً أو رجلاً لا سلاح عليه، كان لا يتهاون معه، خاصة إذا كان من أهل الشام، فيأمر بضربه مئة سوط[84]. وكان يشتد في معاملة جنوده، حتى إنه حاسب أحدهم عن الخيول التي عقرت تحته أثناء القتال مع ابن الأشعث، فاحتسبها من عطائه[85].

ويتضح من النص الذي ذكره أبو عبيدة[86] (ت 209هـ/ 824م)، أن العطاء الذي كان يفرضه الحجّاج لغالبية الجند، هو ثلاثمئة درهم (في

(78) ابن أعثم، جـ2، الورقة 98أ.
(79) عيون الأخبار: 1/ 274، الأغاني: 2/ 150.
(80) المبرد: 2/ 87، المرصفي، رغبة الآمل من كتاب الكامل: 4/ 240 ـ 241.
(81) البيان والتبيين: 2/ 141.
(82) الإكليل: 10/ 73 ـ 74، الأغاني: 13/ 41.
(83) ابن الكلبي، أنساب الخيل، ص18 ـ 19.
(84) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 42أ (الورقة 623ب. اسطمبول).
(85) الأغاني: 9/ 36.
(86) في «أنساب الأشراف»، ص273 (أهلورت).

السنة)، ولكنه كان يطلب نظير ذلك، أن تكون عدة الجندي كاملة. ويبدو أن هذا المبلغ لم يكن يفي بذلك، لهذا فقد كان الجند يشكون من صعوبة التوفيق بين هذا العطاء، وبين ما يطلبه الحجّاج من عدة وسلاح، لكنه كان يزيد من عطاء الجندي إذا ما أبلى في الحرب[87].

ومن جهة أخرى، كان الحجّاج كريماً مع جنوده، خاصة الشاميين منهم، يداريهم ويتودد إليهم، ويحضر جنازة من يموت منهم، ويصلي عليه[88]. وكان ينفق عليهم بسخاء، فقد فرّق على قواده مئة وخمسين مليون درهم بعد هزيمة جيشه في (تستر) أمام ابن الأشعث[89]. وكان عطاء الجند الشامي في العراق مئة درهم لكل واحد منهم في الشهر[90].

---

(87) عيون الأخبار: 2/ 211.

(88) عيون الأخبار: 2/ 50، الأغاني: 2/ 35 ـ 36، جمع الجواهر في الملح والنوادر، ص84.

(89) الطبري: 2/ 1062، الكامل في التاريخ: 4/ 465، البداية والنهاية: 9/ 37، وفي تاريخ الخلفاء، ص283، إن المبلغ كان خمسين مليوناً من الدراهم، ولكننا نشك في هذا الرقم، وفي الرقم الذي ذكره الطبري أيضاً، لضخامة المبلغين.

(90) الطبري: 2/ 134 ـ 135.

ضبط الأمن

لما كان الأمير ممثلاً للخليفة، فلم يكن مجرد حاكم بين الناس، بل كانت له سلطة عليا، وكان بمقدوره أن يصدر الأوامر، ويتمتع بسلطات تشريعية ملزمة للمجتمع كله[91]. ولهذا فقد كان للأوامر التي يقوم بإصدارها، والإجراءات التي يأمر بتنفيذها، قوة القانون الذي يجب على الناس إطاعته واحترامه. وفي هذا العهد، كانت الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق الأمن خاصة، قد نالت اهتماماً كبيراً من قبل الحجّاج، فحاول جهده أن يوفر سلامة أموال المواطنين وأرواحهم، وأن يوفر الأمان للمسافرين، ويمنع قطاع الطرق من ممارسة نشاطهم في هذا المجال. فكان إضافة إلى تخويفه لهم بالعقاب المستمر، يجعل أهل المنطقة مسؤولين بالتضامن عما يصيب القوافل التي تمر بأراضيهم[92]. وكان من نتائج ذلك أن ساد الأمن واطمأن الحجّاج والقوافل التجارية، وفي هذا يقول الشاعر جرير مخاطباً الحجّاج:

ولقد كسرت سنان كل منافق   ولقد منعت حقائب الحُجاج[93]

---

(91) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص94.

(92) البيان والتبيين: 1/ 374، العقد الفريد: 1/ 51.

(93) ديوان جرير، م1، جـ1، ص139.

وخشية وقوع الاضطرابات، أو الإخلال بالأمن في المدن، كان يأمر بمنع التجول ليلاً، وللتأكد من سلامة تنفيذ أوامره، كان يكلف حاجبه الخاص، أن يخرج بنفسه إلى الطريق، ويرى مدى التزام الناس بالأمر وأن يأتيه بمن يجده في الطريق، وكان المخالف ينال نصيبه من العفو أو العقاب حسب ما يقرره الأمير[94].

وفي الأقاليم كان يأمر بصلب من يكسر الخراج، ويعبث بالأمن من الدهاقين[95]. وكان الحكم بن أيوب الثقفي (عامل البصرة)، يطلب من المشبته بكونهم خارجين على الدولة، أن يأتوه بكفيل[96]. لكنني لم أعثر على حالات أخرى مؤيدة أو مشابهة لهذا الخبر ولعل من المرجح، أن الحجّاج وبقية عماله الآخرين، كانوا يفعلون ذلك. وفي واسط اتخذ الحجّاج إجراءات عديدة، هدفها الحفاظ على أمن المدينة وسلامتها، فمنع الغرباء من الدخول إليها[97]. وفي مجال محاسبة موظفي وجباة الخراج خاصة، أو ممن كانوا مطلوبين إلى الدولة بأموال، كانت تتَّبع أساليب عنيفة لإجبارهم على الإقرار بالأموال التي عليهم، وكان يشرف على هذا العمل موظف خاص يدعى (صاحب العذاب)[98]، ويبدو أن عيون الأمير، وجواسيسه كانوا منتشرين في المدن، والأسواق. لهذا فقد كان يعلم بسرعة عما يدور هناك من حوادث[99].

---

(94) المحاسن والأضداد، ص34، المحاسن والمساوئ: 2/ 165.

(95) أنساب الأشراف، جـ11، اورقة 42أ.

(96) البصائر والذخائر، م3، قسم 2، ص541.

(97) انظر: ص172 من هذا الكتاب.

(98) جمهرة النسب، الورقة 84ب، 115ب، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40ب المبرد: 1/ 304، العقد الفريد: 5/ 29، التنوخي، نشوار المحاضرة: 1/ 136، الجليس الصالح، الورقة 62ب، جمهرة أنساب العرب، ص206.

(99) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40ب (الورقة 622ب. اسطمبول)، المبرد: 1/ 304، نشوار المحاضرة: 1/ 136، الجليس الصالح، الورقة 62ب.

وبالنسبة إلى الهاربين، والخارجين على القانون، كان الحجّاج يلح في طلبهم أينما ساروا ورحلوا، حتى ولو تخطوا حدود ولايته، وكان يحظى بالكثير منهم، فيعاقبهم، أو يعفو عنهم حسب ما ارتكبوه من ذنوب[100].

وإن تحول أحد المطلوبين إلى الشام، سارع الحجّاج إلى إعلام الخليفة بذلك، مع إرسال الأوصاف الكاملة للشخص المطلوب[101]. ولقد كان من حق بعض الهاربين، أن يخافوا من احتمال إلقاء القبض عليهم، لأن الأمير كان يتبع أساليب عديدة في تعقبهم منها، أنه كان يحلِّف أصدقاءهم ومعارفهم ليعترفوا بأماكنهم[102]. ولقد سئل أحد المطلوبين أين كنت حين طلبك الحجّاج؟ فقال: بحيث يقول الشاعر:

عوى الذئبُ فاستأنستُ بالذئبِ إذ عَوى

وصوَّتَ إنسانٌ فكدتُ أطيرُ[103]

ومن الذين حاسبهم الحجّاج وطاردهم، أحد زعماء النصارى، وهو (الجاثليق)[104]، يوحنا الأبرص، الذي تغلب وأخذ منصبه بغير حق، ولكن عبد الملك وافق على تعيينه على كرسي المدائن، فطالبه الحجّاج بما كان قد ضمنه وتعهده للخليفة من التزامات، وحبسه مع جماعة من

---

(100) طبقات ابن سعد: 6/ 199، الشعر والشعراء: 1/ 325 ـ 326، أدب الكاتب، ص376، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37أ، المبرد: 2/ 99، الأغاني: 6/ 27، 20/ 12 ـ 13، العقد الفريد: 5/ 324، كتاب الأشباه والنظائر، للخالديين: 2/ 241 ـ 242، 243.

(101) الأغاني: 16/ 147.

(102) الشيباني، المخارج في الحيل، ص7 السرخسي، كتاب المبسوط: 30/ 214.

(103) مروج الذهب: 3/ 109 ـ 110، وفيات الأعيان: 2/ 39.

(104) الجاثليق: مرتبة لرجال الدين النصارى وجاثليق العراق، يعتبر ممثلاً لبطريق كرسي أنطاكية، مفاتيح العلوم، ص78.

الأساقفة، لكنه هرب إلى قرية من سواد الكوفة وتوفي بها، ونتيجة لذلك، فقد منع الحجّاج من تنصيب (جاثليق) آخر على كرسي المدائن لمدة عشرين سنة[105].

واشتهر سجن (الديماس)[106] بواسط، كأحد السجون التي استخدمها الحجّاج في هذا العهد. وتنقل الروايات[107] الكثير من الأخبار عن صفات هذا السجن، وعدد المسجونين فيه. ومن الصعوبة بمكان تصديق أغلب هذه الروايات، بسبب استحالة وتناقض ما تذكره عن عدد المسجونين، ووضعهم فيه[108]. ولقد استخدم الحجّاج بطبيعة الحال سجوناً أخرى عندما كان في الكوفة والبصرة، ولكن معلوماتنا قليلة عن هذه السجون، فلا نعرف منها إلا واحداً في البصرة يسمى (قصر المسيرين)، استخدمه الحجّاج سجناً لحبس النساء خاصة، وكان قصراً في جوف قصر[109].

ويبدو أن زيارات أقارب وأصحاب المسجونين، كان مسموحاً بها في عهد الحجّاج[110]. كما كان يقوم هو أيضاً بزيارات وجولات تفتيشية للسجون، يسأل فيها كل مسجون عن جريمته، وسبب حبسه، فيأمر بإطلاق سراح من سجن خطأ، أو لم يقم بارتكاب جريمة ما[111]. ويظهر

---

(105) ماري بن سليمان، ص63 فما بعدها، عمر بن متى، ص60، ويذكر أن كرسي المدائن بقي خالياً مدة أربعة عشر سنة فقط، ترتون، 82.

(106) الديماس: أو الديماس، بمعنى الكن، أي مخدراً، لم شمساً ولا ريحاً وقيل هو السرب المظلم. والديماس سجن الحجاج بواسط، سمي به على التشبيه: معجم البلدان: 2/ 712، لسان العرب، مادة: (دمس).

(107) طبقات ابن سعد: 6/ 199، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40ب، معجم البلدان 2/ 712، سرح العيون، ص180.

(108) انظر الفصل السادس، ص230، 231، من هذا الكتاب.

(109) فتوح البلدان: ص436، أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 33أ، جـ11 الورقة 41.

(110) محاضرات الأدباء: 2/ 85.

(111) سرح العيون: ص181.

أن ولاة الحجّاج كانوا يرسلون بعض المتهمين إلى واسط، ليسجنوا في الديماس[112]، ولا شك في أن هذه الحالة كانت تطبق على المتهمين الخطرين فقط.

لقد كان الحجّاج حريصاً على الاطّلاع بنفسه على مظالم الناس، فكان يجلس في واسط، للنظر في أصحاب المظالم[113]. كما كان يوجد له يوم خاص، يجلس فيه للعامة، ويدخل عليه كل من أراد ذلك منهم[114]، وفي الأيام الأخرى، كان يأذن للناس بالدخول عليه بعد العشاء[115]. وعندما تحول إلى واسط، أذن للناس في كل يوم مرتين[116]. يضاف إلى ذلك أنه كان يخرج في بعض الليالي متنكراً لتفقد أحوال الناس، وكان لا يتحرج في جولاته هذه من الأكل والشرب عند الناس البسطاء[117].

وعلى الرغم من حرص الحجّاج الشديد على ضبط الأمن، والإدارة القوية، فإننا نعثر على ما يشير إلى أن بعض أسرار الدولة كان من الممكن أن تتسرب وتنتشر بين الناس. فقد كتب إليه عبد الملك يعاتبه، إثر تفشي أحد الأسرار التي كان قد بعث بها إليه، وقد أظهر التحقيق الذي قام به الحجّاج، أن إحدى جواريه اطلعت على كتاب الخليفة، فباحت بما فيه[118]. وعلى الرغم من سلبية هذا الخبر، لكنه يلقي الضوء، على حزم الحجّاج وإدارته، وكيف أنه استطاع أن يحدد مصدر انتشار الخبر، ويعرف نقطة الضعف التي أُتِيَ منها.

---

(112) أنساب الأشراف، الورقة 614أ (اسطمبول)، تهذيب ابن عساكر 4/ 392.

(113) الأغاني: 20/ 18.

(114) طبقات ابن سعد: 6/ 173.

(115) نفس المصدر، جـ7، قسم1، ص157.

(116) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 38أ.

(117) محاضرات الأدباء: 2/ 120.

(118) الجاحظ، ثلاث رسائل (تحقيق يوشع فنكل)، ص61، وذكر الوشاء في «كتاب الموشى»، 1/ 38: إن الحجاج هو الذي أخبر أحد خاصته بالسر، فباح به.

تعريب الدواوين

كان الديوان[119] في عهد عمر بن الخطاب «يعني السجلّ الذي يحوي أسماء المقاتلة وأهليهم ومقدار أعطياتهم وأرزاقهم، أي ديوان الجند، وحين تعددت الدواوين صار معناه السجل بصورة عامة، وصار أخيراً يطلق على المكان الذي يحفظ فيه السجل[120]».

ويعد الخليفة عمر بن الخطاب، أول من وضع ديوان الجند[121]، ومنح العطاء وأقامه على أسس منظمة، وقبل عهده، كان أبو بكر الصديق عندما يقسم الأموال، يعطي الناس بالتساوي ولا يرى التفضيل[122]. ويبدو أن رغبة الخليفة عمر في أن تكون هناك أسس منظمة، وثابتة في توزيع الأموال ومنح الأعطيات، هي التي دفعته إلى الأخذ بفكرة عمل الديوان.

---

(119) كلمة ديوان في الأصل، كانت تطلق على الكتبة، ثم تحول المعنى إلى محل جلوسهم وعملهم، فأصبح يطلق عليه اسم الديوان: عيون الأخبار: 1/50، الصولي، ص187، الأحكام السلطانية، ص199، مقدمة ابن خلدون، ص243، بارتولد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص66.

(120) الدوري، النظم الإسلامية، ص194.

(121) العثمانية، ص94، الطبري: 1/2750 ـ 51، الوزراء والكتاب، ص16، التنبيه والإشراف، ص250.

(122) أبو يوسف، ص42، الأحكام السلطانية، ص200.

ويرى معظم الفقهاء والمؤرخين القدامى، أن مجيء أبي هريرة (ت59هـ 678م) بأموال كثيرة من البحرين، كان هو العامل المسبب لتدوين الدواوين[123]. فقد فكر الخليفة في الكيفية التي يوزع بها هذه الأموال لكثرتها، فخطب في الناس قائلاً: «أيها الناس إنه قد جاء مال كثير فإن شئتم أن نكيل لكم كِلْنا، وأن شئتم أن نعد لكم عددنا، وإن شئتم أن نزن لكم وزنّا لكم». فاقترح أحد الحاضرين على الخليفة أن يدوّن الدواوين[124]. وقد قيل إن الذي أشار على عمر بالديوان، كان الوليد بن هاشم بن المغيرة[125]، لأنه رأى ملوك الشام يفعلون ذلك[126]. وهناك من يذكر اسم خالد بن الوليد (ت21هـ/ 641م) بدلاً من الوليد بن هاشم[127]، ومهما يكن من أمر فإن تعدد الأسماء والأشخاص يدل على أن الخليفة عمر بذل جهوداً عظيمة، واستشار عدداً كبيراً من الناس، لأجل أن يصل إلى الإجراء الذي يحقق مصلحة الأمة، ويتلاءم مع الشريعة الإسلامية. وكان من كبار الصحابة الذين استشارهم عمر: علي، الذي قال له: «تقسم كل سنة ما اجتمع إليك من مال فلا تمسك منه شيئاً» أما عثمان بن عفان فقد كان له رأي آخر، حيث قال: «أرى مالاً كثيراً يسع الناس وإن لم يحصوا حتى تعرف من أخذ ممن لم يأخذ خشيت أن ينتشر

---

(123) استعمل أبا هريرة على البحرين واليمامة سنة (20هـ/ 640م). وبقي في منصبه إلى سنة (22هـ/ 642م): الطبري: 1/ 2594، 2647، 2693، ولهذا فيكون قدومه بالأموال، ومن ثم شروع الخليفة عمر بتدوين الدواوين قد تم بعد سنة (20هـ/ 640م).

(124) أبو يوسف، ص45، وانظر: طبقات ابن سعد، جـ3، قسم 1، ص216، فتوح البلدان: ص554 ـ 55، الوزراء والكتاب، ص16 ـ 17، الأحكام السلطانية، ص119.

(125) لم أعثر على اسم الوليد مع أبناء هشام بن المغيرة المخزومي، ولعل الرجل المقصود هو: هشام بن الوليد بن المغيرة، الذي اسلم يوم الفتح، (انظر: المعارف، ص70، جمهرة أنساب العرب، ص144 ـ 45، 147.

(126) طبقات ابن سعد: جـ3، قسم1، ص212، فتوح البلدان: ص549، الطبري: 1/ 2750.

(127) الأحكام السلطانية، ص200، مقدمة ابن خلدون، ص244.

الأمر»[128]. وقد قارن عمر بين هذه الآراء جميعاً، ثم قرر أن يأخذ بنظام الديوان، وذلك بسبب ميله للسياسة المركزية وإلى تهيئة مورد ثابت للدولة[129]. ثم أمر بكتابة الناس على منازلهم فكتبوا له، وهكذا ظهر أول ديوان في الدولة الإسلامية، وهو ديوان العطاء أو الجند، وكان يتألف من سجل بأسماء المسلمين الذين يستحقون العطاء والمقاتلين، ومقدار أعطياتهم، ورتب العطاء على وفق أسس معيَّنة، يأتي في مقدمتها السبق والبلاء في الإسلام[130].

لقد حاولت بعض الروايات، أن ترجع الفضل في عمل الديوان إلى الفرس، ومن ذلك ما ذكره ابن طباطبا[131] (ت709هـ/ 1309م) من أن أحد (مرازبة)[132] الفرس هو الذي نصح الخليفة بهذا، وكذلك ما أورده الجهشياري[133] (ت331هـ/ 942م) من أن اسم صاحب الاقتراح هو (الفيرزان) أو (الهرمزان)[134] حسبما يذكره

(128) طبقات ابن سعد، جـ3، قسم1، ص212، فتوح البلدان: ص549، الطبري: 1/ 2750، الأحكام السلطانية، ص199 ـ 200.

(129) الدوري، النظم الإسلامية، ص188.

(130) عن تفصيلات منح العطاء في عهد عمر، انظر: أبو يوسف، ص43 فما بعدها، الأموال، ص224 فما بعدها، طبقات ابن سعد، جـ3، قسم1 ص212 ـ 16، العثمانية، ص211 ـ 13، فتوح البلدان: ص548 فما بعدها، الطبري: 1/ 2412 فما بعدها، الأحكام السلطانية، ص201.

(131) الفخري، ص68.

(132) المرازبة: جمع المرزبان، وهم ما وراء الملوك، أي حكام الثغور وحماة الحدود و(مرزهو) الحد بالفارسية، ومرزبان هو صاحب الحد: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص70، المعجم الذهبي، مادة (مرزبان).

(133) الوزراء والكتاب، ص17، وانظر ايضا: الصولي، ص190، Sprengling, From persian to Arabic p. 178.

(134) الهرمزان من كبار رجال الفرس، حارب المسلمين أثناء فتح العراق، ثم أسر، وأرسل إلى عمر بالمدينة، فعفا عنه. وقد أسلم وسمي (عرفطة)، وفرض له الخليفة في ألفين من العطاء. اتهم بقتل عمر هو وفيروز المعروف بأبي لؤلؤة وجفنة، ولما طعن عمر =

الماوردي[135]، وابن خلدون[136]. ولكن أبا يوسف[137]، وابن سعد[138] (ت230هـ/ 845م)، والبلاذري[139]، والطبري[140]، لم يذكر أي واحد منهم لا (الهرمزان) ولا غيره من الفرس، وهذا ما يجعلنا نميل إلى اعتبار معظم الروايات التي ترجع الفضل في إنشاء الديوان إلى الفرس، على أنها روايات مفتعلة من وضع الشعوبية[141].

وهناك اختلاف في التاريخ الذي دونت فيه الدواوين، فيذكر الطبري[142]، أن سنة (15هـ/ 636م) هي السنة التي دونت فيها الدواوين، بينما يذكر ابن سعد[143]، والبلاذري[144]، أن ذلك كان في سنة (20هـ/ 640م)، ولكن المرجح، أن توزيع العطاء، وتدوين الدواوين، كان بعد هذا التاريخ، لأن قدوم أبي هريرة من البحرين بالأموال كان بعد سنة (20هـ/ 640م)[145]، يضاف إلى هذا أن هناك رواية أخرى تؤيد أن فرض العطاء وتدوين الدواوين كان بعد انتهاء الفتوحات في العراق والشام،

= قتل الهرمزان: طبقات ابن سعد: 5/ 64 ـ 65، المعارف ص187، الطبري: 1/ 2534، 2556 فما بعدها.

(135) الأحكام السلطانية، ص199.

(136) المقدمة، ص244.

(137) الخراج، ص45.

(138) الطبقات الكبرى، جـ3، قسم1، ص212 فما بعدها.

(139) فتوح البلدان: ص549 فما بعدها.

(140) تاريخ الرسل والملوك: 1/ 2750.

(141) انظر: «الخراج في الدولة الإسلامية» ص134(الحاشية) عن رأي الكاتب في مسألة (الهرمزان) بصورة خاصة، حيث إنه يعتبرها مخترعة أو من وضع الشعوبية.

(142) تاريخ الرسل والملوك: 1/ 2411، وفي «الأموال» ص223، إن عمراً قرر توزيع العطاء منذ اجتماع الجابية(وهي قرية من اعمال دمشق، اجتمع فيها عمر بن الخطاب مع أمراء جنده في الشام سنة(17هـ/ 638م): معجم البلدان: 2/ 3، الطبري: 1/ 4401 فما بعدها).

(143) الطبقات الكبرى، جـ3، قسم1، ص213.

(144) فتوح البلدان: ص550، وانظر: الأحكام السلطانية، ص200، مقدمة ابن خلدون ص244.

(145) راجع ص148 من هذا الفصل الحاشية رقم 123.

ومجيء الأموال منهما[146]، وذلك نتيجة لتنظيم خراج السواد خاصة على يدي عثمان بن حنيف[147] وحذيفة بن اليمان[148]، والذي بلغ أكثر من مئة مليون درهم قبل وفاة عمر بن الخطاب[149].

وبعد فتح العراق واستقرار العرب فيه، أصبح في الكوفة والبصرة ديوانان، أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم، وهو الذي وضعه الخليفة عمر، والآخر للأمور المالية وحساباتها بالفارسية[150]، لأن العرب أبقوا في البداية على معظم التنظيمات القديمة في البلاد المفتوحة، ويعود سبب ذلك في رأي أحد الكتاب الغربيين، إلى أن العرب: «أتوا ليبنوا لا ليهدموا، لذلك كان من الحكمة أن يستعملوا الجهاز القائم فعلاً وبنجاح، وأن لا يستبدلوه بجهاز جديد بصورة مفاجئة»[151]. ومن الملاحظ هنا، أن العرب على الرغم مما تعلموه من الأغريق والآراميين والأقباط، فإن التأثير الفارسي في الدولة والحضارة كان أكبر[152]. ويبدو ذلك واضحاً من اعتراف عبد الملك حينما قال لروح بن زنباع أنه «شامي الطاعة، عراقي

(146) أبو يوسف، ص43 ـ 44، الأموال، ص224.

(147) عثمان بن حنيف بن وهب الأنصاري، له صحبة، ولاه عمر بن الخطاب مساحة أرض السواد هو وحذيفة بن اليمان، وكان عاملاً على البصرة في عهد علي بن أبي طالب، توفي في زمن معاوية الأول: أبو يوسف، ص36 ـ 38، المعارف ص208، تهذيب التهذيب: 7/ 112 ـ 13.

(148) حذيفة بن اليمان، واليمان لقب واسمه(حسل) أو (حسيل) ابن جابر من بني عبس، وهو من الصحابة، ولي المدائن في عهد عمر، توفي سنة(31 او 36هـ/ 651 او 656م) طبقات خليفة، ص48، 130، طبقات ابن سعد: 6/ 8، تهذيب التهذيب: 2/ 219 ـ 220.

(149) أبو يوسف، ص26، 36 ـ 38، فتوح البلدان: ص339 ـ 42، المسالك والممالك، ص14، أحسن التقاسيم، ص133.

(150) الوزراء والكتاب، ص38، الصولي، ص192.

(151) G.philip, The Monetary Reforms Of Abd Al-Malik, in Journal of the Economic and Social History of the Orient, Jesho, lll, 1960,p.242.

(152) .Sprengline, Op.Cit.,P.180.

الخط، حجازي الفقه، فارسي الكتابة»[153]، والكتابة هنا تعني مسك الدفاتر، وتنظيم السجلات[154]. ولقد كان هذا الأمر واضحاً بالنسبة للعراق بصورة خاصة، وعلى سبيل المثال فإن (سبرنكلنك Sprengling)[155]، يعزو نجاح زياد بن أبي سفيان في حكم البصرة وأجزاء من فارس، إلى إجادته للغة الفارسية أحسن من غيره من العرب. ولقد أدرك زياد أهمية وجود الأعاجم العالمين بأمور الخراج[156]، للقيام بضبط الدواوين والإشراف على الحسابات التي كانت ما تزال بالفارسية، ولهذا فقد كان يشرف على كتابة الخراج في عهده (زاذان فروخ)[157]. وقد استمر عبيد الله بن زياد على هذه السياسة أيضاً، فوثق بالدهاقين أكثر من العرب، لأنه رآهم أبصر بالجباية، وأوفى بالأمانة، وأهون بالمطالبة[158]. وعندما خضع العراق للزبيريين، استخدم مصعب بن الزبير، فارسياً على

(153) الوزراء والكتاب، ص35، لطائف المعارف، ص61.

(154) .Sprengling, Op.Cit.,P.180,.

(155) .Ibid,P.183.

(156) تاريخ اليعقوبي: 2/ 279.

(157) تاريخ خليفة: 1/ 197، الوزراء والكتاب، ص26، وكان هذا شخصية بارزة في التنظيمات العربية الأولى لشؤون الضرائب في النصف الشرقي من الدولة العربية، وقد بقي أفراد عائلته يعملون في هذا الحقل من خدمة الحكومة مدة ثلاثة أجيال من بعده، حتى زمن العباسيين، ولولا علمه لم يتبوأ المكانة التي كانت له. كان زاذان فروخ في الثلاثين من عمره عندما عينه زياد على كتابة الخراج، وقد احتفظ بمنصبه بعد وفاة زياد، فأصبح مستشاراً لابنه عبيد الله بن زياد. ويتصف هذا الرجل بقوة الذاكرة، فقد قيل إنه تمكن من تدوين أسماء ثمانين ألفاً من المقاتلة والذرية، أثر الحريق الكبير الذي وقع في ديوان البصرة ولم ينس إلا امرأة واحدة، على ما في ذلك من مبالغة ملحوظة!!. وقد ابتعد زاذان فروخ عن العمل أثناء سيطرة مصعب بن الزبير، الذي استخدم فارسياً آخر بدله. ولم يظهر اسم زاذان فروخ من جديد حتى مجيء الحجاج بن يوسف إلى العراق، الوزراء والكتاب، ص99، .Sprengling, Op. Cit., PP. 186-88

(158) أنساب الأشراف: 4/ 109، الطبري: 2/ 458، الكامل في التاريخ: 4/ 140 ـ 41.

الخراج، يدعى (سارزاذ)[159]. ولكن ابن أخيه حمزة بن عبد الله[160]، سلك سلوكاً مغايراً، فقتل دهقان الأهواز لأنه تأخر عليه في حمل الخراج[161].

إنَّ توفر عامل الاستقرار، وطبيعة العصر، الذي ظهرت فيه بوادر الانتقال من البداوة إلى الحضارة، وإلى حذق الكتابة، وظهور عدد كبير من المثقفين العرب ومواليهم، بينهم كتاب ومحاسبون مهرة[162]، كل أولئك أدى إلى إزالة العقبات التي كانت تقف أمام عملية التعريب ومسك السجلات بأنفسهم. أما على مستوى القيادة فقد كان عبد الملك والحجّاج إداريين من الطراز الأول، لهذا فقد رغبا في التعمق بالقضايا التي تواجههما وبما أنهما لم يعرفا سوى العربية، فقد برزت الحاجة الماسة إلى تعريب أمور مختلفة[163]. إن اتخاذ اللغة العربية أداة لإدارة الدولة وضبط الأمور المالية فيها، يعني رغبة أولي الأمر من العرب في ترأس جهاز إدارة الدولة والسيطرة عليه ذلك أن إجراء المعاملات الكتابية والحسابات المالية باللغة العربية، وهي لغتهم القومية الخاصة كان يمنح هؤلاء الحكام إمكانية السيطرة على نشاط الإدارة المالية في البلاد[164]. وكان وجود الدواوين باللغات الأجنبية يعني وجود موظفين أجانب من غير العرب والمسلمين، وهذا اعتراف من الدولة بشرعية هذه اللغات، واعتبارها لغات رسمية،

(159) الوزراء والكتاب، ص24.

(160) حمزة بن عبد الله بن الزبير، ولاه أبوه البصرة نحواً من سنة، وكان غلاماً متهوراً، لم يرض به أهل البصرة، فعزله وأعاد مصعب بن الزبير: أنساب الأشراف: 5/ 256، 265، 271، 274، الطبري: 2/ 750.

(161) أنساب الأشراف: 5/ 256، الطبري: 2/ 751.

(162) مقدمة ابن خلدون، ص244.

(163) Sprengling, Op. Cit.,P.194.

(164) E. Belaev, Arabi, Islam,i Arabski Khalifat V Rannim Sredno Vekovii, P.187.

ويبدو أن عبد الملك والحجّاج لم يكونا يرغبان في هذا الأمر.

إن موضوع سيادة اللغة العربية، على أهميته، لم يكن العامل الوحيد لعملية التعريب، فقد رأينا الحجّاج ومدى حرصه على ضبط الإدارة والاطلاع على كل الأمور التي تجري في الولاية، لهذا فمن المفروض أنه أراد أن يدرس سجلات الضرائب، ويتحقق منها بنفسه، وهذا لا يتم بطبيعة الحال، إلا بعملية التعريب، فكان هذا من أهم دوافعه لنقل الدواوين إلى العربية. كما كان يتوخى غاية أخرى، وهي الإشراف على شؤون الإدارة المالية، ومحاسبتها، مما يفسح له المجال لحل الأزمة الاقتصادية التي كانت تهدد البلاد(165).

هذه هي الأسباب الحقيقية لعملية تعريب الدواوين، لكن المؤرخين العرب لم يتعمقوا في هذه الدوافع، بل نراهم يحاولون تعليل هذا العمل العظيم بأسباب ساذجة لا قيمة لها، من ذلك مثلاً قولهم: إن عبد الملك أمر بتعريب دواوين الشام لأن «رجلاً من كتّاب الروم احتاج أن يكتب شيئاً فلم يجد ماء فبال في الدواة...»(166)، أو لأنه طلب أمراً من كاتبه الرومي، فرأى منه توانياً وتثاقلاً(167). وبالنسبة لدواوين العراق، لا نراهم يقدمون سبباً وجيهاً لعملية التعريب، وكل ما في الأمر، أنهم يصفون هذه العملية وكأنها تمت عرضاً وبرغبة من الحجّاج نفسه. إذ لا يوجد نص صريح فيه أمر من عبد الملك للحجاج بتعريب الدواوين، ولكن هذا لا يمنع من الاعتقاد، بأن العملية تمت نتيجة للسياسة العربية العامة للدولة، على ضوء الأسباب والعلل التي ألمحنا إليها.

---

(165) انظر: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص109، E.I.2 Al-Hadjdjadj B. Yusuf.

(166) فتوح البلدان: ص230، الأحكام السلطانية، ص202.

(167) الوزراء والكتاب، ص40، الصولي، ص192، العقد الفريد: 4/ 169 ـ 70.

وقد أشرف على عملية تعريب دواوين الخراج في العراق، صالح ابن عبد الرحمن[168]، الذي قام بدور كبير في هذا المضمار. لقد دخل صالح إلى ديوان الخراج مع زاذان فروخ، عندما استدعي الأخير من عزلته إلى الوظيفة من قبل الحجّاج، وهذا يعني أن صالحاً قد تدرب تحت يد زاذان فروخ في ديوان الخراج بالبصرة. ثم أصبح مساعده الخاص، ولهذا فقد كان كثيراً ما يحضر معه إلى مجلس الحجّاج. وكان هذا الشاب يعرف الفارسية والعربية جيداً، ومعرفته بالأخيرة كانت أحسن بكثير من معرفة زاذان فروخ، أو ابنه مردانشاه[169]، وقد جعله هذا إضافة إلى حيويته، ومظهره اللطيف قريباً من قلب الحجّاج، لهذا فقد وجد نفسه حالاً في إمرة الحجّاج وله ميزة خاصة عنده. وقد شعر صالح بذلك، فأخبر سيده زاذان فروخ، عن مخاوفه من تقديم الحجّاج له، وإبعاد أستاذه، فأجابه الأخير: لا تظن ذلك، هو أحوج إلي منه إليك لأنه لا يجد من يكفيه حسابه غيري[170]، ولكن صالحاً أجابه، أنه يستطيع لو شاء أن يحوّل الحساب إلى العربية، وفعلاً حوّل قسماً منه، عندما طلب إليه زاذان فروخ ذلك لاختباره. ولما رأى الأخير نجاح صالح، خاف على مركزه، وعلى مصير السجلات الفارسية، ثم نصح أصحابه، أن يلتمسوا لهم مسكناً ومكسباً غير هذا، فقد ذهب مكسبهم[171]. وطلب إلى صالح

(168) وهو من الموالي الذين نشأوا وتربوا في بيئة عربية إسلامية ووصلوا إلى مراكز ممتازة في الدولة. وكان أبوه من سبي سجستان، أصابه الربيع بن زياد الحارثي (الذي أرسل لفتح سجستان سنة 30هـ/650م) في قرية (ناشروذ) ثم اشترته امرأة من بني تميم ثم من بني مرة. وقد كتب صالح للحجاج بعد زاذان فروخ. فتوح البلدان: ص484/85، قدامة، الورقة 197ب ـ 197أ الوزراء والكتاب ص58.

(169) Sprengling, Op. Cit., P.195.

(170) فتوح البلدان: ص368، وباختلاف يسير في الوزراء والكتاب ص38، الصولي ص192، الأوائل، ص207، الفهرست، ص242، الأحكام السلطانية، ص203.

(171) الوزراء والكتاب، ص38، الصولي، ص192، الأوائل، ص207.

أن يتمارض، ولكن الحجّاج شعر بغيابه، فأرسل إليه طبيبه الخاص، فلم يجد به علة، وعندما بلغ زاذان فروخ ذلك، أمره بالظهور من جديد[172]، وبعد ذلك صدر أمر الحجّاج بنقل الدواوين إلى اللغة العربية في سنة (78هـ/ 697م)[173]، ولكن البلاذري[174]، يجعل بدء عملية التعريب بعد مقتل زاذان فروخ في البصرة أيام فتنة ابن الأشعث، وذلك بعد أن أخبر صالح بن عبد الرحمن، الأمير، بما كان قد جرى بينه وبين زاذان فروخ في نقل الديوان، فحفز ذلك الحجّاج على الإسراع في النقل، وعهد بذلك إلى صالح[175].

إن التاريخ الذي حدده الجهشياري[176] للتعريب، وهو سنة (78هـ/ 697م) يمكن أن يكون معقولاً، ولا يوجد تعارض بين عمل صالح في الترجمة، وبين وجود زاذان فروخ وابنه من بعده على ديوان الخراج، لأن ما ترجمه صالح، ثم بدأ بإدخاله إلى العربية، هو الكتب الرسمية، وأوراق الحسابات التي تعرض أمام الحجّاج، في حين بقيت سجلات المقاطعات، والأقاليم، كما كانت بالفارسية، إلى أن حان الوقت لتغييرها أيضاً[177].

---

(172) فتوح البلدان: ص 368، الفهرست، ص242.

(173) الوزراء والكتاب، ص38.

(174) فتوح البلدان: ص368، أنساب الأشراف، ص352(أهلورت).

(175) فتوح البلدان: ص368، ويرجح الريس في كتابه «الخراج في الدولة الإسلامية» ص203(الحاشية)، هذا الرأي الأخير، ويذكر أن التاريخ الذي يورده الجشهياري لنقل الدواوين لا بد أن يكون خطأ، وهو يرى أنه ربما كان مقلوباً، والصواب ـ في رأيه ـ أنه سنة سبعة وثمانين(87هـ/ 706م) وإذا أخذنا بهذا الرأي فمعنى هذا، أن التعريب تم في عهد الوليد الأول، وليس في عهد عبد الملك الذي توفي سنة(86هـ/ 705م) وهذا غير ثابت من الناحية التاريخية.

(176) الوزراء والكتاب، ص38.

(177) من ذلك مثلاً أن حسابات خراسان ظلت بالفارسية إلى سنة(124/ 741م) حيث تم تعريبها في زمن نصر بن سيار، وذلك بأمر من يوسف بن عمر والي العراق: الوزراء والكتاب، ص67.

لقد أمضى صالح، وقتاً غير قليل في تدريب الرجال القادرين والراغبين في إتمام هذه المهمة، وفي نفس الوقت استمر الموظفون والكتّاب القدامى المدربون على ما كانوا عليه، في حين انهمك صالح ومساعدوه في تنظيم وتنسيق سجلاتهم في الدائرة المركزية. وبذلك تكون الخطوة العظيمة قد اتخذت على الرغم من كل الصعوبات[178].

لقد حارب الفرس فكرة تعريب الدواوين حتى آخر لحظة، وقاموا بمحاولتين لإعاقتها، ففي المحاولة الأولى التي تزعمها مردانشاه بن زاذان فروخ حاول أن يقنع صالحاً باستحالة ترجمة المصطلحات الفارسية إلى العربية فسأله: «كيف تصنع بدهوية (العشر) وششويه؟ (واحد من العشرين)[179] قال: أكتب عشر ونصف عشر. قال: فكيف تصنع بويد؟[180] قال: أكتبه أيضاً والويد النّيف والزيادة تزاد»[181]. ولقد عبّر مردانشاه عن يأس الفرس من صالح بن عبد الرحمن، وذلك عندما لعنه قائلاً: «قطع الله أصلك من الدنيا كما قطعت أصل الفارسية[182]».

وفي المحاولة الثانية، حاول الفرس إتباع أسلوب الرشوة فبذلوا لصالح مئة ألف درهم على أن يظهر العجز عن نقل الديوان، فأبى، ومضى قدماً في مهمته بعد أن ثبت في وجه التهديدات والإغراءات ولكنه لم يخن زملاءه المستخدمين، وإلا لما بقوا في مناصبهم لحظة

---

(178) Sprengling, Op. Cit, PP.195-96.

(179) في العربية صيغ ملائمة للكسور نازلاً إلى العشر، ولكن ليس هناك اصطلاح لما هو أدنى من العشر: Ibid, P.196.

(180) الويد (wid) تعني الأكثر قليلاً: Ibid, P. 196.

(181) فتوح البلدان: ص368، وفي «الأوائل» ص207، أن زاذان فروخ نفسه هو الذي سأل صالحاً عما يصنعه بالإضافات عند الترجمة، فأجابه صالح «أقول أيضاً».

(182) فتوح البلدان: ص368، الفهرست، ص242، الأحكام السلطانية، ص203.

أخرى[183]، وليس من الغريب بعد هذا أن يتخرج على يد هذا الرجل، معظم الكتاب العظماء للجيل التالي في الشرق، يقول الجهشياري[184]: وكان عامة كتّاب العراق تلامذة صالح. وفيه يقول عبد الحميد بن يحيى، كاتب مروان بن محمد «لله در صالح! ما أعظم منّته على الكتاب»[185]. ولكن مركزه لم يكن واضحاً، فهو لم يعد بالتأكيد المساعد الخاص لزاذان فروخ، غير أنه كان مقرباً من الحجّاج شخصياً، ويقوم بالمهام التي تعهد إليه مباشرة مستمداً السلطة على معاونيه وكتّابه من قربه من الأمير، إضافة إلى قوة شخصيته[186] وقد استمر محافظاً على مركزه إلى نهاية عهد الحجّاج، حيث ولي خراج العراق لسليمان بن عبد الملك[187] (96 ـ 99هـ/ 714 ـ 717م)، إلا أنه لقي نهاية مؤلمة في زمن يزيد الثاني (101 ـ 105هـ/ 719 ـ 723م)، فقد عذِّب ومات في السجن على يد عمر بن هبيرة[188].

يذكر (براون Browne)[189]، إن محاولة التعريب، وتخليص دوائر الدولة من غير العرب أنتجت فقط نجاحاً جزئياً ووقتياً، وليس هذا صحيحاً لأن النتائج التي تمخضت عن عملية التعريب كانت عظيمة جداً، وفي مقدمتها تحقق نصر اللغة العربية، على الفارسية والرومية والقبطية، ولقد أصبح تعريب الدواوين سبيلاً إلى تعريب الجاليات في أقاليم الدولة

---

(183) Sprengling Op. Cit. P.196.

(184) الوزراء والكتاب، ص39.

(185) فتوح البلدان: 369.

(186) Sprengling, Op. Cit., P.197.

(187) تاريخ خليفة: 1/ 317، الطبري: 2/ 1282.

(188) الوزراء والكتاب، ص58، وعمر بن هبيرة الفزاري هو والي العراق، ولاه يزيد الثاني على العراقين سنة (103هـ/ 721م) توفي بالشام: تاريخ خليفة 1/ 335، المعارف ص408.

(189) A literary History Of Persia, Vol. l. p.206.

المختلفة، فكان هذا من أكبر العوامل في انتشار اللغة العربية[190]، التي أصبحت لغة الثقافة والإدارة إلى جانب كونها لغة السياسة والدين. لقد تضمنت عملية نقل الدواوين من الفارسية إلى العربية فقداناً كبيراً لتأثير الفرس[191]، كما كانت أحد العوامل التي أثارت استياء أعداء الدولة الأموية[192]، ولهذا فليس من المستغرب، أن نرى بعض الروايات[193] المتأثرة بالشعوبية، تحاول أن تظهر التعريب، وكأنه مرتجل، أو تنسبه إلى أسباب تافهة وهو أعظم حدث ثقافي سياسي بعد جمع القرآن نظم وفق خطة شاملة[194].

لقد كان هذا العمل يعني أكثر من مجرد التعريب لسجلات الضرائب، إنه نشر للثقافة العربية التي طغت على الثقافات الأخرى وطبعتها بطابعها الخاص وهذا أدى حتماً إلى زوال نفوذ بعض الفئات التي كان كيانها مستمداً من التفوق في الثقافة والمدنية.

---

(190) عبد الملك بن مروان موحد الدولة العربية، ص286.

(191) Sykes, Op. Cit., Vol. I. p.550.

(192) من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام، ص67 ـ 68.

(193) راجع، ص154 من هذا الكتاب.

(194) مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ص15 ـ 16.

التنظيمات الثقافية والاجتماعية
والصحية والأعمال الإدارية الأخرى

إن الظروف التي أحاطت بالحجّاج، والأحوال التي وجد فيها، اضطرته إلى الإكثار من التدخل في الشؤون الإدارية، وكان تدخله هذا في مصلحة البلاد عامة والحكم الأموي خاصة[195]. فقد كان من هدف الحجّاج، أن يوجد قراءة موحدة للقرآن، فاهتم بتنقيطه وإعجامه. وهناك من يرى، أن الهدف السياسي كان أحد الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ هذا القرار، ذلك أن حفظة القرآن كانوا أبداً، منذ أيام عثمان، على استعداد لإثارة مشاعر الناس على الحكومة[196]، لكنني لا أرجح هذا الرأي، لأن هناك عوامل أخرى دفعت الحجّاج إلى هذا العمل، كان أهمها انتشار التصحيف[197] في العراق، مما دعاه إلى أن يأمر كتّابه بوضع علامات للحروف المتشابهة ويقال إن نصر بن عاصم[198]، كان أول من قام بوضع

(195) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص110.

(196) تاريخ الشعوب الإسلامية، ص147.

(197) العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. ص13.

(198) نصر بن عاصم الليثي النحوي، كان فقيهاً عالماً بالعربية من فقهاء التابعين توفي بالبصرة سنة(89 أو 90هـ/ 707 أو 708م): معجم الأدباء: 19/ 224، بغية الوعاة: 2/ 313 ـ 14.

النقاط على حروف المصاحف[199]. ويؤيد الجاحظ ذلك، فقد ذكر في كتاب (الأمصار) أن نصر بن عاصم أول من نقّط المصاحف وكان يقال له: نصر الحروف[200] وقد أحدث الإعجام بعد ذلك بسبب استمرار حدوث التصحيف مع استعمال النقط، فكانوا يتبعون النّقط بالإعجام[201]. ولقد جاهد الحجّاج في سبيل توسيع نطاق استعمال الحركات والنقاط الموضوعة فوق الحروف الصحيحة المتماثلة وتحتها[202]، «... ولا ريب بعد هذا أن للحجاج، مهما اختلفت آراء الناس فيه... دوراً عظيماً لا سبيل إلى إنكاره في الإشراف على نَقط القرآن، والحرص عليه»[203]. ويتضح هذا الحرص بصورة أوضح إذا عرفنا أن اهتمامه لم يتركز على التنقيط والإعجام حسب، بل جمع قراء البصرة وحفاظها، واختار أحسنهم، وأمرهم بعدّ حروف القرآن ثم تقسيمه إلى أقسام، فحسبوا حروفه بحبات الشعير، ثم قسموه إلى أرباع، وأثلاث، وأسباع، حسب عدد الحروف وقد استغرقت هذه العملية أربعة أشهر[204].

لقد أراد الحجّاج للمجتمع الإسلامي أن يعتمد قراءة واحدة موحدة للقرآن، وأن تكون كل النسخ القرآنية متماثلة، فأخذ الناس بقراءة عثمان ابن عفان، وترك غيرها من القراءات، وهدد بالعقاب كل من يخالف ذلك

---

(199) ابن رسته، ص200، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص13، - وانظر: الداني، «المقنع في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار» ص15، 105، 125، وفيه رواية أخرى تقول: إن أوّل من فعل ذلك هو أبو الأسود الدئلي، أو يحيى بن يعمر الليثي، ص124 - 25.

(200) البرهان في علوم القرآن: 1/ 251.

(201) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص13.

(202) نيكلسن، تاريخ العرب الأدبي في الجاهلية وصدر الإسلام، ص309.

(203) الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص118.

(204) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 39ب (614أ. اسطمبول)، كتاب المصاحف، ص19 - 20، البرهان في علوم القرآن: 1/ 249 - 50.

كما أمر بمحو المصاحف المخالفة لمصحف عثمان[205]. يضاف إلى ذلك أنه غيّر في الرسم القرآني لمصحف عثمان في أحد عشر موضعاً[206]. ثم كتب مصاحف عديدة موحدة وبعث بها إلى الأمصار، بغض النظر عن كون هذه الأمصار تتبع ولايته أو لا تتبعها، كمصر مثلاً[207].

ومن جملة الأمور التي قرر الحجّاج إصلاحها، المكاييل، وخاصة الصاع الذي كانت له أهمية كبيرة، لأن به كانت توزع الأرزاق الشهرية التي فرضت للناس منذ زمن عمر بن الخطاب[208]. وكان الخليفة عمر، قد قدّر الصاع بثمانية أرطال، ولكن سعيد بن العاصي[209] أنقصه، وردّه إلى خمسة أرطال وثلث[210]. وعندما جاء الحجّاج اتخذ قفيزاً على صاع

---

(205) العثمانية(مناقضات أبي جعفر الإسكافي)، ص285، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 39ب (614أ. اسطمبول)، تهذيب ابن عساكر: 4/ 69، البداية والنهاية: 9/ 128، E.I.,2 AL-Hadjdjadj B.YUSUF وكان الموظف الذي يتولى ذلك للحجاج، هو: علي بن أصمع جد أبي الأصمعي، وإياه عنى الشاعر بقوله:

وإلا رسوم الدار قفراً كأنه ... كتاب محاه الباهلي ابن أصمعا

(اللغوي، مراتب النحويين، ص65).

(206) كتاب المصاحف، ص49 ـ 50، 117 ـ 18، ويعلق الدكتور صبحي الصالح في كتابه «مباحث في علوم القرآن»، ص14 بقوله: إنه بعد تغيير الحجاج أصبحت هذه المواضع أوضح قراءة وأيسر على الفهم، «وإلى مثل هذه التحسينات الإملائية، كان يشير عثمان ابن عفان بقوله إن صح: (أجد فيه ملاحن ستصلحها العرب) (كتاب المصاحف، ص32، 33) فالملاحن والتصحيفات ـ في هذا المقام ـ كلها من هذا القبيل، إنما تتعلق بطريقة الرسم التي لا بد أن ينالها التغيير على اختلاف البيئات والعصور، أما النص القرآني نفسه فلا يتغير فيه شيء، لأنه مجموع في صدور العلماء، يأخذه بعضهم عن بعض بالتلقي والمشافهة وطرق التواتر اليقيني».

(207) فتوح مصر وأخبارها، ص117.

(208) الأموال، ص247، الأحكام السلطانية، ص202.

(209) سعيد بن العاص بن سعيد، ولاه عثمان على الكوفة سنة(30هـ650م)، توفي سنة(59هـ/ 678م): المعارف، ص296، 614، الطبري: 1/ 2840.

(210) الطبري: 1/ 2850، أحسن التقاسيم. ص98 ـ 99.

عمر سمي بـ(الحجّاجي)[211]. وهكذا فقد رجعه إلى ثمانية أرطال.

لم يقم الحجّاج بتغييرات جذرية في التقسيمات الإدارية للأمصار، فظلت الكوفة مقسمة إلى أربعة أرباع، وظلت البصرة مقسمة إلى خمسة أخماس، كما نظمها زياد بن أبي سفيان[212]. وحاول الحجّاج عند قدومه البصرة لأول مرة ألاّ يخلط أهل الشام مع سكانها، فأنزلهم في مكان ملحق بالقصر الذي ابتناه فيها، وهو يبعد عنها فرسخاً واحداً[213]. وكان من أهم إجراءاته الداخلية في المدن ما يلي:

1 ـ الأمر بعدم النّوح على الموتى في البيوت، وكان يأمر بهدم الدور التي لا تلتزم بهذا القرار[214].

2 ـ الأمر بإبادة الكلاب الضارة[215].

3 ـ منع التبول أو التغوط في الأماكن العامة، وكان من يخالف هذا الأمر في مدينة واسط بصورة خاصة، يتعرض إلى السجن والعقاب[216].

4 ـ أمر الجند، وخاصة الفرسان من أهل الشام، الالتزام بالنظام

---

(211) الأموال، ص518، وعند «يحيى بن آدم» ص137 ـ 38: إن «القفيز الحجاجي صاع وهو ثمانية أرطال». وصاع عمر أو قفيز عمر بن الخطاب ـ مثل الحجاجي. وذكر الطبري في «كتاب اختلاف الفقهاء»، ص223، أن القفيز الحجاجي مثل الصاع الذي كان على عهد رسول الله ﷺ ثمانية أرطال.

(212) الطبري: 1/ 2495، 2/ 1382.

(213) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 41ب، والفرسخ نحو ثلاثة أميال.

(214) وفيات الأعيان: 2/ 50.

(215) عيون الأخبار: 1/ 263، جمع الجواهر في الملح والنوادر، ص184، تهذيب ابن عساكر: 4/ 80، سرح العيون، ص181 ـ 82.

(216) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 36ب، العقد الفريد: 3/ 481 ـ 82. 5/ 46، تهذيب ابن عساكر: 4/ 80.

داخل المدن والسيطرة الكاملة على أعنة خيولهم وكف أذاها عن الناس[217].

5 ـ منع بيع الخمور، وإهراق ما قد يعثر عليه منها عند التجار[218].

ومن جملة الأعمال العامة الأخرى، اتخاذه المناظر[219] بين واسط وبعض الثغور، مثل قزوين[220] زيادة في سرعة نقل الأخبار، فكان «إذا دخّن أهل قزوين دخنت المناظر إن كان نهاراً وإن كان ليلاً أشعلوا نيراناً فتجرد الخيل إليهم...[221]» وعندما قدم الحجّاج إلى العراق، لم يكن لأنهارهم جسور، فأمرهم باتخاذها إلى أراضيهم[222]. وقد قام ببناء عدة صهاريج[223] بالقرب من البصرة، لخزن مياه الأمطار وتجميعها فيها، وقد تميز أحد هذه الصهاريج بالضخامة وسعة الحجم، وكان للصهاريج أبواب. وقد قصد الحجّاج من بنائها أيضاً، توفير مياه الشرب لأهل المواسم والقوافل[224]. وكان يأمر بحفر الآبار في المناطق المقطوعة لتوفير مياه الشرب للمسافرين[225]. ويقال إن الحجّاج أول من أجرى في

(217) أنساب الأشراف، الورقة 606ب (اسطمبول).

(218) نفس المصدر، جـ6، الورقة 31أ، جـ11، الورقة 42أ.

(219) المناظر: أشراف الأرض لأنه ينظر منها، والمنظرة: موضع الربيئة، أو هو موضع في رأس الجبل فيه رقيب ينظر العدو. والمنظرة: المرقبة. لسان العرب، مادة(نظر).

(220) بلدة مشهورة، بينها وبين الري(27) فرسخاً(81 ميلاً تقريباً)، فتحت في عهد عثمان بن عفان، معجم البلدان: 4/ 88.

(221) نفس المصدر: 4/ 886.

(222) المدائني في «أنساب الأشراف»، الورقة 618ب (اسطمبول).

(223) الصهاريج: جمع صهرج، وهي كالحياض يجتمع فيها الماء، لسان العرب مادة: (صهرج).

(224) فتوح البلدان: ص455، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 41ب، الفرج بعد الشدة: 2/ 66 ـ 67.

(225) عيون الأخبار: 1/ 144، العقد الفريد: 5/ 16 ـ 17، معجم ما استعجم: 3/ 82181، معجم البلدان: 3/ 362.

البحر السفن المقيَّرة، المسمرة، غير المخرزة، والمدهونة والمسطحة، وغير ذوات الجؤجؤ[226]. كما كان أول من استحدث المحامل وحمل فيها[227]. ويقال إن الحجّاج كان أول من رسم هدايا النوروز والمهرجان في الإسلام[228]، وليس هذا صحيحاً، فقد أخذ هذه الهدايا بعض ولاة الكوفة في عهد عثمان بن عفان[229]، كما أخذت في عهد معاوية الأول(41 ـ 60هـ/ 661 ـ 679م) أيضاً وكان قد أمر عامليه على خراج الكوفة والبصرة بحملها إليه[230].

(226) الحيوان: 1/ 41، البيان والتبيين: 2/ 314 ـ 15، ووردت باختلاف يسير عند ابن رسته، ص195 ـ 96، الأوائل، ص255. والجؤجؤ: عظام صدر الطائر، وجؤجؤ السفينة والطائر: صدرهما. لسان العرب مادة:(جأجأ).

(227) الحيوان: 1/ 41، البيان والتبيين: 2/ 315، المعارف، ص533، ابن رسته، ص192، الأوائل، ص254، المحاسن والمساويء: 2/ 50، غرر السير، الورقة 25أ، وفي «الكنز المدفون»، السيوطي، ص68: أن الحجاج أول من أحدث المحامل في طريق مكة. والمحامل: جمع محمل وهو شقان على البعير، يحمل فيهما العديلان: لسان العرب، مادة: (حمل)، تاج العروس، مادة: (حمل).

(228) الأوائل، ص238، الآلوسي، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: 1/ 350، والمهرجان والنوروز: من أعظم أعياد الفرس وأجلّها، يحتفل بالأول بمناسبة دخول فصل البرد، والثاني بمناسبة دخول فصل الحر، ومدة كل عيد منهما ستة أيام: التاج في أخلاق الملوك، ص146، النويري: 1/ 185 ـ 86، 187.

(229) الصولي، ص220.

(230) تاريخ اليعقوبي: 2/ 28 ـ 59، وانظر: الوزراء والكتاب، ص24.

بناء مدينة واسط

يستفاد مما ذكره الطبري[231]، أن الحجّاج فكر ببناء مدينة واسط ليجعلها مقراً لجند أهل الشام، ويمنع ما قد يحصل من اعتداءاتهم على سكان المدن الأخرى. وقد أكّد بعض المحدثين على هذه الناحية، فعلل كثير منهم إنشاء المدينة، على أنها بنيت لإقامة جند الشام بصورة عامة[232] وذكر ولهاوزن[233] إن السبب الحقيقي في إسكان جند الشام في واسط، لم يكن لتلافي ما قد يرتكبونه من مفاسد في الكوفة والبصرة، إنما هو رغبة الحجّاج في أن يعزل جند الشام عن أهل العراق، كيلا يتأثروا بهم، وليكونوا أداة طيعة له.

والحقيقة أن فكرة إقامة جند الشام في مدينة خاصة، لم تكن هي المبرر الوحيد لبناء المدينة، فهناك أسباب إدارية، وعسكرية، وإصلاحية، أكثر أهمية من ذلك. فمن الناحية الإدارية، رأى الحجّاج أن وجوده في أحد المصرين بعيداً عن المصر الآخر، لا يمكن أن يكون عملياً، فأراد أن يكون قريباً من الاثنين في آن، للسيطرة السريعة على ما قد يحدث فيهما

(231) تاريخ الرسل والملوك: 2/1125.

(232) أبو النصر، 167، الخلافة والدولة في العصر الأموي، ص177 ـ 78.

(233) تاريخ الدولة العربية، ص141 ـ 42، وانظر: "E.I.,2 Al-Hadjdjadj-B. Yusuf".

من أمور. فاختار موضع واسط لهذا السبب، وكتب إلى الخليفة يستأذنه ببناء مدينة فيه[234]. وهكذا أصبحت واسط «مركزاً للإشراف على إدارة المنطقة التي حولها...»[235].

ولا يمكن إغفال الأسباب العسكرية في بناء المدينة، لأن اختيار موضعها المتوسط بين مدن العراق، جعلها حصناً في منتصف الطريق[236]. كما أن موقعها المناسب في سهل مروي جيداً، بين دجلة والفرات جعلها مركزاً عسكرياً رئيساً للامبراطورية[237]. ويذكر ياقوت[238]، أن الحجّاج بعد فراغه من حروبه، لم يتمكن من الإقامة في الكوفة، لشعوره بمللهم منه، وبغضهم له، لهذا فهو قد فكر ببناء مدينة خاصة به.

وكان الحجّاج ينوي القيام بإصلاحات شاملة في المنطقة التي تتوسطها المدينة لذلك فإن الإقامة في هذه المنطقة كانت ولا شك ستعين على الإشراف المباشر على تلك الإصلاحات التي شملت القيام بحملات واسعة لشق الأنهار والترع في المناطق المحيطة بالمدينة، كما شملت إحياء أراضي كثيرة كانت مواتاً، فقلع منها القصب وعمرت وأضيفت إلى أملاك الخليفة[239]. يضاف إلى ذلك أن الحجّاج صرح قبل شروعه بالبناء، أنه، سيكثر من البناء والغرس فيها، ويحيط منطقتها بالزروع حتى تغدو وتطيب[240].

---

(234) بحشل، ص43.

(235) العلي، «منطقة واسط» سومر، م26، 1970، ص242.

(236) تاريخ الدولة العربية، ص141.

(237) Muir, The Caliphate, P.339.

(238) معجم البلدان: 4/ 883.

(239) فتوح البلدان: ص355 ـ 56.

(240) معجم البلدان: 4/ 884.

ويختلف المؤرخون والجغرافيون الأولون في سبب تسمية واسط بهذا الاسم، فيقال إن أرضها كانت أرض قصب، لذلك سميت واسط القصب[241] ويذكر ياقوت[242]، أنها بنيت في موضع يسمى «واسط القصب» فسميت باسمه. ويبدو أن واسط القصب هذه كانت موجودة ومعروفة من قبل عهد الحجّاج[243]. وقيل في سبب تسميتها بواسط أيضاً، لأنها توسطت بين الكوفة والبصرة، وتبعد عنهما بعداً واحداً[244]. وهناك من يقول إنها سميت باسم القصر الذي بناه الحجّاج، وهو بين الكوفة والبصرة[245]. أو إنها سميت واسط لأنها بين قصبات العراق وبين الأهواز[246]. ومن الجدير بالذكر أن هناك اثنين وعشرين مدينة وقرية وموضعاً يطلق عليها اسم واسط[247]، وتعتبر واسط الحجّاج من أشهر هذه المدن والأماكن كافة.

بذل الحجّاج عناية فائقة في اختيار الموقع المناسب للبناء، فأرسل الرواد[248]، ووجه الأطباء[249]، ليرتادوا له موضعاً مناسباً. كما شارك بنفسه في عملية التفتيش[250]، وكان يرسل من يثق بعلمه وعقله للقيام

(241) فتوح البلدان: ص355، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 38أ، التنبيه والإشراف ص311.

(242) معجم البلدان: 4/ 182.

(243) بحشل، ص40، 43، الطبري: 2/ 724، 972، 1120، ياقوت، المشترك وضعاً والمفترق صقعاً، ص433.

(244) البلدان، ص322 أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 38أ، العقد الفريد: 6/ 251، التنبيه والإشراف، ص311، أحسن التقاسيم، ص135، معجم البلدان: 4/ 881، المشترك وضعاً، ص431.

(245) الزمخشري، الجبال والأمكنة والمياه، ص224.

(246) أحسن التقاسيم، ص118.

(247) المشترك وضعاً، ص431 ـ 33، معجم البلدان: 4/ 888 ـ 91.

(248) الطبري: 2/ 1126.

(249) معجم البلدان: 4/ 883.

(250) بحشل، ص36.

بعملية البحث والتفتيش عن المكان المطلوب، الذي كان من المفروض أن تتوفر فيه ميزات عديدة منها، أن يكون على نهر جار[251]، وأن يكون في كرش[252] من الأرض بين الجبل والمصرين[253]. وفعلاً اختير موقع المدينة، بحيث يتوسط بين البصرة والكوفة والأهواز. فكان لها مركز سوقي وعسكري، ومنزلة سامية في النصف الشرقي من دولة بني أمية[254]. يضاف إلى ذلك توفر العامل الصحي، والمياه العذبة، وكثرة الزروع والأراضي الفسيحة المتصلة بها، مما جعلها تتميز بالحسن والعمارة[255]. وقد أدرك بعض الدهاقين أهمية الموقع الذي اختاره الحجّاج، فحاولوا عبثاً، أن يثنوه عنه، لكنه عرف قصدهم، فأصر على المكان[256]. إن هذه الموضوعية في اختيار الحجّاج لموقع المدينة، تجعلنا نرفض الروايات التي تعزو موافقة الحجّاج على موضع المدينة، إلى إيمانه بالأساطير، واعتقاده بالخرافات[257].

(251) معجم البلدان: 4/ 883.

(252) الكرش: نبات ينبت في الشتاء، ويهيج في الصيف، وهو عشب الربيع، يلصق بالأرض، لا يكاد ينبت إلا في السهل، ويعتبر من أنجح المراتع، تسمن عليه الإبل والخيل. لسان العرب، مادة (كرش).

(253) فتوح البلدان: ص355، معجم البلدان: 4/ 883.

(254) الأصيل «واسط الحجاج» سومر، م2، 1945، ص11.

(255) مختصر كتاب البلدان، ص93، مسالك الممالك، ص82، كتاب الأقاليم، ص46، صورة الأرض، ص214، أحسن التقاسيم، ص118، ابن الوردي خريدة العجائب، ص56.

(256) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 41أ، معجم البلدان: 4/ 884.

(257) من ذلك مثلاً أن أحدى هذه الروايات تقول: إن الحجاج عندما كان يرتاد موضعاً للمدينة، رأى راهباً راكباً على حمار له، فراث الحمار، فنزل الراهب فأخذ الروث في ثوبه فدعاه الحجاج فقال: ما هذا الذي صنعت قال: أيها الأمير إنا نجد في كتبنا أنه لما كان يوم الطوفان، انقطعت أرض من الأرض المقدسة فصارت إلى ما ههنا، فهي هذه. فكرهت أن يكون روث حماري فيها. فقال الحجاج لأصحابه انزلوا. ثم أمر بالتقدير والبناء، بحشل، ص36، وانظر الطبري: 2/ 1126 ففيه ما يشابه هذه الرواية التي نقلها أيضاً (ابن الأثير) في، الكامل في التاريخ: 4/ 495 ـ 96.

شرع الحجّاج ببناء المدينة سنة (83 أو 84هـ/ 702 أو 703م)[258]، وأتم بناءها في عام (86هـ/ 705م)[259]، أما بحشل[260] (ت292هـ/ 905م) فيخالف هذه التواريخ، ويذكر أن البناء ابتدأ سنة (75هـ/ 694م) وانتهى في سنة (78هـ/ 697م). ويؤكد بعض المؤرخين، أنها بنيت بعد هروب ابن الأشعث وانتهاء ثورته[261]. وهذا أقرب إلى الصحة، لأنه يؤيد التاريخ الأول (83 أو 84هـ/ 702 أو 703م) الذي اتفق عليه معظم المؤرخين.

أشرف على بناء واسط للحجاج، رجل يدعى، موسى العنزي[262]، فبنى القصر والمسجد والسورين، وحفر الخندق[263]، ويؤكد بحشل[264]، وجود سورين وخندق واحد للمدينة، بينما يذكر ياقوت[265] خندقين وسوراً واحداً. إن الأطلال المتبقية في المدينة لا تسعفنا للبت في هذا الأمر، خاصة وأنه لم يعثر على سور واسط رغم المحاولات[266]. ولكن فؤاد سفر[267]، يميل إلى رواية ياقوت، ويعقب عليها بقوله: «ولعل الخندقين والسور التي ذكرها ياقوت الحموي كانت تحيط بالشطر الغربي

---

(258) المعارف، ص357، فتوح البلدان: 2/ 355، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 38أ، الطبري: 2/ 1125، التنبيه والأشراف، ص311، تهذيب ابن عساكر: 4/ 82، معجم البلدان: 4/ 883 ـ 84، المشترك وضعاً، ص431.

(259) تهذيب ابن عساكر: 4/ 82، معجم البلدان: 4/ 883 ـ 84، المشترك وضعاً، ص431.

(260) تاريخ واسط، ص43. ولكن بحشلاً يناقض كلامه حينما يقول: إن الحجاج عندما خاف من عبد الملك لكثرة ما أنفق على البناء، فكتب إليه: إني أنفقت على البناء وعلى حرب ابن الأشعث ما صار إليّ من الخراج، لأن حرب ابن الأشعث لم تكن قد بدأت عند التاريخ الذي يعطيه بحشل لنهاية بناء واسط. انظر، نفس المصدر، ص43 ـ 44.

(261) تاريخ اليعقوبي: 2/ 333، الطبري: 2/ 1120، ابن اعثم، جـ2، الورقة 110أ ـ ب.

(262) المحاسن والمساوىء: 1/ 150.

(263) بحشل، ص43.

(264) نفس المصدر والمكان.

(265) معجم البلدان: 4/ 884.

(266) الأصيل، المرجع السابق، ص12.

(267) واسط، الموسم السادس للتنقيب، ص3.

من المدينة فقط، ذلك الشطر الذي تكاملت استحكاماته بشاطىء دجلة فصار معسكراً آمناً منيعاً لا يدخله إلا من اجتاز أبواب المدينة. . .»

وقد اهتم الحجّاج بالأبواب، فنقل إليها أبواباً من حديد، كانت في بعض المدن المجاورة[268]. ويذكر بحشل[269]، أنه أنفق على بناء المدينة خراج العراق كله لمدة خمس سنين، بينما يقول ياقوت[270]، أنه انفق (43) مليون درهم على القصر والجامع و «الخندقين والسور»، فنصحه كاتبه، ألاّ يذكر المبلغ كله للخليفة، ويحتسب جزءاً منه للحروب، والجزء الآخر للبناء، ففعل ذلك.

بنى الحجّاج المسجد والقصر في الجانب الغربي، ثم وصل هذا الجانب مع الجانب الشرقي بجسر من السفن[271]. وقد أسكن في هذا الجانب أيضاً إحدى زوجاته وأهلها[272]. كما نقل إلى المدينة بعض وجوه أهل الكوفة والبصرة، إضافة لمن معه من أهل الشام[273]. ونقل إليها أيضاً جماعات من أهل بخارى، الذين كانوا يسكنون البصرة منذ أن جلبهم عبيد الله بن زياد[274]. ثم قام بتنظيم المدينة وأسواقها، فصنّف أصحاب المهن والأعمال فيها ووزعهم في السوق على قطاعات ثلاثة، لأهل كل تجارة مكان مخصص لا يخالطهم فيه أحد، كما أمر أن يكون هناك صيرفي في كل قطاع[275].

(268) فتوح البلدان: ص356، الطبري: 3/ 321، معجم البلدان: 4/ 884.
(269) تاريخ واسط، ص43.
(270) معجم البلدان: 4/ 884.
(271) البلدان، ص322، ابن رسته، ص187.
(272) بحشل، ص126.
(273) نفس المصدر، ص44.
(274) فتوح البلدان: ص462، الأغاني: 20/ 42.
(275) بحشل، ص44.

وقد منع النبط من دخول المدينة[276]، وقال: «لا يدخلون مدينتي فإنهم مفسدة»[277]. كما منع أهل السواد من السكنى والمبيت فيها ليلاً، لكنه سمح لهم بدخولها نهاراً لقضاء حوائجهم[278]. وكان حرس الأبواب هم المكلفين بتنفيذ هذه الأوامر، ومع هذا فقد كان بإمكان السوادي أن يبيت في المدينة خاصة إذا كان متواطئاً مع أحد من أهلها[279]. ويستفاد مما ذكره أبو الفرج الأصبهاني[280]، أن أحداً لم يكن يدخل واسطاً إلا بعد أخذ إذن الحجّاج. وكان هذا ينطبق حتى على العرب، كالشاعر جرير مثلاً، الذي دخلها بدون إذنه، فغضب عليه الحجّاج، ثم عفا عنه، ولكني لم أعثر على ما يؤيد هذا الخبر في المصادر التاريخية.

---

(276) البيان والتبيين: 1/ 270، 3/ 318.

(277) معجم البلدان: 4/ 886، ومن الملاحظ أن واسطاً أصبحت بعد موته، مأوى لكثير من الأعاجم والنبط، قال بشار بن برد يهجوها ويهجو أهلها:

أيلتمس المعروف من أهل واسط ... وواسط مأوى كل علج وساقط

نبيط وأعلاج وخوز تجمّعوا ... شرار عباد الله من كل غايط

(278) بحشل، ص46.

(279) نفس المصدر والمكان.

(280) الأغاني: 7/ 66.

الفصل الخامس

التنظيم المالي

1 ـ الإصلاح النقدي.

2 ـ الجزية والخراج ومحاولة رفع مستوى الجباية.

الإصلاح النقدي

كان العرب قبل الإسلام يتعاملون بالنقود الرومية والفارسية، وبقليل من نقود اليمن الحميرية[1]. وكانت النقود الغالبة في التعامل، هي الدنانير الذهب الرومية، والدراهم الفضة الفارسية، ولكن مرجع تعاملهم بهذه النقود، إنما هو إلى الوزن[2]، لأن المقصود بالدينار، قطعة من الذهب، وزنها مثقال[3] واحد ووزن العشرة دراهم من الفضة سبعة مثاقيل[4]. ومع هذا فقد كانت الدراهم تضرب في أيام الفرس على أوزان مختلفة[5] فمنها

---

(1) فتوح البلدان: ص574.

(2) إن أشهر الأوزان التي اصطلحوا عليها فيما بينهم، وكانوا يتبايعون بها هي: الرطل، الذي يزن اثنتي عشرة أوقية، والأوقية، التي تزن أربعين درهماً، انظر: فتوح البلدان: 3/ 572، المقريزي، ص3.

(3) يزن المثقال اثنين وعشرين قيراطاً إلا كسراً، وهو أيضاً بزنة اثنتين وسبعين حبة شعير (متوسطة لم تقشر وقد قطع من طرفيها ما امتد)، وقد قدَّر اليونان المثقال من حسب الخردل البري، بستة آلاف حبة، وقدروا الدرهم بأربعة آلاف حبة ومئتين، فيكون المثقال درهماً وثلاثة أسباع الدرهم: فتوح البلدان 3/ 572، المقريزي، ص3، تحرير الدرهم والمثقال (منشور ضمن الكرملي)، ص76.

(4) فتوح البلدان: ص572 ـ 73.

(5) قدامة، الورقة 23أ ـ ب، الأحكام السلطانية، ص153 ـ 54، الكامل في التاريخ: 4/ 418، مقدمة ابن خلدون، ص262.

ما كان يسمى البغلي[6]، وهو ثمانية دوانق[7]، ومنها الطبري[8] والمغربي، واليمني[9]. ولكن غالبية الدراهم التي كانت سائدة بين الناس، هي الدراهم البغلية، أو «السود الوافية»[10] والطبرية العتق[11].

وعندما جاء الإسلام، أقرَّ التعامل بهذه النقود، والأوزان التي كانت عليها[12]. ويقال إن الخليفة عمر بن الخطاب، أمر في سنة (18هـ/ 639م) بضرب نقود جديدة على طراز النقود الساسانية، وأنه زاد في بعضها «الحمد لله»، وفي بعضها «محمد رسول الله»، وفي بعضها «لا إله إلا الله وحده»[13] ولكن لم يصل إلينا شيء من هذه النقود.

أما الدراهم المنسوبة إلى عمر بن الخطاب، المؤرخة بسنة (20)[14]، وبعضها موجود في المتحف العراقي[15]، فإن تاريخ سكها في

---

(6) الدرهم البغلي، منسوب إلى ضرَّاب يهودي، ضرب تلك الدراهم، يسمى بغل، أو رأس البغل، وتسمى هذه الدراهم أيضاً بالوافية: المحاسن والمساوئ: 2/ 128، المازندراني، العقد المنير، ص111 ـ 12، J.Walker, A catalogue of the Arab-Sassanian Coins, P. cxlviii.

(7) الدانق: من الفارسية (دانة)، أي الحبة: أدى شير، ص66، الكرملي؛ ص47، (حاشية رقم4)، المعجم الذهبي: مادة (دان).

(8) الطبرية: من الدراهم المضروبة في طبرستان، وتسمى الطبرية العتق أيضاً، وهي نصف وزن الدرهم البغلي، أي أربعة دوانق: الكرملي، ص24، Walker, Op. Cit., P. cxlviii.

(9) المغربي يساوي ثلاثة دوانق، واليمني دانقاً واحداً: الأحكام السلطانية، ص154.

(10) أطلق عليها السود الوافية لاستيفائها الوزن الأساسي للدرهم: الدرهم زنة المثقال الذهب، نسب قريش، ص177، مفاتيح العلوم، ص74، النقشبندي، الدرهم الإسلامي، ص3.

(11) الأموال، ص524، الأحكام السلطانية، ص154، مقدمة ابن خلدون، ص262، المقريزي، ص4.

(12) فتوح البلدان: ص572 ـ 73، المقريزي، ص4.

(13) المقريزي، ص4 ـ 5.

(14) انظر: اسماعيل غالب، موزة همايون، ص2.

(15) انظر: الدرهم الإسلامي، ص38، 40، وداد القزاز الدراهم الإسلامية المضروبة =

الحقيقة، لا يعود إلى فترة حكم الخليفة عمر (13 ـ 23هـ/ 634 ـ 644م). وقد نتج هذا الالتباس بسبب عدم التمييز بين التواريخ التي كانت تضرب بها النقود في ذلك الوقت. فقد استعملت ثلاثة تواريخ على النقود الساسانية الطراز التي وصلت إلينا، وهي: التاريخ الهجري، وتاريخ يزدجرد الثالث (632 ـ 651م)، وتاريخ ما بعد يزدجرد الثالث. فلم يكن لملوك الفرس تاريخ ثابت وبدلاً من ذلك كان يبدأ تاريخ جديد مع بداية حكم كل ملك جديد، فتاريخ يزدجرد الثالث، بدأ في السنة التي اعتلى فيها عرش أسلافه[16] وانتهى بوفاته. والنقود الساسانية التي سكّت باسمه أرخت لكل سنة من سني حكمه العشرين. أما النقود التي سكها العرب بعد موت يزدجرد الثالث فما زالت تحمل اسمه، ولكن مع بعض الكتابات العربية في الحاشية، وكلها تحمل تاريخ (20) Fist في البهلوية. وإن سنة (20) الموجودة على هذه النقود تعني في الحقيقة السنة الأخيرة لحكم يزدجرد، أي سنة سقوطه ووفاته وتعادل سنة (31هـ/ 651م)[17].

ومن جهة أخرى، فإن أسماء بعض أماكن الضرب المكتوبة على هذه النقود، تبين بوضوح صحة هذه الحقيقة، من ذلك مثلاً، الدرهم المنسوب إلى عمر بن الخطاب، الذي ضرب في هراة سنة(20)[18]، بينما نعلم أن هراة لم تدخل في حوزة المسلمين في هذا الوقت المبكر[19]. وكذلك الدراهم المضروبة في سجستان سنة (20)[20]، وهي أيضاً لم تفتح

= على الطراز الساساني للخلفاء الراشدين في المتحف العراقي، مجلة المسكوكات، العدد1 1969، ص13 ـ 15.

(16) Walker, Op. Cit., P. xxvii.

(17) الطبري: 1/ 2872. و Walker, Op. Cit., P. xxxv.

(18) موزة همايون، ص2، وهراة مدينة في خراسان، معجم البلدان 4/ 958.

(19) فتوح البلدان: 3/ 499، 501.

(20) الدرهم الإسلامي، ص38، 40، وداد القزاز، المرجع السابق، ص13 ـ 15.

في هذا التاريخ[21].

إذاً لا يوجد هناك أي مجال آخر للافتراض، سوى أن سنة (20) المكتوبة على هذه النقود، تعني أنها مؤرخة بتاريخ السنة الأخيرة من حكم يزدجرد الثالث الذي انتهى في سنة (31) حسب التقويم الهجري (651م). ولهذا لا يمكن أن تكون أية نقود قد ضربت في هراة وسجستان في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

إن هذا بطبيعة الحال، لا يعني أن النقود الساسانية الطراز لم تضرب في عهد الخليفة عمر، ولكنها لا يمكن أن تكون قد ضربت في تلك الأماكن البعيدة التي لم يصل إليها المسلمون أثناء خلافته. كما يحتمل أن تكون بعض الدراهم المضروبة على الطراز البيزنطي قد سكت باسمه أيضاً[22]. يضاف إلى ذلك أن هناك من يرى أن خالد بن الوليد، قد سكّ باسمه نقوداً في طبرية، على الطراز البيزنطي سنة (15 أو 16هـ/ 636 أو 637م)[23]، وهذا يناقض ما ذكره المقريزي[24]، من أن عمر بن الخطاب، هو أول من ضرب النقود في الإسلام[25].

وفي الحقيقة، هناك الكثير من النقود المضروبة على الطراز الساساني، وفيها إشارات أو كتابات عربية، ولكنها لا تحمل أسماء أي من خلفاء أو أمراء المسلمين قبل العهد الأموي[26]، حيث ضربت في هذا

(21) فتوح البلدان: ص482، الطبري: 1/ 2705.

(22) Walker, A catalogue of the Arab-Byzantien and post-Reform Umaiyad Coins, P.46.

(23) Ibid, P.47. تاريخ التمدن الإسلامي 1/ 35، لمحة عن تاريخ النقود (منشور ضمن الكرملي) ص91.

(24) كتاب النقود الإسلامية، ص4 ـ 5.

(25) يختلف الباحثون في هذا الأمر، فهناك من يقول أيضاً، إن الخليفة علي بن أبي طالب، هو أول من ضرب النقود الإسلامية، انظر، العقد المنير، ص45 ـ 46.

(26) Walker, A catalogue of the Arab-Sassanian Coins, PP.3FF.

العهد، نقود مختلفة، من قبل بعض الخلفاء والأمراء، الذين كتبوا أسماءهم عليها. من ذلك مثلاً، ما ضربه معاوية بن أبي سفيان[27]، وزياد ابن أبي سفيان[28] وعبيد الله بن زياد[29]، وعبد الله بن الزبير[30]، ومصعب ابن الزبير[31]، وخالد بن عبد الله[32]، وبشر بن مروان[33]، وقطري بن الفجاءة[34]، والمهلب بن أبي صفرة[35]، وعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث[36]. وهذه النقود كلها، ضربت على الطراز الساساني، لكنهم كانوا يكتبون عليها بعض الكلمات العربية بالخط الكوفي، كما نقشوا على بعضها أسماء الخلفاء، أو الأمراء، بمحل اسم الملك الفارسي، بالحروف البهلوية أو العربية[37].

(27) المقريزي، ص5، موزة همايون، ص4، تاريخ التمدن الإسلامي: 1/ 35، Walker, Op. Cit., PP. xxxviii, 25-26، الدرهم الإسلامي، ص52 ـ 55.

(28) المقريزي، ص5، موزة همايون، ص5، Walker, Op. Cit. PP.xliv, 36 الدرهم الإسلامي، ص70 ـ 71.

(29) موزة همايون، ص6 ـ 9، Walker, Op. Cit., PP. xlviii,52. الدرهم الإسلامي، ص77 ـ 83.

(30) الدرهم الإسلامي، ص62 ـ 67، Walker, Op. Cit., PP. xlii,29,33.

(31) فتوح البلدان: ص572، 575، الأحكام السلطانية، ص154 ـ 55، مقدمة ابن خلدون، ص261، الدرهم الإسلامي ص111، Walker, Op. Cit., Lvi, 102.

(32) الدرهم الإسلامي، ص120 ـ 21، Walker, Op. Cit., PP. Lviii-Lix, وداد القزاز «النقود الإسلامية المضروبة بالبصرة على الطراز الساساني» سومر، 24، 1968، ص128.

(33) Walker, Op. Cit., PP. Lix. 109; Miles, Abyzantine Bronze Weight in the Name of Bishr ibn Marwan, Arabica; lx, PP. 117-18. الدرهم الإسلامي، ص119.

(34) الدرهم الإسلامي، ص128، Walker, Op. Cit, PP. Lxi, 112 وداد القزاز «الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني لقطري بن الفجاءة في المتحف العراقي» مجلة المسكوكات، العدد 3، 1972، ص46 ـ 47.

(35) الدرهم الإسلامي، ص129، Walker Op. Cit., PP. Lxii, 113.

(36) الدرهم الإسلامي، ص131، Walker, Op. Cit., PP. Lxiii-Lxiv, وداد القزاز «الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني لعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث في المتحف العراقي» سومر، م26، 1970 ص289.

(37) الدرهم الإسلامي، ص2.

وعندما تولى عبد الملك بن مروان الخلافة، استمر في ضرب النقود على الطرازين الساساني[38]، والبيزنطي[39]، كما ضربها أيضاً الحجّاج ابن يوسف على الطراز الساساني[40]، ولكن إلى فترة مؤقتة فقط، فقد قرر الخليفة أن يقوم بعملية شاملة لإصلاح وتعريب النقود في الدولة الإسلامية.

وهناك اختلاف في التاريخ الذي ابتدأ فيه هذا الإصلاح، فيذكر البلاذري[41] أن عبد الملك بن مروان، ضرب شيئاً من الدنانير سنة (74هـ/ 693م)، ثم ضربها سنة (75هـ/ 694م)، ويؤكد مؤرخون آخرون[42]، أن بداية ضرب الدنانير كانت في سنة (76هـ/ 695م). ولكن أقدم دينار معرَّب، اكتشف حتى الآن، يرجع سكه إلى سنة (77هـ/ 696م)[43]. وفي هذه السنة الأخيرة، ضرب عبد الملك آخر دينار على الطراز البيزنطي، كما ضرب فيها أول دينار على الطراز الإسلامي الخالص[44].

ويعيّن كثير من المؤرخين سنة (76هـ/ 695م) بداية لظهور الدراهم

(38) الدرهم الإسلامي، ص57 ـ 58، Walker, Op. Cit. p.27. عيسى سلمان «درهم عبد الملك بن مروان» سومر م26، 1970، ص163 ـ 64.

(39) Walker, A catalogue of the Arab-Byzantine and Post Reform Umaiyad Coins, PP. 32ff النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص18.

(40) Walker, Acatalogue of the Arab-Sassanian Coins, PP. 117-21 الدرهم الإسلامي، ص132.

(41) فتوح البلدان: ص575، وانظر: مقدمة ابن خلدون، ص261.

(42) الأخبار الطوال، ص322، الطبري: 2/ 939، الكامل في التاريخ: 4/ 416، المقريزي، ص6.

(43) تاريخ جودت، ص278، موزة همايون، ص (م ص) Walker, A catalogue, of the Arab-Byzantine and Post-Reform Umaiyad Coins, P.84. عيسى سلمان، المرجع السابق، ص166.

(44) الدينار الإسلامي، ص24، Walker, Op. Cit., PP. Lv 43.

المعربة[45]، ولكن اسماعيل غالب[46]، يؤكد أن سنة (79هـ/ 698م) هي مبدأ سك هذا النقد، ويوافقه على ذلك بعض المختصين بشؤون النقود، ومنهم (وولكر، J.Walker)[47] والنقشبندي[48]، وعبد الرحمن فهمي[49] وقد ظهر في الآونة الأخيرة، درهم معرب يعود تاريخه إلى سنة (78هـ/ 697م)[50]، ولهذا يبدو من الصعب تعيين تاريخ محدد لبدء عملية التعريب ولكن يمكن القول بصورة عامة، أن فترة الإصلاح المالي التي تحررت في ختامها السكة[51] الإسلامية من التقليد البيزنطي الفارسي، ابتدأت من سنة (75هـ/ 694م) فما بعد[52]. وهناك من يعتبر أن إصلاح الدراهم خاصة، بدأ سنة (72هـ/ 691م) ثم استقر في عام (79هـ/ 698م)، وقد استغرقت عملية فرضه على جميع محلات سك النقود عدة سنوات[53].

إن الأسباب التي تقدمها بعض الروايات القديمة، لهذا الإصلاح،

---

(45) المعارف، ص357، الأخبار الطوال، ص322، الطبري: 2/ 939، الكامل في التاريخ: 4/ 416، المقريزي، ص6، وفي مقدمة ابن خلدون، ص261، أن السك ابتدأ سنة (74 أو 75هـ/ 693 أو 694م) ثم سكت الدراهم في سائر النواحي سنة (76هـ/ 695م).

(46) موزة همايون، ص (مج).

(47) A catalogue of the Arab-Sassanian Coins, P. cxii.

(48) الدرهم الإسلامي، ص2.

(49) فجر السكة العربية، ص51.

(50) حصلت عليه مديرية الآثار العراقية العامة في 9/ 3/ 1971، وهو من أندر الدراهم، انظر: عيسى سلمان، المرجع السابق، ص166.

(51) السكة: تعبير له معان متعددة كلها تدور حول العملة، فيقصد بها النقود على اختلاف أنواعها، كما يقصد بها أحياناً النقوش التي تزين بها هذه النقود ويسمى بها أيضاً قوالب السك الحديدية التي تطبع النقود عليها، وتطلق أيضاً على الوظيفة التي تقوم على سك العملة: الأحكام السلطانية، ص155، مقدمة ابن خلدون، ص226، 261، فجر السكة العربية ص28.

(52) Walker, Op. Cit. Pxxv وفي «فجر السكة العربية» ص51 ـ 52 أن الإصلاح ابتدأ من سنة (74هـ/ 693م).

(53) Philip, The Monetary Reforms of Abd Al-Malik, P.246.

تبدو غير مقنعة، وهي في مجملها تدور حول العلاقة بين ملك الروم، وعبد الملك بن مروان، فقد أمر الأخير، بكتابة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[54] على القراطيس أو (الطوامير)[55] التي تحمل من مصر إلى بلاد الروم، فاستاء منها ملك الروم وأرسل يهدد عبد الملك، أن يمحو هذه الآية من على القراطيس، وإلا فإنهم سيكتبون على النقود التي تأتي من الروم إلى العرب، ما يسيء إلى النبي محمد ﷺ. وقد استشار عبد الملك، خالد بن يزيد[56]، في هذا الأمر، فنصحه بتحريم دنانيرهم، وبسك النقود، فضرب الدنانير والدراهم[57]، ولكن (لافوكس Lavoix)[58]، يرى أن هذه الأوراق لم تكن هي الدافع إلى ضرب سكة إسلامية خالصة، من قبل عبد الملك بن مروان، لأن عبارات التوحيد، والرسالة المحمدية، كانت قد ظهرت على أعداد ضخمة من الدنانير، وهذه النقود وصلت بلا شك إلى أيدي البيزنطيين وعلمهم. يضاف إلى ذلك أن تاريخ النزاع بين عبد الملك، وملك الروم، يسبق الفترة التي عرّبت فيها العملة ففي سنة (70هـ/ 689م) مثلاً، اضطر عبد الملك إلى مصالحة الروم ودفع إتاوة كبيرة

---

(54) سورة الأخلاص، الآية: 1.

(55) الطوامير: مفردها الطومار، وهو الصحيفة. لسان العرب، مادة: (طمر).

(56) خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، اشتهر بالعلم، وطلب الكيمياء، وقول الشعر، وكان سخياً، فصيحاً، توفي سنة (85هـ/ 704م) الأغاني: 16/ 84 ـ 85، وفيات الأعيان: 2/ 214 ـ 16، وفي «المحاسن والمساوىء»: 2/ 127 ـ 29، و«حياة الحيوان»: 1/ 71 ـ 73، إن الذي أشار على عبد الملك بذلك هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بالباقر.

(57) عيون الأخبار: 1/ 198 ـ 99، فتوح البلدان: ص283 ـ 84، المحاسن والمساوىء: 2/ 126 ـ 29، الأوائل، ص205، الكامل في التاريخ: 4/ 416 ـ 17، حياة الحيوان: 1/ 71 ـ 73، المقريزي، ص6، النجوم الزاهرة: 1/ 176 ـ 77.

(58) Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliotheque Nationale, PP. Xiv, Xv,XXv, nos. 1-55, PP.1-16. نقلاً عن: فجر السكة العربية، ص42-1887 ,Paris) . 1896)

لهم[59]، ثم عاد وامتنع عن دفع المال، بعد أن تخلص من مشاكله الداخلية، فنشبت الحرب مرة أخرى سنة (73هـ/ 692م) وانتهت بهزيمة الروم، في عهد الملك جستنيان الثاني (66 ـ 76هـ/ 685 ـ 695م)[60].

فيمكن القول إذاً، إن الحرب مع الروم، وما أثارته من مشاعر، وما أدت إليه من انقطاع في التجارة، وقلة النقد، كانت هي التي دعت عبد الملك، إلى الشروع في إصدار عملة خاصة، فأنشأ دوراً وطنية لضرب النقود، وزيَّن الدينار بكتابات تحمل عبارات مهيبة تنادي بتوحيد الله[61].

وهناك روايات أخرى تعزو دوافع الإصلاح النقدي، إلى ضبط المقادير الشرعية، في النقود التي يتوجب دفعها للزكاة، دون إضرار بالناس، ولا بخس بالزكاة، فجمع بين الدراهم السود الوافية، والطبرية العتق، واستخلص منهما درهم واحد، يزن ستة دوانق، وكل عشرة من هذه الدراهم، تساوي سبعة مثاقيل، فاجتمعت في إصلاح هذه الدراهم وجوه ثلاثة: «أنه وزن سبعة، وأنه عدل بين الصغار والكبار[62]، وأنه موافق لسنّة رسول الله ﷺ في الصدقة، لا وكس فيه ولا شطط»[63].

ويرى ابن خلدون[64]، أن تفشّي الغش والتزييف في الدنانير والدراهم كان أحد العوامل التي دفعت عبد الملك، لأن يأمر الحجّاج

(59) الطبري: 2/ 796، E. Gibbon, The History of the Decline and Fall of the Roman Empire, Vol. P.377.

(60) الطبري: 2/ 853, Gibbon, Op. Cit., Vol. VI, P.377, الخراج في الدولة الإسلامية، ص194.

(61) الخراج في الدولة الإسلامية، ص198، Gibbon, Op. Cit, VI, P.377.

(62) المقصود بالصغار: الدراهم الطبرية، والكبار: الدراهم الوافية، انظر: الأموال، ص524.

(63) الأموال، ص524، وانظر: الطبري: 3/ 939 ـ 40، مقدمة ابن خلدون، ص263، المقريزي، ص7 ـ 8.

(64) المقدمة، ص261 ـ 62.

بضرب الدراهم وتمييز المغشوش من الخالص، وذلك لصيانة النقدين الجارين في معاملة المسلمين.

لقد كان إصلاح العملة، الذي قام به عبد الملك والحجّاج، ضرورة اقتصادية شعرت بها الدولة، فلقد توسعت الدولة الإسلامية شرقاً وغرباً، وازدادت قوتها وقدرتها، وتغلبت على العقبات والمشاكل الخارجية، فأصبح من غير المعقول، أن تبقى مثل هذه الدولة الكبيرة معتمدة في تعاملها التجاري والاقتصادي على نقود أجنبية، أصبحت لا تفي بمتطلبات هذه الدولة، ولا تتناسب مع سعتها ولا مع نشاطها المالي وحاجاتها الاقتصادية، يضاف إلى ذلك أن هذه النقود الأجنبية، قد دخل إلى بعضها الغش والتزييف فأصبحت رديئة[65]، وأدى ذلك إلى نتائج خطيرة، كان «من أهمها الغبن الذي يقع على الدولة في استيفاء حقوقها من الضرائب، فيؤدي ذلك إلى نقص كمية الخراج»[66].

وبالنسبة للعراق، والأقاليم الشرقية خاصة، كان من الضروري ضرب عملة جديدة، تقلُّ في عيارها[67] عن العملة الساسانية السابقة، وذلك لزيادة واردات بيت المال، بما يجنيه من فوائد الفرق بين العملتين وتخليص العملة من عمليات إذابتها وتحويلها إلى سبائك، ولزيادة النقود في الأسواق[68].

ومن الأسباب المهمة الأخرى التي أوحت إلى هذا الإصلاح، رغبة

(65) الأحكام السلطانية، ص154، مقدمة ابن خلدون، ص261.

(66) عبد الملك بن مروان موحد الدولة العربية، ص279.

(67) يراد بالعيار عند أرباب ضرب الدراهم والدنانير، ما جعل فيها من الفضة الخالصة، أو الذهب الخالص، الكرملي، ص44 (حاشية 2).

(68) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص213، 215. وعن تخفيض عيار النقد، انظر، ص187، 188 من هذا الكتاب.

الأمويين في «مركزة وتنظيم الجهاز المالي»[69] وذلك بسبب تطور العلاقات التجارية بين مختلف أجزاء الدولة. يضاف إلى ذلك، رغبة عبد الملك بن مروان في إعادة حق ضرب السكة إلى الخلافة، وحصره في شخص الخليفة وصبغ الدولة بالصبغة العربية الإسلامية. كما رغب أيضاً في العمل على استقرار الدولة اقتصادياً، وهذا لا يتم ما دامت مقومات الدولة المالية تدور في فلك الدنانير المسكوكة على الطراز البيزنطي والساساني[70].

يتضح مما ذكر أعلاه، أن الإصلاح جاء لأسباب سياسية عليا، وتنظيمات مالية واقتصادية، أملتها وأوجدتها ظروف الدولة في ذلك الحين، ولم يكن هذا الإصلاح بإيعاز من حوادث ثانوية، كالتي تطرَّق إليها بعض المؤرخين القدامى، وسبق أن ألمحنا إليها.

إن ما ذكرنا، يمثل دوافع الدولة العامة، ومخططاتها للقيام بعملية الإصلاح النقدي الشامل، وفي المناطق الشرقية بصورة خاصة، اتصل هذا الإصلاح اتصالاً مباشراً باسم الحجّاج بن يوسف، على الرغم من أن بداياته كانت قبل تعيينه على العراق، فإنه هو، على أي حال، الذي أتمَّ عملية الإصلاح، وكان المسؤول عن فرضه على كثير من دور الضرب في الأقاليم الشرقية[71].

لقد كانت دراهم مصعب بن الزبير في التداول عندما قدم الحجّاج إلى العراق، فغيَّرها، ويقال إنه ضرب نقوداً بغلية، كتب عليها «بسم الله» في وجه و «الحجّاج» في الوجه الآخر[72]، ولكن ما عثر عليه من النقود

---

(69) Belaev, Op. Cit., P.188.

(70) فجر السكة العربية، ص52 ـ 53.

(71) Philip, Op.Cit., P.244.

(72) فتوح البلدان: 3/ 575، الأحكام السلطانية، ص155، مقدمة ابن خلدون، ص261، المقريزي، ص6.

لا يؤيد هذه الرواية، ويبدو أن المؤرخين القدامى قد التبس عليهم قراءة الكلمة البهلوية المكتوبة بعد كلمة «بسم الله» ففسروها على أنها (حجاج) بالعربية، كما وقع بذلك بعض المحدثين أيضاً مثل (فريدمان، Fredmann)، وفي الحقيقة إن هذه النقود تعود إلى الحاكم العباسي في طبرستان (عمر بن العلا)[73].

وقد طور الحجّاج النقود المضروبة على الطراز الساساني، بصورة تدريجية وذلك بزيادة الكتابات العربية عليها، فضرب في مدينة أردشير خرَّة[74] سنة (76هـ و78هـ/ 695 و 697م)[75]، ومدينة بيشابور[76] سنة (78هـ/ 697م)[77] دراهم كتب عليها بالحروف الكوفية «الحجّاج بن يوسف» و «بسم الله» و «لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله»، ولكن بقيت على هذه النقود تصاوير الملك الفارسي كسرى الثاني (590 ـ 628م)، وصورة موقد النار، والكتابات البهلوية التي تشير إلى مدينة وسنة الضرب. وللمقارنة بين هذه النقود الساسانية الطراز، والنقود الإسلامية الخالصة، ندرج أدناه المعلومات الخاصة بأحد هذه الدراهم العربية ـ

---

(73) Walker. Op. Cit., PP.199-200.

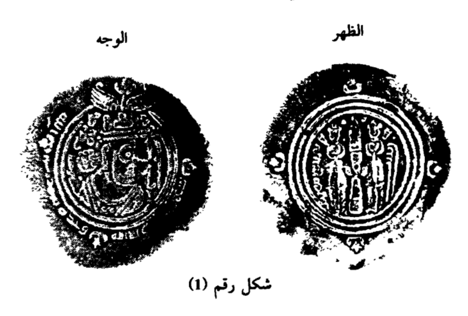
(74) إردشير خره: كورة في أقليم فارس، سميت بهذا الاسم نسبة إلى (إردشير) أحد ملوك الفرس، فتحت سنة (23هـ/ 643م)، ثم أعيد فتحها بعد سبع سنوات، وضرب بها آخر نقد على الطراز الساساني سنة (78هـ/ 697م): معجم البلدان: 1/ 199، Walker, Op. Cit., P. cxiii.

(75) الدرهم الإسلامي، ص132، Ibid, P.118.

(76) بيشابور: كورة في أقليم فارس، فتحت أيام الخليفة عثمان بن عفان، وقد عرفت باسمها العربي (سابور)، ضربت فيها النقود العربية ـ الساسانية، كما ضربت فيها النقود الإسلامية الخالصة: معجم البلدان: 4/ 857 ـ 60، Walker, Op. Cit., PP. cx, cxi.

(77) انظر: وداد القزاز: «الدرهم الإسلامي المضروب» على الطراز الساساني للحجاج بن يوسف الثقفي مجلة المسكوكات، العدد 2، 1969، ص29 ـ 30.

الساسانية التي حصل عليها المتحف العراقي مؤخراً[78]. (انظر الشكل رقم 1). الوجه: يمثل صورة نصفية لملك الفرس كسرى الثاني، على الجانب الأيمن، توجد كتابة بالخط الكوفي باسم «الحجّاج بن يوسف» وخلف رأس الملك في الفراغ نقشت عبارة بالبهلوية تعني الدعاء له. أما في الهامش فكتبت العبارات التالية: بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله. وقد نقشت بالخط الكوفي.



شكل رقم (1)

الظهر: على مركز الظهر توجد صورة موقد النار على شكل مذبح وعلى جانبيه، حارسان، أو ناظران، أو كاهنان، وعلى جهة اليمين كتابة بالخط البهلوي تشير إلى مدينة الضرب بيشابور، وعلى جهة اليسار كتابة بنفس الخط تشير إلى سنة الضرب 78[79].

إن عدد دور السك التي استخدمت لضرب هذه النقود العربية ـ الساسانية كان يسيراً، منها مثلاً سابور (بيشابور)، وأردشير خرة، ودار

(78) رقمه11 أ ـ ص، ضرب في مدينة بيشابور سنة (78هـ/697م)، انظر: المرجع السابق، ص29 ـ 30.

(79) نفس المرجع، ص30، وانظر أيضاً الدرهم المرقم (299) في: Walker Op. Cit, p118

مجهولة أخرى(80)، ويعلق (وولكر)(81) على هذه الأماكن بقوله: «إنه من العجيب ألا تكون البصرة قد مثلت خلال العدد اليسير من دور الضرب التي استخدمها الحجّاج، وكما يظهر فإن (وولكر) لم يطلع على بعض هذه الدراهم الساسانية الطراز المضروبة في البصرة، والتي تعود إلى هذا العهد. وقد أتيح لي الاطلاع على بعض هذه الدراهم، خلال دراستي لنقود الحجّاج بن يوسف في المتحف العراقي، ويعتبر أحد هذه الدراهم(82) من الدراهم النادرة، لأن سنة ومدينة الضرب مكتوبة عليه بالحروف العربية، بينما كتبت على بقية النقود التي وصلت إلينا بالحروف البهلوية. (انظر الشكل رقم 2).




شكل رقم (2)

لقد ظهرت النقود الإسلامية الخالصة، نتيجة للإصلاح النقدي الذي ابتدأه عبد الملك بن مروان في بلاد الشام، ولتنفيذ هذا الإصلاح في

(80) Ibid, pp. Lxv, 121.

(81) Ibid, p. Lxv.

(82) رقمه (14123مس) ضرب بالبصرة سنة (75هـ/694م)، وهناك درهم آخر ضرب بالبصرة أيضاً سنة (76هـ/695م)، رقمه (6412 مس).

العراق والأقاليم الشرقية أمر عبد الملك الحجّاج بضرب الدراهم على خمسة عشر قيراطاً من قراريط الدنانير[83].

سميت هذه الدراهم الجديدة باسم السميرية، نسبة إلى سمير اليهودي[84]، الذي ضربها للحجاج اثناء الإصلاح العظيم للنقود. ولقد ضربت هذه النقود على عيار مخفض بالنسبة للدراهم الساسانية السابقة، وأصبحت تساوي ستة دوانق وهي معدل أوزان الدرهم البغلي، والدرهم الطبري[85]. ولقد ذكر الفقهاء والمؤرخون القدامى، أن نسبة الدرهم إلى المثقال هي 10 ـ 7[86]، ولذلك يجب أن يكون معدل وزن الدرهم لما بعد الإصلاح هو (2,97) غم، ولكن المعدل الفعلي لوزن نماذج الدراهم الإسلامية الخالصة التي وصلت إلينا، باستثناء التالفة منها أو المقروضة هو أقرب إلى (2,90) غم، وليس أكثر من ذلك[87]. وعلى أي حال فإن الوزن التقريبي للدرهم الفضي الجديد (2,97) غم أصبح يطلق عليه اسم الدرهم الشرعي[88]، ويذكر (زامباور Zambour)[89]، أنه ربما كان الخليفة عمر هو أول من قرر أن الوزن الشرعي للدرهم هو (2,97) من الغرامات.

---

(83) فتوح البلدان: ص572، والقيراط، وزنه عند الجوهريين، نصف دانق، أي أربع حبات، أو (22) سنتيغراماً، والكلمة هي تعريب اليونانية (Keration): الكرملي ص28.

(84) يهودي من تيماء (بلدة في أطراف الشام) ضرب النقود للحجاج فسميت باسمه: فتوح البلدان: ص575، المقريزي، ص6، الكرملي، ص35 (حاشية 1).

(85) الأموال، ص524، مقدمة ابن خلدون، ص263، المقريزي، ص7 ـ 8، Walker, Op. Cit, P. cxLix.

(86) الأموال ص524، الطبري: 2/ 939، الأحكام السلطانية، ص154.

(87) Walker, A catalogue of the Arab-Byzantine and Post-Refrom Umaiyad Coins, P. Xcv.

(88) Walker, A catalogue of the Arab-Sassanian Coins, P. cxLxii أما معدل وزن الدراهم الساسانية الطراز، فهو (3,906) غم: Ibid, P. cxLvii.

(89) دائرة المعارف الإسلامية، مادة: (درهم).

ويبدو أن (زامباور) اعتمد على ما ذكره الماوردي[90]، من أن الخليفة عمر ابن الخطاب، هو الذي أمر بأخذ معدل أوزان الدراهم البغلية، والطبرية، فكان ستة دوانق فضرب الدراهم على هذا الوزن، ولكن هذا الخبر لم يوثق من بقية المصادر الأخرى.

لقد أطلق على هذه النقود الجديدة التي ضربها الحجّاج بن يوسف اسم «المكروهة»، وتعلل بعض الروايات[91] هذه التسمية تعليلاً دينياً، هو أن الحجّاج كتب عليها بعض الآيات القرآنية، فكره الفقهاء ذلك، فسميت بالمكروهة، لأن الناس قد يحملونها على غير طهارة. وتعلل رواية أخرى[92] سبب ذلك، أن الأعاجم كرهوا نقصانها. ويمكن أن يكون هذا صحيحاً لأن هذه النقود، نقص عيارها عن النقود الساسانية السابقة بنسبة 10/7 مما أدى إلى استياء الناس من ذلك، فسموها المكروهة[93].

إن المعلومات التي بين أيدينا تؤيد أن تحرج الفقهاء من هذه النقود لم يكن كما صوّرته الروايات موجهاً إلى ما عليها من نقوش وآيات، فنحن لا نسمع إلا بعدد ضيئل من هؤلاء الفقهاء الذين أبدوا تحرجهم منها، من أمثال محمد بن سيرين[94] وأنس بن مالك، اللذين كانا لا يبيعان ولا يشتريان بهذه الدراهم[95] وفيما عدا ذلك لم ينكرها أحد من

---

(90) الأحكام السلطانية، ص154.

(91) فتوح البلدان: ص575، قدامة، الورقة 22ب، الأوائل، ص206، الأحكام السلطانية، ص154، الكامل في التاريخ: 4/ 417، تاريخ ابن خلدون م3، قسم 1، ص100، المقريزي، ص8، النجوم الزاهرة: 1/ 177.

(92) فتوح البلدان: ص575، الأحكام السلطانية، ص154.

(93) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ص213 ـ 214، Walker, Op, Cit, PP. cxLvii, cxLix.

(94) محمد بن سيرين، يكنى أبا بكر، مولى أنس بن مالك، كان فقيهاً إماماً كثير العلم. توفي سنة (110هـ/ 728م): طبقات ابن سعد، جـ7، قسم 1، ص140 ـ 150، طبقات خليفة، ص210، المعارف، ص442 ـ 443.

(95) طبقات ابن سعد، جـ7، قسم 1، ص147، العقد الفريد: 5/ 49.

أصحاب رسول الله ﷺ، أو غيرهم من التابعين في المدينة[96]. وكان سعيد بن المسيب[97]، يبيع ويشتري بها، ولا يعيب من أمرها شيئاً[98]. وقد سئل مالك بن أنس (ت179هـ/ 795م) عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم، لما فيها من كتاب الله عز وجل، فقال: «أول ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون فما أنكر أحد ذلك، وما رأيت أهل العلم أنكروه، ولقد بلغني أن ابن سيرين كان يكره أن يبيع بها ويشتري، ولم أرَ أحداً منع ذلك ههنا، يعني رحمه الله تعالى أهل المدينة النبوية»[99]. وقد قيل لعمر بن عبد العزيز، أن يأمر بمحو الآيات من على هذه الدراهم فرفض قائلاً: «أردتَ[100] أن تحتج علينا الأمم، إن غيَّرنا توحيد ربنا، واسم نبينا ﷺ»[101].

إن السير بالإصلاح إلى درجته النهائية، كان يتطلب إشرافاً تاماً من قبل الدولة على ضرب النقود، فحاول الحجّاج أن يحرم الدهاقين من سك النقود والتلاعب بالعملة، الأمر الذي كان يدر عليهم أرباحاً طيبة، فسأل عما كانت تعمل به الفرس في ضرب الدراهم، ثم اتخذ دوراً خاصة للضرب، وجمع فيها الطباعين[102] والصناع[103]، وجعل ضرب النقود من

---

(96) فتوح البلدان: ص572.

(97) سعيد بن المسيب بن حزن، من أفقه أهل الحجاز، وسيد التابعين، توفي سنة (94هـ/ 712م) طبقات خليفة، ص244، المعارف، ص437 ـ 438، البداية والنهاية: 9/ 99 ـ 100.

(98) المقريزي، ص7.

(99) نفس المصدر، ص9.

(100) في الأصل «أردت» بالضم، والسياق يقتضي الفتح.

(101) المقريزي، ص9.

(102) جمع طباع، وهو الذي ينقش الدراهم أو السيوف أو يصوغها: لسان العرب، مادة: (طبع)، الكرملي، ص14، (حاشية 1).

(103) فتوح البلدان: ص575، قدامة، الورقة 22ب، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص258 ـ 259.

حق الدولة وحدها، كما منع استخدام أواني الذهب والفضة في الشرب، وكسر ما وجده منها في العراق وفارس، واستخدمه في ضرب النقود[104]. وسمح للتجار الذين كانوا يرغبون بضرب نقودهم الخاصة، بسكها في دور السك التابعة للدولة، بعد دفع أجرة معينة[105]، قدِّرت بدرهم واحد عن سك كل مئة درهم، وذلك عن ثمن الحطب وأجر الضرابين[106]، وقد ختم على أيدي الصناع والطباعين منعاً من تلاعبهم[107]، ثم بالغ في تخليص الذهب والفضة من الغش[108].

ويبدو أن محاولات قد جرت من قبل الأفراد لسك العملة، خارج دور الضرب التابعة للدولة، من ذلك مثلاً، ما قام به سُمَيْر اليهودي، الذي حاول سك دراهمه من الفضة الخالصة المخلوطة بالذهب. وعلى الرغم من تفوق عيار هذه الدراهم، على عيار نقود الحجّاج، فإنه لم يعف عنه، إلا بعدما تعهد له بوضع الأوزان والسَنج[109]. وكان الناس لا يعرفون الوزن، إنما يزنون النقود بعضها ببعض، ويتعاملون بالعدد أيضاً، فلما وضع لهم سمير السنج، كف بعضهم عن غبن بعض[110]. ويظهر أن محاولة سمير هذه، قد جاءت قبل أن يستخدمه الحجّاج في الإشراف على ضرب النقود الإسلامية الخالصة للدولة، والتي عرفت أيضاً باسمه، كما

(104) البيروني، الجماهر في معرفة الجواهر، ص264.

(105) فتوح البلدان: ص575، قدامة، الورقة 22ب.

(106) المقريزي، ص7.

(107) فتوح البلدان: ص575، قدامة، الورقة 22ب.

(108) تاريخ ابن خلدون، م3، قسم 1، ص100.

(109) السنج أو الصنج: كلاهما بالفتح، من الفارسية (سنجة) أي الميزان، ويراد بها في الاصطلاح العيار (poids): أدي شير، ص95، الكرملي، ص29 (حاشية 1)، صنج السكة في فجر الإسلام، ص1.

(110) الأوائل ص206، الكامل في التاريخ: 4/ 417، النجوم الزاهرة: 1/ 177.

سبق وأشرنا إلى ذلك[111].

أصبحت النقود الإسلامية الجديدة، ذات طابع يختلف عن النقود السابقة، فهي قد تحررت نهائياً من التأثرات الساسانية، فقد أمر الحجّاج أن ينقش على وجه الدرهم «قل هو الله أحد» وعلى الوجه الآخر «لا إله إلا الله» وطوّق الدرهم على وجهيه بطوق، وكتب في الطوق الواحد: «ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا»، وفي الطوق الآخر: «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون[112]». ويؤيد هذا ما وصل إلينا من دراهم الحجّاج المضروبة على الطراز الإسلامي الخالص، وعلى سبيل المثال، ندرج أدناه المعلومات المتعلقة بأحد هذه الدراهم التي ضربت في البصرة سنة (80هـ/ 699م)[113] (انظر الشكل رقم3).

لقد أصبحت كل الدراهم المعربة على هذا الشكل من الضرب الخالي من التصاوير والتأثيرات الأجنبية الأخرى، وتجدر الإشارة، إلى أن بعض دور الضرب استمرت في سك النقود العربية ـ الساسانية، بعد إصلاح العملة[114]، خاصة في المناطق الشرقية، وكانت آخر النقود الأموية التي ضربت على الطراز الساساني، قد أرخت في سنة (83هـ/ 702م)[115]. أما في الأماكن البعيدة كطبرستان وبخارى، فإن ضرب النقود

---

(111) فتوح البلدان: ص575، المقريزي ص6، Walker, Op ,Cit, P. cxLix الدرهم الإسلامي، ص4، وراجع ص174، من هذا الفصل.

(112) المقريزي، ص7.

(113) النقشبندي «الدرهم الأموي المضروب على الطراز الإسلامي الخالص» سومر، م14، 1958، ص110، وانظر أيضاً: Walker, A catalogue of the Arab-Byzantine and Post-Reform Umaiyad Coins, PP. 104, 125 f.

(114) walker, A catalogue of the Arab-Sassanian Coins, P. cxi فجر السكة العربية، ص262.

(115) الدرهم الإسلامي، ص10، Walker, Op. Cit, ppxxv, 120 133.

العربية ـ الساسانية فيها استمر إلى العهد العباسي[116].



شكل رقم (3)

المركز: (الوجه)
لا إله إلا الله وحده لا شريك له

الطوق: بسم الله ضرب هذا الدرهم بالبصرة في سنة ثمانين

المركز: (الظهر)
الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد

الطوق: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

وقد ضربت العملة الفضية الجديدة في سنة (79هـ/698م) في مدن عديدة[117]، كالبصرة، والكوفة، وميسان[118]، وجيّ[119]، وسوق

(116) Philip, Op, Cit, P.246; Walker, Op. Cit. PP. xv, xxv الدرهم الإسلامي، ص10.

(117) J.Kirkman, The Minsts of Iraq during the Ommayad and Abbasid Periods, Sumer, Vol, I, 1945, p.16; Walker, A catalogue of the Arab-Byzantine and Post-Refome Umaiyad Coins, PP. 125, 135, 173, 175, 179, 185.

وهناك دراهم ليس عليها ما يشير إلى اسم مدينة الضرب، ومنها درهم في المتحف البريطاني برقم (KH4): Ibid, P. 104.

(118) ميسان: (سبق شرحها)، ضربت فيها الدراهم الإسلامية، منذ سنة (79 ـ 97هـ/698 ـ 715م)، Walker, Op. Cit, P. xci.

(119) جي: اسم مدينة أصبهان القديمة، ضربت فيها الدراهم الإسلامية الخالصة من سنة =

الأهواز[120]، وماه البصرة[121]، ومرو[122]. ويبدو أن الحجّاج قد اهتم بضرب هذه النقود أول الأمر في المدن الرئيسة، كالكوفة والبصرة، ففي متاحف النقود العالمية، الكثير من الدراهم التي ضربت في هاتين المدينتين اعتباراً من سنة (79هـ/ 698م)[123] وآخر ما وصل إلينا من دراهم الكوفة في هذا العهد، يعود تاريخه إلى سنة (82هـ/ 701م)[124]. ويظهر أن ضرب الدراهم، في هذا العهد، قد استمر في البصرة إلى أبعد من هذا التاريخ، ففي المتحف العراقي، درهمان يعود تاريخ أولهما إلى سنة (83هـ/ 702م)[125] والثاني إلى سنة (86هـ/ 705م)[126].

ومن المعلوم أن من أهم العوامل التي تقرر اختيار المكان لسك النقود، هي أهميته الإدارية والاقتصادية[127]، وهذا ينطبق بصورة تامة على مدينة واسط، التي ضربت فيها الدراهم في كل سنة من عهد الحجّاج،

= (79 ـ 102هـ/ 698 ـ 720م)، معجم ما استعجم: 2/ 412 مراصد الاطلاع: 1/ 280، Walker, Op, Cit, P. Lxxvii.

(120) سوق الأهواز: مدينة في الأهواز، وهي العاصمة العربية لولاية خوزستان، ضربت فيها الدراهم الإسلامية الخالصة، منذ سنة (79 ـ 98هـ/ 698 ـ 716م): معجم البلدان: 1/ 410 ـ 411، Walker, Op. Cit. P. Lxxxii.

(121) ماه البصرة: هي الدينور، ضربت فيها نقود الإصلاح سنتي (79 و81هـ/ 698 و700م) فقط: معجم البلدان 4/ 405، Walker, Op. Cit. P. Lxxxviii.

(122) مرو: مركز اقليم خراسان، فتحت زمن عثمان بن عفان، وضربت فيها نقود الإصلاح من سنة (79 ـ 110هـ/ 698 ـ 728م): البلدان، ص279، Walker, Op. Cit. P. Lxxxix.

(123) النقشبندي، الدرهم الأموي المضروب على الطراز الإسلامي الخاص، ص100، 112، Walker, Op. Cit, pp. 125-126, 173-174 فجر السكة العربية، ص337.

(124) درهم المتحف العراقي المرقم (14326مس). Walker Op. Cit, P. 174.

(125) الدرهم المرقم (12820مس م).

(126) الدرهم المرقم، (23ص).

(127) العلي «مراكز السك الساسانية في العراق، أهمية وأساليب دراستها» مجلة المسكوكات، العدد 3، 1972، ص19.

اعتباراً من سنة (84هـ/ 703م) وإلى وفاته سنة (95هـ/ 714م)[128]، ولم يتوقف ضرب الدراهم فيها بعد وفاته، بل أصبحت بعد نحو من عشر سنوات، وبأمر الخليفة هشام بن عبد الملك (105 ـ 125هـ/ 732 ـ 742م) المصدر الوحيد لضرب الدراهم في المشرق الإسلامي، حتى سقوط الدولة الأموية[129].

لم يقتصر ضرب النقود على العواصم، والمدن القريبة فقط، بل ضربت في بقية المدن الكبرى التي كانت مقرات للعمال العرب[130]، فقد عمم الحجّاج ضرب السكة الإسلامية على الأقاليم التابعة له، كما أوجب على المسؤولين فيها كتابة تقرير شهري بما يتجمع لديهم من المال ليتولى إحصاءه بنفسه، وأن تحمل إليه الدراهم المضروبة أولاً فأولاً[131].

وهناك مدن أخرى، استخدمت بكثرة لضرب النقود في هذا العهد، واستمر قسم منها في الضرب حتى بعد عهد الحجّاج أيضاً، من ذلك مثلاً أردشير خره، التي ضربت فيها النقود الإسلامية الخالصة من سنة (80 ـ 99هـ/ 699 ـ 717م)[132]، ومدينة الري[133]،

---

(128) النقشبندي، المرجع السابق، ص113 ـ 114 ـ 121 ـ 123، وقد أشار إلى درهم ضرب في واسط سنة (83هـ/ 702م)، فجر السكة العربية ص378 ـ 382. Walker, Op, Cit. PP 191-193.

(129) المقريزي، ص6، Kirman, Op. Cit. p 16.
Walker, Op. Cit, PP. Lxiii, 193-200.

(130) Belaec, Op. Cit, P. 188.

(131) المقريزي، ص7.

(132) النقشبندي، المرجع السابق، ص144، Walker, Op. Cit, P. Lxxi فجر السكة العربية، ص330.

(133) الري: مدينة مشهورة من أمهات البلاد، وهي قصبة بلاد الجبال، وكانت من أعظم دور ضرب النقود الساسانية الطراز، ثم استمرت في ضرب النقود الإسلامية الخالصة بعد الإصلاح من سنة (81 ـ 98هـ/ 700 ـ 716م): معجم البلدان: 2/ 892، Walker, Op, Cit. P. Lxxx.

وكرمان[134]، وسابور[135]، ونهر تيري[136].

وتوجد مدن عديدة أخرى، استخدمت كلها لضرب الدراهم الإسلامية الخالصة في هذا العهد[137]، مما يدل على توسع النشاط المالي والاقتصادي للدولة وللأفراد، مما أدى إلى زيادة حاجتهم إلى هذه النقود الجديدة، كما يدل أيضاً على نجاح سياسة الإصلاح النقدي التي نفذها الحجّاج بن يوسف الثقفي في العراق والأقاليم الشرقية التابعة له.

---

(134) كرمان: مدينة مشهورة في ولاية كرمان المجاورة لولاية فارس، ضربت فيها النقود الإسلامية الخالصة بعد الإصلاح، من سنة (90 ـ 103هـ/ 708 ـ 721م): معجم البلدان: 4/ 313 ـ 314، Walker, Op. Cit. P. Lxxxvii.

(135) وتسمى بيشابور أيضاً، ضربت فيها النقود الإسلامية من سنة (80 ـ 99هـ/ 699 ـ 717م) Walker, Op. Cit, P. Lxxx.

(136) نهر تيري: بلد من نواحي الأهواز، ضربت فيها الدراهم الإسلامية، من سنة (80 ـ 97هـ/ 699 ـ 715م): معجم البلدان: 4/ 837، Walker, Op. Cit. P. xci.

(137) للاطلاع على أسماء هذه المدن والنقود التي ضربت فيها انظر: النقشبندي، المرجع السابق، ص110 ـ 124، Walker, Op. Cit. (Passim) فجر السكة العربية، ص333 ـ 77.

الجزية والخراج ومحاولة رفع مستوى الجباية[138]

الجزية: ضريبة تفرض على أهل الذمة، وقد ثبتت بنص من القرآن[139]، وبحثها الفقهاء والمؤرخون[140]. والجزية قديمة لم يكن المسلمون أول من فرضها، فقد أخذها اليونان والرومان والفرس من رعايا الأمم التي أخضعوها، وكان مقدارها يعادل سبعة أضعاف الجزية التي فرضها المسلمون[141]. وأول من أخذ الجزية في الإسلام، هو الرسول (ﷺ)، فقد أخذها من أهل اليمن، ومن مجوس البحرين، ثم أقرَّها الخلفاء الراشدون من بعده[142]. وتؤخذ الجزية من العرب ـ سوى بني تغلب[143] ـ إذا كانوا أهل كتاب، أما الأعاجم، فتقبل منهم سواء كان لهم

---

(138) أي واردات الدولة.

(139) سورة التوبة، الآية: 29.

(140) أبو يوسف، ص122، 123، 128 فما بعدها، الأموال، ص26 ـ 27، 32 فما بعدها، الطبري، اختلاف الفقهاء، ص200 فما بعدها، الصولي، ص213 ـ 16 قدامة (منشور مع كتاب Taxation in Islam Vol II)، ص37أ، الأحكام السلطانية، ص142، 143، السرخسي: المبسوط: 10/ 79 فما بعدها.

(141) تاريخ التمدن الإسلامي: 1/ 219، حسن إبراهيم وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، ص247.

(142) أبو يوسف، ص128 ـ 131، الأموال، ص32 ـ 33، قدامة، المصدر السابق، ص118.

(143) لقد كره هؤلاء الجزية، كما رغبوا عن دخول الإسلام لحديث عهدهم بالنصرانية =

كتاب، أم لم يكن لهم كتاب، وكانوا عبدة أوثان[144]، أي إنهم أنزلوا بمنزلة أهل الكتاب. والعلة في أخذ الجزية منهم في رأي أبي يوسف[145]، لأن دماءهم وأموالهم، إنما أحرزت بأداء الجزية، والجزية بمنزلة مال الخراج.

أما مقادير الجزية، فكانت في عهد الرسول (ﷺ)، وأبي بكر، ديناراً واحداً على كل حالم[146]، ثم أصبحت في عهد عمر بن الخطاب فيما بعد، على الموسر ثمانية وأربعين درهماً، وعلى الوسط أربعة وعشرين، وعلى من دون ذلك اثني عشر درهماً، يؤخذ ذلك منهم كل سنة مرة واحدة، وتجب الجزية على الرجال دون النساء والصبيان، ولا تؤخذ من المسكين الذي يتصدق عليه، ولا من الأعمى الذي لا حرفة له ولا عمل، ولا من المقعد، ولا من الرهبان وأهل الصوامع، إلا إذا كانوا من أهل اليسار، ولا من الشيخ الكبير الذي لا يستطيع العمل، ولا من المجنون[147]. وإذا أسلم الذمي، سقطت عنه الجزية[148].

الخراج: وهو اصطلاح عربي ورد في القرآن الكريم: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[149] وهو في كلام العرب

= فتراضوا مع عمر بن الخطاب على أن يأخذ منهم الصدقة مضاعفة بدلاً من الجزية: أبو يوسف، ص66 ـ 67، يحيى بن آدم، ص63، الأموال، ص28 ـ 29، فتوح البلدان: ص216 ـ 217، الطبري: 1/ 2509 ـ 2510.

(144) اختلاف الفقهاء، ص200.

(145) الخراج، ص123.

(146) نفس المصدر، ص128، يحيى بن آدم، ص68، الأموال، ص26 ـ 27، الصولي ص215.

(147) أبو يوسف، ص122 ـ 123، الأموال، ص37 فما بعدها، اختلاف الفقهاء، ص204 فما بعدها، الأحكام السلطانية، ص144.

(148) أبو يوسف، ص122.

(149) سورة المؤمنون، الآية: 72.

اسم للكراء والغلة[150]، بمعنى أجرة للأرض، فالدولة إذا أعطت الأرض بخراج معلوم، كالرجل يكري أو يؤجر أرضه بأجرة مسماة[151]. والخراج ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها[152]. وقد استعمل هذا التعبير في أرجاء الدولة الإسلامية كافة، ولكن كانت له مدلولات مختلفة وبالنسبة للعراق، فقد أطلق على الضريبة التي تجبى من الأراضي المفتوحة التي يزرعها أهل الذمة، ثم أصبح يطلق على الضريبة التي تؤخذ من الأراضي التي فتحت عنوة حتى لو امتلكها المسلمون[153].

وقد وضعت أسسه في عهد عمر بن الخطاب، وذلك عندما رفض أن يقسم السواد بين الفاتحين، واعتبره ملكاً لجميع المسلمين، فأمر بمسح أراضيه وإبقائها بيد أصحابها من الفلاحين لممارسة الزراعة فيها، ثم وضع الخراج عليهم بنسب معلومة[154]، ويؤخذ الخراج مع الكفر والإسلام[155].

ورد في كثير من المصادر خلط في استعمال مصطلحي الجزية والخراج فاستعمل كل منهما في محل الآخر[156]، ويحدد

---

(150) الأموال، ص73، الأحكام السلطانية، ص146.

(151) الأموال، ص73، لسان العرب، مادتي: (كرا) و(غلل).

(152) الأحكام السلطانية، ص146.

(153) أبو يوسف، ص59، 69، يحيى بن آدم، ص51، الأموال، ص74، فتوح البلدان: ص329، وانظر: العلي، «إدارة خراسان في العهود الإسلامية الأولى» مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد 15، 1972، ص311 ـ 312. وانظر أيضاً: ناجي معروف «الضمان الاجتماعي في الإسلام» مجلة الأقلام، العدد 7، 1965، ص3 فما بعدها.

(154) أبو يوسف ص26، 36 فما بعدها، يحيى بن آدم، ص73، الأموال، ص40 ـ 41 ـ 68 ـ 69، ابن رسته، ص104، الصولي، ص218، الأحكام السلطانية، ص148، 174 ـ 175، لسان العرب، مادة: (خرج).

(155) الأحكام السلطانية، ص142.

(156) انظر على سبيل المثال: فتوح مصر وأخبارها، ص155، تاريخ اليعقوبي: =

(ولهاوزن)[157] إن هذا الاختلاط حدث إلى حد سنة (121هـ/ 738م). ويبدو أن هذا الخلط، قد حدث لأن اللفظين يستعملان الواحد مكان الآخر لأنهما يشتركان في معنى واحد، وهو أن كلا منهما مال يؤخذ من الذمي، وهذا جائز من الوجهة اللغوية أيضاً، طالما أن القرينة والسياق يحددان ـ لا محالة ـ الحقيقة التي هي مقصودة[158]. وقد ذكر الماوردي[159]، عند كلامه عن تأويل الجزية بوجوب إيراد بيان، عندما يكون تأويلها مجملاً، أو تخصيص دليل عندما نعتبرها من الأسماء العامة. ولهذا فإن العبارة هي التي تحدد ما إذا كان المقصود باللفظ هو ضريبة على الأرض أم على الرأس، ولكن «إلى جانب هذا المعنى العام فقد كان لكل من هذين الاصطلاحين معنى خاص فالخراج كان يعني ضريبة الأرض والجزية كانت تعني ضريبة الرأس. هذا المعنى الخاص المميز لكل منهما كان موجوداً في عهود الإسلام الأولى كما كان موجوداً في عهود متأخرة من الإسلام»[160]. وللدكتور ناجي معروف[161] تفصيلات عن هذا الرأي أيضاً، فيذكر أنه على الرغم من ورود كل من لفظتي الجزية والخراج الواحدة مكان الأخرى عند علماء المسلمين، لكن «بحوث العلماء، والفقهاء، وآراءهم، وأقوالهم كلها تدل بوضوح تام على أنهم كانوا يريدون بالجزية: ما وضع على رؤوس أهل الذمة من ضرائب

= 2/ 176، الطبري: 2/ 1354، ابن الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص99، دائرة المعارف الإسلامية، مادتي: (الجزية) و(الخراج).

(157) تاريخ الدولة العربية، ص268.

(158) الخراج في الدولة الإسلامية، ص123.

(159) الأحكام السلطانية، ص143.

(160) دينيت، الجزية والإسلام، ص42، وكما يظهر فهو لا يوافق (ولهاوزن) في تحديده للتاريخ المذكور أعلاه.

(161) «الضمان الاجتماعي في الإسلام» مجلة الأقلام، جـ7، 1965، ص7.

معينة يدفعونها سنوياً إلى بيت المال، ويريدون بالخراج ما كان يؤخذ من ضرائب على الأرض بنسب تختلف باختلاف نوع المزروعات» ومن النصوص القديمة التي تدل على هذا مثلاً، النصان الآتيان:

النص الأول: «جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: إني أسلمت، فارفع عن أرضي الخراج قال: لا، إن أرضك أخذت عنوة»(162)، والنص الثاني: «أسلم دهقان من أهل (عين التمر)(163) فقال له علي (عليه السلام) أما جزية رأسك فنرفعها، وأما أرضك فللمسلمين، فإن شئت فرضنا لك وإن شئت جعلناك قهرمانا لنا»(164).

إن هذين النصين، يدلان أيضاً على أن الأرض التي فتحت عنوة، أصبحت وقفاً للمسلمين جميعاً، ويعتبر الخراج بمثابة أجرة عن هذه الأرض، ولا يسقط عنها إذا أسلم أصحابها، أو إذا انتقل التصرف بها إلى أيدي المسلمين، لأن خراجها مؤبد مع الأرض، ويؤيد هذا أيضاً الماوردي(165) حيث يقول: «الخراج يأخذ مع الكفر والإسلام» كما أسلفنا. أما جزية الرأس، فترفع عن الذمي عند إسلامه(166)، لأنها تؤخذ مع الكفر وتسقط بحدوث الإسلام(167).

إن الخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من هذا البحث هي:

---

(162) يحيى بن آدم، ص51، فتوح البلدان: 2/ 329.

(163) بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة فتحها عنوة خالد بن الوليد سنة (12هـ/ 633م): معجم البلدان: 3/ 759.

(164) يحيى بن آدم، ص58.

(165) ألأحكام السلطانية، ص142، وبخصوص هذا الأمر انظر أيضاً: «الخراج في الدولة الإسلامية» ص116 ـ 117، ناجي معروف، «أول تأميم في العراق» مجلة الأقلام، العدد 4، 1964، ص7.

(166) أبو يوسف، ص122، الأموال، ص48.

(167) الأحكام السلطانية، ص142.

1 ـ الجزية ضريبة على الرأس، تؤخذ من أهل الذمة، وتسقط بإسلام صاحبها.

2 ـ الخراج ضريبة على الأرض المفتوحة عنوة، تؤخذ من المتصرف بالأرض سواء أكان ذمياً أم مسلماً، لأن الأرض ملك الدولة، وهو بمثابة إيجار عنها.

3 ـ إن الخلط في استعمال الكلمتين في المصادر، لا يخفي المفهوم الخاص لكل منهما، خاصة إذا ألحقت بقرينة أو دل السياق على المعنى.

ونحن إذا عرضنا إلى الجزية والخراج فلأن حالة الجزية والخراج في عهد الحجّاج تستلزم إيراد تلك الإيضاحات، والروايات تستطرد إلى ذكر ما وصل إليه إيراد الخراج من انخفاض شديد في هذا العهد، على العكس من العهود التي سبقته اعتباراً من عهد عمر بن الخطاب. ولكن هذه الروايات تختلف في ذكر مبالغ جباية الخراج لهذا العهد يضاف إلى ذلك، إنها لا تقدم تاريخاً معيناً لهذه الجباية، كما يتبين لنا من القائمة الآتية:

مبالغ جباية خراج العراق في عهد الحجّاج

ثمانية عشر مليون درهم[168].

خمسة وعشرون مليون درهم[169].

ثمانية وعشرون مليون درهم[170].

---

(168) المسالك والممالك، ص14، ابن رسته، ص105، أحسن التقاسيم، ص133، تهذيب ابن عساكر: 4/ 80، البداية والنهاية: 9/ 136.

(169) تاريخ اليعقوبي: 2/ 349، التنبيه والإشراف، ص274، الصولي ص220.

(170) معجم البلدان: 3/ 178.

أربعون مليون درهم[171].

ثمانون مليون درهم[172].

مئة وثمانية عشر مليون درهم[173].

وبطبيعة الحال فإن الأرقام السابقة، لا يمكن أن تنطبق على كل السنوات التي حكم فيها الحجّاج، فقد يرتفع الخراج في إحدى السنوات وينخفض في أخرى نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد من حروب وثورات وعوامل طبيعية. يضاف إلى ذلك، أننا يجب أن نتحفظ من بعض هذه الأرقام، ومن الروايات التي تنسب (خراب البلاد) وإفلاس بيت المال إلى عهد الحجّاج[174] لأننا نعثر من خلال هذه الروايات على ما يناقضها، فقد ذكر مثلاً أنه عندما توفي الحجّاج، ترك في بيت المال أكثر من مئة مليون درهم[175] أو مئتي مليون درهم حسب رواية أخرى[176]. وقد جبى عامل الحجّاج على الفلوجتين[177] وحدهما مبلغ ثمانية عشر مليون درهم[178]، فكيف يمكن أن يكون خراج العراق كله مساوياً لخراج الفلوجتين فقط؟ لهذا فإن انخفاض مقدار الجباية لا يمكن أن يكون بالصورة التي صوَّرتها بعض الروايات السابقة، ويمكن أن تكون رواية الصولي[179] (ت 336هـ/

---

(171) فتوح البلدان: ص332، الصولي، ص220، البداية والنهاية: 9/ 136.

(172) الصولي، ص220.

(173) الأحكام السلطانية، ص175.

(174) الطبري: 2/ 1036 ـ 1307 (رواية هشام بن محمد عن أبي مخنف)، ابن أعثم، جـ2، الورقة 145ب، الوزراء والكتاب، ص49، الكامل في التاريخ: 5/ 23.

(175) التنبيه والإشراف، ص274.

(176) كتاب الذخائر والتحف، ص208 ـ 209.

(177) وهما الفلوجة الكبرى والفلوجة الصغرى، أو الفلوجة العليا والفلوجة السفلى، قريتان كبيرتان من سواد منطقة بغداد والكوفة: معجم البلدان: 3/ 9016.

(178) الوزراء والكتّاب، ص41.

(179) أدب الكتّاب، ص220 ـ 221.

947م) دليلاً على اعتدال هذا الانخفاض الذي شعر به الحجّاج نفسه ـ حسبما تذكر الرواية ـ فعندما بلغت جباية الخراج ثمانين مليون درهم، سأل الدهاقين عن سبب هذا الانخفاض، فكان رأيهم، أن عماله «أخذوا العاجل، ولم يعمروا للعام المقبل فنقص الخراج لذلك».

ولكن ليس من السهل تطبيق هذه السياسة دون علم الحجّاج، لأنه هو نفسه لم يستطع أن يقوم بمثل هذا الأمر دون مشاورة الخليفة، فقد كتب إلى عبد الملك بن مروان «يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد فمنعه من ذلك وكتب إليه: لا تكن على درهمك المأخوذ احرص منك على درهمك المتروك وابق لهم لحوماً يعقدون بها شحوماً»[180]. ومهما يكن موقف الحجّاج بعد هذا الكتاب، فإن هذا النص يدل على أنه لم يكن «يجمع الأموال حسبما يرى دون مراجعة الخليفة». كما اتهمه بذلك بعض المؤرخين المحدثين[181].

لم يذكر الدهاقنة للحجاج بقية الأسباب التي أدت إلى نقصان الخراج، لكنه كان يدرك معظم تلك الأسباب، فلقد كان لهجرة الفلاحين من الأعاجم إلى الأمصار، أثر بليغ في البلاد بصورة عامة، وبالأراضي الزراعية خاصة، حيث حرمت من الأيدي العاملة، فقل إنتاجها[182]، وهذا أدى إلى انخفاض في مقدار الخراج، يضاف إلى ذلك، إن معظم هؤلاء المهاجرين كانوا من المتحولين حديثاً إلى الإسلام، وكانوا أداة فعالة بأيدي أعداء الدولة، يجمعونهم حولهم لتحقيق مراميهم السياسية[183]، ولهذا فقد كانوا عنصراً قلقاً يهدد سلامة المدن.

---

(180) الأحكام السلطانية، ص149.

(181) حسن إبراهيم، وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، ص177.

(182) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ص84.

(183) الجزية والإسلام، ص73 ـ 74. من ذلك مثلاً اشتراك هؤلاء المهاجرين مع أهل =

والواقع أن هجرة بعض أهالي السواد عن قراهم الأصلية، بدأت منذ الفتح الإسلامي[184]، لكنها ازدادت في هذا العهد، نتيجة للتحول الحضاري وللاستفادة من مزايا العيش في المدن[185]، لذلك فقد ارتأى الحجّاج أن يخرج الفلاحين من الأمصار، ويلحقهم بقراهم الأصلية، حلاً للمشاكل التي سبَّبها وجودهم في المدن.

وهناك روايات ثلاث عن هذا الأمر: الأولى ذكرها الجاحظ في كتاب «الموالي والعرب»، ونقلها عنه ابن عبد ربه في «العقد الفريد»[186]، وتجعل هذه الرواية قرار الحجّاج بعد فتنة ابن الأشعث، اتخذه بحقهم انتقاماً منهم لاشتراكهم في الثورة. وقد اعتمد (كريمر)[187] على هذه الرواية، وتبعه في ذلك (براون Browne)[188]، فعلل الأمر على أنه نتج عن ثورة عامة للموالي بسبب اضطهاد الحجّاج لهم. أما الرواية الثانية، فيذكرها المبرد[189]، وهي تشابه الأولى من حيث التوقيت، لكنها تعلل عمل الحجّاج تعليلاً أدبياً، فإخراج الموالي من الأمصار ـ حسب هذه الرواية ـ كان لإبعادهم عن موضع الفصاحة والآداب، وخلطهم بأهل القرى والأرياف. والرواية الثالثة عن عمر بن شبة (ت 262هـ/ 875م)

= البصرة في الانضمام إلى ثورة ابن الأشعث، وقتال الحجاج، انظر: أنساب الأشراف، ص337 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1122 ـ 1123.

(184) الطبري: 1/ 2036.

(185) لزيادة الاطلاع على أسباب هجرة الفلاحين إلى الأمصار، وخاصة البصرة، انظر: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص74 ـ 75، وانظر أيضاً: الجزية والإسلام، ص74 ـ 75.

(186) 3/ 416 ـ 417.

(187) الحضارة الإسلامية، ص88.

(188) A literary History of Persia, Vol. I. p. 234.

(189) الكامل: 2/ 96 ـ 97.

ذكرها البلاذري[190] والطبري[191]، وهذا نصها: «كتب عمال الخراج أن الخراج قد انكسر وأن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار فكتب إلى البصرة وغيرها أن من كان له أصل في قرية فليخرج فخرج الناس فعسكروا وجعلوا يبكون ويقولون وامحمداه وجعلوا لا يدرون أين يذهبون فجعل قراء أهل البصرة يخرجون إليهم متقنعين فيبكون معهم وقدم ابن الأشعث على بغتة ذلك فاستبصر أهل البصرة في قتال الحجّاج مع ابن الأشعث».

إن هذه الرواية تدل على أن أمر الحجّاج كان عملاً إدارياً صرفاً لا علاقة له بالانتقام، أو بأمور جانبية أخرى يصعب تصديقها، ومما يزيد في أهمية هذه الرواية أيضاً، اعتمادها من اثنين من كبار المؤرخين القدامى (البلاذري والطبري)، علماً أن راويها (عمر بن شبة) كان «فقيهاً صادق اللهجة غير مدخول الرواية»[192].

ويمكن التوفيق فقط في الوقت الذي تعطيه هذه الروايات لقرار الحجّاج، فيحتمل أنه بدأ بإخراج الفلاحين على مراحل، ابتدأت قبل ثورة ابن الأشعث واستمرت بعدها[193].

ليس في هذه الروايات الثلاث ما يشير إلى أن الحجّاج أمر بأخذ الجزية من هؤلاء الفلاحين الذين دخلوا حديثاً في الإسلام، ولكن ابن الأثير[194] عندما ينقل الرواية الثالثة، يذكر أن الحجّاج أخرج الناس، ثم يضيف الجملة التالية: «لتؤخذ منهم الجزية». إن أول نص عن أخذ

(190) أنساب الأشراف، ص336 ـ 337 (أهلورت).

(191) تاريخ الرسل والملوك، 2/ 1122 ـ 1123.

(192) الفهرست، ص112.

(193) انظر: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ص86.

(194) الكامل في التاريخ: 4/ 465.

الحجّاج الجزية ممن أسلم ذكره ابن عبد الحكم[195] بقوله: «وأول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة... الحجّاج بن يوسف». وذكر الطبري[196]، في رواية أخرى عن إخراج الفلاحين من الأمصار، إن الحجّاج بن يوسف رد المسلمين الذين سكنوا الأمصار ممن كان أصله من السواد من أهل الذمة فأسلم بالعراق «ردهم إلى قراهم ورساتيقهم ووضع الجزية على رقابهم على نحو ما كانت تؤخذ منهم وهم على كفرهم». أما الجهشياري[197]، فقد ذكرها كما يلي: «رد الحجّاج من منّ الله عليه بالإسلام إلى بلده ورساتيقه وأخذهم بالخراج».

ومن الملاحظ، إننا لا نستطيع أن نفسر كلمة الجزية المقصودة في نص الطبري، إلا بمعناها الخاص، ألا وهو (ضريبة الرأس)، وقد يقال إن الكلمة في النص الذي ذكره ابن عبد الحكم لا تقترن بقرينة توضحها، وإن الجهشياري ذكر كلمة «الخراج» بدلاً من الجزية، لكن نص الطبري لا يسمح لأي مجال بالتأويل، فقد قال: «الجزية على رقابهم» وهذه لا يمكن أن تعني إلا ضريبة الرأس.

إن رواية الطبري، هي الوحيدة التي أشارت صراحة إلى أخذ الحجّاج للجزية ممن أسلم، فهي رواية منفردة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة إلا تكون صحيحة، اللهم إلا إذا ظهر ما يناقضها في المستقبل. وفيما يخص هذا الأمر يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أيضاً، إن الفقهاء القدامى كأبي يوسف، وأبي عبيد لم يذكرا شيئاً عن أخذ الحجّاج الجزية

(195) فتوح مصر وأخبارها، ص155 ـ 156، وانظر: كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، جـ1، قسم 2، ص326 ـ 327.

(196) تاريخ الرسل والملوك: 2/ 1435.

(197) الوزراء والكتّاب، ص57.

ممن أسلم، لكن أبا عبيد[198] يقول: إن بني أمية أو بعضهم، كانوا يأخذون الجزية ممن أسلم، ومع ذلك فهو لا يذكر من الذي أخذها منهم، ولم يذكر الحجّاج بوجه خاص.

ومن الجدير بالذكر أن هناك من الفقهاء من يرى أخذ الجزية من المسلمين من أهل السواد، يقول الفقيه شريك[199]: «أهل السواد أرقّاء (وكان يقول) الجزية التي تؤخذ منهم إنما هي خراج مثل ما يؤخذ من العبد الخراج ولا يسقط ذلك عنهم إسلامهم»[200]. وقد ذكر أبو عبيد[201] نصاً يدل على أن الجزية أخذت من أحد الأعاجم الذين أسلموا في عهد عمر بن الخطاب، وعندما شكا ذلك الأعجمي إلى عمر، كتب برفع الجزية عنه. وبطبيعة الحال، إن مثل هذه النصوص تمثل حالات فردية لا يمكن الاعتماد عليها في تبرير أخذ الجزية من المسلمين طالما كانوا من أهل السواد، أو لتقرير إن الجزية كانت تؤخذ قبل الحجّاج منذ عهد الراشدين «لكن بغير موافقة الخلفاء مثل عمر وعلي»[202].

وعلى أي حال، فقد كان إرجاع الفلاحين إلى قراهم إجراء إدارياً صرفاً، هدفه تنظيم الأمصار، ورفع مستوى الجباية، وقد تطلبت الظروف الجديدة، التي أصبحت تمر بها الدولة العربية مثل هذا الإجراء، والعمل على تعديل النظام الذي وضعه عمر بن الخطاب[203].

(198) الأموال، ص48.

(199) شريك بن عبد الله بن شريك النخعي، ولي القضاء بواسط سنة (155هـ/ 771م) ثم في الكوفة. ومات بها سنة (177 أو 178هـ/ 793 أو 794م) تهذيب التهذيب 4/ 333 ـ 337.

(200) اختلاف الفقهاء، ص225.

(201) الأموال، ص48.

(202) Al-Adhami, Op. Cit. p. 238.

(203) عن تغير الظروف، وضرورة تعديل نظام عمر انظر: الدوري، النظم الإسلامية، ص137 فما بعدها.

فلقد كثر عدد أهل الذمة الداخلين في الإسلام، وكان من حق الحجّاج أن يشك بدوافع إسلامهم، خاصة وهو يرى الموقف المتذبذب لأهالي بعض المناطق في شرقي الدولة. يقول (آرنولد T.Arnold)(204) عن إسلام هؤلاء: «يبدو لنا أن أهالي هذه البلاد طالما تظاهروا بانتحالهم الإسلام إلى حين، ثم أسرعوا فكشفوا القناع وشقوا عصا الطاعة للخليفة بمجرد انسحاب جيوش الفتح...».

وفيما يتعلق بالأراضي، فقد كثر شراء المسلمين لها(205)، وانتقلت بعض الأراضي الخراجية من أيدي أهلها إلى المسلمين بهبات أو غير ذلك من أسباب التملك(206)، كما انتشر تملك الأرضين بالإقطاع، أخذ الناس باستصلاحها واستغلالها لحسابهم(207)، وهذا أدى إلى تقلص الأراضي الخراجية، وبالتالي إلى انخفاض في مقدار الخراج. لقد كان من المفروض بطبيعة الحال، أن تؤخذ من الفلاحين المعادين إلى قراهم، ضريبة الأرض (الخراج) على اعتبار أنها ثابتة سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، يضاف إلى ذلك أن الحجّاج أرجع في الفرات الأراضي العشرية ـ التي كانت خراجية بالأصل ـ إلى الخراج(208). وهكذا فإن إجراءه لم يكن موجهاً نحو الموالي وحدهم، ليأخذ منهم الجزية ـ كما صوره بعض المستشرقين والكتاب العرب المحدثين(209) ـ بل كان عملاً إدارياً، قصد

(204) الدعوة إلى الإسلام، ص185.

(205) تاريخ مدينة دمشق، م1، ص183 فما بعدها.

(206) فتوح البلدان: 452.

(207) أنساب الأشراف: 5/ 281، قدامة (منشور مع المسالك والممالك) ص241.

(208) فتوح البلدان: ص452.

(209) انظر: السيادة العربية ص41، Browne, Op. Cit, Vol. l. p. 234، «من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام» ص58، تاريخ التمدن الإسلامي: 1/ 220، مختصر تاريخ العرب، ص182، العراق في العصر الأموي، ص56، 69.

مصلحة الدولة بالدرجة الأولى، شمل الموالي والعرب أيضاً، الذين كانوا قد تملكوا الأراضي الخراجية، وأخذوا يدفعون عنها العشر، فأبطل ذلك كله، مما أدى إلى ازدياد سخط المتضررين، على الحجّاج، من العرب والموالي، فاتهموه بمعارضة الدين، ومناقضة روح الإسلام.

ومن الجهود الجدية الأخرى التي بذلت في هذا العهد لرفع واردات الخراج، وتنظيم الزراعة في العراق بصورة عامة، ما قام به الحجّاج من حفر الأنهار والقنوات، فقد أمر بحفر نهر الصين قرب كسكر، وكان ذلك قبل بناء مدينة واسط[210]، كما حفر نهري الزابي والنيل[211]، وأمر بحفر نهر آخر قرب الأنبار، وكان دهاقنة الأنبار قد طلبوا من سعد بن أبي وقاص[212]، أن يحفر لهم، فعجز عامله عن ذلك، وعندما جاء الحجّاج،

---

(210) فتوح البلدان: ص355، معجم البلدان: 4/ 0883. وكسكر: ناحية واسعة، قصبتها واسط القصب، التي بين الكوفة والبصرة، وسمي نهر الصين بهذا الاسم نسبة إلى بلدة جنوبي واسط، وتسمى أيضاً الصينية وقد تردد ذكرها في المصادر التاريخية والجغرافية.

(211) فتوح البلدان: ص355، أنساب الأشراف، الورقة 610أ (اسطمبول)، معجم البلدان: 4/ 883. وقد سمي الزابي بهذا الاسم لأخذه من الزاب القديم، أما النيل فكان يأخذ من الفرات إلى دجلة في منطقة تقع شمال بابل، وقد سماه الحجاج باسم النيل تيمناً بنهر النيل في مصر. وكان يجري إلى الشرق ابتداءً من مخرجه، ويمر بقرى عامرة كثيرة، وتتفرع منه أنهار صغيرة متعددة، وقد أعاد الحجاج حفر نهر (صراة جاماسب) عن يسار النيل، وهناك بنى مدينة النيل التي تقع بين أرض بغداد والكوفة، وكانت أجمل مدينة في الناحية كلها، وأطلالها اليوم بين المدحتية (قرب الفرات) والنعمانية (على دجلة) تسمى بتل النيل والنيليات والنيلية. وقد فحصتها دائرة الآثار العراقية سنة 1945م، ووجدت على امتداد جانبي النهر المندرس تلولا أثرية وبقايا أبنية، هي معالم القرى التي كانت تقوم على هذا النهر. وكان عرض النهر نحو ثلاثين متراً، وتدل البقايا الأثرية على أن المدينة ظلت عامرة إلى العهد الإيلخاني، انظر: فتوح البلدان: ص355، معجم البلدان 3/ 379، 4/ 883، 861، وفيات الأعيان: 2/ 171 ـ 172، تقويم البلدان، ص296 ـ 297، جريدة العجائب، ص54 ـ 55، بلدان الخلافة الشرقية، ص98 ـ 99، وانظر أيضاً: تعليق المترجمين في نفس المرجع ص99 (حاشية 4)، Al-Adhami, Op. Cit. pp. 282-283.

(212) سعد بن أبي وقاص، ولاه عمر وعثمان الكوفة، توفي بالمدينة سنة (255/ 674م) طبقات خليفة، ص15.

أصر على مواصلة العمل، فتم حفر النهر[213]. وقد أدى حفر هذه الأنهار والقنوات إلى إحياء الأراضي التي حولها، وإلى انتعاش الزراعة.

اتبع الحجّاج طريقة أخرى لإحياء الأرضين، وذلك بإقطاعه (القطائع)[214] في أرض العراق لإحيائها واستغلالها لتعمير البلاد وزيادة الجباية[215]. ولتوفير الحيوانات، والأيدي العاملة لإعمار السواد، أرسل محمد بن القاسم الثقفي عامل الحجّاج على السند، بألوف الجواميس إلى العراق[216]، وجلب الحجّاج أقواماً من زط السند مع أسرهم وجواميسهم، وأسكنهم في أطراف كسكر[217]. وبغية توفير البقر للقيام بعملية الحراثة، والزراعة، وتعمير البلاد، منع الحجّاج من ذبحه في السواد[218]، كما اهتم بحالة الفلاحين والأرض وتتبع كميات المطر الساقطة، فكان يسأل الرسل

---

(213) فتوح البلدان: ص336.

(214) القطائع من أرض العراق، كل ما كان لكسرى ومرازبته، وأهل بيته ما لم يكن في يد أحد وتدعى هذه الأرضون التي أصبحت ملكاً للدولة بالصوافي، وقد صنفها عمر بن الخطاب في أرض السواد إلى عشرة أصناف. ويحبذ الفقهاء إقطاع الإمام لهذه الأرضين، لاستصلاحها وإعمارها، ويذكرون الأمثلة عن إقطاع الرسول (ﷺ) الأرضين لبعض الأقوام يتألفهم على الإسلام، وكذلك عن منح الإقطاعات في عهد الراشدين. وتصبح الأرض المقطعة ملكاً لمن منحت له استناداً إلى قول الرسول (ﷺ): «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له» أبو يوسف ص57 فما بعدها، يحيى بن آدم، ص61 ـ 73 فما بعدها، 80، الأموال ص88، 272 فما بعدها 283، فتوح البلدان: ص334 ـ 335، قدامة (منشور مع Taxation in Islam, Vol.II) ص124 ـ 125، 127 فما بعدها، الأحكام السلطانية، ص177، 190 فما بعدها.

(215) أبو يوسف، ص58 ـ 60 ـ 6، فتوح البلدان: ص359، 443، Al-Adhami, Op. Cit. pp. 281-282.

(216) ومن الجدير بالذكر أن الجواميس كانت موجودة في العراق قبل هذا العهد، فمثلاً نجد صور الجاموس على الأختام الأسطوانية من عصر سرجون الأكدي (نحو 2350ق.م) انظر: H. Frankfort, Cylinder Seals, PP. 84-86, 90.91, and PL. XVI.

(217) فتوح البلدان: 1/ 198، 2/ 462: f,xvII,C.

(218) المسالك والممالك، ص15، أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37أ، الأغاني: 15/ 94، معجم البلدان: 3/ 178.

والوفود القادمة عليه من مختلف الجهات، عن المطر وتباشيره وكيفية نزوله، وكمياته[219]، ثم يكتب إلى عبد الملك بن مروان ويعلمه بذلك[220].

ولم يغفل عن تنظيم المزروعات وتصنيفها، وتعيين تلك التي يجب أن تؤخذ منها الصدقة شرعاً، فأقر أن الصدقة على المزروعات تشمل: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، وعامل الناس بذلك، ولم يأخذ الصدقة على البقول والخضر ولا ما يحيل في أيدي الناس[221].

كما اهتم الحجّاج بالفلاحين كثيراً، لأنهم من مصادر الجباية المهمة، فأقرضهم مليوني درهم[222]، ولكن ابن خرداذبه، وهو الذي ذكر هذا الخبر لم يتطرق إلى التاريخ الذي تم فيه هذا القرض، وأغلب الظن أن ذلك كان في أثناء، أو في أعقاب فتنة ابن الأشعث، حيث انشغل كثير من أهل السواد والفلاحين بهذه الفتنة، وتركوا أراضيهم فقلّت الزراعة فيها. فهو قد أسلفهم المال ليستطيعوا الاستمرار بالزراعة، بعد أن هدأت الأحوال، وعاد الاستقرار إلى البلاد. ولكننا لا نعلم شيئاً عن الطريقة التي تم بموجبها الإقراض، ولا كيفية استرداده منهم[223]. وعلى أي حال، فالقرض يلقي ضوء على سياسة الحجّاج الإدارية، ورغبته في الإصلاح وإعادة الأحوال الطبيعية إلى أراضي السواد.

ولزيادة مساحة الأراضي المزروعة أيضاً، قامت في هذا العهد حملة واسعة لاستصلاح الأرضين التي غمرتها مياه المستنقعات في منطقة

(219) العقد الفريد: 5/ 33 ـ 35، الجليس الصالح، الورقة 17ب، تهذيب ابن عساكر: 7/ 152، وفيات الأعيان: 2/ 47.

(220) البيان والتبيين: 3/ 386 ـ 387.

(221) يحيى بن آدم، ص143.

(222) المسالك والممالك، ص15، ابن رسته، ص105، معجم البلدان: 3/ 178.

(223) انظر: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص254.

(البطائح)[224] وكانت هذه البطائح قد تكونت منذ عهد الفرس، حيث كانت تنبثق البثوق التي على دجلة والفرات. وجرت محاولات عديدة من قبل ملوك الفرس لمعالجة هذه البثوق، وعندما ورد المسلمون على العراق نتيجة الفتوحات، انشغل الفرس بالحرب، فأُهملت السيطرة على المياه، فعظم خطرها واتسعت مساحة البطائح[225]. وفي عهد الحجّاج قدّر مبلغ ثلاثة ملايين درهم لسد البثوق والنفقة عليها، ولكن الخليفة الوليد الأول، استكثر هذا المبلغ.

ويظهر من ضخامة المبلغ الذي قدره الحجّاج، أنه كان ينوي أن يقوم بحملة واسعة لتخليص أراضي السواد من خطر الفيضانات التي استمرت تعبث بالمنطقة منذ عهد الفرس. وبطبيعة الحال، فقد كان يُدرك مقدار الفوائد التي سوف تجنيها الدولة من ذلك. ففي عهد معاوية الأول، استطاع عبد الله بن درّاج[226]، أن يستخرج له من أراضي البطائح ما بلغت قيمته خمسة ملايين درهم. وقد فطن مسلمة بن عبد الملك[227] إلى ما

---

(224) البطائح: جمع البطيحة، وهو ماء مستنقع لا يرى طرفاه من سعته كان ما بين واسط والبصرة وهو مغيض دجلة والفرات، وكذلك مغايض ما بين البصرة والأهوار، وسميت بطائح لأن المياه تبطحت فيها، أي سالت واتسعت في الأرض، ولأنها يجتمع فيها مياه عدة. انظر: البلدان، ص323، ابن رسته، ص94 ـ 95، معجم ما استعجم: 1/ 259، معجم البلدان، 1/ 668.

(225) فتوح البلدان: ص358 ـ 359، الطبري: 1/ 1009 فما بعدها، قدامة (منشور مع المسالك والممالك) ص240، الأحكام السلطانية، ص179.

(226) وهو مولى معاوية الأول، قلده خراج العراق، وقد بذل جهوداً كبيرة في استصلاح بعض أراضي البطيحة، كما طالب أهل السواد بهدايا النوروز والمهرجان، قتله ابن الزبير في مكة: أنساب الأشراف، ص49، (أهلورت) فتوح البلدان: ص358، قدامة، المصدر السابق، ص240، الوزراء والكتّاب، ص24.

(227) مسلمة بن عبد الملك بن مروان، له آثار كثيرة في الحروب، ولي العراقين لأخيه يزيد الثاني. توفي سنة (120 أو 121هـ/ 737 أو 728م)، الطبري: 9/ 1417، تهذيب التهذيب: 10/ 44.

سوف يجنيه المشروع بعد تخليص الأراضي من المياه، فبادر إلى طلب الإنفاق عليها، على أن يكون له خراج الأراضي المستصلحة، وفعلاً حصلت له أرضون واسعة، ونواح كثيرة متصلة، والمهم في الأمر أن مسلمة، طلب أن يكون إنفاق المال بإشراف الحجّاج، فوافقه الوليد الأول على ذلك، وقد كان لحسان النبطي، الذي استخدمه الحجّاج، دور كبير في هذه المهمة[228].

يتضح مما تقدم، عدم صحة الروايات التي تنسب إلى الحجّاج، أنه أضرَّ بأهل السواد، أو أهمل الإصلاحات، وسد البثوق مضارّة للدهاقين، لأنهم أيدوا ابن الأشعث[229]، فلقد كانت إصلاحاته في السواد، ومساعداته للفلاحين، لا تهدف إلا إلى إعمار البلاد، ورفع مستوى الجباية.

---

(228) فتوح البلدان: ص358 ـ 360، قدامة، المصدر السابق، ص340 ـ 341.

(229) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 37أ، فتوح البلدان: ص359، الكامل في التاريخ 1/ 481 ـ 482.

الفصل السادس

تقويم عام لسياسة الحجّاج في العراق

1 ـ طبيعة السياسة التي نفذها الحجّاج في العراق.

2 ـ المآخذ على سياسة الحجّاج في العراق.

3 ـ الحجّاج والفتوحات.

4 ـ مسؤولية الحجّاج عن سياسته في العراق وعلاقته بالسلطة المركزية.

طبيعة السياسة التي نفذها الحجّاج في العراق

مر بنا سابقاً أن الحجّاج كان يهدف في سياسته إلى القضاء على الفتن والثورات التي جوبه بها. أما في الظروف الطبيعية، فقد كان الاعتماد على العقل لا العاطفة، وتقليد الوظائف للأكفاء، هو الطابع المميز لسياسته في العراق بصورة عامة. ونستطيع أن نتبين تلك السياسة من الخطب التي كان يلقيها، والتصريحات التي كان يدلي بها، فقد كتب إلى الوليد الأول ابن عبد الملك، رسالة يشرح له فيها سيرته وسياسته في العراق جاء فيها، إني أيقظت رأيي وأنمت هواي، فأدنيت السيد المطاع في قومه، ووليت الحرب الحازم في أمره، وقلّدت الخراج الموفر لأمانته، وقسمت لكل خصم من نفسي قسماً يعطيه حظاً من نظري ولطيف عنايتي، وصرفت السيف إلى النطف المسيء، والثواب إلى المحسن البريء فخاف المريب صولة العقاب وتمسك المحسن بحظه من الثواب»[1].

لقد توصل الحجّاج إلى هذه التدابير بعد مرور أكثر من عشر سنوات

---

(1) عيون الأخبار: 1/10، العقد الفريد: 1/22 ـ 23، 5/36، وذكرت مع اختلاف يسير في الألفاظ في «البصائر والذخائر» م2، قسم1، ص268 ـ 269، التذكرة الحمدونية، جـ1، م2، ص241.

على حكمه للعراق. ويبدو أن الحزم والشدة[2]، كانا من المقومات الأساسية التي اعتمدها في سياسته مع المخالفين. وهو نفسه كان يرى أن الناس هابوه بسبب جرأته على الدماء، وقيامه بأعمال كان يتهيب منها الناس[3]. ولكنه كان مقتنعاً، أنه فعل ما فعل لأنه يريد أن يفرض طاعته ويبسط سلطانه على الناس، وكان يرى أن ذلك عنده خير مما لو كان له جبلان من ذهب، أنفقهما في سبيل الله[4]. ولقد كان للطاعة عنده أهمية عظيمة بحيث جعلته يستحل دم المخالف[5]. ومع هذا فقد كان يعفو عمن يعترف بذنبه ولا يصر عليه. والسلطان الضعيف في نظره سلطان مشؤوم لأن سلطاناً تخافه الرعية خير لها من سلطان يخافها[6].

لقد كان في سياسته أن ينال بالعقوبة كل من يحاول المخالفة أو العبث بالأمن، خاصة من الشخصيات الكبيرة. وكان يرى أنه بموقفه الحازم من هؤلاء الكبار، سيجعل عامة أهل العراق، يخشون بأسه لعلمهم أنه سيكون بالغلظة والعقوبة إليهم أسرع[7]. ومع هذا فقد كان من السهل جداً، أن يرجع إلى الحق إذا تبين أنه مخطئ، لأنه لم يكن يستسيغ أن يعاقب أحداً بجريرة الغير، ولا بريئاً بجريرة المذنب[8].

(2) البيان والتبيين: 2/ 141، عيون الأخبار: 2/ 245، الوشاء، ص65، العقد الفريد: 4/ 124.
(3) تهذيب ابن عساكر: 6/ 337.
(4) نفس المصدر: 4/ 68، البداية والنهاية: 9/ 128.
(5) مروج الذهب: 3/ 83، البصائر والذخائر، م2، قسم 1، ص230.
(6) غرر السير، الورقة 23ب.
(7) الأخبار الموفقيات، ص230، أنساب الأشراف، ص301 (أهلورت)، الكامل في التاريخ: 4/ 387.
(8) من ذلك مثلاً، أن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، شكا إلى الحجاج، من أن منزله قد هدم، وقطع عنه العطاء، لخروج والده مع ابن الأشعث، فأجابه الحجاج بهذه الأبيات:

جانيك من يجني عليك وقد تعدى الصحاح مبارك الجرب

لقد استفاد الحجّاج في توطيد مركزه وسلطته، خاصة في أول قدومه العراق، من الخصومات والتنافس الذي كان شائعاً بين القبائل. ويبدو أيضاً أنه استفاد من طبيعة بعض أهل العراق في نظرتهم القلقة غير المستقرة إلى الأمور السياسية، وعدم ثباتهم على ما يقررونه[(9)]. فضرب بعضهم ببعض، وهذا يرجِّح الرأي القائل: إن الحجّاج لم يظفر بمن ناوأه إلا بمساعدة من بقي معه من أهل العراق[(10)].

تميز الحجّاج بالشدة على المخالفين، وعدم التهاون في حدود الشرع فقد اعتذر إليه سارق اعتذاراً حسناً، لكنه لم يعف عنه، لأن الاعتذار في رأيه لا يبطل حداً من حدود الله[(11)]. ولم يكن يتهاون مع أي شخص يرتكب جريمة، حتى ولو كان من أقرب المقربين إليه، وهناك أمثلة كثيرة على هذا الأمر، ذكرت معظمها في مصادر أدبية فقط، فهي إن صحت، تظهر مبلغ حزم الحجّاج، وشدته، وتحريه للحق، حتى مع أهل بيته، فقد كتب إلى الوليد الأول، يعلمه أن أخاه محمد بن يوسف[(12)] قد ترك مالاً كثيراً، فإن يكن أصابه من حل، فرحمه الله، وإن يكن أصابه من

ولرب مأخوذ بذنب قريبه ونجا المقارف صاحب الذنب

ولكن ابن أبي ليلى ذكره بكتاب الله، حيث يقول سبحانه وتعالى عن أخوة يوسف ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَـٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَـٰلِمُونَ﴾ (سورة يوسف: 78، 79) وهنا تراجع الحجاج وأمر في الحال أن تبنى دار الرجل، وأن يرد عطاؤه، الوشاء، ص115 ـ 116، وورد أيضاً ما يؤيد ويشابه هذه الرواية من حيث المعنى في: العقد الفريد: 1/30 ـ 31، 5/15 ـ 16، تهذيب ابن عساكر: 4/61، البداية والنهاية: 9/124.

(9) راجع، ص114 ـ 117 من هذا الكتاب.

(10) البيان والتبيين: 2/141، العقد الفريد: 2/179 ـ 180، 4/115.

(11) تهذيب ابن عساكر، 4/67، البداية والنهاية: 9/127.

(12) محمد بن يوسف الثقفي، ولاه عبد الملك اليمن، وتوفي بها سنة (90هـ/708م) المعارف، ص396، الطبري: 2/1274. البداية والنهاية: 9/80.

خيانة، فلا رحمه الله، فأجابه الوليد، أن أخاه كان قد مارس تجارة سمح له بها، لذلك طلب منه أن يترحم عليه[13]. ومثل آخر يظهر حزم الحجّاج تجاه أقاربه إذا ما ارتكبوا ما يسيء إلى الناس، فقد حاول ابن أخي الحجّاج، التعرض لإحدى النساء بواسط، فقتله أخوتها، وعندما علم الحجّاج بالأمر، وأن ابن أخيه قتل بسبب سوء سلوكه، أحسن إلى المرأة وأهلها، وقال عن ابن أخيه: مثل هذا لا يدفن فألقوه للكلاب[14]. كما أنه حبس مالك بن أسماء بن خارجة ـ وهو أخو زوجته هند بنت أسماء لخيانة ظهرت منه عندما ولاه على أصبهان[15]، وعندما ولاه على الحيرة شاع عنه المجون وقول الشعر الذي يتغنى فيه بشرب الخمر، فشكا منه أهلها إلى الحجّاج، فاستدعاه، وأنبه على ما بدر منه، وعزله عنها[16].

ومن جهة أخرى، فقد كان الحجّاج يقدِّر ويكافي من يقدم أية خدمة للدولة، أو يظهر بلاء حسناً في الذب عن البلاد، وحماية الناس، فقد كافأ الحجّاج إياس بن حصين بن زياد، بأن فرض له ألفي درهم في السنة، وهذا أعلى فرض من العطاء، وهي درجة الشرف، وذلك لما قام به هو وعشيرته من الدفاع عن الكوفة، عندما هاجمها الخوارج، وكان الحجّاج يومئذ غائباً عنها في واسط[17]، كما أظهر الحجّاج إكراماً زائداً للمهلب ابن أبي صفرة بعد انتصاره على الخوارج وقدومه سنة (78هـ/ 607م)[18]

(13) المبرد: 2/ 110.
(14) النويري: 2/ 183 ـ 184.
(15) الأغاني: 16/ 40 ـ 41.
(16) الجليس الصالح، الورقة 88.
(17) نقائض جرير والفرزدق: 2/ 896 ـ 897، نقائض جرير والأخطل، ص211 ـ 212، أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 41ب.
(18) الأخبار الطوال، ص289، الطبري: 2/ 1033، الكامل في التاريخ: 4/ 448.

وكان يقول: «ما أخطأت العرب حيث جعلت المهلب رجلها»[19]، وعن أبنائه، أنهم سيوف من سيوف الله[20].

كان من سياسة الحجّاج، الابتعاد عن الفتنة، وإزالة كل ما يهيجها، فعندما رأى كف المختار معلقة في الكوفة، أمر بإزالتها، وقال: «هذا يهيج الفتنة نحُوها وغيبوها»[21]. وقد دفع الحجّاج نصف مرتبه السنوي مساعدة في دفع ديات القتلى الذين قتلوا بسبب نزاع قبلي بين قيس[22] وتغلب، وهذا يدل بطبيعة الحال على سياسة الحجّاج في وضع حد للنزاع القبلي[23]، والفتن التي تنشأ في البلاد. ولم يقتصر نشاط الحجّاج في هذا الأمر على النزاعات الكبيرة والمسائل العامة فقط. بل نراه يدفع من ماله الخاص[24] ديات بعض قتلى الحوادث الشخصية، أو الفردية، مساهمة منه في تخفيف حدة الثأر والانتقام، التي تنتج عن مثل هذه الأمور.

---

(19) ابن منقذ، لباب الآداب، ص265.

(20) ثمار القلوب، ص18، وعن إشادة الحجاج بالمهلب وأهله، وإكرامه بعد انتصاره، انظر: فتوح البلدان: ص454، المبرد: 2/ 152، 3/ 405 ـ 406، غرر السير، الورقة 21أ.

(21) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 38أ، ويعلل الخربوطلي، في كتابه: «المختار الثقفي»، ص309، أمر الحجاج هذا، لانتساب كل منهما إلى قبيلة ثقيف. ولكن الأرجح أن هذا كان ضرباً من السياسة التي انتهجها الحجاج للابتعاد عما يهيج الفتن.

(22) نقائض جرير والأخطل، ص229 ـ 230، الأغاني: 11/ 57 ـ 58، وفي «أنساب الأشراف»: 5/ 330 ـ 331، و«الكامل في التاريخ»: 4/ 322، أنه أعطى لهذا الغرض مئة ألف درهم، من عمالته البالغة خمسمئة ألف درهم.

(23) الترجمة العربية، ص162 Dixon, Op. Cit p. 104.

(24) الأغاني: 20/ 13، وفيات الأعيان: 2/ 46.

المآخذ على سياسة الحجّاج في العراق

يذكر المؤرخون القدامى، وبعض الكتاب المحدثين، مآخذ عديدة على السياسة التي نفذها الحجّاج في العراق، ونحاول في هذا المجال، أن نبحث هذه المآخذ، لنرى مدى صحة التهم الموجهة إلى سياسة الحجّاج في العراق.

أ ـ استخدام جند الشام وتقريبهم: يُتهم الحجّاج أنه استخدم جند الشام في العراق، وقرَّبهم، وأنه لم يُنصر في حروبه إلا بهم[25]، وفي رأي أحد المحدثين[26]، أن استخدام هؤلاء كان لسد الفراغ الناتج في العراق بسبب انشغال أهله بالفتوحات في الشرق.

إن ادخال جند الشام إلى العراق لم يكن سُنّة سنّها الحجّاج، بل حصل ذلك قبله، وكانت خطة الأمويين خاصة بعد مقتل مصعب بن الزبير، واسترجاع العراق، أن يضعوا فيه قسماً من جند أهل الشام فقد ذكر عوانة بن الحكم، أن عبد الملك بن مروان ترك مع أخيه بشر بن مروان، عندما عينه على الكوفة أربعة آلاف من أهل الشام، منهم روح بن

---

(25) نقائض جرير والفرزدق: 1/ 349.

(26) محمد علي محمد الخلافة والدولة في العصر الأموي، ص177.

زنباع الجذامي، ورجاء بن حيوة الكندي[27]. ولا نعلم بالضبط مصير هؤلاء الجند، وهل بقوا بعد وفاة بشر بن مروان، أم رجعوا إلى الشام، ولكن هذا الخبر يؤيد ما ذهبنا إليه من وجود أهل الشام في العراق قبل عهد الحجّاج، كما أن وجودهم فيه استمر بعد عهده أيضاً، فعندما قدم خالد بن عبد الله القسري أميراً على العراق سنة (106هـ/ 724م) جاء معه بقوم من جند الشام[28]. وكثيراً ما يقارن المؤرخون بين زياد بن أبي سفيان، والحجّاج بن يوسف، وكيف أن الأول، نجح في سياسته في العراق، بدون استخدام أهل الشام، بينما لم يستطع الحجّاج ذلك إلا بهم. ويذكر (ولهاوزن)[29] محقاً، أن السبب في هذا يرجع إلى تغير الظروف، لأن التوتر بين الشام والعراق كان فيما بين عصر زياد، وعصر الحجّاج، قد اشتد كثيراً. ومع هذا لم يتجه الحجّاج إلى استخدام أهل الشام، إلا عندما كان ييأس من مقدرة أهل العراق على مواجهة الموقف[30]، أو عندما يكون أهل العراق في حالة ثورة عليه، فكان يتجه بطبيعة الحال، إلى أهل الشام لإخمادها[31].

كان الحجّاج شديداً على أهل الشام، لا يفسح لهم مجال البغي والظلم، وإيذاء أهل العراق، فقد منعهم من دخول البصرة بعد انتصاره في يوم الزاوية[32] وخطب فيهم قائلاً: «. . . ولا تبغوا ولا تظلموا وإياكم أن يبلغني أن رجلاً منكم دخل بيت امرأة فلا يكون له عندي عقوبة إلا

(27) تاريخ مدينة دمشق، م10، ص126.
(28) نسب قريش، ص9.
(29) تاريخ الدولة العربية، ص246.
(30) الطبري: 2/ 943 ـ 944، مروج الذهب: 3/ 80.
(31) أنساب الأشراف، ص337 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1058، مروج الذهب: 3/ 73.
(32) أنساب الأشراف، ص349 (أهلورت).

السيف أنا الغيور بن الغيور لا أواهي في الريبة ولا أصبر على الفاحشة»[33]. كما أنه عزل أهل الشام عن بيوت أهل الكوفة، بعد انتصاره في معركة دير الجماجم[34]. وعندما سمع أن أحد الجنود الشاميين قتل لأنه دخل داراً في الكوفة، وحاول الاعتداء على إحدى نسائها، قال: هذا الشامي «قتيل الله إلى النار» ولم يعاقب قتلته، ولم يوقع عليهم الدية، ويجعل الطبري[35]، هذه الحادثة هي السبب في بناء الحجّاج لمدينة واسط[36]. ويروي المدائني[37]، أن الحجّاج حرصاً منه على عدم اختلاط جند الشام بنساء أهل البصرة، أسكنهم حول قصره الذي ابتناه فيها، والذي كان يبعد عنها فرسخاً واحداً، أي ثلاثة أميال.

ب ـ **العصبية عند الحجّاج**: اتهم الحجّاج بهذه التهمة من قبل بعض الكتّاب المحدثين فقط[38]، الذين بنوا اتهامهم على الفكرة القائلة أن الحجّاج اختار معظم عماله من القيسية، وأنه شجع العصبية بين القبائل، بإثارته الشعراء على بعضهم البعض وتأييده لبعضهم دون البعض الآخر لموقفهم من قبيلة الحجّاج.

لم يكن الحجّاج يهتم بالشعراء إلا بسبب شغفه بالشعر، وإن شغفه

---

(33) نفس المصدر، ص350.

(34) الطبري: 2/ 1098، ومن الجدير بالذكر أن ابن الأثير، حينما ينقل هذه الرواية عن الطبري، يحرّفها، فيعكس الأمر ويقول: «وأنزل أهل الشام بيوت أهل الكوفة، أنزلهم الحجاج فيها مع أهلها، وهو أول من أنزل الجند في بيوت غيرهم...»: الكامل في التاريخ: 4/ 482، ولا يخفى أن مغالطة ابن الأثير في هذه الحقيقة ظاهرة للعيان.

(35) تاريخ الرسل والملوك: 2/ 1125 ـ 1126.

(36) من غير المعقول أن يكون بناء واسط بسبب حادثة الشامي مع المرأة، ولكنه من دون شك تدبير إداري عسكري، راجع عن أسباب بناء واسط، الفصل الرابع من هذا الكتاب، ص166.

(37) في «أنساب الأشراف» جـ11، الورقة 41ب.

(38) انظر: الزهيري، ص179، النص، ص261 ـ 162، ضيف، ص124.

هذا «كان شغف الأديب، لا شغف المستثمر وهذا هو السبب الذي دعاه إلى تقريب الشعراء والأدباء وإكرامهم»[39]. . . ويبدو أنه كان يشعر أن تقريبه للشعراء، سيؤدي إلى اتهامه بالتعصب، أو التحيز، أو غيرهما من الاتهامات فحاول في أول وصوله العراق، أن يتجنب الشعراء، ولكن عبد الملك كتب إليه أن يجيزهم ويقرِّبهم إليه[40].

وبالنسبة إلى اختيار الحجّاج لعدد كبير من عماله وموظفيه من القيسيين، والثقفيين، فهذا لا يدل على تعصبه لهم، لأنه في نفس الوقت كان للحجاج عدد آخر كبير أيضاً، من العمال والموظفين، الذين لم يكونوا قيسيين ولا ثقفيين، وإنما كانوا من قبائل عربية أخرى، أضع بين يديك بعض من اختارهم في الثبت الآتي:

اسم الموظف	المنصب
المهلب بن أبي صفرة	ولاية خراسان[41].
يزيد بن المهلب بن أبي صفرة	ولاية خراسان[42].
عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث	ولاية سجستان وقائداً لجيش الطواويس[43].
عمارة بن تميم اللخمي	ولاية سجستان[44].
محمد بن هارون بن ذراع النميري	على السند[45].
تميم بن زيد القيني	على السند[46].

(39) رويحة، ص47.
(40) محاضرات الأدباء: 1/ 36.
(41) الطبري: 2/ 1033 ـ 1034.
(42) نفس المصدر: 2/ 1083.
(43) أنساب الأشراف، ص320 (أهلورت)، الطبري: 2/ 1042.
(44) تاريخ اليعقوبي: 2/ 333 ـ 334، الطبري: 2/ 1134.
(45) تاريخ خليفة: 1/ 299.
(46) المبرد: 2/ 87، وفيات الأعيان: 6/ 88.

عبيد الله بن أبي المخترق القيني	على الفلوجة العليا[47].
زياد بن عمرو بن العتيك	على شرطة البصرة[48].
موسى بن وجيه الحميري	على شرطة واسط[49].
عبد الملك بن المهلب بن أبي صفرة	على شرطته[50].
سفيان بن سليم الأزدي	على شرطة واسط[51].
الحسين بن أبي العمرطة	على شرطته[52].
حوشب بن يزيد بن رويم	على شرطته[53].
الجزل عثمان بن سعيد بن شراحبيل الكندي	قيادة حملة عسكرية[54].

أما ما يقال عن عزله ليزيد بن المهلب بسبب العصبية[55]، فمحض اتهام، لأن عزل يزيد كان لأسباب أخرى إدارية تتعلق بمصلحة الدولة[56] وهكذا نرى أن اختيار الحجّاج للرجال كان يقوم على أساس من ثقته بهم، واعتقاده بكفاءتهم لأنه كان رجل دولة لا مكان للتعصب عنده[57]، كما سبق وأشرنا إلى جهوده في حل بعض المشاكل الناتجة عن

(47) استعمله الحجاج «على غير قرابة ولا دالة ولا وسيلة» كما جاء ذلك في «رسائل الجاحظ» ص156 (تحقيق السندوبي)، والفلوجة العليا قرية كبيرة من قرى سواد الكوفة، تبعد عنها نحو (130) كم، أي المنطقة الواقعة شمال الاسكندرية الحالية، وهي جنوب الفلوجة الحالية: معجم البلدان: 3/ 916، العلي، «منطقة الكوفة» سومر م21، 1965، ص234.

(48) أنساب الأشراف، ص304 (أهلورت).

(49) تاريخ خليفة: 1/ 312.

(50) نفس المصدر والمكان، الطبري: 2/ 1182.

(51) تاريخ خليفة: 1/ 312.

(52) جمهرة النسب، الورقة 108 (اسكوريال).

(53) نفس المصدر، الورقة 10 ـ 11 (ونسخة المتحف البريطاني، الورقة 200ب).

(54) الطبري: 2/ 902، الكامل في التاريخ: 4/ 410.

(55) الزهيري، ص179.

(56) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب، ص130، 131.

(57) الترجمة العربية، ص175، Dixon, Op. Cit. P. 116.

العصبية[58]. وأخيراً فإننا نرى، أن عبارة الأستاذ (جب H.Gibb)[59] تقدم الوصف الحقيقي لموقف الحجّاج من هذا الأمر: «كان الحجّاج قيسياً قوياً، ولكنه لم يكن ذلك الرجل الذي يقدم حزبه على مصالح الدولة».

جـ ـ قسوة الحجّاج واتهامه بالقتل بالجملة: تعتبر هذه التهمة من أبرز التهم التي وجهت إلى الحجّاج، ولكثرة ما رددته الروايات عن هذا الأمر، أصبح من السهل على الكاتب أن يذكر ما يشاء من الأرقام عن عدد الأشخاص الذين قتلهم الحجّاج أو سجنهم، وإذا ما اطّلعنا على الروايات التي تذكر مقدار من قتلهم أو سجنهم، لهالتنا الأرقام التي تذكرها فيقال مثلاً:

1 ـ أنه قتل مئة وعشرين ألفاً[60]، أو مئة وثلاثين ألفاً[61] من الناس صبراً، عدا من قتل في المعارك والحروب.

2 ـ وهناك من يضيف إلى هذه الأرقام فيجعلها مئة وخمسين ألفاً، راح أكثرهم ضحايا تهم باطلة[62].

أما الثعالبي[63] (ت 429هـ/ 1037م)، فيقول إنه قتل أكثر من ألف ألف رجل!

أما أهم الروايات التي تذكر عدد الذين سجنهم الحجّاج فهي:

---

(58) راجع، ص222، 223 من هذا الفصل.

(59) The Arab Conquests in Central Asia, p.25.

(60) مروج الذهب: 3/ 150، التنبيه والإشراف، ص274، العقد الفريد: 5/ 46، 50، غرر السير، الورقة 24ب، تهذيب ابن عساكر: 4/ 80، ابن العبري، ص113، تاريخ الإسلام: 3/ 353.

(61) الطبري: 2/ 1123، العيون والحدائق، ص10.

(62) مختصر تاريخ العرب، ص105.

(63) لطائف المعارف، ص141.

1 ـ رواية المدائني[64]، ويذكر: أنهم كانوا ستين ألف سجين.

2 ـ رواية ابن عبد ربه[65]، ويذكر: أنهم ثلاث وثلاثون.

3 ـ وهناك من يجعلهم خمسين ألف رجل، وثلاثين ألف امرأة، كانوا محبوسين في موضع واحد، وكان قسم من النساء مجرَّدات عن الثياب[66].

4 ـ وتزيد رواية أخرى من هذه الأرقام، فتجعلها مئة وأربعة وثلاثين ألف رجل وامرأة[67].

5 ـ ويضاعف الديار بكري[68] (ت 982هـ/ 1574م) هذه الأرقام فتصبح ثلاثمائة ألف ما بين رجل وامرأة.

إن هذه الأرقام الخيالية لتدعو الباحث إلى التأمل والتفكير في العدد الذي بلغه سكان العراق في ذلك الوقت، بحيث كان المسجونون منهم فقط يربي عددهم على ربع مليون شخص، وكذلك في المساحة التي يجب أن يكون عليها السجن في عهد الحجّاج، حتى يستوعب مثل هذا العدد الهائل من الناس. ومن الطبيعي أن هذه الأرقام لا يمكن أن تكون حقيقية، خاصة إذا ما لاحظنا البون الشاسع والاختلاف الكبير بين أقل عدد وأكثر عدد ذكرته هذه الروايات. وإذا قرأنا تفصيلات ما أوردته الروايات عن الأوضاع التي كان فيها المسجونون، تبين لنا استحالتها، وعدم إمكانية وجودها، فقد ذكر بأن السجن لم يكن فيه سقف ولا ظل،

---

(64) في «أنساب الأشراف»، الورقة 618أ(اسطمبول).

(65) العقد الفريد: 3/ 481، وانظر: تذهيب ابن عساكر: 4/ 80، تاريخ الإسلام: 3/ 353.

(66) مروج الذهب: 3/ 105، التنبيه والإشراف، ص257، العيون والحدائق، ص10، ابن العبري، ص113، حياة الحيوان: 1/ 192.

(67) محاضرات الأدباء: 2/ 84.

(68) تاريخ الخميس: 2/ 314.

وربما كان الرجل يستتر بيده من الشمس فيرميه الحارس بالحجر[69]. فكم من الحراس يلزم حتى يراقبوا حركات المسجونين الذين بلغ عددهم حسب هذه الرواية، ما يقارب مئة وأربعة وثلاثون ألفاً؟ يضاف إلى هذا، وجود الكثير من التناقضات في هذه الروايات، فمن جهة تجعل السجن مكاناً ضيقاً لا مجال فيه، يحبس فيه الرجال والنساء مقيدين بقيد واحد[70]، ومن جهة أخرى تذكر ما يدل على أن المسجونين كان بإمكانهم الوضوء والصلاة وقتما يرغبون[71]، كما كان بالإمكان زيارتهم[72]، وإدخال الطعام إليهم أيضاً[73].

إن معظم هذه الروايات المبالغ بها قد ذكرتها مصادر متأخرة نسبياً، وبطبيعة الحال، فإن هذا يضعف من شأنها، ويجعلنا لا نميل إلى الأخذ بها، وهذا ينطبق أيضاً على الروايات التي ذكرت عدد الذين قتلهم الحجّاج لأن تلك الأرقام لا يمكن أن تكون صحيحة، وفي ضخامتها الدليل على بطلانها[74]، وقد رأينا في فصل سابق، كيف أن الرواية التي اتهمت الحجّاج بقتل سبعين ألفاً في مسجد البصرة لم توثقها الكشوف العلمية الحديثة[75]، يضاف إلى ذلك، أن سياسة الحجّاج التي اتضحت لنا من خلال معاملته للأسرى، ومعالجته للثورات، لا تدل على شغف بسفك الدماء، كما أنه لم يكن يقتل أسرى المعارك، إلا بعدما يبعث بخبرهم إلى

(69) محاضرات الأدباء: 2/ 84.
(70) الأوائل، ص264، محاضرات الأدباء: 2/ 84، الأبشيهي: 1/ 66.
(71) الأبشيهي: 2/ 83.
(72) محاضرات الأدباء: 2/ 85.
(73) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40ب.
(74) دائرة المعارف الإسلامية، مادة: (الحجاج).
(75) راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب، ص78، 79.

عبد الملك، الذي وحده كان يقرر قتلهم أو العفو عنهم(76). بل إنه كتب إلى عبد الملك مرة ينصحه أن يكثر من العفو(77). كما تظهر إحدى رسائله إلى الوليد الأول، تحرُّجه من قتل من لم يستوجب ذلك(78)، يضاف إلى هذا أنه كان يأمر قواده، بعدم المخاطرة بالجند(79)، وهذا دليل على عدم محبته للقتل، لأنه لو كان يريد أن يتخلص من العراقيين، لكان سيان عنده انتصارهم على الأعداء، أو موتهم والتخلص منهم.

لقد كان (ولهاوزن)(80) على حق، حينما حلل هذه الناحية المهمة من سياسة الحجّاج، ورد الاتهامات التي تقول بتعطشه للدماء، وقتله العدد الكبير من الأسرى لأن «الروايات القديمة(81) الصحيحة تقول خلاف ذلك تماماً، فالحجّاج أمر في البصرة والكوفة بعد انتصاره على الفور بالنداء بالأمان الشامل لمن ألقى السلاح...» لقد كان الحجّاج بلا شك شديداً وعديم الرحمة في شؤون الدولة، ولكن الإعدامات بالجملة، وبقية الفظائع الأخرى التي تعزى إليه كانت من اختراع أعدائه(82).

إن الدراسة الجادة لسياسة الحجّاج، تظهر لنا مواقف كثيرة، تدل على أنه كان ينبذ سياسة الشدة، ويظهر فيها من اللين والتسامح ما يدحض الكثير من الاتهامات الموجهة نحوه. فقد كان يفسح المجال أمام الأسرى، بعد ثورة ابن الأشعث، لمناقشته، وتبيان رأيهم في الحكم الذي

---

(76) الإمامة والسياسة: 2/ 41، العقد الفريد: 2/ 177، 464.

(77) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40أ.

(78) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص135 ـ 136.

(79) الطبري: 2/ 1181، العقد الفريد: 4/ 218.

(80) تاريخ الدولة العربية، ص248.

(81) أنساب الأشراف، ص349 (أهلورت)، رواية أبي مخنف في الطبري: 3/ 1096، الأغاني: 10/ 105.

(82) E.I.2 «Al-Hadjdjadj B. Yusuf».

يصدره عليهم، وكان يطلق سراحهم إذا ما اقتنع بقوة حجتهم، أو بحسن اعتذارهم[83]. ومع هذا فإن الذي يتتبع مناقشة الحجّاج مع هؤلاء الأسرى، يتبين له، بأنه كان قد أحسن إلى قسم كبير منهم، وقد اعترفوا أنفسهم بذلك، رغم هذا فقد خرجوا عليه[84]. وتخبرنا إحدى الروايات عن حرص الحجّاج وتحريه بشأن متهم أمر عبد الملك بقتله، فتبين للحجاج، أن هذا المتهم يعول عدداً كبيراً من النساء اللائي جئن إلى باب الحجّاج والتمسن منه العفو عنه، فكتب بشأنه إلى عبد الملك، شارحاً حالته، وطالباً العفو عنه، فوافقه الخليفة على ذلك[85].

إن هذه المواقف تبين بوضوح، أن سياسة الحجّاج لم تكن كلها شدة وقسوة، ولم يكن الكره هو الذي يوجه سياسته، فالذي كان يسير الحجّاج في سياسته، هو إقرار الأمن في العراق، وتثبيت الحكم الأموي فيه. فقد كان يشتغل لدولته بالدرجة الأولى ويعمل لأجلها[86]. ولهذا فإن «الحكم غير المتحيز» كما يقول (ديترج)[87]، «يرى في الحجّاج واحداً من أعظم رجال الإدارة والسياسة، ليس فقط بين الأمويين، إنما في جميع العالم الإسلامي». وكان الإخلاص الذي أبداه الحجّاج مثار إعجاب وحسد من قبل أبي جعفر المنصور (136 ـ 158هـ/ 753 ـ 774م) الذي كثيراً

---

(83) البيان والتبيين: 1/ 257، 337، 368، عيون الأخبار: 1/ 103، ابن أعظم، جـ2، الورقة 110أ، الوشاء، ص88 ـ 90، العقد الفريد: 2/ 174، الفرج بعد الشدة: 2/ 79.

(84) ابن أعثم، جـ2، الورقة 109أ ـ 110أ.

(85) المحاسن والمساوئ: 2/ 201 ـ 202، تهذيب ابن عساكر: 4/ 61 ـ 62، الكامل في التاريخ: 4/ 585 ـ 586.

(86) كرد علي، «مميزات بني أمية» مجلة المجمع العلمي العربي، م16، 1941، ص450 ـ 455.

(87) E.I.2 «Al-Hadjdjadj B. Yusuf».

ما كان يشيد بمواقف الحجّاج وإخلاصه إلى الأمويين[88]. فلقد كان الحجّاج الساعد الأيمن للخلافة الأموية[89]، وكان عبد الملك مديناً إلى قابلياته المبدعة[90]. فهو الذي استطاع بشجاعته وعزمه أن يحافظ على انتعاش الإمبراطورية في العراق، وشبه جزيرة العرب، وخراسان، «وإن القسوة التي استخدمها الحجّاج لتحقيق هذه الغاية»، كما يقول (ميور W.Muir)[91]، «هي التي لطخت اسمه وجعلته يبدو واحداً من أقسى الحكام الذين رآهم العالم». ولكن كيف كان يمكن للحجاج، أو لمن كان في مكانه، أن يعيد الأمن والنظام إلى البلاد، بدون استخدام القوة، ومن حوله الخارجون عليه، الثائرون على دولته، ممن يستبيحون كل شيء في سبيل القضاء عليه. لقد استطاع الحجّاج أن يثبِّت السلطة، وأن يسمو بالإمبراطورية الإسلامية إلى القمة، بفضل قوته، وصلابته ولولا هذه القوة والصلابة لما استطاع أن يحقق ذلك بالرحمة والحنان[92].

إننا لا نريد أن نقول، بأن الحجّاج لم يستخدم القسوة، وسياسة الشدة، فهو قد قتل فعلاً معظم من ظفر بهم، على إثر قيامهم بشغب، أو تمرد على الدولة، ولكنه لم يقتل الألوف من الناس، ولم يكن مشغوفاً بالقتل، وسفك الدماء، فهو بوصفه مسؤولاً، يمثل سلطة الخليفة في العراق، كان يرى، أن من واجبه قمع كل تمرد أو عصيان يحدث على الدولة، خاصة وأنه جاء في عصر شاعت فيه الفوضى السياسية، وتتابعت فيه الفتن والاضطرابات، ومع هذا فهناك من المؤرخين من يقول: «لا

---

(88) الأخبار الموفقيات، ص31 ـ 32، الطبري: 3/ 400 ـ 401، الوزراء والكتّاب، ص53، غرر السير، الورقة 196ب، ابن الأبّار، الحلة السيراء: 1/ 34.

(89) W.Muir, Annals of the Early Caliphate, P. 445.

(90) Sykes, A History of Persia, Vol. I,p. 550.

(91) the Caliphate, pp. 348-349.

(92) Perier, Op. Cit. p. 327.

يحق لنا قط أن نقول أن التدابير التي اتخذها الحجّاج لعلاج هذه الحالة قد جاوزت حدود الشدة. . .»[93].

د ـ معاداة العلويين وأنصارهم: وهذه أيضاً من التهم التي وجهت إلى الحجّاج، فنسبت إليه، أنه كان يقتلهم لا لسبب، إلا لكونهم من أنصار العلويين، فأصبح الرجل في عهده أحب إليه أن يقال عنه إنه زنديق أو كافر من أن يقال: من شيعة علي[94]. وتذكر الروايات المعارضة للحجاج بأن إبداء البغض لعلي وموالاة أعدائه، كان من المناقب العظيمة التي يُجزي عليها الحجّاج[95]. وهناك روايات أخرى تظهر شديد بغض الحجّاج للعلويين، فقد طلب الحجّاج من أحد عماله، أن يقبض على أحد الهاربين الذين خرجوا مع ابن الأشعث، ويدعوه إلى لعن علي بن أبي طالب، وإلا فليضربه أربعمائة سوط ويحلق رأسه ولحيته[96].

إن معظم هذه الروايات لا تستند إلى الواقع، ولا نجد من الحقائق التاريخية ما يؤيدها أو يوثقها، فبالنسبة للرواية الأخيرة، نجد أن الحجّاج لم يلاحق المتهم المذكور، لأنه من أنصار علي بن أبي طالب، إنما لاحقه لأنه اشترك في تمرد مسلح على الدولة، ولا يمكن تصديق عقوبة اللعن المذكورة، لأن الحجّاج لم يطبقها على أي أسير آخر قبض عليه إثر فشل ثورة ابن الأشعث. إن أهم ما يستند إليه الذين يتهمون الحجّاج ببغض العلويين:

الرواية التي ذكرها المسعودي[97]، عن بعض الرواة، أبرزهم، هشام

---

(93) دائرة المعارف الإسلامية، مادة: (الحجاج).

(94) ابن أبي الحديد: 3/ 595.

(95) نفس المصدر، ص596، المظفري: تاريخ الشيعة، ص40، محفوظ، تاريخ الشيعة، ص16.

(96) طبقات ابن سعد: 6/ 212 ـ 213، الطبري: 3/ 2494.

(97) مروج الذهب: 3/ 84.

الكلبي، وأبوه محمد بن السائب، ونقلها كل من ابن أبي الحديد[98] (ت 655هـ/ 1258م)، وابن طاووس[99] (ت 693هـ/ 1293م)، وملخصها: إن الحجّاج استحسن بعض الأعمال التي عددها أحد أتباعه المخلصين، مبيناً أنها مفاخر عظيمة له ولقومه، ومن هذه المفاخر: أن نساءهم نذرن أن ينحرن الذبائح إذا قتل الحسين، ووفين بنذرهن، وأنهم وأولادهم يسبون علياً وابنيه الحسن والحسين وأمهما، إلى آخر هذه الأمور التي يربأ كل مسلم أن يتلفظ بها، أو أن يقرَّها من كان له ذرة من الإيمان. ولكن الرواية تظهر الحجّاج بمظهر المسرور من هذه الأمور التي عدها من المناقب العظيمة. غير أن تمحيص هذه الرواية، يظهر بوضوح، أنها وضعت لزيادة النقمة على الحجّاج، وإظهاره بمظهر المعادي لآل بيت الرسول (ﷺ). وإذا ما تتبعنا أبرز رواة هذه الرواية: وهو محمد بن السائب الكلبي، نجد أنه كان من المعادين للحجاج، وقد اشترك فعلاً ضده في معركة دير الجماجم[100]، وقد اعترف محمد بن السائب نفسه، أنه كان أحد العصاة الفارين، الذين كان يطاردهم الحجّاج، كما جاء ذلك في كتاب «المثالب»[101]، يضاف إلى هذا كله أنه يتهم بالكذب[102]، كما ضعفت أحاديثه لإفراطه في التشيع، وقد اعترف هو على نفسه، بأنه حدَّث بأحاديث كاذبة نسبها إلى ابن عباس[103]، كما اعترف أيضاً أنه كان يكذب في الأنساب[104]، ويلاحظ أن كل الذين نقلوا هذه الرواية عن ابن

---

(98) شرح نهج البلاغة: 1/ 780 ـ 781.

(99) فرحة الغري، ص13 ـ 14.

(100) طبقات ابن سعد: 6/ 250، الطبري: 2/ 1096.

(101) ابن الكلبي، الورقة 90.

(102) الجرح والتعديل، م3، قسم 2، ص270 ـ 271، تهذيب التهذيب: 9/ 178 ـ 181.

(103) تهذيب التهذيب: 9/ 178 ـ 181.

(104) الأغاني: 19/ 58.

الكلبي مؤلفون متشيعون، أمثال المسعودي[105]، وابن طاووس[106]، أو يميلون جداً إلى العلويين، مثل ابن أبي الحديد، المحسوب على الشافعية المعتزلة[107]. ولذلك فلا يمكن الأخذ بمثل هذه الرواية عن موقف الحجّاج من العلويين.

لقد تركت هذه الروايات المخترعة، نتائج سيئة في تاريخ الحجّاج، حتى ظن أنه يبغض العلويين، فقد ذكر الجاحظ[108]: إن الشيعة يرون «إنه ليس في الأرض أكفر بالله ولا أجحد لإمامة علي ولا أنقض لأمره، ولا أقتل لشيعته من الحجّاج ولا من ولاّه...»، أما الكراجكي[109] (ت 449هـ/ 1057م)، فيذكر رواية عن الشعبي تقول: إن الحجّاج أراد أن يضحي في يوم الأضحى برجل من أهل العراق، لا لشيء إلا لكونه كان من أنصار العلويين، ولأنه قال: إن الحسن والحسين هما من ذرية الرسول (ﷺ). وروى الكشي[110] (ت القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي)، أن الحجّاج لم يقتل سعيد بن جبير، إلا لأنه كان يأتم في الصلاة بعلي بن الحسين، ولا يذكر دور سعيد بن جبير الكبير، ومشاركته في ثورة ابن الأشعث.

---

(105) انظر: أعيان الشيعة: 41/ 199.

(106) انظر: نفس المرجع: 38/ 80.

(107) شرح نهج البلاغة: 1/ 19، البداية والنهاية: 13/ 199 ـ 200.

(108) العثمانية، ص150.

(109) كنز الفوائد، ص167 ـ 168.

(110) رجال الكشي، ص110، بحار الأنوار، جـ46، م11، ص136، ومن الجدير بالذكر، أن الكشي، نقل هذه الرواية عن سلسلة من الرواة، المعروفين بالتشيع، من أمثال: الفضل ابن شاذان، وهشام بن سالم، يضاف إلى هذا أن منهم من كان من موالي المهالبة من الأزد، مثل محمد بن أبي عمير، الذي ضرب في عهد الرشيد، انظر: رجال الكشي، ص451 ـ 456، 238 ـ 240، 494، رجال الحلي، ص132 ـ 133، 140 ـ 141. فلا يستبعد والحالة هذه، أن تلفق هذه الرواية على الحجاج، لما بينه وبين المهالبة من عداء معروف، ولهذا فنحن لا نصدق إسناد هؤلاء الرواة لروايتهم هذه، إلى الإمام جعفر الصادق.

ولكن من وجهة النظر العلمية، لا دليل لدينا يؤكد، إن الحجّاج قتل أنصار العلويين لمجرد كونهم من شيعة علي، وكل ما لدينا، إن الحجّاج كان يعاقب كل من يخرج على الدولة، بغض النظر عن مذهبه أو معتقده، أي إنه إن عاقب أو قتل، فبسبب التمرد لا بسبب المذهب[111].

ومن ناحية أخرى، فإننا نجد للحجاج مواقف تظهر بوضوح، إن موقفه من العلويين، وأنصارهم، لم يكن دائماً كما صوَّرته الروايات المناوئة له، فقد جاء إليه رجل، وطلب منه أن يعطيه على بلائه، مدعياً بأنه قتل الحسين بن علي، فطرده الحجّاج، ولم يعطه شيئاً، وقال له: «أما والله لا تجتمعان في الجنة»[112] وفي رواية أخرى «لا تجتمع أنت وهو في مكان واحد»[113]. وفي موقف آخر، ادعى أحدهم أمام الحجّاج، أنه قاتل عمار بن ياسر[114]، وطلب منه أن يعطيه، فأبى الحجّاج قضاء حاجته، وقال: «. . . والله لو أن عماراً قتله أهل الأرض كلهم لدخلوا كلهم النار. . .»[115].

(111) انظر: ابن أبي الحديد: 5/ 109، حيث يقول: «قتل الحجاج كميل بن زياد على المذهب فيمن قتل من الشيعة»، والواقع أن كميل بن زياد النخعي، شارك في معركة دير الجماجم، وخطب محرضاً الناس على الحجاج، أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 28ب، وانظر أيضاً: الطبري: 2/ 1076، ورواية (الواقدي) في البداية والنهاية: 9/ 42. وقد قتله الحجاج لهذا السبب، ولأنه بايع ابن الأشعث، ووافق مطر بن ناجية الرياحي على شتمه الحجاج على المنبر: ابن أعثم، جـ2، الورقة 108أ.

(112) البصائر والذخائر، م3، قسم 2، ص471، سرح العيون، ص180.

(113) تهذيب ابن عساكر: 4/ 61، الكامل في التاريخ 4/ 585، البداية والنهاية: 9/ 124.

(114) من كبار الصحابة ومن أصحاب علي بن أبي طالب، قتل في معركة صفين سنة (37هـ/ 657م). الطبري: 1/ 33320 ـ 3321.

(115) الكامل في التاريخ: 3/ 311.

الحجّاج والفتوحات

توسعت الدولة الإسلامية في عهد الأمويين توسعاً كبيراً، خاصة في عهد الوليد الأول، فقد أصبحت الفتوحات شغل الدولة الشاغل، وسجلت الجيوش الإسلامية انتصارات عظيمة في الشرق والغرب. وإنه مما لا شك فيه أن انتصارات الوليد العظيمة في الشرق كانت في الحقيقة نتيجة لجهود الحجّاج[116]. فقد عبّأ البلاد، وهيأها لحركة الفتوحات في الشرق، ودعم قادته، وجهزهم بكل ما يحتاجون إليه، ففتح قتيبة بن مسلم بلاد تركستان، ووصل إلى حدود الصين، وعمل محمد بن القاسم الثقفي على فتح بلاد السند والهند[117]. ولقد شجع الحجّاج من يسبق من قواده العظام في فتح البلاد، بالتولية عليها فقد كتب إلى كل من قتيبة بن مسلم، ومحمد بن القاسم: «أيكما سبق إلى الصين فهو عامل عليها وعلى صاحبها»[118]، وشجع محمد بن القاسم ووعده، أن يجعله عاملاً على ما يفتحه من البلدان[119].

(116) E.I.2 «Al-Hadjdjadj B. Yusuf».

(117) البداية والنهاية: 9/ 87 ـ 88.

(118) ديوان جرير، م1، جـ1، ص245، تاريخ اليعقوبي: 2/ 346.

(119) تاريخ خليفة: 1/ 308.

لقد كان الحجّاج يدرك تماماً، أن هذه الفتوحات ستكون قوة للدولة، وسيعود نفعها على المسلمين بصورة عامة، لما ستسببه من ازدياد الثروة والرخاء، وانتشار الإسلام. وكان يعلم بأن كل ما سينفقه عليها سيعود أضعافاً مضاعفة إلى بيت المال(120). ويبدو أن ظن الحجّاج هذا قد تحقق، فقد رجع عليه ضعف ما أنفقه على حملة محمد بن القاسم إلى السند(121)، وكذلك فقد كانت الأموال التي حملها إليه قتيبة بن مسلم، نتيجة فتوحاته كثيرة جداً(122).

إن كثرة الغنائم، أو المكاسب المادية العائدة لبيت المال، لم تكن هي العوامل الأساسية التي وجهت نظر الحجّاج إلى الفتوحات في الشرق. فقد كانت الحالة في شرق الإمبراطورية تتطلب توطيد السلطة الإسلامية فيها، خاصة وأن الأمن أصبح مفقوداً في الأطراف النائية من الحدود، فأصبح اللصوص، وقطاع الطرق، يعبثون بالسفن والقوافل، ويتمتعون بحماية ملك (الدَّيْبُل)(123)، الذي أظهر استخفافاً واضحاً بسلطة الدولة الإسلامية(124)، وعندما علم الحجّاج، أن بعض النسوة المسلمات قد تعرضن إلى مهاجمة اللصوص قرب (الديبل)، وأن إحداهن استغاثت به، ونادت (يا حجاج)، صمم على انتهاز الفرصة، فأنذر (داهر) ملك (الديبل)، بإرجاع النسوة، ومعاقبة اللصوص، وعندما رفض الأخير هذا الطلب، قرر الحجّاج استخدام القوة، فأرسل الجند للسيطرة على تلك

(120) E.I.2 «Al-Hadjdjadj B. Yusuf».

(121) ديوان جرير، م1، جـ1، ص408، فتوح البلدان: ص538، الكامل في التاريخ: 4/ 539.

(122) تاريخ بخاري، ص70 ـ 71، غرر السير، الورقة 48ب ـ 49أ.

(123) مدينة مشهورة في أرض السند، ويقال لها (الديبلان) أيضاً، تقع على ساحل بحر الهند: معجم ما استعجم: 2/ 569، معجم البلدان: 2/ 638.

(124) S. Miles, The Conutries and Tribes of the Persian Gulf P. 154.

البلاد، وإخضاعها للإمبراطورية الإسلامية[125].

وهناك من يعزو فتوحات الحجّاج إلى سياسة خاصة منه في إلهاء أهل العراق، وإبعادهم عن أهلهم تخلصاً من ثوراتهم، واستنزافاً لطاقاتهم الحربية خوفاً من أن تتجه إليه[126]. إن هذا الرأي المحصور بهذا النطاق الضيق، لا يمكنه أن يفسر تلك الحركة العظيمة التي شملت شرق الدولة الأموية وغربها في ذلك العهد. يضاف إلى هذا، أن الفتوحات في الشرق لم يقم بها أهل العراق وحدهم، حتى يضع لهم الحجّاج سياسة خاصة بهم، فقد كان إلى جانبهم في هذه الفتوحات كثير من أهل الشام[127]. ولكن يبدو أن القائلين بهذا الرأي قد تأثروا بخطبة الحجّاج التي قال فيها: «يا أهل العراق، إني لم أجد لكم دواء أدوى لدائكم من هذه المغازي والبعوث، لولا طيب ليلة الإياب، وفرصة القفل، فإنها تعقب راحة...»[128]، وعلى الرغم من أن هذا الكلام قد ورد في مصدر أدبي، ولم يوثق من المصادر التاريخية، فهو لا يدل على أن الحجّاج وضع سياسة الفتوحات لعلاج طبيعة أهل العراق، لأن تفكير الحجّاج كان منصرفاً منذ البداية إلى الفتح، خاصة لبلاد ما وراء النهر[129]. ويحتمل أنه أدرك فيما بعد، أن استخدام أهل العراق في الغزوات قد أفاد في صرف أنظارهم عن معارضة السلطة في الداخل، وهذا الرأي يمكن أن يقبل

(125) ديوان جرير، م1، جـ1، ص407 ـ 408، فتوح البلدان: 3/ 534 الطبري: 3/ 1276، البيروني: الجماهر في معرفة الجواهر، ص47 ـ 48، معجم البلدان: 4/ 886.

(126) ردد هذا الرأي بعض الكتاب المحدثين، انظر: شرارة ص183 ـ 184، محمد، الخلافة والدولة في العصر الأموي، ص266، 176.

(127) فتوح البلدان: ص534، أنساب الأشراف، الورقة 623أ (اسطمبول) الطبري: 2/ 1257، قدامة، الورقة 212أ.

(128) العقد الفريد: 4/ 119.

(129) Gibb, Op. Cit. P. 25.

نتيجة لسياسة الفتوحات، لا سبباً أساسياً لها.

لقد استطاع الحجّاج بحزمه، وشدته، وتحمله مسؤولية الفتح، أن يحمل رايات الإسلام إلى حدود الصين والهند[130]، ويرى ابن كثير[131]: أنه لو عاش الحجّاج لما أقلع قتيبة بن مسلم عن فتح بلاد الصين. إن تعاون الحجّاج التام بينه وبين قواده، يظهر مدى التأثير الشخصي للحجاج على سير الفتوحات، يذكر الأستاذ (H.Gibb)[132] بأن إنجازات الجيوش الإسلامية في أواسط آسيا خلال حكم الوليد الأول كانت تُعزى بالدرجة الأولى إلى التعاون التام بين نبوغ الحجّاج الموجه وبين قدرة قتيبة الحربية. «لقد استطاع قتيبة أن يقوم بفتوحاته بدعم من الحجّاج، ولكن عندما اختفى الحجّاج لم يكن هناك قائد ولا تنظيم يحل محله، وتاريخ العقد التالي يُري بوضوح كيف كانت سيادة العرب منحلة وغير مستقرة، فالقوة كانت من وراء الفتوحات...»[133]. ويمكن أن نضيف عامل التنظيم والخبرة، اللذين امتاز بهما الحجّاج، في تجهيز الجيوش وتسييرها، كعوامل أخرى ساعدت على نجاح حركة الفتوحات. فقد جهَّز الحجّاج جيش محمد بن القاسم بكل ما يحتاج إليه من لوازم، حتى البسيطة منها[134]. إضافة إلى أنه نظم إرسال الحملة بأن جعلها قسمين، برية وبحرية، وحرص على أن تصل الحملتان في وقت واحد إلى (الديبل)[135]. وكانت اتصالاته بقواده مستمرة، يطَّلع فيها على كل كبيرة

---

(130) البداية والنهاية: 9/ 87، 119.

(131) نفس المصدر: 9/ 87 ـ 88.

(132) The Arab Conquests in Central Asia, p. 29.

(133) *Ibid*, p. 54.

(134) فتوح البلدان: ص534، الجماهر في معرفة الجواهر، ص48، الكامل في التاريخ: 4/ 537.

(135) فتوح البلدان: ص535، الكامل في التاريخ: 4/ 537.

وصغيرة تهم الجيش الفاتح، فقد كانت كتب الحجّاج ترد على محمد بن القاسم، وكتب الأخير ترد عليه كل ثلاثة أيام. وكثيراً ما كان الحجّاج يُبدي توجيهاته في طريقة الفتح، أو القتال، ويحاول أن يذلل العقبات التي تعترض سير الحملات بعد اطلاعه على الوصف التفصيلي لأرض المعركة[136]. وعندما كانت اتصالاته تتأخر مع الجيش الفاتح، يصبح قلقه عظيماً، وإشفاقه كبيراً على المسلمين، فقد قطع اتّصاله مع قتيبة سنة (87هـ/ 705م) نتيجة لحصار فرض على الأخير من قبل الأعداء فأصبح الحجّاج قلقاً بهذا الخصوص، وأمر الناس، أن يقيموا الصلوات في المساجد، وأن يكثروا من الدعاء لسلامة المسلمين[137]، وكان يأمر قواده بالتروي، وعدم المخاطرة بأرواح الجند، وأن يكونوا في مقدمة الجيش إذا غزا، وفي أخرياته إذا أقفل، وأن يأمروا جنودهم بتلاوة القرآن، لأنه أمنع الحصون[138].

بهذه الهمة قاد الحجّاج حركة الفتوحات في الشرق، فانتزع الإعجاب حتى من أعدائه، فبعد موته امتنع (زنبيل) عن دفع ما كان يؤديه للحجاج، لمن خلفه من الولاة وعمالهم، وعندما قيل له: «ما بالك كنت تعطي الحجّاج الأتاوة ولا تعطيناها؟ فقال: كان الحجّاج رجلاً لا ينظر فيما أنفق إذا ظفر ببغيته ولو لم يرجع إليه درهم، وأنتم لا تنفقون درهماً إلا إذا طمعتم في أن يرجع إليكم مكانه عشرة...»[139].

---

(136) فتوح البلدان: ص535 الطبري: 2/ 1199، العقد الفريد: 4/ 218، الكامل في التاريخ: 4/ 535 ـ 536، البداية والنهاية: 9/ 76.

(137) تاريخ بخارى: ص72، الكامل في التاريخ: 4/ 528، تاريخ الخلفاء، ص306.

(138) الطبري: 2/ 1181، العقد الفريد: 4/ 218، البداية والنهاية: 9/ 61.

(139) فتوح البلدان: ص493، اليعقوبي، البلدان، ص283 ـ 284، أخبار القضاة: 1/ 354، قدامة، الورقة 201أ ـ ب. Gibb, Op. Cit. p. 54.

مسؤولية الحجّاج عن سياسته في العراق
وعلاقته بالسلطة المركزية

لم يكن الحجّاج حراً تمام الحرية في السياسة التي نفذها في العراق فقد كان بمثابة موظف ينفذ السياسة العامة للدولة الأموية، ولكن كانت له صلاحيات واسعة، يتصرف بموجبها على وفق ما يراه مناسباً لإدارة البلاد، وضمان مصالح الدولة. ويرى (ولهاوزن)[140] إن السلطة التي كان يتمتع بها الحجّاج ازدادت بمجيء الوليد الأول إلى الحكم، لأنه عمل جاهداً في أن يجعل له ولاية العهد، لذلك فإن الحجّاج أخذ يتدخل حتى في دائرة اختصاص الخليفة. ويبدو لي، أن علاقة الحجّاج مع الخليفة كانت من نوع خاص، يختلط فيه المسلك الرسمي مع المسلك الشخصي، فإننا مثلاً نراه يكتب إلى عبد الملك، ينصحه أن يكثر من العفو فيقول: «إنك يا أمير المؤمنين أعز ما تكون أحوج ما تكون إلى الله فإذا عززت بالله فاعفُ له فإنك به تقدر وإليه ترجع»[141]. ويكتب إلى الوليد الأول، بعد تسلمه الخلافة، ينصحه أن يقوم أود الإسلام وشرائعه

(140) تاريخ الدولة العربية، ص243.

(141) أنساب الأشراف، جـ11، الورقة 40أ، وفي «البداية والنهاية»: 9/ 65 ما يشابه هذه النصيحة، ولكن من عبد الملك إلى الحجاج.

وحدوده، وألا يلتفت إلى محبة الناس أو بغضهم[142]. فهذه أمور خاصة كان من الصعب أن يقبلها الخليفة من أي تابع آخر غيره.

لقد كان الحجّاج على اتصال دائم بالخليفة، يكتب له في أمور كثيرة كأن يطلب من عبد الملك أن يأمر بالقبض على أحد الهاربين من العراق إلى الشام، بعد إرسال أوصافه[143]، أو يطلب من الوليد الأول أن يضع حداً للجوء بعض الهاربين من أهل العراق إلى الحجاز[144]، أو يستشير الخليفة في إنفاذ الجند إلى حدود الدولة الشرقية لتأديب الأعداء الذين اجترأوا على المسلمين مبيِّناً في نفس الوقت، أن ذلك ضروري لبقاء تلك المناطق في أيدي المسلمين[145]. ولم تكن كل رسائل الحجّاج إلى الخليفة سياسية، فقد كتب إلى عبد الملك مرة يشير عليه باتخاذ كاتب معيَّن لصفاته الحميدة التي تؤهله لذلك المنصب[146]، وكان يكتب إليه يعلمه عن تطورات المطر، وأحوال الأرض، وحالة الفلاحين[147].

لقد نقل إلينا المؤرخون روايات كثيرة، تشير إلى موقف السلطة المركزية، وعلى رأسها الخليفة، من السياسة التي كان يسير بموجبها الحجّاج والواقع إننا نلحظ اتجاهين في هذه الروايات، الأول: يظهر فيه عدم رضا الخليفة (عبد الملك) على سياسة الشدة التي يتبعها الحجّاج في العراق، ويطلب إليه أن يتبع معهم الرفق واللين[148]. ويظهر في هذا

---

(142) الإمامة والسياسة: 2/ 48.

(143) الأغاني: 16/ 147.

(144) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 31أ، الطبري: 2/ 1254.

(145) الطبري: 2/ 1038 ـ 1039.

(146) نفس الصدر، ص1168.

(147) البيان والتبيين: 3/ 386 ـ 387.

(148) العقد الفريد، 4/ 207، 545 ـ 546، الثعالبي، كتاب خاص الخاص، ص87، تاريخ الخلفاء، ص295.

الاتجاه أيضاً، لوم الخليفة للحجاج على تبذير الأموال[149]، وعلى الإسراف في القتل، ولكن الحجّاج يدافع عن نفسه، فيرد: أنه لا يعتبر قتل العصاة إسرافاً، ولا إعطاء المطيعين تبذيراً، وهو لم يقتل إلا لمصلحة الخليفة، ولم يعط إلا لأجله[150].

وعندما طلب الوليد الأول إلى عماله، ومنهم الحجّاج، أن يكتبوا إليه بذنب كل متهم يقتلونه، ردّ عليه الحجّاج بقوله: «أنا أحوط لديني وأرعى لما استرعيتني واحفظ له من أن أقتل أحداً لم يستوجب ذلك، وقد بعثت إليك ببعض من كنت أقتل على هذا الرأي فشأنك وإياه»[151].

أما الاتجاه الثاني: فيظهر فيه تحريض، وتشجيع الخليفة (عبد الملك) له على اتباع سياسة الشدة مع أهل العراق، فقد كتب إليه بعد القضاء على ثورة ابن الجارود: «فإذا رابك من أهل العراق ريب فأقتل أدناهم يرعب منك أقصاهم والسلام»[152]، وكتب إليه في أسرى دير الجماجم، أن يقتل كل من لا يقرُّ على نفسه بالكفر لخروجه على الدولة[153]. وعندما حاول الحجّاج أن يشفع لأحد الأسرى عند عبد الملك كتب إليه يقول: «لم أبعثك مشفعاً وإنما بعثتك منفذاً مناجزاً لأهل الخلاف والمعصية»[154]. وكتب إليه بعد دير الجماجم: «أن جهِّز أهل العراق وتابع عليهم البعوث واستعن عليهم بالفقر فإنه جند الله

(149) أنساب الأشراف، ص317 ـ 318 (أهلورت)، ابن أعثم، جـ2، الورقة 114ب، تهذيب ابن عساكر: 4/ 66.

(150) ابن أعثم: جـ2، الورقة 114ب، مروج الذهب: 3/ 74 ـ 76، تهذيب ابن عساكر: 4/ 67 ـ 68، الحلة السيراء: 1/ 31 ـ 32، وفيات الأعيان: 2/ 35 ـ 36، الأبشيهي: 1/ 65.

(151) ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص135 ـ 136.

(152) أنساب الأشراف، ص294 (أهلورت).

(153) تاريخ خليفة: 1/ 281، العقد الفريد: 2/ 177، 464.

(154) الإمامة والسياسة: 2/ 41.

الأكبر. . .»[155] ففعل ذلك بهم سنتين، لكنه رجع والتمس من الخليفة أن يأمر لهم بالعطاء قائلاً: «. . . وإن لهم في هذا الفيء حقاً ونصيباً وإني أخاف أن حبسناه عنهم[156] أن ينصروا علينا فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر لهم بحقوقهم فليفعل. . .»[157].

ويبدو أن الاتجاه الثاني، كان منسجماً مع سياسة عبد الملك العامة وتهديده بالقوة كعلاج لبعض المشاكل السياسية المستعصية. ويذكر المدائني[158]، إحدى خطبه، التي تؤيد هذا الاتجاه، ألقاها في موسم الحج لسنة (75هـ/ 694م) فقال: «إن الخلفاء قبلي كانوا يداوونكم بأدوائكم فيأكلون ويؤكلون وإني والله لا أداويكم إلا بالسيف. . .».

لهذا فإننا لا نستطيع أن نقول، إن الحجّاج وحده كان مسؤولاً عما قام به في العراق، لأنه في أمور كثيرة كان ينفذ ما يطلبه منه الخليفة، ولكن كانت توجيهات الخليفة وأوامره، تلاقي طاعة نادرة، غير محدودة من قبل الحجّاج[159].

---

(155) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 30ب.

(156) بالأصل (عليهم) ولا يستقيم بها المعنى.

(157) أنساب الأشراف، جـ6، الورقة 30ب.

(158) في «أنساب الأشراف»، ص178 ـ 179 (أهلورت).

(159) مروج الذهب: 3/ 83، E.I.2 «Al-Hadjdjadj B. Yusuf» ولزيادة الاطلاع على تأثير الخليفة في سياسة الحجاج، وتوجيهاته إليه، انظر: أنساب الأشراف 1/ 499، نفس المصدر، ص295 ـ 296، (أهلورت)، الطبري: 2/ 1003 ـ 1004، مروج الذهب: 3/ 62، الأغاني: 13/ 58، التذكرة الحمدونية جـ1، م2، ص244.

الخلاصة

لقد درست في هذا الكتاب تاريخ العراق في عهد الحجّاج بن يوسف الثقفي، ذلك الرجل الذي حامت حول شخصيته شبهات كثيرة، واختلفت وجهات النظر فيه وفي حكمه للعراق، فانبرى البعض للدفاع عنه، وحاول البعض الآخر اتهامه بشتى الاتهامات، فمسخ شخصيته، وشوّه العهد الذي تولى فيه حكم العراق. ومن خلال هذا البحث استطعت أن ألمس الكثير من الاتهامات الكاذبة، أو البالغ فيها، كما لمست في شخصية الحجّاج جوانب إيجابية مهمة، في التنظيم، والسياسة، والمقدرة العسكرية، ووجدت أن معظم التهم تتهافت أمام النقد والبحث العلمي، استناداً إلى المصادر الأولية الموثوق بها.

ولا شك في أنه كان للحجاج بن يوسف بعض الأخطاء، التي ارتكبها أثناء ولايته على العراق، ولعل سببها استعجاله وقلة صبره، وعدم ثقته بالآخرين أحياناً، أو عدم تقديره لعواقب الأمور أحياناً أخرى، ولكن هذا لا يسوِّغ لنا أن نعتبر كل عهده أخطاءً ومآخذ، وأن نتهمه دون تروٍّ، أو بحث عن الحقيقة. فلقد اتهم بالقسوة، وسفك الدماء، والقتل من أجل القتل، وقد رأيت أن هذا الأمر مبالغ فيه. صحيح أنه قتل عدداً من الناس لكنه لم يقتل إلا بعد أن شقّ الناس عصا الطاعة، وأعلنوا العصيان على

الدولة. وفي أحيان كثيرة، كان يعفو عن بعض من هؤلاء إذا أظهروا الندم أو اعترفوا بذنبهم. ويمكن أن يقال عن المبالغة في عدد المسجونين في عهده، وعن أسباب حبسهم مثل ذلك. ولا يوجد ما يؤيد اتهام الحجّاج بالعصبية، أو بمعاداة العلويين وأنصارهم، لكونهم من أنصار آل علي بن أبي طالب.

إن الظروف السياسية التي كانت سائدة في ذلك العصر، هي التي مهدت السبيل إلى افتعال الكثير من هذه الاتهامات، فلقد حكم الحجّاج العراق في عهد كثرت فيه الاضطرابات والثورات، ولم يكن أمامه من سبيل إلا استعمال الحزم والشدة، فقضى على كل تلك الثورات والفتن، وضرب القائمين بها، مما أثار حقد الناس وحسدهم، فكرهه كل من كانت له مصلحة في إزالة الحكم الأموي، أو محاربته، وكان عدد هؤلاء كبيراً. فلقد عاداه الزبيريون لأنه حطم حكمهم في العراق والحجاز، كما عاداه الأشاعثة، والمهالبة، لأنه قضى على طموح عبد الرحمن بن الأشعث، وعزل يزيد بن المهلب من خراسان. ولم ينل رضا العلويين وأنصارهم، لأنه ثبت دعائم الحكم الأموي في العراق وحال دون تحقيق رغباتهم وتطلعاتهم، كما أسخط الخوارج بقضائه على حركاتهم الواحدة تلو الأخرى. وهكذا وجد الحجّاج نفسه أمام مجموعة كبيرة من الأعداء، الذين كان بينهم أدباء، وشعراء ورواة، بالغوا في اختراع الأخطاء، ونسبتها إليه، ودس الروايات الكاذبة عليه، انتقاماً منه وتشويهاً لسمعته وحكمه في العراق.

إن أية دراسة جادة لهذا العهد لا بدّ أن تأخذ بنظر الاعتبار، فترة الاضطراب السياسي. التي سبقت عهد الحجّاج في العراق، وما سببته من انعدام الثقة والقلق بين الناس، ولذلك فإن حكمنا على الحجّاج، دون دراسة الظروف الموضوعية التي كانت سائدة في عهده، لا بدّ أن يكون

خطأ إذ لا يجوز أن نذكر شدة الحجّاج، وكثرة من قتلهم، دون ذكر حركات التمرد وأسبابها، وعوامل القيام على الدولة، وهذا ما حاولت أن أتوصل إليه أثناء هذا البحث.

وقد تبين لي أن الحجّاج ساعد على إشعال بعض هذه الثورات، أو ساعد على إعطائها السبب المباشر، ولكنه لم يكن العامل المسبب لبقية الثورات، ولا يمكن تحميله نتائج ما حصل بسببها، فهو لم يكن إلا منفذاً لسياسة الدولة العامة، وملتزماً بتعليمات الخليفة الأموي في كثير من الأحيان.

وفي هذا البحث دراسة لإجراءات الحجّاج في مجال التنظيم الإداري، الذي يعتبر من أعظم ما قام به في العراق، إذ كان يراقب الموظفين الإداريين ويمنع تجاوزاتهم على الناس، ويقوم باختيار ذوي الكفاءة لتولي المناصب الإدارية المهمة. وعند أول تعيينه للعراق، قام بإعادة تنظيم الجند، كما أقرّ الأمن الداخلي في المدن، وضرب على أيدي اللصوص، وقطاع الطرق. ثم نفذ سياسة الدولة في عملية تعريب الدواوين، فأمر بنقلها من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية في العراق فكان هذا من أبرز إنجازاته الإدارية الكبرى، لأنه أعطى الدولة الصبغة العربية، كما سهَّل الإشراف على حسابات الضرائب، ومعالجة الأزمات الاقتصادية التي كانت تحدث في الولاية. وهناك تنظيمات أخرى ثقافية، واجتماعية، وصحية، أمر الحجّاج بإجرائها في المدن، كما قام بإنشاء مدينة واسط بين البصرة والكوفة، للإشراف على إدارة المناطق التي حولها، ولتصبح مركزاً قوياً للسلطة في البلاد.

ويمكن أن نرجع الفضل في عملية الإصلاح النقدي، في العراق والأجزاء الشرقية من الدولة، إلى الحجّاج بن يوسف، فقد كان هو المشرف والمنفذ لهذه العملية الخطيرة التي ابتدأها الخليفة عبد الملك بن مروان في الشام.

وقد بينت في هذه الرسالة أثر جهد الحجّاج، الذي ظهرت بنتيجته النقود الفضية الإسلامية الخالصة، وعُمّمت على جميع الأقاليم التي تخضع لولاية العراق من الناحية الإدارية.

وفي ختام هذا البحث، أذكر أن اجراءات الحجّاج في مجال الضرائب والإصلاحات الزراعية كانت شاملة، فقد قام بعدة إصلاحات، هدف من ورائها إلى إعمار البلاد، ورفع مستوى الجباية بصورة عامة، فأمر بحفر الأنهار، والترع وغرس الأشجار، كما اهتم بحالة الفلاحين، وتوفير الحيوانات لهم، للقيام بمهمة الحراثة واستصلاح الأرض، وقد أقرضهم الأموال، ليعينهم على الاستمرار بالزراعة، وزيادة الإنتاج.

مصادر ومراجع الرسالة

أولاً ـ المخطوطات

- ابن أعثم[1]: أحمد بن عثمان الكوفي الكندي (314هـ/ 926م).

1 ـ «الفتوح»، رقيقة[2] عن الأصل الموجود في مكتبة أحمد الثالث في اسطمبول برقم (2956)، نسخة الدكتور عبد الأمير عبد دكسن، طُبع منها ثلاثة أجزاء في (حيدر آباد الدكن، 1968 ـ 1970).

- البلاذري: أحمد بن يحيى بن جابر (279هـ/ 892م).

2 ـ «أنساب الأشراف»، نسخة مصورة بالفوتستات في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد تحت رقم (1634 ـ 1644) (11 جزء) عن النسخة الأصلية في معهد المخطوطات العربية في الرباط رقم (68).

مخطوطة كاملة (رقيقة) عن الأصل الموجود في المكتبة السليمانية باسطمبول برقم (598)، نسخة الدكتور عبد الأمير عبد دكسن.

---

(1) رتبت المصادر حسب الحروف الهجائية، دون مراعاة الكنية، (ابن أو أبو) والتواريخ المثبتة تشير إلى سنة وفاة المؤلفين.

(2) الرقيقة: هو المصطلح الذي اصطلح عليه المجمع العلمي العراقي: لكلمة (الميكروفيلم).

- البياسي: يوسف بن محمد بن إبراهيم الأنصاري (653هـ/ 1255م).

3 ـ «الإعلام في الحروب الواقعة في صدر الإسلام»، نسخة مصورة بالفوتستات في مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (293 ـ 294م) عن الأصل الموجود في دار الكتب المصرية برقم (399 تاريخ).

- ابن حمدون: محمد بن الحسن بن حمدون (562هـ/ 1166م).

4 ـ «التذكرة الحمدونية»، جـ12، نسخة مصورة بالفوتستات في مكتبة الدراسات العليا برقم (1282)، عن الأصل في مكتبة أحمد الثالث باسطمبول رقم (2948).

- قدامة: أبو الفرج قدامة بن جعفر (337هـ/ 948م).

5 ـ «الخراج»، مخطوطة مصورة بالفوتستات في المكتبة المركزية بجامعة بغداد رقم (13)، عن مخطوطة باريس المرقمة (5907 Arabe).

- ابن الكلبي: أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (204هـ/ 819م).

6 ـ «جمهرة النسب» (رقيقة) عن مخطوطة المتحف البريطاني رقم (Add 23297).

(رقيقة) عن مخطوطة مكتبة الأسكوريال رقم (Arade 1698) نسختا الدكتور عبد الأمير عبد دكسن.

7 ـ «المثالب»، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي برقم (1465).

- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ/ 898م).

8 ـ «كتاب الأنساب»، مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي برقم (1459).

- المؤلف مجهول: (من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي).

9 ـ «غرر السير»، (رقيقة) عن مخطوطة مكتبة البودليان في أوكسفورد رقم (542)، نسخة الدكتور عبد الأمير عبد دكسن.

- النهرواني: المعافى بن زكريا: (390هـ/ 999 ـ 1000م).

10 ـ «كتاب الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي»، نسخة مصورة بالفوتستات في المكتبة المركزية بجامعة بغداد رقم (111) عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث باسطمبول برقم (2321).

ثانياً ـ المطبوعات

1 ـ المصادر العربية الأولية:

- ابن الأبار: محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (658هـ/1260م).

11 ـ «كتاب الحلة السيراء»، تحقيق، حسين مؤنس ط1 (القاهرة، 1963).

- الأبشيهي: الشيخ شهاب الدين أحمد (850هـ/1446م).

12 ـ «المستطرف في كل فن مستظرف»، ط1 (بولاق، 1292هـ).

- ابن الأثير: علي بن أبي الكرم (630هـ/1233م).

13 ـ «أسد الغابة في معرفة الصحابة»، (القاهرة، 1280هـ).

14 ـ «الكامل في التاريخ»، (بيروت، 1965 ـ 1967).

- ابن آدم: يحيى بن آدم القرشي (203هـ/818م).

15 ـ «كتاب الخراج»، تصحيح وشرح: أحمد محمد شاكر، ط2، المطبعة السلفية (القاهرة، 1384هـ).

- الأزدي: أبو زكريا يزيد بن محمد (334هـ/945م).

16 ـ «تاريخ الموصل»، تحقيق: علي حبيبة (القاهرة، 1967).

- الأزرقي: محمد بن عبد الله بن أحمد (233هـ/847م).

17 ـ «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار»، تصحيح: رشدي الصالح (مكة 1352هـ).

- الأسفراييني: طاهر بن محمد (471هـ/1078م).

18 ـ «كتاب التبصير في الدين». تصحيح: محمد سليم النعيمي

(تونس، 1939).

- الأشعري: علي بن إسماعيل (330هـ/ 941م).

19 ـ «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة، 1950 ـ 1954).

- ابن الأصبغ: عرام بن الأصبغ السلمي (القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي).

20 ـ «كتاب أسماء جبال تهامة وسكانها»، منشور ضمن نوادر المخطوطات جـ8، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، (القاهرة، 1955).

- الأصبهاني: أبو نعيم أحمد بن عبد الله (430هـ/ 1038م).

21 ـ «ذكر أخبار أصبهان»، (ليدن، 1931 ـ 1934).

- الأصبهاني: أبو الفرج علي بن الحسين (356هـ/ 966م).

22 ـ «الأغاني»، ط. محمد الساسي المغربي (21 جزء)، (القاهرة، 1323هـ).

23 ـ «مقاتل الطالبيين»، (النجف، 1353هـ).

- الاصطخري: إبراهيم بن محمد (346هـ/ 957م).

24 ـ «كتاب الأقاليم»، (كوتا، 1839)، أعادت طبعه بالأوفسيت مكتبة المثنى ببغداد.

25 ـ «كتاب مسالك الممالك»، ط. دي غويه (ليدن، 1927).

- ابن أبي أصيبعة: أحمد بن القاسم، (668هـ/ 1269م).

26 ـ «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»، تحقيق: نزار رضا (بيروت 1965).

- أعشى همدان: عبد الرحمن بن عبد الله (84هـ/ 703م).

27 ـ «ديوان أعشى همدان»، منشور ضمن كتاب الصبح المنير في شعر

أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشى والأعشيين الآخرين، مطبعة أدلف هلزهوسن (بيانة، 1927).

- الآمدي: الحسن بن بشر بن يحيى (370هـ/ 980م).

28 ـ «المؤتلف والمختلف»، تصحيح: فريتس كرنكو، منشور مع «معجم الشعراء» للمرزباني، (القاهرة، 1354هـ).

- البارقي: سراقة بن مرداس (79هـ/ 698م).

29 ـ «ديوان سراقة البارقي»، تحقيق: حسين نصار، ط1 (القاهرة، 1947).

- الباقلاني: القاضي محمد بن الطيب (403هـ/ 1012م).

30 ـ «كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات».

تصحيح: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي (بيروت، 958).

- بحشل: أسلم بن سهم الرزاز الواسطي (292هـ/ 905م).

31 ـ «تاريخ واسط» تحقيق: كوركيس عواد، (بغداد، 1967م).

- البغدادي: عبد القادر بن طاهر بن محمد (429هـ/ 1037م).

32 ـ «الفَرق بين الفِرق»، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني (القاهرة، بدون تاريخ).

- البغدادي: الشيخ عبد القادر بن عمر (1093هـ/ 1682م).

33 ـ «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»، ط1 (بولاق، 1299هـ).

- ابن بكار: الزبير بن بكار بن عبد الله (256هـ/ 869 ـ 870م).

34 ـ «الأخبار الموفقيات»، تحقيق: سامي مكي العاني (بغداد، 1972).

- البكري: عبد الله بن عبد العزيز (487هـ/ 1094م).

35 ـ «معجم ما استعجم»، تحقيق: مصطفى السقا، ط1 (القاهرة، 1945 ـ 1947).

- البلاذري: أحمد بن يحيى بن جابر (279هـ/ 892م).

36 ـ «أنساب الأشراف»، جـ1، تحقيق: محمد حميد الله (دار المعارف، بمصر، 1959).

جـ4 ط. Max Schloessinger (القدس، 1938).

جـ5 ط. S.D.F. Goitein (القدس، 1936).

جـ11 ط. W.Ahiwardt (غريفزولد، 1883).

37 ـ «فتوح البلدان»، نشر صلاح الدين المنجد (القاهرة، 1957).

- البلخي: أحمد بن سهل (322هـ/ 933 ـ 934م).

38 ـ «كتاب البدء والتاريخ»، (وينسب حقيقة إلى مطهر بن طاهر المقدسي)، نشر: كلمان هوار (باريس، 1899 ـ 1919).

- البلوي: يوسف بن محمد (604هـ/ 1207م).

39 ـ «كتاب ألف باء»، (بولاق، 1287هـ).

- البيروني: أبو الريحان محمد بن أحمد (430هـ/ 1048م).

40 ـ «كتاب الجماهر في معرفة الجواهر»، (حيدر آباد الدكن، 1355هـ).

- البيهقي: إبراهيم بن محمد (470هـ/ 1077م).

41 ـ «المحاسن والمساوئ»، تصحيح: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي (القاهرة، 1325هـ).

- أبو تمام: حبيب بن أوس الطائي (231هـ/ 845م).

42 ـ «ديوان الحماسة»، شرح: يحيى بن علي التبريزي (ت 502هـ/ 1108م). ط1 (مصر، 1916).

43 ـ «نقائض جرير والأخطل»، باعتناء: الأب أنطوان صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية (بيروت، 1922).

- التنوخي: أبو علي المحسن بن علي بن محمد (384هـ/ 994م).

44 ـ «جامع التواريخ»، (نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة)، تحقيق: عبود الشالجي (بيروت، 1971).

45 ـ «الفرج بعد الشدة»، (القاهرة، 1938).

46 ـ «المستجاد من فعلات الأجواد»، تحقيق: محمد كرد علي (دمشق، 1946).

- التوحيدي: أبو حيان علي بن محمد بن العباس (414هـ/ 1023م).

47 ـ «الإمتاع والمؤانسة»، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، ط2، (القاهرة، 1953).

48 ـ «البصائر والذخائر»، تحقيق: إبراهيم الكيلاني، (دمشق، 1964).

- الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد (429هـ/ 1037م).

49 ـ «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب»، (القاهرة، 1326هـ).

50 ـ «كتاب خاص الخاص»، (مكتبة الحياة بيروت، 1966).

51 ـ «لطائف المعارف»، تحقيق: إبراهيم الأبياري وحسن كامل الصيرفي، (القاهرة، 1960).

- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (255هـ/ 868 ـ 869م).

52 ـ «البخلاء»، تحقيق: طه الحاجري، (دار المعارف بمصر، 1958).

53 ـ «البيان والتبيين»، تحقيق: حسن السندوبي، (القاهرة، 1947 ـ 1948).

54 ـ «التاج في أخلاق الملوك»، تحقيق: أحمد زكي باشا (القاهرة، 1914).

55 ـ «ثلاث رسائل»، نشر: فان فلوتن (ليدن، 1903) 1 ـ في مناقب الترك، 2 ـ كتاب فخر السودان على البيضان، 3 ـ كتاب التربيع والتدوير.

56 ـ «ثلاث رسائل»، نشر: يوشع فنكل، ط2، المطبعة السلفية،

(القاهرة، 1382هـ). 1 ـ في الرد على النصارى، 2 ـ في ذم أخلاق الكتّاب، 3 ـ في القيان.

57 ـ «الحيوان»، مطبعة السعادة، (مصر 1325هـ) وط. عبد السلام هارون، (القاهرة، 1943).

58 ـ «رسائل الجاحظ»، جمع ونشر: حسن السندوبي، ط1 (مصر، 1933).

59 ـ «رسائل الجاحظ»، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، 1964 ـ 1965).

60 ـ «رسالة في بني أمية)، منشورة ضمن كتاب (النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم). المطبعة الإبراهيمية، (مصر، 1937).

61 ـ «العثمانية»، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، 1955).

62 ـ «المحاسن والأضداد»، تصحيح: محمد أمين الخانجي (القاهرة، 1324هـ).

- ابن جبير: أبو الحسين محمد بن أحمد (614هـ/ 1217م).

63 ـ «رحلة ابن جبير»، (ليدن، 1907).

- جرير: جرير بن عطية بن الخطفي (114هـ/ 732م).

64 ـ «ديوان جرير»، شرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، (دار المعارف بمصر، 1969 ـ 1971).

- ابن جلجل: سليمان بن حسان الأندلسي (كان حياً سنة 384هـ/ 994م).

65 ـ «طبقات الأطباء والحكماء»، تحقيق: فؤاد رشيد (القاهرة، 1955).

- الجمحي: أبو عبد الله محمد بن سلام (232هـ/ 846م).

66 ـ «طبقات الشعراء»، نشر: مكتبة الثقافة العربية (بيروت، بدون تاريخ».

- الجهشياري: أبو عبد الله محمد بن عبدوس (331هـ/ 942م).

67 ـ «كتاب الوزراء والكتاب»، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط1 (القاهرة، 1938).

- ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (597هـ/ 1200م).

68 ـ «سيرة عمر بن عبد العزيز»، تحقيق: محب الدين الخطيب (القاهرة، 1331هـ).

- ابن أبي حاتم: محمد بن إدريس بن المنذر الرازي (327هـ/ 938م).

69 ـ «كتاب الجرح والتعديل»، ط1 (حيدر آباد الدكن، 1371 ـ 1373هـ).

- ابن حبيب: أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي (245هـ/ 859م).

70 ـ «كتاب المحبَّر»، باعتناء: الدكتورة ايلزة ليحتن شتيتر (حيدر آباد الدكن، 1361هـ).

71 ـ «أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام»، منشور في نوادر المخطوطات، جـ6، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (القاهرة، 1954).

72 ـ «كتاب المنمق في أخبار قريش»، باعتناء: خورشيد أحمد فاروق (حيدر آباد الدكن، 1384هـ).

- ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ/ 1448م).

73 ـ «تهذيب التهذيب»، (حيدر آباد الدكن، 1325هـ).

- ابن أبي الحديد: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد (656هـ/ 1258م).

74 ـ «شرح نهج البلاغة»، تحقيق: الشيخ حسن تميم (بيروت، 1963 ـ 1964).

- ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد (456هـ/ 1063 ـ 1064م).

75 ـ «جمهرة أنساب العرب»، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار

المعارف بمصر، 1962).

76 ـ «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، ط1 (القاهرة، 1921).

- الحلي: الحسن بن يوسف بن علي (726هـ/ 1325 ـ 1326م).

77 ـ «رجال العلامة الحلي»، ط2 (النجف، 1381هـ).

- ابن حمدون: محمد بن الحسن (562هـ/ 1166م).

78 ـ «التذكرة الحمدونية»، جـ1، م2، تحقيق: بثينة شاكر (رسالة ماجستير غير منشورة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد رقم ط65).

- الحميري: أبو سعيد بن نشوان (573هـ/ 1177م).

79 ـ «الحور العين»، تحقيق: كمال مصطفى، (القاهرة، 1948).

- ابن حوقل: أبو القاسم بن حوقل النصيبي (367هـ/ 979م).

80 ـ «صورة الأرض»، دار مكتبة الحياة (بيروت، بدون تاريخ).

- الخالديان: أبو بكر محمد بن هاشم (380هـ/ 990م) وأبي عثمان سعيد بن هاشم (391هـ/ 1000 ـ 1001م).

81 ـ «كتاب الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين» تحقيق: السيد محمد يوسف، (القاهرة، 1965).

- ابن خرداذبة: أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (نحو 300هـ/ 912م).

82 ـ «المسالك والممالك»، ط، دي غوية (ليدن، 1889).

- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضري (808هـ/ 1405م).

83 ـ «المقدمة»، ط دار إحياء التراث العربي (بيروت، بدون تاريخ).

84 ـ «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر»، منشورات دار الكتاب اللبناني (بيروت، 1956 ـ 1959).

- ابن خلكان: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (681هـ/ 1282م).

85 ـ «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، تحقيق: إحسان عباس (بيروت 1968 ـ 1972).

- الخوارزمي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف (387هـ/ 997م).

86 ـ «مفاتيح العلوم»، نشرته إدارة الطباعة المنيرية (القاهرة، 1342هـ).

- ابن خياط: أبو عمر خليفة بن خياط العصفري (240هـ/ 854م).

87 ـ «تاريخ خليفة بن خياط»، تحقيق: أكرم ضياء العمري (النجف، 1967).

88 ـ «كتاب الطبقات»، تحقيق: أكرم ضياء العمري (بغداد، 1967).

- الداني: عثمان بن سعيد (444هـ/ 1052م).

89 ـ «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط» تحقيق: محمد أحمد دهمان (دمشق، 1940).

- ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن (321هـ/ 933م).

90 ـ «الاشتقاق»، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (مؤسسة الخانجي بمصر، 1958).

- الدميري: الشيخ كمال الدين (808هـ/ 1405م).

91 ـ «حياة الحيوان الكبرى»، المطبعة الميمنية (مصر، 1305هـ).

- الديار بكري: حسين بن محمد بن الحسن (982هـ/ 1574م).

92 ـ «تاريخ الخميس»، (القاهرة، 1283هـ).

- الدينوري: أبو حنيفة أحمد بن داود (282هـ/ 895م).

93 ـ «الأخبار الطوال»، تصحيح: فلاديمير جرجاس (ليدن، 1888).

- الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ/ 1347م).

94 ـ «تأريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام»، مطبعة السعادة؛ القاهرة (1367 ـ 1369هـ).

95 ـ «العبر في خبر من غبر» جـ1، تحقيق: صلاح الدين المنجد

(الكويت 1960).

- الراغب الأصبهاني: أبو القاسم حسين بن محمد (502هـ/ 1108م).

96 ـ «محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء»، (القاهرة، 1326هـ).

- ابن رستة: أبو علي أحمد بن عمر (كان حياً سنة 290هـ/ 902 ـ 903م).

97 ـ «الأعلاق النفيسة»، (ليدن، 1891).

- الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن (379هـ/ 892م).

98 ـ «طبقات النحويين واللغويين»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، 1954).

- الزبيدي: أبو الفيض مرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق (1205هـ/ 1791م).

99 ـ «تاج العروس من جواهر القاموس»، (المطبعة الخيرية بمصر، 1307هـ).

- ابن الزبير: القاضي الرشيد بن الزبير (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي).

100 ـ «كتاب الذخائر والتحف»، تحقيق محمد حميد الله، مراجعة: صلاح الدين المنجد (الكويت، 1959).

- الزبيري: أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب (236هـ/ 850م).

101 ـ «نسب قريش»، نشر: ليفي بروفنسال (القاهرة، 1953).

- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (340هـ/ 951م).

102 ـ «أمالي الزجاجي»، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1 (القاهرة، 1382هـ).

- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله (794هـ/ 1391م).

103 ـ «البرهان في علوم القرآن»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 (القاهرة، 1957).

- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ/ 1143م).

104 ـ «الجبال والأمكنة والمياه»، تحقيق: إبراهيم السامرائي (بغداد، 1968).

- السجستاني: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان (235 أو 250هـ/ 849 أو 864م).

105 ـ «المعمرون والوصايا»، تحقيق: عبد المنعم عامر (القاهرة، 1961).

- السجستاني: عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث (316هـ/ 928م).

106 ـ «كتاب المصاحف»، ط. أرثر جفري، المطبعة الرحمانية (مصر، 1936).

- السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل (483هـ/ 1090م).

107 ـ «كتاب المبسوط»، ط. محمد أفندي الساسي المغربي (القاهرة، 1324هـ).

- ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع البصري (230هـ/ 844م).

108 ـ «كتاب الطبقات الكبير»، نشره ادورد سخاو (ليدن، 1905 ـ 1921).

- ابن سيدة: أبو الحسن علي بن إسماعيل (458هـ/ 1065م).

109 ـ «المخصص»، المطبعة الأميرية ببولاق (القاهرة، 1316 ـ 1321).

- السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368هـ/ 978م).

110 ـ «أخبار النحويين البصريين»، باعتناء: فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية (بيروت، 1936).

- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ/ 1505م).

111 ـ «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، 1965).

112 ـ «تاريخ الخلفاء»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، (القاهرة، 1964).

113 ـ «الكنز المدفون والفلك المشحون»، المطبعة العامرية (مصر، 1228هـ).

- الشابشتي: أبو الحسن علي بن محمد (388هـ/ 998م).

114 ـ «الديارات»، تحقيق: كوركيس عواد، ط2 (بغداد، 1966).

- الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (548هـ/ 153م).

115 ـ «الملل والنحل»، (ليبزك، 1923).

- الشيباني: محمد بن الحسن (189هـ/ 804م).

116 ـ «كتاب المخارج في الحيل»، نشر: يوسف شخت (ليبزك، 1930).

- ابن صصري: محمد بن محمد بن صصري: (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي).

117 ـ «كتاب الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية»، تحقيق ونشر: وليم م. برينر (كاليفورنيا ـ بركلي، 1963).

- صفي الدين: عبد الرحمن بن عبد الحق البغدادي (739هـ/ 1338م).

118 ـ «مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع»، تحقيق: جوينبول (ليدن، 1852).

- الصولي: أبو بكر محمد بن يحيى (335/ 946م).

119 ـ «أدب الكتاب»، باعتناء: محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية (القاهرة، 1341هـ).

- ابن طاووس: غياث الدين السيد عبد الكريم (693هـ/ 1293 ـ 1294م).

120 ـ «فرحة الغري»، منشورات المطبعة الحيدرية، ط2 (النجف، 1368هـ).

- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ/ 922م).

121 ـ «اختلاف الفقهاء» عني بنشره: يوسف شخت (ليدن، 1933).

122 ـ «تاريخ الرسل والملوك»، ط. دي غوية (ليدن، 1879 ـ 1903).

- ابن الطقطقي: محمد بن علي بن طباطبا (709هـ/ 1309م).

123 ـ «الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية»، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده (مصر، بدون تاريخ).

- العاملي: محمد بهاء الدين (1003هـ/ 1594م).

124 ـ «الكشكول»، (القاهرة، 1316هـ).

- ابن عبد الحكم: أبو القاسم عبد الرحمن عبد الله (257هـ/ 870 ـ 871م).

125 ـ «فتوح مصر وأخبارها»، (ليدن، 1920).

- ابن عبد الحكم: أبو محمد عبد الله (214هـ/ 829م).

126 ـ «سيرة عمر بن عبد العزيز»، تحقيق: أحمد عبيد، ط5 (بيروت 1967).

- ابن عبد ربه: أبو عمر أحمد بن محمد (328هـ/ 939م).

127 ـ «العقد الفريد»، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2 (القاهرة، 1948 ـ 1953).

- ابن العبري: غريغوريوس الملطي، أبو الفرج بن هارون (685هـ/ 1286م).

128 ـ «تاريخ مختصر الدول»، المطبعة الكاثوليكية (بيروت، 1958).

- أبو عبيد: القاسم بن سلام (224هـ/ 838م).

129 ـ «كتاب الأموال»، ط. محمد حامد الفقي (القاهرة، 1353هـ).

- أبو عبيدة: معمر بن المثنى التيمي (209هـ/ 824م).

130 ـ «نقائض جرير والفرزدق»، (ليدن، 1905 ـ 1909).

- ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (571هـ/ 1175م).

131 ـ «تاريخ مدينة دمشق»، م1، تحقيق: صلاح الدين المنجد (دمشق، 1951). م10، تحقيق: محمد أحمد دهمان (دمشق، بدون تاريخ).

132 ـ «التهذيب»، ط. عبد القادر أفندي بدران، (مطبعة روضة الشام، 1329 ـ 1332هـ).

- العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (382هـ/ 992م).

133 ـ «كتاب الأوائل»، تحقيق: محمد السيد الوكيل (طنجة، 1966).

134 ـ «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، تحقيق: عبد العزيز أحمد، ط1 (القاهرة، 1963).

- العصامي المكي: عبد الملك بن حسين (1111هـ/ 1699م).

135 ـ «سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي»، المطبعة السلفية (القاهرة، 1380هـ).

- ابن العماد: عبد الحي بن العماد الحنبلي (1089هـ/ 1678م).

136 ـ «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، «القاهرة، 1350 ـ 1351هـ).

- عمرو بن متى.

137 ـ «أخبار بطاركة كرسي المشرق من كتاب المجدل»، (روما، 1896).

- العمري: شهاب الدين أحمد بن فضل الله (742هـ/ 1341م).

138 ـ «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»، تحقيق: أحمد زكي، (القاهرة، 1924).

• أبو الفدا: عماد الدين إسماعيل بن الملك الأفضل (732هـ/ 1331م).

139 ـ «تقويم البلدان»، باعتناء: ماك كوكين ديسلان (باريس، 1840).

• الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة (114هـ/ 733م).

140 ـ «ديوان الفرزدق»، دار صادر (بيروت، 1960).

• ابن الفقيه: أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني (نحو 289هـ/ 902م).

141 ـ «مختصر كتاب البلدان»، ط. دي غوية (ليدن، 1885).

• القالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (356هـ/ 966 ـ 967م).

142 ـ «كتاب الأمالي»، ط3، مطبعة السعادة (مصر، 1953 ـ 1954).

143 ـ «كتاب ذيل الأمالي والنوادر»، ط3، مطبعة السعادة (مصر 1953 ـ 1954).

• ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276هـ/ 889م).

144 ـ «أدب الكاتب»، (ليدن، 1900).

145 ـ «الإمامة والسياسة»، (المنسوب لابن قتيبة)، تحقيق: طه محمد الزيني (القاهرة، 1967).

146 ـ «الشعر والشعراء»، دار الثقافة، (بيروت، 1964).

147 ـ «عيون الأخبار»، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة، 1925 ـ 1930).

148 ـ «المعارف»، تحقيق: ثروت عكاشة، مطبعة دار الكتب (القاهرة، 1960).

• قدامة: أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (337هـ/ 948م).

149 ـ «كتاب الخراج»، (المنزلة السابعة من الباب الأول إلى الباب التاسع عشر) منشور مع كتاب: A.Ben Shemesh, Taxation in

Islam, Vol, II, (Leiden, London, 1965) نبذة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة، منشور مع كتاب: المسالك والممالك لابن خرداذبة، ط. دي غوية (ليدن، 1889).

- القفطي: جمال الدين علي بن يوسف (646هـ/ 1248م).

150 ـ «تاريخ الحكماء»، (ليبزك، 1903).

- القلقشندي: أبو العباس أحمد القلقشندي (821هـ/ 1418م).

151 ـ «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، تحقيق: إبراهيم الأبياري (القاهرة، 1959).

- القيرواني: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني (453هـ/ 1061م).

152 ـ «زهر الآداب وثمر الألباب»، تحقيق: زكي مبارك، المطبعة الرحمانية، (القاهرة، 1925).

153 ـ «ذيل زهر الآداب» أو (جمع الجواهر في الملح والنوادر)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، (القاهرة، 1953).

- ابن كثير: عماد الدين أبي الفدا إسماعيل بن عمر (774هـ/ 1372م).

154 ـ «البداية والنهاية في التاريخ»، مطبعة السعادة (القاهرة، 1932).

- الكراجكي: أبو الفتح محمد بن علي (449هـ/ 1057م).

155 ـ «كنز الفوائد»، ط. حجرية (إيران، 1322هـ).

- الكشي: أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي).

156 ـ «رجال الكشي»، باعتناء: السيد أحمد الحسيني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (كربلاء، بدون تاريخ).

- ابن الكلبي: أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (204هـ/ 819م).

157 ـ «الأصنام»، تحقيق: أحمد زكي، ط2 (القاهرة، 1924).

158 ـ «أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها»، تحقيق: أحمد زكي، الدار القومية (القاهرة، 1965).

- اللغوي: أبو الطيب عبد الواحد بن علي (351هـ/ 962م).

159 ـ «مراتب النحويين»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، 1955).

- ماري بن سليمان:

160 ـ «أخبار بطاركة كرسي المشرق من كتاب المجدل»، (روما، 1899).

- المافروخي: مفضل بن سعد بن الحسين (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي).

161 ـ «محاسن أصفهان»، تصحيح السيد جلال الدين الحسيني (طهران 1933).

- الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (450هـ/ 1058م).

162 ـ «الأحكام السلطانية والولايات الدينية»، ط2 (القاهرة، 1966).

- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ/ 898م).

163 ـ «الفاضل»، تحقيق: عبد العزيز الميمني (القاهرة، 1956).

164 ـ «الكامل»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، مطبعة نهضة مصر (القاهرة، 1956).

- المجلسي: محمد باقر المجلسي (1111هـ/ 1699م).

165 ـ «بحار الأنوار»، جـ46، م11، ط. المكتبة الإسلامية (طهران، 1385هـ).

- أبو المحاسن: جمال الدين يوسف بن تغري بردي (874هـ/ 1469م).

166 ـ «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، ط. دار الكتب المصرية.

- ابن المرتضى: أحمد بن يحيى (840هـ/ 1437م).

167 ـ «طبقات المعتزلة»، تحقيق: سوسنة ديفلد ـ فلزر (بيروت، 1961).

- المرتضى: علي بن الحسين الموسوي العلوي (436هـ/ 1044م).

168 ـ «أمالي المرتضى»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (مصر، 1954).

- المرزباني: أبو عبيد الله محمد بن عمران (384هـ/ 994م).

169 ـ «معجم الشعراء» تهذيب: سالم الكرنكوي، منشور مع كتاب «المؤتلف والمختلف» للآمدي (القاهرة، 1354هـ).

- المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين (346هـ/ 957م).

170 ـ «التنبيه والإشراف»، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي (القاهرة، 1938م).

171 ـ «مروج الذهب ومعادن الجوهر»، راجع أصوله: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة، 1938).

- المقدسي: شمس الدين أبو عبد الله محمد الشافعي المقدسي البشاري، (387هـ/ 997م).

172 ـ «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، ط2، دي غويه (ليدن، 1906).

- المقريزي: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (845هـ/ 1441م).

173 ـ «كتاب النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم»، المطبعة الإبراهيمية (مصر، 1937).

174 ـ «كتاب النقود الإسلامية»، منشور ضمن ثلاث رسائل، مطبعة الجوائب (القسطنطينية، 1298هـ).

175 ـ «كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية (القاهرة، 1913).

- الملطي: أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن (377هـ/ 987م).

176 ـ «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، باعتناء: محمد زاهد الكوثري (مكتبة المثنى ببغداد، ومكتبة المعارف، بيروت، 1968).

- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (711هـ/ 1311م).

177 ـ «لسان العرب المحيط»، دار لسان العرب (بيروت، 1970).

- ابن منقذ: الأمير أسامة بن منقذ (584هـ/ 1188م).

178 ـ «لباب الآداب»، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المطبعة الرحمانية (القاهرة، 1953).

- المؤلف مجهول: كاتب مراكشي من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلاي.

179 ـ «الاستبصار في عجائب الأمصار»، نشر: سعد زغلول عبد الحميد، (الاسكندرية، 1958).

- المؤلف مجهول: من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي.

180 ـ «تاريخ الخلفاء»، نشر: بطرس غرياز نيويج، (موسكو، 1967).

- المؤلف مجهول: نهاية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي.

181 ـ «العيون والحدائق في أخبار الحقائق»، جـ3، ط. دي غويه (ليدن، 1871).

- ابن نباتة: جمال الدين بن نباتة المصري (768هـ/ 1366م).

182 ـ «سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، 1964).

- ابن النديم: أبو الفرج محمد بن إسحاق (385هـ/ 995م).

183 ـ «الفهرست»، (ليبزك، 1871).

- النويري: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (733هـ/ 1332م).

184 ـ «نهاية الأرب في فنون الأدب»، ط دار الكتب المصرية (القاهرة 1923 فما بعد).

- النيسابوري: الحسن بن محمد بن حبيب (406هـ/ 1015م).

185 ـ «عقلاء المجانين»، باعتناء: محمد بحر العلوم، ط2 (النجف 1968).

- ابن هشام: أبو محمد عبد الملك (218هـ/ 833م).

186 ـ «سيرة سيدنا محمد رسول الله»، (جوتنجن، 1858 ـ 1860)

- الهمداني: أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب (334هـ/ 954م).

187 ـ «الإكليل»، جـ10، تحقيق: محب الدين الخطيب (القاهرة، 1368هـ).

188 ـ «صفة جزيرة العرب»، تحقيق: محمد بن عبد الله بن بلهيد النجدي (مصر، 1953).

- ابن الوردي: سراج الدين أبي حفص عمر بن مظفر (749هـ/ 1348م).

189 ـ «خريدة العجائب وفريدة الغرائب»، (القاهرة، 1280هـ).

- الوشاء: محمد بن أحمد بن إسحاق (325هـ/ 926م).

190 ـ «الفاضل في صفة الأدب الكامل»، تحقيق: يوسف يعقوب مسكوني (بغداد، 1972).

191 ـ «كتاب الموشى»، تحقيق: رودلف إبرونو (ليدن ـ 1302هـ).

- وكيع: محمد بن خلف بن حيان (306هـ/ 918م).

192 ـ «أخبار القضاة»، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، ط1 (القاهرة، 1947 ـ 1950).

- ياقوت: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (626هـ/ 1229م).

193 ـ «المشترك وضعا والمفترق صقعاً»، باعتناء: وستنفيلد، (غوتنكين، 1846).

194 ـ «معجم الأدباء»، ط. سلسلة الموسوعات العربية، (القاهرة، 1938).

195 ـ «معجم البلدان»، ط. وستنفيلد، (ليبزك، 1870).

● اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب (284هـ/ 897م).

196 ـ «البلدان»، (ليدن، 1892).

197 ـ «تاريخ اليعقوبي»، ط. هو تسما، (ليدن، 1883).

198 ـ «مشاكلة الناس لزمانهم»، تحقيق: وليم ملورد، (بيروت، 1962).

● أبو يوسف: القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (182هـ/ 798م).

199 ـ «الخراج»، ط3، المطبعة السلفية، (القاهرة، 1382هـ).

2 ـ المراجع العربية الحديثة:

● أدي شير: السيد أدي شير.

200 ـ «كتاب الألفاظ الفارسية المعربة»، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت 1908).

● الألوسي: السيد محمود شكري.

201 ـ «بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب»، باعتناء: محمد بهجت الأثري، ط2 (مصر، 1924).

● أمين: أحمد أمين.

202 ـ «فجر الإسلام»، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة، 1935).

203 ـ «ضحى الإسلام»، هـ5، (القاهرة، 1965).

● الأمين: السيد محسن الأمين.

204 ـ «أعيان الشيعة»، جـ38، 41 (بيروت، 1956، 1958).

- التونجي: محمد التونجي.

205 ـ «المعجم الذهبي»، دار العلم (بيروت، 1969).

- حسن: حسن إبراهيم وعلي إبراهيم حسن.

206 ـ «النظم الإسلامية»، ط4 (القاهرة، 1970).

- الخربوطلي: علي حسني.

207 ـ «تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي»، (دار المعارف بمصر، 1959).

208 ـ «المختار الثقفي»، (القاهرة، 1962).

- الدوري: عبد العزيز.

209 ـ «بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب»، المطبعة الكاثوليكية (بيروت، 1960).

210 ـ «مقدمة في تاريخ صدر الإسلام»، مطبعة المعارف (بغداد، 1949).

211 ـ «النظم الإسلامية»، ط1 (بغداد، 1950).

- الراوي: ثابت إسماعيل.

212 ـ «العراق في العصر الأموي»، ط1 (بغداد، 1965).

- رويحة: رياض محمود.

213 ـ «جبار ثقيف الحجّاج بن يوسف»، دار الأندلس (بيروت، 1963).

- الريس: محمد ضياء الدين.

214 ـ «الخراج في الدولة الإسلامية»، مكتبة النهضة مصر (القاهرة، 1957).

215 ـ «عبد الملك بن مروان موحد الدولة العربية»، سلسلة أعلام العرب (القاهرة، 1962).

- الزهيري: محمود غناوي.

216 ـ «نقائض جرير والفرزدق»، (بغداد، 1954).

- زيدان: جرجي زيدان.

217 ـ «تاريخ التمدن الإسلامي»، مكتبة الحياة (بيروت، 1967).

- السامر: فيصل جرىء.

218 ـ «ثورة الزنج»، ط2 (بيروت، 1971).

- سفر: فؤاد سفر.

219 ـ «واسط، الموسم السادس للتنقيب»، (القاهرة، 1952).

- الشافعي: مصطفى الذهبي الشافعي المصري.

220 ـ «تحرير الدرهم والمثقال»، منشور ضمن كتاب «النقود وعلم النميات» للكرملي (القاهرة، 1939).

- شرارة: عبد اللطيف.

221 ـ «الحجّاج طاغية العرب»، منشورات دار المكشوف (بيروت 1950).

- الصالح: صبحي الصالح.

222 ـ «مباحث في علوم القرآن»، (دمشق، 1958).

- صفوت: أحمد زكي.

223 ـ «جمهرة خطب العرب» ط1 (القاهرة، 1933).

224 ـ «جمهرة رسائل العرب»، ط1 (القاهرة، 1937).

- ضرار: ضرار صالح ضرار.

225 ـ «الحجّاج بن يوسف الثقفي»، دار مكتبة الحياة (بيروت، 1966)

- ضيف: شوقي ضيف.

226 ـ «التطور والتجديد في الشعر الأموي»، (القاهرة، 1952).

- عبد البديع: لطفي عبد البديع.

227 ـ «فهرس المخطوطات المصورة» في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، جـ2، (التاريخ)، قسم 1.

- عبده: محمد عبده.

228 ـ «شرح نهج البلاغة»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، (القاهرة، بدون تاريخ).

- العدوي: إبراهيم أحمد.

229 ـ «الأمويون والبيزنطيون»، ط5، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة، بدون تاريخ).

- الغزيزي: روكس بن زائدة.

230 ـ «لمحة عن تاريخ النقود»، منشور ضمن كتاب «النقود وعلم النميات» للكرملي (القاهرة، 1939).

- علي: جواد علي.

231 ـ «المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام»، جـ3، (بيروت، 1969)

- العلي: صالح أحمد.

232 ـ «التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري»، ط1 (بغداد، 1953).

- القلماوي: سهير القلماوي.

233 ـ «أدب الخوارج في العصر الأموي»، (القاهرة، 1945).

- الكرملي: الأب أنستاس ماري الكرملي البغدادي.

234 ـ «النقود وعلم النميات»، المطبعة العصرية (القاهرة، 1939).

- المازندراني: السيد موسى الحسيني.

235 ـ «العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدراهم والدنانير»، ط3، (طهران، 1382هـ).

● محفوظ: حسين علي.

236 ـ «تاريخ الشيعة»، مطبعة النجاح (بغداد، 1958).

● محمد: حلمي محمد.

237 ـ «الخلافة والدولة في العصر الأموي»، (القاهرة، 1966).

● محمد: عبد الرحمن فهمي.

238 ـ «صنج السكة في فجر الإسلام»، (القاهرة، 1957).

239 ـ «فجر السكة العربية»، (القاهرة، 1965).

● المدور: جميل نخلة.

240 ـ «حضارة الإسلام في دار السلام»، (القاهرة، 1935).

● المرصفي: سيد بن علي.

241 ـ «رغبة الآمل من كتاب الكامل»، (القاهرة، 1927 ـ 1930).

● المظفري: محمد الحسين.

242 ـ «تاريخ الشيعة»، مطبعة الزهراء (النجف، 1352هـ).

● النص: إحسان النص.

243 ـ «العصبية القبلية وأثرها في الشعر الأموي»، (لبنان ـ حريصا، 1963).

● أبو النصر: عمر أبو النصر.

244 ـ «الحجّاج بن يوسف حاكم العراقين»، ط1، المكتبة الأهلية، (بيروت، 1938).

● النصولي: أنيس زكريا

245 ـ «الدولة الأموية في الشام»، ط1، مطبعة دار السلام (بغداد، 1927).

● النقشبندي: السيد ناصر محمود.

246 ـ «الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني»، جـ1، (بغداد، 1969).

247 ـ «الدينار الإسلامي في المتحف العراقي»، جـ1، (بغداد، 1953).

3 ـ المراجع الأجنبية:

(أ) المترجمة:

- آرنولد: سير توماس آرنولد.

248 ـ «الدعوة إلى الإسلام»، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، (القاهرة، 1947).

- بارتولد: ف. بارتولد.

249 ـ «تاريخ الحضارة الإسلامية»، ترجمة: حمزة طاهر، ط3 (دار المعارف بمصر، 1958).

- بروكلمان: كارل بروكلمان.

250 ـ «تاريخ الشعوب الإسلامية»، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط4، دار العلم للملايين (بيروت، 1965).

- ترتون: آرثر ستانلي.

251 ـ «أهل الذمة في الإسلام» ترجمة: حسن حبشي، دار المعارف، ط2، (القاهرة، 1967).

- جودت: أحمد جودت باشا بن إسماعيل.

252 ـ «تاريخ جودت»، جـ1، ترجمة: عبد القادر أفندي الدنا، (بيروت، 1308هـ).

- جوزي: بندلي جوزي.

253 ـ «من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام»، ط. دار الروائع، (بيروت، بدون تاريخ).

- جولد تسيهر: أجناس جولد تسيهر.

254 ـ «العقيدة والشريعة في الإسلام»، ترجمة: محمد يوسف موسى، عبد العزيز عبد الحق، علي حسن عبد القادر، (القاهرة، 1946).

● دينيت: دانيال دينيت.

255 ـ «الجزية والإسلام»، ترجمة: فوزي فهيم جاد الله، مراجعة: إحسان عباس، (بيروت، 1960).

● سيديو: ل. أ. سيديو.

256 ـ «تاريخ العرب العام»، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهرة، 1948).

● علي: سيد أمير.

257 ـ «مختصر تاريخ العرب»، ترجمة: عفيف البعلبكي، ط2، دار العلم للملايين، (بيروت، 1967).

● فلوتن: فان فلوتن.

258 ـ «السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية»، ترجمة: حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم، ط1 (مصر، 1934).

● كريمر: فون كريمر.

259 ـ «الحضارة الإسلامية»، ترجمه إلى الإنكليزية خدابخش، وعرّبه عنها: مصطفى طه بدر، دار الفكر العربي (القاهرة، 1947).

● لسترنج: كي لسترنج.

260 ـ «بلدان الخلافة الشرقية»، ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، (بغداد، 1954).

● لويس: برنارد لويس.

261 ـ «أصول الإسماعيلية»، ترجمة: خليل أحمد جلّو وجاسم محمد الرجب، دار الكتاب العربي (مصر، بدون تاريخ).

● ماسنيون: لويس ماسنيون.

262 ـ «خطط الكوفة وشرح خريطتها»، ترجمة: ت، المصعبي، (صيدا، 1946).

- النرشخي: أبو بكر محمد بن جعفر (348هـ/ 959م).

263 ـ «تاريخ بخاري»، عرَّبه عن الفارسية وحققه: أمين عبد المجيد بدوي ونصر اللّه مبشر الطرازي، (دار المعارف بمصر، 1965).

- نيكلسن: رينولد نيكلسن.

264 ـ «تاريخ الأدب العربي في الجاهلية وصدر الإسلام»، ترجمة وتحقيق: صفاء خلوصي، مطبعة المعارف، (بغداد، 1969).

- ولهاوزن: يلوليوس ولهاوزن.

265 ـ «تاريخ الدولة العربية»، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مراجعة: حسين مؤنس (القاهرة، 1958).

266 ـ «أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام»، (الخوارج والشيعة) ترجمة: عبد الرحمن بدوي، (القاهرة، 1958).

267 ـ «دائرة المعارف الإسلامية»، الترجمة العربية، ترجمة: أحمد الشنتناوي وآخرين.

ب ـ غير المترجمة:

268 ـ Al-Adhami.A.M. «The Role of the Arab Provincial Governors in Early Islam», (Scotland, 1963)

بحث غير منشور، رقمه في مكتبة كلية الآداب بجامعة بغداد (953/A 234).

- إسماعيل غالب:

269 ـ «موزة همايون»، مسكوكات قديمة إسلامية قتالوغي، جـ1 (قسطنطينية، 1312هـ).

270 ـ Belaev.E., «Arabi, Islam, i Arabski khalifat V Rannim Sredno Vekovii», (Moskova, 1965) العرب والإسلام والخلافة العربية في العصور الوسطى المبكرة (باللغة الروسية).

271 ـ Browne. E.G. Aliterary History of Persia, Vol.l, (Cambridge, 1951)

272 ـ A.Dixon,A.A, The Umayyad Caliphate 65-86/684-705 (Apolitical Study), (London 1971)

وقد ظهرت الترجمة العربية لهذا الكتاب: دكسن، عبد الأمير، الخلافة الأموية 65 ـ 86هـ/ 684 ـ 705م، دراسة سياسية، بيروت، 1973.

273 ـ Frankfort.H. «Cylinder Sealss», (London, 1939)

274 ـ Gibb. H.A.R, «The Arab Conquests in Central Asia», (London, 1923)

275 ـ Gibbon.E. «The History of the Decline and fall of the Roman Empire," Vol VI, (London 1914)...

276 ـ Miles.S.B., "The Countries and Tribes of the Persian Gulf (London, 1961).

277 ـ Muir. W., "Annals of the Early Caliphate," (Amsterdam, 1968)

278 ـ "The Caliphate. Its Rise, Decline, and Fall", (Edinburgh, 1924)

279 ـ Perier. J.,"Vie D'Al-Hadjdjadj Ibn Yousof" (Paris, 1904)

280 ـ Sykes. S.P., "A History of Perrsia, Vol. I, Third Edition, (London, 1958)

281 ـ Walker. J., "A Catalogue of the Arab- Byxzantine and Post- Reform Umaiyad Coins." (London, 1956)

282 ـ "A Catalogue of the Arab-Sassanian Coins," (London, 1941)

283 ـ Weil, "A History of the Islamic Peoples." Translated from the German by: Khuda Bukhsh, (Calcutta, 1914)

284 ـ "The Encyclopaedia of Islam." First Edition, (Leyden, 1913 - 1934)

وقد رمزنا لها في الرسالة بـ (.E.I.1 New Edition (Leiden, 1960.

وقد رمزنا لها في الرسالة بـ E.I., 2 (in progress).

4 ـ المجلات والحوليات:

(أ) العربية:

- الأصيل: ناجي الأصيل.

285 ـ «واسط الحجّاج»، مجلة سومر، العدد 1، جـ2، 1945.

- جبور: جبرائيل جبور.

286 ـ «كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة ـ من هو مؤلفه؟»، مجلة الأبحاث، جـ3، السنة 13، أيلول، 1960.

- دكسن: عبد الأمير عبد.

287 ـ «ملاحظات حول سياسة عبد الملك بن مروان في اختيار عماله»، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد 15، 1972.

288 ـ «من حركات المعارضة الدينية السياسية في العصر الأموي»، المجلة التاريخية، العدد 2، 1972.

- سلمان: عيسى سلمان.

289 ـ «درهم عبد الملك بن مروان»، مجلة سومر، م26، 1970.

- علي: جواد علي.

290 ـ «موارد تاريخ المسعودي»، مجلة سومر، م20، 1964.

- العلي: صالح أحمد.

291 ـ «إدارة خراسان في العهود الإسلامية الأولى»، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد 15، 1972.

292 ـ «العطاء في الحجاز، تطور تنظيمه في العهود الإسلامية الأولى» مجلة المجمع العلمي العراقي، م20، 1970.

293 ـ «مراكز السك الساسانية في العراق»، مجلة المسكوكات، العدد

3، 1972.

294 ـ «منطقة الكوفة»، مجلة سومر، م21، 1965.

295 ـ «منطقة واسط»، مجلة سومر، م26، 1970.

- القزاز: وداد علي.

296 ـ «الدراهم الإسلامية المضروبة على الطراز الساساني للخلفاء الراشدين في المتحف العراقي»، مجلة المسكوكات، العدد1، 1969.

297 ـ «الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني للحجاج بن يوسف الثقفي»، مجلة المسكوكات، العدد2، 1969.

298 ـ «الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني لعبد الرحمن بن محمد الأشعث في المتحف العراقي»، مجلة سومر، م26، 1970.

299 ـ «الدرهم الإسلامي المضروب على طراز ساساني لقطري بن الفجاءة في المتحف العراقي»، مجلة المسكوكات، العدد3، 1972.

300 ـ «النقود الإسلامية المضروبة بالبصرة على الطراز الساساني»، مجلة سومر، م24، 1968.

- كرد علي: محمد.

301 ـ «مميزات بني أمية»، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد16، 1941.

- محمد: عبد الرحمن فهمي.

302 ـ «دراسة لبعض التحف الإسلامية»، مجلة كلية الأداب (جامعة القاهرة)، م22، جـ1، 1960.

- مخلص: عبد الله مخلص.

303 ـ «تاريخ ابن أعثم الكوفي»، مجلة المجمع العلمي العربي، جـ3،

م6، 1926.

- معروف: ناجي معروف.

304 ـ «أول تأميم في العراق» مجلة الأقلام، جـ4، السنة الأولى، 1964.

305 ـ «الضمان الاجتماعي في الإسلام أو التنظيم العمري في الخراج» مجلة الأقلام، جـ7، السنة الأولى، 1965.

- نجم: محمد يوسف.

306 ـ «كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة ـ من هو مؤلفه؟» مجلة الأبحاث، جـ1، السنة 14، آذار 1961.

- النقشبندي: السيد ناصر محمود.

307 ـ «الدرهم الأموي المضروب على الطراز الإسلامي الخاص»، مجلة سومر، م14، 1958.

ب ـ الأجنبية:

308 ـ Krikman.J. «The Mints of lraq During the Ommayed and Abbasid Periods», Sumer, Vol. l, July, 1945

309 ـ Miles.G.C, «Abyzantine Bronze Weight in the Name of Bishr ibn Marwan», ARABICA, Ix 1962

310 ـ . Philip. G, «The Monetary Reforms of Abd Al-Malik.. Journal of the Economic and Social History of the Orient, JESHO, Ill, 1960.

311 ـ Sprengling. M. «From Persian to Arabic», The American Journal of Semitic Languages and Literature, Vol. 56, 1939.



الفهارس

فهرس الأعلام

«ب»

«ن»

«هـ»

فهرس الأماكن والمواقع

فهرس القبائل والطوائف والملل

المحتويات

ت ن:1/23/1/2006 تاريخ استلام: 26/2/2006

الفصل الرابع

التنظيم الإداري

الفصل الخامس

التنظيم المالي

الفصل السادس

تقويم عام لسياسة الحجاج في العراق



العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي من الناحية السياسية والإدارية

هذا الكتاب منصبٌ بالدرجة الأولى على الدراسة الموضوعية لأحوال العراق في حكم الحجاج، من الناحية السياسية والإدارية، وقد أخذنا بنظر الاعتبار، أن المبالغة والافتراء قد خالطا الكثير من الأخبار المروية عن هذه الفترة، ابتداءً من حياة الحجاج نفسه، إلى طريقة حكمه العراق.

وهو لا يمثا إلا دراسة أولية لتاريخ العراق في عهد الحجاج بن يوسف، حاولت جهدي أن أتوصل بها إلى الحقيقة، بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

من مقدمة المؤلف

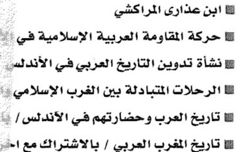
من مواليد مدينة الموصل 1943.

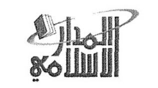
حصل على البكالوريوس في التاريخ بدرجة جيد جداً (قسم الشرف)، من كلية التربية بجامعة بغداد عام 1965.

نال شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب والأندلس من جامعة اكستر (Exeter) بالمملكة المتحدة عام 1978 م.

مؤلفاته:

- العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي
- الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا و الأندلس
- أصول البحث التاريخي
- دراسات أندلسية
- دراسات في التاريخ الأندلسي
- دراسات في حضارة الأندلس وتاريخها
- دراسات في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي
- دراسات في تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي
- موسى بن نصير
- ابن عذارى المراكشي
- حركة المقاومة العربية الإسلامية في ...
- نشأة تدوين التاريخ العربي في الأندلس
- الرحلات المتبادلة بين الغرب الإسلامي و...
- تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس / بالاشتراك ...
- تاريخ المغرب العربي / بالاشتراك مع آخرين


Bibliotheca Alexandrina
0518746



موقعنا على الانترنت:
www.oeabooks.com

ردمك ISBN 9959-29-204-5

